اللجنة المصرية لمقاومة التطبيع ومواجهة الصهيونية

الشرق أوسطية مخطط أمريكي صهيوني

دراسات حول مخاطر التطبيع، و العمل العربي في المواجهة

د . أحمد صدقى الدجاني

د . سلوى العنترى

عماد جاد

د . محمود عبد الفضيك

د . احمد حست ابراهیم

حسام رضا

طلعت مسلم

 $oldsymbol{\epsilon}$. فوز $oldsymbol{arphi}$ منصور

د . ابراهيم سعد الدين

أمين عز الدين

د . سید البحراوی

عمرو كماك حمودة

تصریـر حلمی شعر اوی

الناشر معتبة مدبولى



الشرق أوسطية

مخطط أمريكي صهيوني

الكحستساب: الشرق أوسطية مخطط أمريكي صهيوني

تـــالــــيــف : مجموعة من الباحثين

تحـــــريـــــر : حلمي شعراوي

الطبعة : الأولى ١٩٩٨

المستسساة المسر : اللجنة المصرية لمقاومة التطبيع ومواجهة الصهونية

۱۰/۸ متحف المنيل ــ روضة المنيل ــ الدور ۱۲

تليفون وفاكسس: ٣٦٢٠٥١١ بالاشتراك مسع

مكتبة مديولي ـ ٦ ميدان طلعت حرب القاهرة ـ

ت: ۷۵۲۸۵۱ ـ تلیفاکس: ۷۵۲۸۵۱

رقسم الإيسداع: ٩٧/١١٧٨٩

الترقيم الدولي: ISBN - 208 - 230 - 977

اللجنة المصرية التطبيع و مواجهة الصهيونية

الشرق أوسطية مخطط أمريكي صهيوني

دراسات حول مخاطر "التطبيع" و العمل العربي في المواجمة

د. إبراهيم سعد الدين أمين عز الدين د. سيد البحراوى

عمرو كمال حمودة

د. أحمد صدقى الدجانى
 د. سلوى العنترى
 عماد جاد
 د. محمود عبد الفضيل

د. أحمد حسن إبراهيم حسام رضا طلعت مسلم د. فوزى منصور

گحریر حلمی شعراوی

الناشر مكتبة مدبولي

المشاركون في الندوة

د٠ ابراهيم سعد الدين

ابراهيم البدراوي

أحمد شرف

أحمد عبيد

د٠ أشرف البيومي

المستشار أمين عز الدين

د ، جودة عبد الخالق

حامد محمود

د، حسن نافعة

حسين عبد الرازق

حلمي سالم

د سيد البحراوي

مبلاح صادق

د ، عبد الباسط عبد المعطى

عبد العظيم المغربي

عمرو كمال حمودة

محمد سيد أحمد

د٠ محمد عامر

السفير محمد وفاء حجازى

د • محمود عبد الفضيل

د · ابراهيم الدسوقى أباظة

د • ابراهيم العيسوي

د٠ أحمد حسن ابراهيم

د٠ أحمد صدقى الدجاني

د٠ أحمد يوسف أحمد

أمل محمود

جميل مطر

المهندس حسام رضا

د ، حسن علام

حسين السويعدى

حلمى شعراوي

د ، سلوى العنترى

مبلاح الدين حافظ

لواء طلعت مسلم

عبد العال الباقوري

عماد جاد

د و فوزی منصور

محمد خليل

د - محمد محمود الامام

مهدى أحمد صدقى الدجاني

يسرى مصطفى

الحتويات

	تقسسيم النبوة
	الشرق أوسطية ومأزق الوجود العربى
٩	حلمی شعراوی
	المحور الأول: المشروع الشرق أوسطى : جنوره والياته
	الجذور التاريخية للشرق أوسطية
۲۳	د • أحـمـد صـدقي الدجـاني
	بنية التحالف الصهيونى الأمريكي والمشروع الشرق أوسطي
٣٣	د ۰ فوزی منصور
	البعد الاستراتيجي للمشروع الشرق أوسطى
77	اواء طلعت مسلم
٧٥	تعقيب: د٠ أحمد يوسف أحمد
	المناقشات: محمد سيد أحمد /د٠ أشرف بيومي/أحمد شرف/
٨٣	مهدى أحمد صدقى الدجاني
لحققة والمخططة	المحور الثاني: تقويم الجدوى الاقتصادية "لمشروعات التطبيع" ا
	حساب "المكاسب" والخسائز الاستراتيجية
94	د - محمود عبد القضيل
	قطاع الأعمال المصرى والتطبيع مع اسرائيل
١.٧	د٠ أحمد حسن ابراهيم
	التطبيع في مجال البترول والطاقة
119	عمرو كمال حمودة

	من التطبيع إلى الهيمنة في المياه والزراعة
١٣٣	مهندس حسام رضا
	التطبيع في القطاع المالي
189	د٠ سلوي العنتري
	مشروعات التطبيع في مجال القوى العاملة
109	مستشارأمين عز الدين
171	تعقيبات: د · ابراهيم الدسوقى أباظة / د · جودة عبد الخالق
۱۸۹	المناقشات : ابراهيم البدراوي/د ، صلاح صادق
	المحور الثالث: مواقف الأطراف في عملية التطبيع ودور المثقفين
	أثر التطبيع على العمل العربى
190	عماد جاد
	دور الثقافة والمثقفين المصريين في المشروع الشرق أوسطي
۲.۷	د٠ سيد البحراوي
۲۱۷	٣- تعقيب : د٠ حسن نافعة
/3	3- المناقشات: عبد العظيم المغربي/ د، عبد الباسط عبد المعطي/د، محمد عام
777	د. أحمد حسن ابراهيم /د. اشرف البيومي/حلمي شعراوي/ يسري مصطفى
	المحور الرابع :الرؤية العربية للمواجهة :
	البديل العربي
779	د، ابراهیم سعد الدین

مائدة مستديرة

الدو مستحيره			•
تحدثون: د محمد محمود الامام / جميل مطر/ صلاح الدين حافظ /	محمد محمود الامام / ج	د . محمد محمود الامام / جميل عطر/ صلاح ا	تحدثون: د . محمد محمود الامام / جمد
سين عبد الرازق/عبد العال الباقورى/ د · محمود عبد الفضيل	ق/عبد العال الباقورى/	رازق/عبد العال الباقورى/ د. محمود عبد الفذ	سين عبد الرازق/عبد العال الباقوري/ د٠
لناقشات: احمد عبيد/ أمل محمود/ حسين السويعدى/أحمد شرف/	حمد عبيد/ أمل محمود/.	:احمد عبيد/ أمل محمود/ حسين السويعدى/أ.	لمناقشات: احمد عبيد/ أمل محمود/ حس
حسن علام /د اشرف البيومي/السفير محمد وفاء حجازي	/د اشرف البيومي/الس	لام /د اشرف البيومي/السفير محمد وفاء حجا	. حسن علام /د اشرف البيومي/السفير
بيان الختامي للندوة	ع للندوة	أمى للندوة	بيان الختامي للندوة
بنول أعمال الثنوة	سدوه	ن دستوه	ندول اعمال الندوه



الشرق اوسطية وما'زق الوجود العربى

حلمي شعراوي

يبدو أن كل مايحدث على أرض فلسطين من استيطان و حصار لشعبها الصامد ومحاولة تدمير كيانه، أو انكشاف الحلول التي طرحت على الشعب العربي من كامب ديفيد مرورا بمدريد وأوسلو لم يعد كافيا لتتحقق بعض قيادات السياسة والفكر في وطننا العربي من أن المأزق أكبر من أن يحتمل التنازلات المضطردة طمعا في نوايا طيبة ممكنة لدى الأمريكيين والاسرائيليين أو قل الدوائر الصهيونية والامبريالية على المستوى الدولى . لايكفي كل ذلك لهز التوقعات الملحة لدى الدوائر العربية – من حكام ومثقفين – بأن مزيدا من الأشكال الجديدة من التنازلات من خلال ما يسمى " بالتطبيع" والهروب بها بعيدا عما هو سياسي مأزوم إلى ماهو اقتصادي أو ثقافي يمكن أن يشكل – في تقديرهم – فضاء لعلاقات مستقبلية أفضل ، تحل تدريجياالأزمة الحادة لبلدان الشرق الأوسط مجتمعة، وأنه في هذا الإطار يقبلون بترتيبات القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحت الرعاية الأمريكية أو بجبهات التحالف العربية الاسرائيلية في كوپنهاجن والقدس .

ولايضع أصحاب دعاوى الهروب من المأزق السياسى أمام أعينهم ضرورة الإجابة عن تساؤلات ملحة تعترض طروحاتهم ، عما هو "طبيعى" بالضبط فى وجود الكيان الصهيوني التوسعى فى قلب الوطن العربى ، كما لايتساءلون عن طبيعة المقابل الذى تم انجازه من مسلسل التنازلات على مدى ربع قرن على الأقل حتى هذه اللحظة من عام ١٩٩٦، ولايتساءلون عما يعانيه المشروع الصهيوني من "معوقات عربية "! حين يحتفل أصحابه بمرود مائة عام على المشروع وهو فى أوج تحققه على كامل الأرض العربية بعد أن كان حلما محدودا لبعض الصهاينة وليس كل اليهود عام ١٨٩٧ ويبقى علينا قبل ذلك وبعده – إذا كنا

نتعامل مع مثقفين وعلماء وحكام عقلاء - أن نتساءل متى أمكن الفصل - في المشروع الصهيوني الامبريالي - بين السياسي والاقتصادي والثقافي وكيف يمكن الفصل بين هذه الفضاءات مجتمعة ومتكاملة ، إذا كنا نتحدث عن فهم علمي جاد لحقائق الصراع السياسي والاجتماعي في أي منطقة من مناطق العالم ؟ كيف يمكن الفصل بين مشروع متكامل كالمشروع الصهيوني، وهو المرتبط عضويا بالنظام الرأسمالي الاستعماري على مدى قرنين من الزمان ، وبين لحظة تبلور عالمية هذا النظام الرأسمالي نفسه ذي المصالح العضوية في الوطن العربي تحديدا ، وكيف نتجاهل أن هذه الصلة ليست قائمة على آليات تقليدية أو محدثة للهيمنة الامبريالية تتجاوز خلالها الأشكال التقليدية للاستعمار ، وإنما ترتبط - في منطقتنا تحديدا بكيان عنصرى ايديواوجي يقوم على تأبيد الاستعمار الاستيطاني ممثلا في اسرائيل، في عصر يزعم فيه الكثيرون نهاية الايديولوجيا والقومية وسقطت فيه بالفعل العنصرية الاستيطانية في آخر معاقلها بجنوب افريقيا · ولايبقي إلا أن يكون لدى أصحاب "تطبيع" هذا الكيان في المنطقة مشروعا استثنائيا لعالمية الهيمنة وخصوصيتها المتمثلة في المشروع الصهيوني ؟ لذلك نقول أن الأمر يحتاج لمعركة حقيقية على الساحة الفكرية والسياسية والاقتصادية في بنية عربية مختلفة عن تلك التي تجرى على أرضها الآن كل هذه التساؤلات، أى في وطن عربي جدير بالحياة والتصارع وفق معايير يملك زمامها ، ويسهم بها في ساحة الصراع الاقتصادي والحضاري العالمي وليس وفق آليات مفروضة على الوجود العربي ، تقبل بها بعض أطراف نخبته ، وتغيب عنها معظم قواه الاجتماعية والثقافية ضمن عملية هيمنة -مخططة ، ونفاذة - على العقل والاقتصاد والسياسة معا في الوطن العربي؟

هذه هى صورة مأزق الوجود العربى الذى تعايشه بعض القوى الواعية فى مجتمعنا – وهى ليست محدودة بعد – خلال بحثها عن مخرج صحيح للجماهير العربية، وتبدو كل هذه التساؤلات مطروحة بوضوح أمام القوي السياسية ومجتمعات المثقفين والنقابيين ، بل وفى الشارع العربى الذى يتابع الحدث اليومي وبعيد المدي بأشكال من الوعى لاتفوت أى تحليل دقيق لوقائع الأحداث الصغيرة قبل المواقف الكبيرة.

وهى نفس التساولات التي دفعت ممثلى عدد من القوى السياسية والتجمعات الثقافية والشعبية فى مصر لتنظيم ملتقى ثقافى حاشد ، فى محاولة لاستكشاف بعض الإجابات على هذه الساولات بأكبر قدر من العقل البارد والقلب الملتهب معا ففى هذا الإطار نظمت " اللجنة المصرية لمقاومة التطبيع ومواجهة الصهيونية " ندوتها بمقر نقابة الصحفيين بالقاهرة يومى ٢٢ -٢٣ أكتوبر ١٩٩٦ تحت عنوان " مخططات التعاون بين اسرائيل والدول العربية ، من التطبيع إلى الهيمنة -- رؤية عربية للمواجهة " ·

واللجنة المصرية لجنة جبهوية قامت نتيجة تفاعل " لجنة التنسيق بين أحزاب المعارضة المصرية "مع المنظمات الشعبية والنقابية والثقافية والنسائية والشخصيات العامة ، ومن أجل عمل مشترك لمواجهة مخططات المشروع الصهيوني والامبريالي في المنطقة العربية ، ويقوم على أمانتها العامة الاستاذ حامد محمود الأمين العام المساعد للحزب العربي الديمقراطي الناصري، وحضر ندوتها هذه قيادات من الحزب الناصري والتجمع والعمل والوفد ومن الشيوعيين والاخوان المسلمين ويكشف عنوان الندوة عن ظروف انعقادها سابقة مباشرة على انعقاد الدورة الثالثة بالقاهرة لمؤتمر القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في نوفمبر ١٩٩٦ برعاية أمريكية ومشاركة اسرائيلية واسعة ، ولذا حرصت اللجنة على مناقشة "مخططات التعاون " التي تنتقل به فعليا من مفغلطات " التطبيع" إلى حقيقة الهيمنة الشاملة ، وبما يقتضي أن يبرز معه الصوت الوطني في هذه الظروف الصعبة من أجل صياغة عربية للبدائل الممكنة في مواجهة هذه المخططات، لقد احتشد لهذه الندوة واحد وعشرون صوتا للبدائل الممكنة في مواجهة هذه المخططات، لقد احتشد لهذه الندوة واحد وعشرون صوتا الخصبة والتي قدمها عشرات المشاركين الذين ضمتهم قاعة نقابة الصحفيين بالقاهرة على مدى أكثر من عشر ساعات متصلة يومي انعقاد الندوة،

ولايمكننا هنا أن نرجع كل هذا الاحتشاد الوطنى المتميز إلى مجرد رد الفعل والتوتر – المشروع – نتيجة تصميم أصحاب "القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا على انعقادها ، وفي القاهرة تحديدا في الوقت الذي اعتلت فيه السلطة في إسرائيل جماعة حزب الليكود بقيادة " بنيامين نتنياهو " وكانت تستعد فيه الادارة الأمريكية ذات الدعم المكثف للادارة الصهيونية الجديدة ، لإعادة تجديد ولاية الديمقراطيين في الولايات المتحدة الامريكية بقيادة بيل كلينتون المراهن الرئيسي على دعم اللوبي الصهيوني لولايته تلك ولم تكن تلك الأحداث إلا تأكيدا لعديد من الحقائق التي تعيشها المنطقة العربية ويتجاهلها الراغبون في مزيد من التسليم بالأمر الواقع أو الاستسلام لحقائق لايشاركون في صنعها ،

لم يكن انعقاد هذه الندوة رد فعل كما أكد ذلك معظم المتحدثين فيها ، إنما كان استمرارا

لمسيرة طويلة من النضالات الوطنية ضد الكيان الصهيونى ، من الحرب إلى المقاطعة إلى أشكال التصدى الفكرى والثقافى للمشروع الصهيونى المزروع فى الأرض العربية ولذا أكدت لجنة التحضير الندوة على أهمية البحث العلمى الدقيق في هذه المرحلة والمناقشة الهادئة لوقائع الموقف الراهن واجراء حوار جاد بين أطراف متعددة الاتجاهات فى الإطار الوطنى لتحديد أبعاد المشروع الصهيونى والرؤية العربية الحقيقية وأساليب مواجهته ببدائل ذات بعد فكرى وتخطيطى شامل،

وبعث هذه الروح في الندوة جهود سابقة القوى الوطنية قامت في إطارها لجنة الدفاع عن الثقافة القومية عقب توقيع اتفاقيات كامب ديفيد ١٩٧٩ ، ثم لجان مقاومة الصهيونية واللجان الشعبية والحزبية لمواجهة التطبيع في مصر وعلى المستوى العربي ، كما لم يغب عن ذاكرة المنتدين أحداث المواجهة الأساسية منذ التصدي لمنع مشاركة اسرائيل في معرض الكتاب إلى حركة ثورة مصر والموقف الشعبي في مساندة سليمان خاطر ووقوف عمال مصر ضد زيارة لافون لمصانع الحديد والصلب الصامدة في حلوان بل وتصدي نساء مصر لمحاولة ربط المعبد اليهودي باسرائيل وطوال هذه المعارك التي تعددت مظاهرها في مختلف البلدان العربية من المقاومة اللبنانية وانتفاضة الشعب الفلسطيني إلى المؤتمرات القومية ولجان المقاومة، إلى المتحدي لجماعة التحالف العربي الاسرائيلي في كوبنهاجن شهدت الثقافة السياسية الوطنية في مصر والوطن العربي العديد من الأعمال التوثيقية والفكرية عن حقائق المشروع الصهيوني والموقف الوطني العربي ، وكشف وقائع ماسمي بعملية السلام والتفاوض المهزوم في إطارها.

من هنا كان حرص " اللجنة المصرية لمقاومة التطبيع ومواجهة الصهيونية ان تضع بين يدى الموا طن العربى مادة إضافية يتعمق بها وعيه بما يجري من حوله أو يدبر ضد مستقبل وجوده في هذا الوطن ، واثقة إن سلاح المعرفة هو سلاح الوعى الحقيقي في معركة تقوم أساسا على تزييف الحقائق وتشويه الوعي لتدمير الهوية الوطنية التي ارتبط تبلورها بحركة التحرر الوطني العربية وبناء صرح الثقافة الوطنية الحديثة على أرض الوطن العربي .

لم تغب عن المنتدين أهمية الكلمة في معركة تحرير الوطن ، ولئن كان المشروع الصهيوني قد دفعته المخططات الاستعمارية والامبريالية منذ أوائل القرن التاسع عشر ومنذ حملة نابليون الفرنسية إلى المنطقة ، وحديثه الصريح في مطلع القرن عن أهمية غرس الاستيطان اليهودي

فى المنطقة لحماية المصالح الاستعمارية ، وبعبارات تكررت حرفيا بالتقريب على لسان بالرستون البريطانى عام ١٨٤٠ بنفس المنطق عن الاستعمار الاستيطانى اليهودى ، فإن حوار المؤتمر الصهيونى الأول عام ١٨٩٧ قد بلور المشروع فى نهاية القرن وفق كتاب " الدولة اليهودية " الذى أصدره تيودور هرتزل عام ١٨٩٦ وهو نفس الايقاع الذى يكتسى فيه المشروع الصهيوني الاستيطانى الآن رداء المشروع الشرق أوسطى لتذويب المشروع القومى العربى نهائيا فى المخطط الامبريالى العالمي للتفتيت والتمركز فى أن واحد، وليصبح كتاب "الشرق الأوسط الجديد" لصاحبه شمعون بيريز بعد مائة عام هو انجيل الصهيونية الجديدة تجاه المنطقة ، كما أصبح منطق القوة والردع الصهيوني هو أسلوب التعبير الجديد عن مشروع بيريز نفسه كما يعبر عنه كتاب " نتنياهو" مكان تحت الشمس" ، والذى يذكر القاصى والدانى في مقدمة خاصة لطبعته العربية الأردنية بأن الليكود – حزبه – هو الذى وقع كامب ديفيد ومدريد (ولم يكن قد وقع بعد اتفاق وادى عربة) وأقامت حكوماته علاقات فعلية مع ست بلدان عربية — لم يذكرها — وأنه يدهش — إذن — لاتهام ليكود بالعداء العرب! (ولعل ذلك يساعد السلاميين العرب فى بحثهم الفلسفى عن معنى العداوة والعدوانية وهم يسعون لمحاصرة " أعداء السلام" العرب" .

نحن إذن أمام اعمال فكرية وثقافية متصلة لتغليف الخطط أو المخططات أو قل التعبير عن خطط المشروع طوال مائة عام من حياة الحركة الاستعمارية الصهيونية ، وخلال ذلك لايتوانى البحث العلمى وأدواته ذات العلاقة العضوية بالمشروع الامبريالى عن القيام بدورها فى طرح المفاهيم وتعميقها ثم بثها فى دوائر صنع القرار ، وخلق المحاورين لها سواء من داخل الدائرة الامبريالية والصهيونية نفسها أو بنقلها إلى دوائر الخلصاء العضويين أو أصحاب المصالح أو العدميين على الجانب العربى أيضا لتنطلق مشروعات الهيمنة الامبريالية بالتوازى مع المشروع الصبهيوني وبالرضاء العربى إلى أرض الواقع فى منطقة لاتحمل فى تقديرهم أو فى تقدير الايديولوجيا الجديدة إلا سمة جغرافية يمكن تسميتها الشرق الادنى مرة ثم الشرق الأوسط ، أو المتوسطية وأخيرا تجنوب بلدان الاطلاطي وفق سياق المصالح التي مازالت متنافسة ولا نقول متناقضة ، ولئن كان ايريل شارون قد حدد فى عام ١٩٨٧ فى محاضرة بالاكاديمية العسكرية الاسرائيلية أن الحدود الآمنة لاسرائيل تمتد من تونس إلى سور الصين ، فإن مفهوم الشرق أوسطية الحالى لا يرسم حدودا أخرى، وأن ذلك نفسه هو الذى يحكم تسمية

القمة الاقتصادية بأنها للشرق الأوسط وشمال افريقيا ، ومن الاكاديميا الاسرائيلية إلى الاكاديميا الامريكية يتصل حبل الوفاق الفكرى لهيمنة البحث العلمى ، ولست هنا بصدد النقل لتفاصيل ماأورده د ، فوزى منصور بالبحث العلمي المدقق عن مشروعات الكونجرس الامريكية وبرنامج المساعدة الامريكية وجامعة هارفارد وذلك منذ نوفمبر ۱۹۷۹ (عقب زيارة القدس) عن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، فقد عالجت هذه المشروعات السياسية والبحثية معوقات السلام المحتمل من وجهة نظر اللوبي الصهيوني الأمريكي في الكونجرس والبدائل المقترحة في هذا المجال. ثم قدمت بحوث "هارفارد" في نفس الاتجاه منذ ۱۹۹۱ (عقب حرب الخليج) بالتعاون مع باحثين عرب – تذكرهم مذكرات الجامعة عن المشروع الذي يحمل اسم "تأمين السلام في المشرق الأوسط" ويحاور فوزي منصور بالدعم الوثائقي في عمل هام مازال يعد للنشر عن المشرق أوسطية ماأورده لبيب شقير من وثائق الكونجرس عقب كامب ديفيد (في كتاب الوحدة الاقتصادية العربية – ۱۹۸۱) عن بنية المشرق الأوسط الذي يريدونها قائمة على النص التالي : تصفية الحركة القومية العربية ، وتفكيك الاقتصاد المخطط، وبعث دور المشرق الأوسط قائم على التكامل الاقتصادي يضم اسرائيل وتركيا وإيران إلى جانب بلدان المشرق العربي ويستبعد الشمال الاقتصادي يضم اسرائيل وتركيا وإيران إلى جانب بلدان المشرق المربي ويستبعد الشمال الاقريقي.

وأظن أن القارىء لم يعد في حاجة للتنبيه إلى حضور مجمل العناصر المذكورة على الساحة العربية في كل ترتيبات مؤتمر القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا ، سواء داخل هذه المؤتمرات أو ترتيب الاجواء المحيطة بها ، فالمؤتمرات " القمة" نفسها ترتبها منظمة غير حكومية أوروبية هي "منتدى ديفوس"، ورجال الأعمال هم نجوم هذه "القمة" والمثقفون يلهثون حولها من كوينهاجن للقدس، وتفكيك الاقتصاد تضمنه برامج التكيف الهيكلي، والتكامل الاقتصادي مع اسرائيل ترتبه المشروعات الصهيونية عبر صناديق وبنوك ومشروعات مياه وبنية تحتية مما ورد في وثيقة الكونجرس وأوراق هارفارد ونص عليها صراحة الملحق الرابع في اتفاق أوسلو.

هذا هو الإطار الذي استحضره المنتدون في قاعة نقابة الصحفيين ، وهم يناقشون مخططات "التطبيع" وتحديد رؤية للمواجهة ، فكيف عبرت الأوراق والتعقيبات والمناقشات عن كل ذلك ؟

قامت بنية محاور الندوة الأربعة لتضمن معالجة موضوعية لأبعاد مخططات " التعاون بين اسرائيل والدول العربية: إلى حد اعتراض البعض على هذا العنوان باعتبار قيام الندوة أساسا اللحتجاج على هذا "التعاون" ، كما اعترض البعض الآخر على عنوان المحور الثاني فيها حول " تقويم الجدوى الاقتصادية لشروعات التطبيع المحققة والمخططة" ، وهو مايتعارض أيضًا مع الرؤية الوطنية والموضوعية عن التطبيع وعدم حث الرغبة " في أية "جدوي" تتحقق منه ، ومع ذلك فقد رأى المنسقون للندوة أن تترك الأوراق والمناقشات لترد على هذه الاعتراضات عن طريق البحث في الموضوع وليس بالمصادرة عليه مسبقا ٠ وفي سياق بنية المحاور أيضا ، حرص المنسقون على أن يكشف المحور الأول طبيعة "المشروع الشرق أوسطى -- جنوره والياته وابعاده الاستراتيجية " وذلك! من خلال أوراق أساتذة ثقاه في هذا الموضوع وأعنى الاساتذة صدقى الدجاني وفوزى منصور وطلعت مسلم ، ويكشف هذه الجذور والاستراتيجيات التي اثبتت التحام المشروع الصهيوني بالمصالح والمخططات الامبريالية منذ فترة طويلة تجاه المنطقة وشعوبها، فإن المحور الثاني عن " جدوى التطبيع " سيكشف - عبر ماتم على أكثر من ساحة عربية حجم النفاذ الاسرائيلي إلى هذه الساحة وتعدد مجالات " التطبيع" ونتائجه السلبية ومستقبل اختراقاته وتهديداته في الاقتصاد والاجتماع والثقافة على السواء ، ولابد من الانتباه هنا إلى أن سرعة اختراقات المشروع الصهيوني في أقطار كالاردن والخليج وإن بدت صارخة ، بل وصاعقة أحيانا (اتفاقات وادى عربة مع الاردن -الغاز والسياسة مع قطر...الخ) فإن ماتم من اختراقات على الساحة المصرية - كما أوردته أوراق المحور الثاني في هذه الندوة - يتجاوز كثيرا التقديرات السائدة ، وما تعريه مشاعر الجماهير الظاهرة إزاءها وفالأوراق والتعقيبات عن موقف رجال الاعمال ومشروعاتهم وتطلعاتهم وفي مجال الزراعة والبنوك والمياه والبترول والطاقة والعمال والتي تشكل ملفا بالغ الأهمية في هذه الفترة تكشف مخاطر أبعد كثيرا مما ينشر عنها مقترنة بقوة موقف الشارع المصرى ضد التطبيع ، ويبدو أن الفارق بين الشارع - القاعدة - والقمة النخبوية في كافة المجالات يذهب بعيدا عن روح التبسيط السائدة.

لذلك أشعر أن المحور الثالث في الندوة عن مواقف الأطراف المختلفة لعملية "التطبيع"، سواء داخل اجتماعات لجان الاطراف المتعددة أو من خلال مواقف بعض المثقفين، هذا المحور وموضوعه الخطير، يتطلب وقفة في حد ذاته، ذلك أن الفضاء الثقافي والفكري والاعلامي

كان موضع اهتمام المفاوض الاسرائيلي منذ كامب ديفيد بل ، ومن قبلها في اتفاقيات فك الاشتباك ١٩٧٥/٧٣ ، بحجة وقف الروح المعادية للأطراف المتصارعة . ولاشك أن تهدئة "الجو الاعلامي" قد تمت ممارساتها بسلاسة إزاء سيطرة السلطات هنا وهنالك على اجهزة الاعلام؛ ولكن ذلك لم يفلح كثيرا مع المثقفين لحوالي عقدين بعد فك الاشتباك.

ولذلك فإن أدبيات لجنة الدفاع عن الثقافة القومية قد ربطت مبكرا ما سمى " بالتطبيع" بعملية تطويع العقل العربي والمثقف العربي ، وهي إن بدأت واستمرت لفترة صعبة على العدو والسلطات على السواء ، فإننا لانستطيع الآن أن نتجاهل التقدم النسبي في عملية "التطويع" هذه ودخول اعداد متزايدة من المثقفين لحلبة ماسمى بالتطبيع ولذا ينبه د٠ محمد عامر في مناقشته هنا - ودائما- إلى أهمية العناية بالمصطلحات والصياغة اللغوية التي تتسلل عبرها المفاهيم المضادة • وقد اهتمت لجنة الدفاع عن الثقافة القومية بتطوير مفهوم " التطبيع " إلى إطار "الهيمنة " الامبريالية والصهيونية وخاصة بعد حرب الخليج الثانية، وقد أثار تعقيب د · أحمد يوسف أحمد على المحور الأول وورقة د · سيد البحراوي في المحور الثالث قضية البعد الثقافي في الصراع العربي الصهيوني أمام الاقتصادوية السائدة في المعالجة الحالية خاصة مع انعقاد مؤتمر القمة الاقتصادية ٠ كما تعددت الاشارات للمسكوت عنه في عملية " التطبيع" فعلى الرغم مما ورد من مخاطر التطبيع الاقتصادى " المباشر في أوراق تعتبر "مرصدا" هاما تأسس في هذه الندوة بالفعل حول اقتصاديات التطبيع بمجالاته والفئات التي تدور في فلكه في أوراق محمود عبد الفضيل وأحمد حسن إبراهيم وسلوى العنتري وأمين عز الدين وعمرو حمودة وحسام رضا (....) فإن المخاطر الثقافية والفكرية ظلت تهوم على جو القاعة بين محور وآخر وخاصة في علاقتها بالتطلع السريع لتنويب هوية الشعب العربي وضبرب مشروعه النهضة ومحو ذاكرة الانتماء العربي القومي المواجه بالاساس للمشروع الصبهيوني وقد اتصلت مداخلات عديدة بمعالجة المفهوم الجغرافي للشرق الأوسط بديلا للمفهوم القومي مع كشف طبيعة السلام الامريكي الاسرائيلي في المنطقة وبحيث أصبح الوطنيون هم أعداء السلام" في نظر معسكر الحملة التطبيعية الثانية (مطر)

وتستمر المداخلات الهامة لكشف قبول البعض بالنموذج الاسرائيلى للتقدم (حافظ) أو عدم تمييز البعض لوحدة الصهيونى والأمريكي في العداء للعرب (بيومي) أو سوء التقدير للموقف الشعبي والثقافة الشعبية (عبد المعطي) أو تجاوز قضية الانتماء كلية بل والشرعية

الدولية بطرح مفاهيم بديلة للتفاوض والسلام ...الخ (نافعة)

وهنا وضع المفهوم الاقتصادى ضمن الإطار المفاهيمى لعملية التطبيع والهيمنة لتكشف مسئلة السوق المشتركة" الشرق الأوسط التى لا ترحب بها اسرائيل نفسها وإنما المقصود بها تفكيك التكامل الاقتصادى العربى واختراق الاقتصاد العربى السيطرة عليه فقط (عبد الفضيل – محمود الامام) ولقد تساءل المنتدون أيضا – وحاولوا الاجابة – عن أبعاد أخرى لتسارع عملية الاحتواء هذه للمنطقة وخاصة لنظمها القائمة ، وقد سارع البعض بالتنبيه لضرورة فهم عمق العداء الامريكى المنطقة واعتمادهم على النظم لا الشعوب (د٠ إبراهيم أباظة) أو عمق عمليات التطبيع في صلب اتفاقيات كامب ديفيد وصياغتها الشاملة لهذه العلاقة (حسين عبد الرازق) بل وربط أحد الاقتصاديين هذا العداء مقترنا بعمق محاولات الغرب ضدمصر منذ القرن السادس عشر بالألتفاف حول رأس الرجاء الصالح والمحيط الهندى إلى حد مواجهة مصر لذلك بحملات عسكرية معروفة المحيط الهندى في أوائل القرن السادس عشر حماية المصالح الاقتصادية الوطنية (جودة عبد الخالق) ، وانتقل باحث آخر إلى ضرورة انتباهنا لهشاشة النظم الاجتماعية العربية نفسها، بمعنى قبولها للاختراق وهي في وضعها الحالي (يسرى عبد المجيد) . كما نبه البعض لعدم قصر المواجهة على اسرائيل وتجاهل موقف المواجهة الضرورى لما يحدث ضد الشعب العراقي والليبي أو مايحدث في السودان لاضعاف الجبهة العربية المواجهة (حافظ المبهة العربية المواجهة (حافظ المبهة العربية المواجهة المدروري همي)

وكما سبق القول فإن الندوة كانت حريصة على أن تحقق جوا من حرية الرأى ودفء المناقشات وحيويتها ، ولذا تحدث البعض بموضوعية عن ضرورة عدم التهويل بشأن مايجرى ثقة في موقف الشعوب العربية وقواها السليمة ، كذلك عدم التهوين من الأمر إلى حد الاستسلام الذي تتعدد مظاهره هنا وهناك ، وأنه في هذا الإطار يمكن مواجهة النفس ، ومعالجة الالتزامات والاستحقاقات ، بأكبر قدر من المسئولية · وقد ترددت هذه الكلمات في القاعة بالفعل ولم تكن مجرد بيئة للحوار ، وفي إطارها تحدث محمد سيد أحمد بشجاعته المعهودة عن قدرة الجانب الاسرائيلي على تصدير التناقضات داخل الصف العربي دون أن ندرس من جانبنا إمكانية تصدير التناقضات إلي المجتمع الاسرائيلي كجزء من عناصر المواجهة ، مع تنبيهه لمخاطر العطاء دون مقابل أو تحديد للمطالب الموضوعية ، وجاء طرحه في أولى جلسات الندوة مثيرا لردود موضوعية بل وساخنة أحيانا أغنت جميعها الندوة بالرد على

هذه المقولة في مختلف الجلسات التالية ، وليس فقط بتصدى أشرف بيومى له في أول جلسة ، وقد ثبتت أهمية هذا النقاش بل وصدقيته ، حين واجهنا بعد الندوة بعدة السابيع فقط وثائق اجتماعات "كوينهاجن" وجبهة المثقفين التي أعلنت تحالفها مع بعض الاسرائيليين بزعم تيسير عملية السلام على المستوى الشعبي في الجانبين العربي والاسرائيلي ، دون أن يحمل مشروع كوينهاجن أية "مظاهر شعبية " فعلية تجعل محمد سيد أحمد نفسه يقتنع بأنها ضمن عملية تصدير التناقضات للمجتمع الاسرائيلي ، وإنما بدت مجرد تعبئة لعدد من المثقفين العرب تحت العباءة الاسرائيلية ، وضمن ترسانة المفاهيم التي لم يبد هذا الجانب الاسرائيلي — حتى الثقافي— أية تنازلات عن عناصرها الأساسية ،

لعل كل ذلك هو ماجعل الجلسة المطولة والغنية للمحور الرابع عن " الرؤية العربية للمواجهة " تحتل مكانتها في هذه الندوة ، ولايغني أي عرض لها عن الحاجة لقراعها بعناية • وقد وضعتها منذ البداية ورقة د ، إبراهيم سعد الدين عن "البديل العربي" أمام سؤال المواجهة العميق، المواجهة الحقيقية بواقع عربي اقتصادي اجتماعي قادر على المواجهة وتقديم البديل للمشروع الشرق أوسطى المرفوض ، ويتطلب ذلك في تقديره معالجة مستولة لأولوية مشكلة التخلف وقضية التنمية المضطردة وعير عمل عربي مشترك قائم على الفهم العلمي لطاقات الشعب العربي وتاريخ العمل العربي المشترك السابق نفسه ، بل والنظر لامكانيات القوى الاجتماعية المختلفة وفي مقدمتها الآن جماعات رجال الأعمال والمستثمرين العرب والغرف التجارية والأشكال الاقتصادية -الجماعية المختلفة، وقد أفاض د، محمود الامام في التعقيب على هذه الرؤية من مخزون خبرته في العمل العربي المشترك والرؤية المستقبلية لامكانيات المشروعات العربية التوحيدية والوحدودية ،. كما طرح المشاركون في الدائرة المستديرة حول هذه الورقة افكارا رئيسية أخرى حول مواجهة الكيان الصهيوني نفسه وطرح المشروع القومي العربي وليس مجرد مواجهة التطبيع (وفاء حجازي) ، وأنه يمكن الاعتماد على قوة الموقف الشعبي (عبد العال الباقوري) وتقوية الجبهة الداخلية بالسياسة الديمقراطية (صلاح حافظ) والانتجاه لمحاولات التطبيع المتسارعة على جبهة رجال الأعمال والمثقفين (جميل مطر) ومراجعة سياسات كامب ديفيد وتأصيلها لمشروعات التطبيم (حسين عبد الرازق). وركز المتحدثون من القاعة على أهمية العمل الشعبي في تأكيد مقاطعة اسرائيل وعزلها وتفعيل دور الاحزاب السياسية والتنظيمات النقابية والمهنية والشعبية في التصدى المؤتمرات الشرق أوسطية ومخططات التطبيع (ابراهيم بدراوى - أمل محمود)، وخلق جبهة شعبية قومية حقيقية لم المحمود المحمود المحمود على وقتيته والتلاحم بمجمل هذا العمل مع المنظمات والهيئات العربية المشابهة لدعم الجبهة العربية في التصدي للمشروع الصهيوني الامبريالي ومخططاته (المغربي السويعدي).

وقد تبنت الندوة عند اختتامها بيانا جامعا لهذه التوجهات تضمن نداءات وتوصيات المنتدين إلى كافة النظم والقوى السياسية والاجتماعية العربية لاتخاذ الموقف المناسب ضد انعقاد مؤتمر القاهرة الاقتصادى للشرق الأوسط فى نوفمبر ١٩٩٦ بل وضد قيام هذه المؤسسة التى تتخذ – زعما – شكل القمة الاقتصادية لإتاحة الفرصة لتغلغل اسرائيل والدوائر الصهيونية والأمريكية ، فى أوسع دائرة اقتصادية عربية والهيمنة على اتجاهات المشروع الاقتصادي العربي فى إطار مشروعاتهم الشرق أوسطية وحدها ٠

ولم يسع منسق الندوة فى آخر جلساتها الثرية بالحوار والنقاش والمعلومات إلا أن يشكر نقابة الصحفيين على استضافتها الندوة ، كما توجه بالشكرالقوى السياسية والشعبية التى ساندت عقدها، ووجه شكره الخاص السفير وفاء حجازى الذى أسهم بجهد مسئول وفاعلية حقيقية فى ترتيبات انعقادها ، وكذلك توجه بالشكر للاستاذ مصطفى مجدى الجمال وهيئة العاملين بمركز البحوث العربية لمساعدتهم الملموسة فى نجاح انعقاد هذه الندوة بالشكل المناسب التى بدت فيه ٠

القاهرة – سيتمير ١٩٩٧



الجنور التاريخية للشرق أوسطية

د • أحمد صدقي النجاني

يشيع اليوم في الغرب استخدام مصطلح "الشرق الأوسط" للدلالة على إقليم جغرافي يتوسط دائرة تضم قارات آسيا وافريقيا وأوروبا ويدعو هذا المصطلح إلى الخاطر مصطلحي" الشرق الأدنى" و" الشرق الأقصى" ويوحى بأن الأقليم الذي يدل عليه هو وسط بين الاقليمين اللذين يدل عليهما المصطلحان الأخران ولكن واقع الأمر - كما يقول معين حداد في بحثه مفهوم الشرق الأوسط (العدد ٣٣ من مجلة شؤون عربية) - لم يكن خاضعاً لهذا المنطلق الشكلي المبسط، بل لضرورات الصراع التي رافقتها عمليات عسكرية في حروب متعددة الذك ظهرت التسميات من دون أن توضع لها حدود ثابتة على الخرائط " وكان الصراع الذي استخدمت فيه هذه المصطلحات مرتبطا بالنشاط الاستعماري منذ القرن الماضي الذي الأوروبي التقليدي ورثت دولتا الهيمنة الحديثة في أعقاب الحرب الثانية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي هذه التسميات مع تبديل في المفاهيم الجغرافية السياسية وشاع استخدام المصطلحين الآخرين ويبدو وشاع استخدام المصطلحين الآخرين ويبدو وشاع استخدام المصطلحين الآخرين ويبدو من تطور مدلول هذا المصطلح الذي استخدم أول مرة عام ١٩٠٧ أنه تأسس على السائين النفطي والفلسطيني على حد تعبير معين حداد ، وأنه ارتبط بالفكر الاستراتيجي البريطاني في نشاته كما أوضح جلال معوض في مقاله "الشرق الأوسط: الدلالات (مجلة شؤون عربية في نشاته كما أوضح جلال معوض في مقاله "الشرق الأوسط: الدلالات (مجلة شؤون عربية في نشاته كما أوضح جلال معوض في مقاله "الشرق الأوسط: الدلالات (مجلة شؤون عربية

اذا كان ظهور مصطلحى "الشرق الأدنى"و"الشرق الأقصى " قد جاء فى عصر الكشوفات الأوروبية منذ أواخر القرن الخامس عشر الميلادى ، فإن ظهور "مصطلح" الشرق الأوسط جاء

العدد ٨٠. ١٩٩٤/١٢)، ومن ثم بالفكر الاستراتيجي الامريكي٠

استعمل المصطلح مراسل صحيفة تايمز اللندنية في طهران " فالنتاين شيروك " في سلسلة مقالات كتبها بين خريف ١٩٠٢ وربيع ١٩٠٢ بعنوان " المسألة شرق الأوسطية ، ثم جمعها في كتاب بعنوان الدفاع عن الهند ، مشيرا إلى المناطق الشمالية والغربية لحدود الامبراطورية البريطانية في الهند التي تشمل افغانستان وإيران والعراق . وفي عام ١٩١١ استعمل المصطلح حاكم الهند البريطاني أنذاك " لورد كرزون " في جلسة مناقشة لمجلس العموم ، ، ليشير إلى إيران وتركيا والخليج ، واستعمل المصطلح ابان الحرب العالمية الأولى حين شكلت بريطانيا " قوات الشرق الأوسط" ولم يلبث وزير المستعمرات البريطاني" ونستون تشرشل" في بريطانيا " لحرب أن انشأ إدارة الشرق الأوسط للإشراف على شؤون فلسطين وشرق الأردن والعراق (النظام الاقليمي العربي جميل مطر وعلى الدين هلال) ، وشاع استخدام المصطلح في بريطانيا في فترة الحربين ، وصار مصطلحا جغرافيا سياسيا إبان الحرب العالمية الثانية قبل به كثيرون في الغرب ، ولم تلبث فرنسا أن استخدمته بعد أن كانت تستخدم مصطلحي المشرق والشرق ، وهما Orient, Levant ، وشكل في وزارة خارجيتها قسم الشرق الأوسط مختصا بمنطقة تمتد من اليمن حتى إيران،

اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية حين انتقل اليها زعامة الاستعمار الغربى بعد الحرب الثانية ، هذا المصطلح وأصبح يشير جغرافيا إلى جنوب الاتحاد السوفيتى • واتصل استخدامه بسياسة أمريكا النفطية في منطقتنا ، وتبنيها للكيان الاستعماري الاستيطاني الصهيوني الذي انشأته بريطانيا في فلسطين وللدولة التي جسدته عام ١٩٤٨ باسم "اسرائيل" ثم بسياستها المائية في المنطقة المعنية بتوفير الماء لهذا الكيان الغريب • وقبل الاتحاد السوفيتي استخدام المصطلح •

يتضح مما سبق أن مفهوم مصطلح "الشرق الأوسط" يجمع بين الجغرافيا والسياسة ، وأن دلالته الجغرافية لم تكن مستقرة تتذبذب بين الاتساع والضيق، وإنها اتجهت مع تطور المفهوم نحو الغرب وإن دلالته السياسية وثيقة الصلة بالسياسة الاستعمارية الغربية التى اوجدته واعتمدته كما يتضح أنه في الوقت الذي أخذ فيه هذا المصطلح حقيقة وجود " دائرة حضارية" عربية اسلامية في المنطقة التي يدل عليها ، فأنه استهدف السيطرة على أقطار هذه الدائرة من خلال تقطيع أطرافها ، وتثبيت كيان استعماري استيطاني صهيوني في قلبها ، وتحويلها من ثم إلى منطقة كيانات.

عربية اسلامية في المنطقة التي يدل عليها ، فانه استهدف السيطرة على أقطار هذه الدائرة من خلال تقطيع أطرافها ، وتثبيت كيان استعماري استيطاني صهيوني في قلبها ، وتحويلها من ثم إلى منطقة كيانات ،

لقد نجحت دول الهيمنة في الغرب في فرض المصطلح على المنظمة الأممية ، واستخدمت فيما استخدمت مصطلح "الصراع في الشرق الأوسط" للدلالة على الصراع العربي الصهيوني وقضية فلسطين . وكانت دول كثيرة أسيوية افريقية تشعر بغرية هذا المصطلح بالنسبة اليها . وقد دأبت الهند مثلاً لفترة على الحديث عن قضية فلسطين والصراع في جنوب غربي أسيا . ويحفظ لنا كتاب ساطع الحصري " أراء وأحاديث في العلم والاخلاق والثقافة" ، قصة استخدام مصطلح الشرق الأوسط من قبل منظمة اليونسكو الوليدة أنذاك وكان مديرها العام جوليان مكسلي ، وكيف رد العلامة العربي على ما جاء في تقرير لها تضمن اشارة عن عدم تقبل منطقتنا للمصطلح ولفكرة ثقافة شرق أدني وشرق أوسط ، وقد ألحق الحصري برده هذا قوله إن مشروع هكسلي الذي كان موضوع الانتقاد والنقاش لم ينل أكثرية الآراء في مؤتمر الميونسكو الذي انعقد ببيروت ؛ ولذلك فإن المركز الثقافي للشرق الأوسط الذي كان هدف المشروء المذكور ، لم يخرج من حسن الحظ إلى عالم الوجود".

شهد النصف الثانى من القرن العشرين محاولات أمريكية عدة لإقامة نظام أوسطى - كما سببق أن أشرنا فى مطلع هذا الحديث فى وقت ازدهرت فيه فكرة العروبة وفكرة التضامن الإسلامى ، فكان أن فشلت تلك المحاولات ، ولم يحل هذا الفشل دون أن تقوم الولايات المتحدة منذ مطلع الثمانينات فى إطار سعيها لإقامة " نظام عالمى جديد" بوضع مخطط لنظام الشرق الأوسط واسوق شرق أوسطية وذلك في أعقاب ابرام اتفاقيات كامب ديفيد عام ١٩٧٨ وأصبح الطريق مفتوحا أمامها بعد وقوع زلزال أوروبا الشرقية عام ١٩٨٨ ثم زلزال الخليج عام ١٩٩٨ لتطرح هذا المخطط ، وهكذا تردد الحديث بقوة عن هذا النظام وهذه السوق، وإن لنا أن نسلط ضوء على المصطلحين هذين ، وضوء آخر على عملية التحضير التي بلورت المخطط.

أول ضوء نسلطه هو على المصطلحين المستخدمين للدلالة على النظام والسوق.

" النظام شرق الأوسطى و"السوق شرق الأوسطية " مصطلحان بات من الشائع منذ مطلع

عام ١٩٩٣ ملاحظة كثرة ورودهما في وسائل الاعلام وهي تتحدث عن منطقتنا ، في الوقت الذي تستمر فيه عملية تسوية الصراع العربي الصهيوني في إطار المؤتمر الذي تم افتتاحه في مدريد يوم ١٩٩٠/١٠/٣٠ تحت اسم مؤتمر "سلام الشرق الأوسط "٠

المصطلحان يشيران إلى مشروع تم طرحه وتجرى محاولة فرضه على منطقتنا ولهما في أذهان كثيرين مفهوم واحد وإذا كان البعض يستخدم مصطلع "السوق" ليؤكد على الجانب الاقتصادي في المشروع ويبرزه، فإنه يدرك أن المشروع جانبا سياسيا ، وقد رأينا كيف أن مسؤولا عربيا من الذين طرحوا المشروع تحدث عنه واصفاً إياه بأنه مشروع اقليمي حضاري وبأن هناك بعداً سياسياً هاماً من وراء فكرة انشاء سوق المشرق الأوسط وواضح ان هذا المشروع لا يتجه إلى الحقل الاقتصادي فحسب ، وإنما يتطرق إلى أوضاع المنطقة كلها من خلال رؤية شاملة "كما سجل بيان المؤتمر القومي الرابع إلى الأمة الصادر يوم ١٩٩٣/٥/١٢ وهكذا فإننا إذا أردنا تحرى الدقة في استخدام المصطلح فإن علينا أن نستخدم مصطلح "النظام" للدلالة على المشروع كله بجوانبه جميعها ، وتستخدم مصطلح السوق للدلالة على الجانب الاقتصادي من المشروع ومعلوم أن كلمة "النظام "اصطلاح جديد يستخدم في أكثر من علم ، وهو يعنى مجموعة القواعد والاتجاهات العامة التي يشترك في إتباعها أفراد أو دول ، ويتخذونها أساسا لتنظيم حياتهم الجمعية وتنسيق العلاقات التي تربط بعضهم ببعض وتربطهم بغيرهم وكذاك مايجرى بينهم من تفاعلات ، ومايحكم عملهم المشترك من آلية .

نقف في المصطلحين أمام تعبير "الشرق الأوسط" فنلاحظ بداية أنه تعبير أجنبي يسمى به بعض الأجانب منطقتنا ، وهو أيضا تعبير حديث شاع استخدامه في آعقاب الحرب العالمية الثانية ، كما أنه تعبير " متميز" في دلالته لمن وضعه . والحق أن هذا التعبير مقترن بالدراسات الأمريكية عن منطقتنا ، وكانت الدراسات البريطانية عن المنطقة إبان هيمنة بريطانيا تستخدم تعبيرا " الشق الأدنى "و"الشرق " في الحالين هو بالنسبة لواضع المصطلح وقد جرى استخدام وصف الأوسط في الدراسات الأمريكية ليتجاوز منطقة الوطن العربي إلى اجزاء من دائرة العالم الإسلامي وثيقة الارتباط بالدائرة العربية ، وبرز الحرص على استخدام مصطلح "الشرق الأوسط" ليكون بالامكان ادخال الكيان الإسرائيلي الصهيوني ضمن المنطقة ويلفت النظر أن مدلول هذا المصطلح في الكتابات الغربية ينصرف إلى دائرة جغرافية تتسع احيانا ولكنها في كل الأحيان تقع ضمن دائرة العمران الحضاري العربي

الإسلامي دون أن تشملها جميعها · كما يلفت النظر أن هذا المدلول لايشمل أجزاء من الدائرة العربية في المغرب العربي.

إن هذه الوقفة أمام هذا التعبير تنتهى بنا إلى ضرورة التمسك بتعبير نابع منا عند الحديث عن منطقتنا ، فهذه المنطقة تشمل الوطن العربى والعالم الإسلامى بعامة ، وهى تتألف من دائرتين احداهما فى قلب الأخرى وهما الدائرة العربية والدائرة الإسلامية ، وهما تمتدان فى اسيا وافريقيا ، وتنتمى هذه المنطقة إلى العمران الحضارى العربى الإسلامى ، وقد تأكد لنا فى مناسبات كثيرة أهمية قضية المصطلحات ، وأن من متطلبات بلوغنا أهدافنا وانتصارنا فى صراع النفس الطويل على الصهيونية العنصرية وقوى الهيمنة التمسك باستخدام المصطلحات التى تعبر عن انتماءاتنا وحقوقنا وتوجهاتنا وتنبع من رؤيتنا ،

عملية التحضير لطرح النظام شرق أوسطى

ضدوء آخر نسلطه على عملية التحضير لطرح هذا النظام ويلورة خطوطه الرئيسية ومعلوم ان طرح الأفكار السياسية تسبقه عملية تحضير يكون لمراكز البحث فيها دور كبير وإذا كان طرح النظام شرق الأوسطى قد جاء في أعقاب زلزال الخليج عام ١٩٩١ ، فإن التحضير له بدأ قبل ذلك بعدة سنوات إثر ولادة فكرية في الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب تحولات ما بعد حرب رمضان وابرام معاهدة ١٩٧٩ بين مصر وإسرائيل برعاية أمريكية وقد تعاونت مراكز البحث الأمريكية في هذا التحضير وكان لكثير منها اسهامه فيه ولكن مركزاً بعينه هو : معهد الشرق الأوسط التابع لجامعة هارفارد الأمريكية كان له على مايبدو الدور الأكبر والنصيب الأوفى في وضع إطار هذا المشروع ورسم خطوطه ويقدم لنا نيكولاس هوغ مستشار هذا المعهد وهو كاتب وصحفى ، فيما نشره مؤخرا عن عملية التحضير هذه معلومات وعن نشاط المعهد تعطينا فكرة واضحة عن الآلية التي تتم وفقها هذه العملية .

لقد أوضح هوغ في مقال نشرته " الحياة " يوم ١٩٩٣/٦/٦ بعنوان " قوانين اقتصاديات السيلام فرصة لبناء الثقة في ميدان التنمية والتعاون الاقليمي " ان قلة من المعنيين تعلم أن من الأنشطة التي تتميز بها جامعة هارفارد ، أعرق جامعات الولايات المتحدة قاطبة ، تنفيذ برنامج عملي يرمي إلى احلال الوفاق في الشرق الأوسط ، وسرد تاريخ هذا البرنامج الذي

يعود إلى عام ١٩٧٧ ومبادرة الرئيس السادات حين تبنت مجموعة من الاساتذة الجامعيين في الولايات الشرقية الشمالية حيث يتعاظم نفوذ الصهيونية الامريكية " فكرة البدء ببرنامج خاص يهدف إلى تمتين الاتصالات بين البحاثة الأكاديميين من مختلف دول المنطقة " ·

وقد نظمت هذه المجموعة في مارس /آذار ١٩٨٣ مؤتمراً لباحثين مصريين وإسرائيليين وشخصيات عامة أمريكية لبحث "قضايا السياسة الاجتماعية ذات المصلحة المتبادلة " وتمخض هذا المؤتمر عن تأييد بالاجماع لفكرة اقامة مركز للأبحاث يتخصص في هذا الميدان وماأسرع ما أقيم هذا المركز مبدئيا في جامعة برانديس بإشراف جوزيف كاليفارنو وزير الصحة الأمريكية في عهد الرئيس جيمي كارتر ، ثم انتقل إلى بوسطن في أيلول – سبتمبر ١٩٨٨ وحمل اسم معهد جامعة هارفارد السياسة الاجتماعية والاقتصادية في الشرق الأوسط" وتبع كلية جون ف كنيدي للإدارة الحكومية ،

حين نراجع ما قام به هذا المعهد خلال السنوات الخمس بين اعوام ١٩٨٨ و١٩٩٢ نجد أنه عنى بتنفيذ ما أسماه " برنامج زمالة " وفكرة هذا البرنامج هى " جمع مسبؤولين اداريين حكوميين من دول المنطقة مختصين بالصحة والرفاة الاجتماعي وتدريبهم معا وصولا التحقيق تنسيق بينهم بعد أن يعودوا إلى بلادهم ويستلموا مناصب رفيةه فيها وقد أوضح كاليفارنو الذي بلور هذه الفكرة أن المعهد يأمل في سياق رعايته مهارات وطاقات أن يرسى الأساس لسلام أمتن واطول بكثير من الاتفاقات الدولية . كما نجد أن المعهد عنى خلال عام ١٩٠١ بتنفيذ برنامج عن "التعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط" يرمي إلى استكشاف الفوائد بتنفيذ برنامج عن "التعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط" يرمي إلى استكشاف الفوائد رعى المعهد عددا من المؤتمرات الكبيرة ناقش المشاركون فيها قضايا اقتصادية في شكل عام وشامل وصاغوا نمونجا لخطة عمل ٠ كما عقد المعهد حلقات بحث أصغر " درست مسائل اقليمية مثل التخطيط الصحي والعمالة وبنوك المعلومات والنظم المصرفية ومعونات التنمية القيمية متعمقة ٠

كان من بين ما انتجه " معهد الشرق الأوسط" هذا نشر مجلد بعنوان " اقتصاديات السلام" ضم مجموعة دراسات قام بها باحثون مصريون وإسرائيليون واردنيون ولبنانيون وفلسطينيون وسوريون في مجال الاقتصاد ، تركزت في بحث " عوائد السلام" على المنطقة ، بإشراف ستانلي فيشر وداني رودريك والياس توما ، وقد أعدت مجموعة عمل ثانية مجلدا آخر

عن " اقتصاديات هجرة اليد العاملة في الشرق الأوسط " باشراف ريتشارد دايكوس ويقوم المعهد باكمال " مشروع تخطيط انتقالي " تعده لجنة توجيهية لتخطيط السياسة الخاصة بالاقتصاد من أجل انتقال الفلسطينيين إلى الحكم الذاتي . ومن المتوقع أن يكون هذا التقرير المقتضب المنتظر نشره قريبا بمثابة وثيقة مرجعية في المفاوضات الثنائية بين الوفدين الاسرائيلي والالدني،

ثلاثة أمور تستوقفنا ونحن نتأمل في عملية التحضير الجارية لفرض النظام شرق الأوسطي:-

الأمر الأول ان هذه العملية تنطلق من التسليم بالواقع القائم فى المنطقة الذى نجم عن إقامة أسرائيل عام ١٩٤٨ على أرض فلسطين العربية ، ثم احتلالها الضفة الغربية وقطاع غزة وضعها القدس الشرقية وتوسعها فى الاستعمار الاستيطانى الصهيونى فى هذه الأراضى . كما تستهدف هذه العملية تثبيت هذا الواقع القائم من خلال صيغة الحكم الذاتى الفلسطينيين التى تكرس الاغتصاب الصهيونى للحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف لشعب فلسطين العربى ، ومنها حقه فى العودة وحقه فى تقرير المصير وحقه فى الاستقلال .

الأمر الثاني أن هذه العملية تركز على العامل الاقتصادى الاجتماعى ، وتقفز فوق العوامل الأخرى الأجتماع الانسانى • وهى فى تركيزها على ذلك العامل تغفل أثر العوامل الأخرى في من فكرية وروحية وعقيدية وحضارية •

الأمر الثالث أن هذه العملية تراهن على قطاع من النخبة تنجح فى استيعابهم ضمن وضعهم فى شريحة خاصة بهم ، وتسقط من حسابها الجماهير الواسعة وقطاعا آخر من النخبة متلاحما مع هذه الجماهير •

يتداعى إلى الخاطر ونحن نقف أمام الأمر الثانى المتعلق بالتركيز على العامل الاقتصادى الاجتماعى في عملية التحضير لفرض النظام شرق الأوسطى كيف قامت مراكز البحث الأمريكية الصهيونية في أعقاب ابرام اتفاقيات كامب دافيد بين الولايات المتحدة ومصر واسرائيل عام ١٩٧٨ بالتركيز على ما اسمته " العامل النفسي " في الصراع العربي الصهيوني ، وقد رأينا ويوم ذاك كيف تردد الحديث عن كسر الحاجز النفسي وانعقدت ندوات حول كيفية القيام بكسر هذا الحاجز ؛ وتطبيع العلاقات في المنطقة ، بينما العدوان الصهيوني اليومي مستمر وبأشكال مختلفة ،

يكشف لنا هذا الضوء الذي سلطناه على عملية التحضير لفرض النظام شرق الأوسطى

عن دور الندوات التى تنظمها مراكز البحوث اثناء القيام بهذه العملية وفي إطارها في تعميم الأفكار التى تتم بلورتها على دائرة الخاصة التى تدعوها للمشاركة في هذه الندوات و وتضم هذه الخاصة باحثين بارزين وكتابا وصحفيين فضلا عن سياسيين وببلوماسيين وقد شرح عالم الفكر السياسي الأمريكي كارل دويتش في كتابه تحليل العلاقات الدولية هذا الدور معتبرا المناظرات أو الندوات " منافسات تسمح بتغييرات في الصور والدوافع " ومقررا أن الندوة يحتمل أن تؤدي إلى اكتشاف حل مقبول الطرفين ، ومفيد لهما ، إذا استطاع كل طرف أن يكتشف ما يقوله الطرف الآخر بالفعل .

ويكشف لنا هذا الضوء أيضا دور الاعلام في تصميم الأفكار التي تبلورت على دائرة أوسع تشمل العامة التي تتابع هذا الاعلام من خلال وسائله المختلفة صحافة وإذاعة وبتلفزة وبتدو من خلال دراسة هذا الدور الصلة الوثيقة بين إعلام دول الهيمنة وسياساتها الخارجية على غير ما يتصور كثيرون من "حياديه هذا الاعلام وحريته " فالسياسة الخارجية الدولة هي التي تحدد في الغالب الأعم خطوط الإعلام الرئيسية عن القضايا المعنية بها . وهي تعهد له بدور مهم في تنفيذ خططها وبلوغ أهدافها . ويتم قيام الاعلام بهذا الدور وفق آلية دقيقة وقد شرح كاتب هذه السطور في دراسة له عن القدس والاعلام في أعقاب مؤتمر مدريد قدمها لندوة "القدس مفتاح السلام هذا الدور وهذه الآلية في حالة السياسة الخارجية الأمريكية مستشهدا بما جاء في تقرير "تشارلز أوجبيون" عن تكوين السياسة الخارجية الولايات المتحدة وإدارتها الذي قدمه للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي عام ١٩٦٠ وبما أورده كارل دويتش في كتابه آنف الذكر، ففور اعلان وزير الخارجية أي قرار تحدث مجموعة أشياء واحد منها هو عقد اجتماعات تحضرها وكائة الاعلام الامريكية يعود بعدها ممثلو الوكالة إلى مقرهم لصياغة التوجيهات لمكاتب الإعلام الأمريكية في جميع أنحاء العالم، ممثلو الوكالة إلى مقرهم لصياغة التوجيهات لمكاتب الإعلام الأمريكية في جميع أنحاء العالم، معتور الوكالة إلى مقرهم لصياغة التوجيهات لمكاتب الإعلام الأمريكية في جميع أنحاء العالم، معتور الوكالة إلى مقرهم لصياغة التوجيهات لمكاتب الإعلام الأمريكية في جميع أنحاء العالم، معتور الوكالة إلى مقرهم لصياغة التوجيهات لمكاتب الإعلام الأمريكية في جميع أنحاء العالم، معتور الوكالة إلى مقرم على المناء المناء المكان ونير الوكالة الاعرب عدم المحاء العالم، المناء العالم الإعلام الأمريكية ويمياء العالم، المحاء القدير المناء المناء المناء المكاء المناء المكان ونير المتاء العالم، المريكية المحاء العالم، المحاء المكارل المحاء المكان ال

وتحتوى هذه التوجيهات على كيفية استخدام الأنباء الخاصة بالقرار الأمريكي عند اعلانها ، ويقوم مساعد الوزير بالاتصال بوكالة الاعلام الامريكية للاتفاق معها على الموقف الأمريكي الذي سيتم اعلانه ، ويعرف مراسلو الصحف طريقهم عادة دون الحاجة إلى توجيههم وقد رأى كارل دويتش أن وسيلة الإعلام هذه هي من " الطف الوسائل لممارسة القوة ـ وبين كيف يمكن استمالة الدول الصغيرة لتلتزم بأخذ معظم الأخبار الدولية من احدى وكالات الانباء شبه الاحتكارية التابعة للقوى العظمي ، وأوضح أساليب النفاذ من الداخل في إعلام هذه الدول ، وأساليب الضغط الإعلامي عليها من الخارج ، وما أكثر الأمثلة التي تتداعي إلى الخاطر عن

الاعلام الأمريكي ودوره في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية ، ومن آخرها مثل التعتيم الاعلامي على القدس في اعقاب مؤتمر مدريد ثم مثل التعتيم الاعلامي على قضية المبعدين الفلسطينيين بعد ابرام الصفقة الامريكية الاسرائيلية بشأتهم أوائل عام ١٩٩٣ في بداية عهد الادارة الديمقراطية الجديدة . كما يتداعي إلى الخاطر ما جاء في بحث "ستانفور انجار" الضغط من أجل صحافة حرة (مجلة فورين بوليسي عدد ٧٧ شتاء ٩٠/٨٩) من إن أشهر حيلفين لأمريكا وهما بريطانيا واسرائيل ضالعتان في تقييد وسائل الإعلام فيهما ، وأن المسؤولين الأمريكيين يتحرجون من اثارة هذا الموضوع معهما ، وقد ضرب مثلا بسياسة مرجريت تاتشر الاعلامية التي كممت افواه الموظفين المدنيين البريطانيين " بقانون الأسرار الرسمية" وحظرت التحدث مع من وصفتهم " بالارهابيين الايرلنديين " كما ضرب مثلا بسياسة إسرائيل الاعلامية تجاه الانتفاضة حين فرضت قيودا على المراسلين " وهي التي تزعم انها تتبنى القيم الغربية في حرية التعبير" على حد قوله ،

وبعد ... فقد تم طرح نظام الشرق الأوسط فى إطار عملية التسوية التى حملت اسم عملية "سلام الشرق الأوسط" وبدأت بانعقاد مؤتمر مدريد يوم ١٩٩١/١٠/٣٠ ورأينا تصورا صهيونيا لهذا النظام يكاد يتطابق مع تصور أمريكى له وقد شرح كاتب هذا البحث التصورين فى كتابه فى مواجهة نظام الشرق الأوسط وتفصيل الحديث عن هذا النظام له مجال آخر وألحت الحاجة إلى بلورة فكرة نظام اقليمى لمنطقتنا نابع منا ، مناسب لدائرتنا الحضارية العربية الاسلامية وقد طرح كاتب هذا البحث رؤيته لهذا النظام فى كتابه سالف الذكر والكرد

اعتمد هذا البحث في المقام الأول على الكتب التي ألفها كتابه في الفكر السياسي العربي، وجاء ذكرها في المتن ، وقد رجع هذه الكتب إلى العديد من المصادر والمراجع

وفيما يلى قائمة باسماء بعض كتبه التي جرت الاشارة اليها:-

فى مواجهة نظام الشرق الأوسط دار المستقبل العربي ١٩٩٤

عن المستقبل برؤية مؤمنة دار البشير ١٩٩١ وحدة التنوع وحضارة عربية اسلامية في عالم مترابط دار المستقبل العربي ١٩٨٩ عمران لا طغيان دار المستقبل العربي ١٩٩٤ عروبة وإسلام ومعاصرة

بنية التحالف الصهيونى الأمريكى والمشروع الشرق أوسطى

د و فوزی منصور *

مقدمسة

دون فهم متعمق اطبيعة العلاقة بين الصهيونية العالمية وإسرائيل من جهة ، وبين النظام العالمي المعاصر بقيادته الأمريكية من جهة أخرى ستبقى ظواهر هامة قابلة للتفسير العقلانى الرشيد مثيرة للحيرة والدهشة حتى لدى أكثر العقول لماحية ، وستلقى تساؤلات هامة مشروعة إجابات مجتزئة غير كافية . وبين هذا وذاك ، ستجد الحركة الشعبية نفسها عاجزة عن فهم حقيقة ما تناضل من أجله أو ضده ، ومعرضة السير في دروب فرعية تقود إلى التشتت والضياع .

^{*} هذه الدراسة هي جزء من كتاب يعده الاستاذ الدكتور فوزي منصور بتكليف من " اللجنة المصرية لقاومة التطبيع ومواجهة الصهيونية " · عن المسروع الشرق أوسطى والمخططات الصهيونية والأمريكية " · وهو يقوم بهذا الواجب حاليا رغم ظروف صحية صعبة - لاستكمال الكتاب الذي نتوقعه . ونتمنى له العودة والشفاء العاجل ·

واتحمل شخصيا مسئولية اختيار هذا الفصل الذي يحمل فيه مشروع الكتاب عنوان "الصهيونية - واسرائيل وليدة النظام العالمي وأداته وشريكته" وذلك لتقديمه في ندوة "مخططات التطبيع والهيمنة" الني تعقد بالقاهرة ٢٢ -٢٣ اكتوبر ١٩٩٦ (المحرر)

على سبيل المثال، سيظل كاتب أمريكي - جور فيدال - من ألمع من رصدوا الفساد المتغلفل في الحياة السياسية الأمريكية يرى مفارقة غريبة في أن أقلية جمهورية لاتجاوز ٢٠٪ من سكان أمريكا قد استطاعت أن تشترى أو تبتز ٧٠ سناتورا أمريكيا على الأقل وتحصل على مساندة وسائل الاعلام لكى تقتطع من دافع الضرائب الأمريكي قدرا هائلا من الأموال تستثمره في إنشاء وطن قومي لها ، بينما لو حاولت الأقلية الكاثوليكية التي تبلغ ثلث سكان أمريكا أن تفرض على دافع الضرائب الأمريكي مساندة بابا روما على استعادة ممتلكاته في إيطاليا لووجهت بثورة عارمة ورفض بات من الكونجرس ، ولا يجد في نهاية الأمر تفسيرا لهذه المفارقة سوى قصص من نوع أنه عندما تخلي الجميع عن ترومان في حملة انتخابات الرئاسة عام ١٩٤٨ ، وثب إلى قطاره الانتخابي صهيوني يحمل حقيبة بها مليون دولار كمساهمة من اليهود في هذه الحملة ، وكان ذلك هو سر مسارعة ترومان بالاعتراف باسرائيل كمولة بعد لحظات من إعلان قيامها في القدس. باختصار يرى السر في النفوذ المالي لليهود على العملية الانتخابية ووسائل الإعلام ، ولا يسال نفسه لماذا عجزت أقليات أمريكية أخرى لا على العملية ألانتخابية ووسائل الإعلام ، ولا يسال نفسه لماذا عجزت أقليات أمريكية أخرى لا مشائدة أمريكية اقضية وأضحة المشروعية هي استكمال تحرير إيرلندا عن السيطرة مساندة أمريكية اقضية وأضحة المشروعية هي استكمال تحرير إيرلندا عن السيطرة البريطانية.

أو - على صعيد آخر - سيحاول آخرون تفسير تخطيط الحركة الصهيونية للاستيلاء على أرض فلسطين ونجاحها في ذلك وتحويلها إلى قاعدة للتوسع والانتشار فيما وراءها وإهدار حقوق أهلها في الحياة والحرية وكسب العيش، بسيطرة مجموعة من الأفكار على قاعدة الحركة الصهيونية، ينسبونها ظلما وعدوانا إلى النصوص المقدسة، ويزعمون أنها تعطيهم الحق في هذه الأرض، يقدر ما تجعل منهم شعبا مختارا مميزا، غير مرتبط إزاء الأغيار بقواعد السلوك الإنساني المتعارف عليها. وقد يضيف هؤلاء المفسرون إلى ذلك عمليات التشويه النفسي الذي ترتب على اضصهاد اليهود في أوروبا ثم محاولة إبادتهم على يد ألمانيا النازية، وما خلفه ذلك من استسهال أن يذيقوا الغير، حتى ولو كانوا أبرياء تماما مما حدث لهم، بل وعلى الأخص لو كانوا أبرياء، ماذاقوه هم على أيدى مضطهديهم.

ولامجال للتهوين من قدرة الأقلية اليهودية البالغة على التأثير على الحياة السياسية الأمريكية ، الراجعة إلى سطوتها المالية وسيطرتها على العديد من وسائل الإعلام والتأثير على

الرأى العام وحسن تنظيمها ، لكن تصور أن أقلية تبلغ ٢٪ فقط من السكان تستطيع أن ترسم سياسة دولة عظمى بالنسبة لقضايا جوهرية شديدة الارتباط بقضايا الحرب والسلام ، مالم يكن ذلك متوافقا تماما مع مصالح تلك الدولة في فترة تاريخية معينة ، أو على الأصح مصالح القوى المسيطرة في المجتمع الأمريكي ، حتى لو أضفنا إلى ذلك استعداد شطر كبير من الأمريكيين لأسباب تاريخية وثقافية للتعاطف مع التصورات والممارسات الصهيونية ، تصور أسطوري لايمكن أن يقبله إلا المقول المهيأة بحكم الإلحاح المستمر في الدعاية أو الرغبة في التعمية على الحقائق أو عدم مواجهتها لتقبل الخرافات ،

كذلك لا مجال للشك في أن العامل الأيديولوجي المنتسب إلى تفسير معنى النصوص التوراتية وللنصوص التلمودية التي فرغت بحق أو بغير حق ، قد لعب دوراً بالغ الأهمية في تشكيل الحركة الصهيونية ، بل أن هذا الدور يزداد أهمية بعد إقامة دولة إسرائيل ، وبوجه خاص بعد انتصارها في عام ١٩٦٧ ، وتتزايد خطورته على المنطقة وعلى السلام العالمي بسبب تصاعد النفوذ الصهيوني داخل الولايات المتحدة (١) . لكن النصوص التي تستند إليها الصهيونية المنتصرة كانت قائمة منذ ألاف السنين ، وقد فسرت على مدى التاريخ تفسيرات متعددة ربما كان أقلها انتشارا ونفوذا هو العودة الفعلية إلى أرض فلسطين (٢) .

والتحول المفاجى، نحو التفسيرات التى أصبحت تأخذ بها الصهيونية المنتصرة وتغلبها على التفسيرات الأخرى التى كانت تتنافس معها ، وانعكاس ذلك الانتصار فى المارسات الفعلية للولة اسرائيل ، كل ذلك لايمكن أن يرد وحده إلى النصوص الدينية ، ولكن إلى امتزاجها بأيديولوحيات أخرى معاصرة انتشرت بوجه خاص فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر هى الأيديولوجيات الامبريالية المبررة لغزو بلدان العالم الثالث واستعباد شعوبها أو طردهم والاستيلاء على ممتلكاتهم ، وقد كانت هذه الأيديولوجيات تخدم مصالح محددة هى التى سيطرت فى أوقات متعاصرة على الحركة الصهيونية الناشئة وعلى قيادات النظام العالى المتتالية وكانت الأساس الحقيقي والدائم للتحالفات التى قامت بينها ،

أ- تزاوج الأيديولوجية الصهيونية مع العناصر

الاحتكارية والكبيرة فى الرأسمالية اليهودية ونظائرها

في الرأسماليات الغربية الأخرى ذات الصلة الوثيقة بالشرق الأوسط

مكونات أربعة تعطى لإسرائيل طابعها الخاص كتعبير جغرافي مركز عن تنظيم " فوق بولى " .

يعامل العالم الغربي إسرائيل كمخفر أمامي يحرص المصالح الغربية المشروعة وغير المشروعة في مواجهة أعداء قدامي تقليديين هم البرابرة العرب، ويقدم لهذا المخفر من الإمدادات العسكرية والاقتصادية والتعاطف والحشد المعنوى والتغطية الإعلامية الدؤوبة الواسعة المتميزة ما لا يغدق إلا في لحظات الصراع التاريخية الكبرى على مخافر الجيوش الأمامية التي تحمى المواقع الحيوية وقد لعبت وتلعب العوامل الخارجية الدور الأساسي في تمكين إسرائيل من تطوير قواها الإنتاجية ومن تكوين آلة للحرب ، وهي البلد الضئيل الحجم والسكان والموارد ، تدخلها الآن دون ريب في عداد قوى العالم العسكرية العظمي ، ومن كفالة مستوى معيشة مرتفع لموجات المهاجرين المتالية يغريهم بالبقاء في إسرائيل بدلا من متابعة الترحال إلى الأراضي الأخرى ذات المستوى العالى المفتوحة لهم .

مهام ثلاث ضخام تنوء بها القوى العظمى تكفلت بها المساعدات الغربية لإسرائيل دون انقطاع ولا شع على مدى نصف القرن، ولو حسبت على وجهها الصحيح لبلغت عشرات أضعاف المعونة الاقتصادية المعروفة باسم مشروع مارشال التى وجهتها الولايات المتحدة لأوروبا الغربية عقب الحرب العالمية الثانية لإنهاضها من الآثار التدميرية للحرب م هذا السخاء البالغ غير المسبوق تاريخيا لايمكن أن يفهم لا هو ولا أبعاد المشروع الشرق أوسطى الذى يعتبر من بعض النواحى امتدادا وبديلا له ، إلا في ضوء مكونات أربعة تداخلت مع بعضها البعض في لحظة تاريخية معينة لكى تعطى لإسرائيل طابعها الخاص، لا كدولة ككل الدول كبرت أو صغرت ، ولكن كتعبير جغرافي مركز عن تنظيم فضفاض " فوق دولى " يستخدم قواه للهائلة لكى يضعفي على إسرائيل من الحقوق ويعطيها من الرخص مالم تعد حتى الدول العظمي تدعيه لنفسها ، ويسمح لها في مثال فريد من نوعه ، بتحدى كل قواعد الشرعية الدولية ومئات القرارات الصادرة – أحيانا بما يشبه الاجماع – من مختلف هيئات الأمم المتحدة بإدانتها ،

تلك المكونات هي التوجس التاريخي للغرب في مجموعة من أي مشروع للتوحيد ، أو حتى لمجرد النهضة العربية ، والمصالح الغربية وخاصة مصالح الاحتكارات النفطية الآن في المنطقة

العربية ، والأيديولوجية الصهيونية التى تكونت فى نهاية القرن التاسع عشر ولازالت تسيطر على إسرائيل وتنتشر بين دوائر واسعة من اليهود المتمركزين فى مواقع حساسة فى مختلف أرجاء العالم ، ثم أولا وقبل كل شىء المصالح والاحتكارات والقوى المالية اليهودية المستخدمة للأيديولوجية الصهيونية والمتداخلة ، على الجانب الآخر ، مع الاحتكارات الغربية والمتمايزة مع ذلك عنها . وليس تاريخ إسرائيل فى الحقيقة ، بل وتاريخ الصراع العربى المسهيونى ، بأكثر من تاريخ تفاعل هذه المكونات الأربعة وتوزيع الأدوار بينها للاستفادة إلى أقصى حد من مختلف عوامل الضعف العربى .

توجس الفرب التاريخي من العرب:

ولسنا في حاجة هنا إلى العودة إلى التاريخ الألفى للتوجس الغربي من العرب ، الذي لم يزده القرب الجغرافي والثقافي ثم شعور الاستعلاء الناشيء عن التفوق الغربي في العصر الحديث إلا اشتعالا ، لكن ينبغى التذكير بأنه ، منذ طرحت محاولات محمد على التوحيد والنهضة العربية في أوائل القرن الماضي على الغرب مخاوف جديدة من أن يحل العرب محل الامبراطورية العثمانية – رجل أوروبا المريض – كقوة جديدة متوثبة يمكن بحكم وحدتها اللغوية والثقافية أن تستوعب كامل الشاطيء الجنوبي والشرقي اللبحر الأبيض وما يقع وراحهما ، فقد كان بعض ساسة الغرب يبحثون عن الحل الأمثل في إقامة دولة تشطر العرب شطرين وتعزل كلا منهما عن الآخر ، وعلى سبيل المثال فقد كتب لورد بالمرستون وزير خارجية انجلترا في ذلك الوقت ، أن الهدف الحقيقي لمحمد على هو " أن ينشيء مملكة عربية تضم كافة الممالك المتحدثة باللغة العربية " واقترح في خطاب وجهه إلى سنفيره في اسطنبول في كافة الممالك المتحدثة باللغة العربية " واقترح في خطاب وجهه إلى سنفيره في اسطنبول في على من التفكير مرة أخرى في الوحدة مع سوريا ، وعلى هذا النحو مضت خطط تفكيك تصنيع مصر وسوريا وسياسة الباب المفتوح التي فرضها الغرب بقوة السلاح جنبا إلى جنب ليس فقط مع التصميم على وقف كل محاولة للتوحيد العربي ، ولكن أيضا مع خلق حاجز صناعي بين مشرق الوطن العربي ومغربه يقيمه اليهود .

وكالعادة لم يتأخر مثقف الغرب كثيرا وراء ساستهم في تحبيد المشروعات الاستعمارية ، هذا إذا لم " ينيروا" الطريق لهم • فلامارتين الشاعر الفرنسي الذي زار فلسطين في ١٨٣٢

واحتوى كتابه عن هذه الرحلة الكثير من المشاهدات والمناقشات مع أهل البلد فى الريف والحضر ، يرفق بكتابه ملخصا سياسيا للحكومة الفرنسية يؤكد فيه أن تلك الأراضى ليست أى بلد ، كما يقول ادوارد سعيد ، ليس سكانه مواطنين خليقين بالاعتبار ، ومن ثم فإنها مكان رائع لمشروع امبريالى أو كولونيالى تضطلع به فرنسا . والكاتبة الانجليزية الشهيرة جورج إليوت تدور روايتها الأخيرة الصادرة فى ١٨٧٦ فى الحقيقة – أيضا كما يبين إدوارد سعيد — حول الصهيونية التى تجد فى النهاية فى فلسطين ، ذلك البلد الذى أفقره وحطمه الغزاه والمقاتلون المتوحشون ، وطنا ومستقرا ينقل إليه اليهود حضارة الغرب النبيلة المستنيرة ...

مصالح الغرب الاستغلالية في الوطن العربي

كذلك لا حاجة هنا إلى الوقوف مرة أخرى عند أشكال الاستغلال المتعددة التى مارسها الغرب فى القرن التاسع عشر بوجه خاص ، والتى زادت كثافة كلما تقدم القرن ، بدءا من استغلال الموقع الجغرافى (قناة السويس) وتحويل مصر — على سبيل المثال — إلى مزرعة قطن لصالح لانكشير ، إلى عمليات النهب غير المسبوق التى قام بها رأس المال الربوى وانتهاء بعمليات نزع الملكية والاستيطان الكولونيالى فى الجزائر وغير ذلك من أشكال التعامل بين مراكز النظام العالمي المتقدم وأطرافه التى كانت المنطقة العربية تتحول بسرعة فائقة إلى جزء حيوى فيها ، وإن كان يجب الاشارة إلى أنه ، مع تغير الزمن واحتياجات المراكز ، فإن النفط العربي ، وكل العمليات المترتبة عليه بدءا من الاستكشاف الى تدوير العوائد ، أصبح الآن أبرز معالم ذلك الاستغلال وأكثرها ارتباطا بالوضع السياسي والاقتصادي للولايات المتحدة ، قائدة الك النظام على النحو الذي سبق بيانه في موضعه ،

لكن الذي يستحق الوقوة قليب لاعنده الآن هما الأيديول وجية الصهيونية والقوة الاقتصادية للصهيونية العالمية وارتباطاتها ، فهذان في نهاية الأمر هما اللذان يحددان مواقع وأهداف إسرائيل العالية ومستقبل العلاقات العربية الإسرائيلية:

\ - المكون الأول الأيديولوجية الصهيونية: اليهودية الكلاسيكية أو الأرثوذكسية

روافد عديدة تدخل في تشكيل الأيديرا وجية الصهيونية

لقد تداخلت روافد عديدة لتشكيل الأيديولوجية الصهيونية: بعضها ينتسب إلى الدين ، مثل القول بأن شعبا بعينه هو شعب الله المختار ، منذ القديم وإلى الأبد ؛ وبعضها لا أساس علمى له ، مثل الادعاء بأن جماعات متفرقة مشتتة فى قارات العالم الخمس ، متنوعة الألسن والثقافات ، مختلطة الأعراق والدماء ، شديدة التباين فى مستويات الحضارة وأشد تباينا فى المسار التاريخي لكل منها ، تكون شعبا واحدا أو قومية واحدة أو أمة واحدة ، لا لشيء إلا لسبب الانتماء إلى ثقافة دينية لم يعد أغلب أبنائها يؤمن بالأساس الروحي الذي تقوم عليه ، واتخاذ مواقف مشتركة على طول التاريخ وعرضه من الخلق جميعا قائمة على الاستعلاء عليهم، واستباحة أغلبهم معارسات اقتصادية في التعامل مع الأغيار (كالربا واحتراف أعمال عليهم، واستباحة أغلبهم معارسات اقتصادية في التعامل مع الأغيار (كالربا واحتراف أعمال الوساطة والجباية والصيرفة المرتكزة على شبكات اتصال مترابطة تغطي كافة أرجاء المعمورة) كانت في مختلف الجماعات التي تفرقوا بينها في مرحلة الشتات ، هي السئولة بدرجات كانت في مختلف الجماعات التي تفرقوا بينها في مرحلة الشتات ، هي السئولة بدرجات متقاوتة عن تأليب فقراء الناس وأمرائهم وأغنيائهم ، على النتابع أو على التوازي ، ضدهم متفاوتة عن تأليب فقراء الناس وأمرائهم وأغنيائهم ، على النتابع أو على التوازي ، ضدهم متفاوتة عن تأليب فقراء الناس وأمرائهم وأغنيائهم ، على التتابع أو على التوازي ، ضدهم م

هذه الأيديولوجية وبعض الممارسات المرتبطة بها لم تكن قط حكرا على من اعتنقها من بين أبناء الديانة اليهودية: فعلى مدى التاريخ، وفي مختلف الثقافات والظروف الاجتماعية، كانت تبرز وتختفى بصورة كئيبة متكررة أيديولوجيات مشابهة، أقربها في الزمن إلينا الأيديولوجيات العنصرية المعاصرة التي تمتزج بدرجات مختلفة مع الأيديولوجية الرأسمالية السائدة في الغرب،

ولأنها أيديولوجيات مريضة لا أساس علميا أو إنسانيا أو خلقيا لها ، كان التاريخ يتكفل على الدوام ، طال الوقت أو قصر بتصفيتها . لكن ظروفا تاريخية معينة تجمعت فى أواخر القرن الماضى وامتدت طوال القرن العشرين نفثت فى هذه الأيديولوجية المريضة المنهكة روحا جديدة أكسبتها ضراوة غير معهودة ، وقدرة فذة على التأقلم والمناورة والتطور وتغيير الجلد وانتهاز الفرص وأصبحت هذه الروح الجديدة ، لا النصوص التوراتية القديمة ، هى التى تحدد فى المحل الأخير ويشكل لا لبس فيه طبيعتها ونشاطها العملى :

اليهودية الكلاسيكية أوالأرثوذكسية

كانت اليهودية الكلاسيكية هي الرافد الأعظم تأثيرا في تشكيل الأيديولوجية الصهيونية •

وقد ظهرت اليهودية الكلاسيكية بين يهود الشتات ، وأوضحت ملامحها الأساسية المصادر اليهودية وغير اليهودية التى وصلت إلينا من القرنين ١٠٠٠ إلى ١٢٠٠ بعد الميلاد ، ولم تتعرض إلا لتغيرات محدودة بعد كل ذلك ، لكنها لاتزال قوة عظيمة الفاعلية حتى الآن (وإن يكن تحت لواء اليهودية الأرثوذكسية)، فقد كانت المسيطرة على التجمعات اليهودية في بولندا حتى القرن التاسع عشر ، وهي أكبر تجمعات اليهود في ذلك القرن ، كما أنها التجمعات التي نودت كلا من فلسطين (وإسرائيل فيما بعد) بأكثر العناصر اليهودية فاعلية ، فهؤلاء إذا كانوا قد رحلوا إلى هذين البلدين بالقليل من المتاع الدنيوي فقد اصطحبوا معهم كامل البضاعة العقلية التي كان يهود بولندا قد جمعوا عليها في القرن التاسع عشر، وأصبحت هذه البضاعة هي الرائجة لدى القابضين على السلطة في إسرائيل أو بين الجماعات اليهودية في البلدان الأنجلو – سكسونية .

وقد تكونت اليهودية الكلاسيكية – أو الأرثوذكسية – تحت تأثير مجموعة من الظروف المجتمعية والأعراف الثقافية والتفسيرات والكتابات التلمودية يمكن تلخيصها ، كما حددها إسرائيل شاحاك ، فيما يلى :

۱- المجتمع اليهودى الكلاسيكى ليس فيه فلاحون وقد كان غير اليهود فى أوروبا ، فى الأرياف التى عاشت فى وسطها المجتمعات اليهودية الكلاسيكية والتى كونت الغالبة العظمى من السكان غير اليهود ، أقنانا أو شبه أقنان ، وبالمقارنة معهم فإن اليهود ، رغم الاضطهادات التى تعرضوا لها ، كانوا جزءا لايتجزأ من الطبقات المتميزة ، وكانت أهم وظائفهم فى بلدان شرق أوروبا التى حدثت منها أعظم الهجرات اليهودية الحديثة (حوالى ١٨٨٠ ومابعدها) أن يكونوا الوسطاء فى عملية اضطهاد الفلاحين نيابة عن النبلاء وأصحاب التاج .

" وفى كل مكان تربى لدى اليهودية الكلاسيكية كراهية واحتقار الزراعة كمهنة والفلاحين كطبقة ، أكثر حتى من الكراهية والحقد المعتادين بالنسبة لعامة غير اليهود"...وهذه المشاعر ليست بأية حال ميتة حتى فى الوقت الحاضر ، ويمكن أن ترى بوضوح فى الآراء العنصرية التى يعتنقها كثير من اليهود " المنشقين " فى الاتحاد السوفيتى بالنسبة للشعب الروسى ، وفى امتناع كثير من الاشتراكين اليهود عن مناقشة هذه الخلفية . وكل الدعايات العنصرية التى

تدور حول تفوق الأخلاق والعقلية اليهودية (والتى برز فيها عدد من الاشتراكيين اليهود) مرتبطة بانعدام الحساسية لشقاء ذلك الشطر الأعظم من الإنسانية خلال الألف سنة الأخيرة: الفلاحين " (إسرائيل شاحاك).

Y-المجتمع اليهودى الكلاسيكى كان يعتمد بوجه خاص على الملوك أو على النبلاء المتمتعين بسلطات ملكية: هنا يبين الكاتب أنه بينما كان عدد كبير من القوانين (أو قواعد الشريعة) اليهودية موجها ضد غير اليهود وآمرا اليهود بتحقيرهم وعدم تقديم المساعدة لهم فقد كان هناك استثناء واحد لهذه القواعد: حالة الملوك أو القادة المحليين الأقوياء . وعلى سبيل المثال يكلف الأطباء ، الممنوعون عادة من إنقاذ حياة غير اليهود المعرضين للهلاك يوم السبت ، بأن يفعلوا كل ما في وسعهم لعلاج الحكام والأقوياء . ذلك يفسر التجاء الملوك والنبلاء في العصور الوسطى إلى استخدام الأطباء اليهود ، وليس فقط الأطباء فقد كان جباة الضرائب والمكوس وفي شرق أورويا نظار العزب من اليهود الذين يمكن أن يعتمد عليهم القيام بمهام لصالح الملك أو النبيل لا يصلح لها دائما غير اليهودي . وخلال هذه المفترة تأسس بمهام لصالح الملك أو النبيل لا يصلح لها دائما غير اليهودي . وخلال هذه المفترة تأسس وكثيرا ما كان يمنح الحاخامات إعفاءات خاصة أو حق ممارسة السلطة العامة على غيرهم من اليهود . وطوال هذه المدة وحتى في العصر الحديث، كان الحاخامات أشبد أنصار السلطة القائمة ، أيا كان نوعها ، إخلاصا وحماسا ، وكلما كانت هذه السلطة أكثر رجعية زاد تأييد الحاخامات لها .

7- مجتمع اليهودية الكلاسيكية في تعارض كامل مع المجتمع غير اليهودى الذي يحيط به ، فيما عدا الملك والنبلاء ، ويستعرض الكاتب أشكال هذا التعارض في فصل مستقل ، كما أنه يستخلص النتائج المترتبة على هذه الملامح الثلاثة في مجتمع بعد الآخر من المجتمعات التي عاش فيها اليهود ، إسلامية كانت أن مسيحية .

أسس العداء لليهود والسامية وتغيرها عبر الزمن:

وهو يخلص إلى نتيجة عامة هى أن وضع اليهود كان أكثر ملاصة فى ظل النظم القوية التى احتفظت بطابع إقطاعى ، والتى لم تكن قد تطورت فيها بعد، ولو فى شكل بدائى ، المشاعر الوطنية . بعبارة أخرى ، فان اليهودية الكلاسيكية تزدهر فى ظل النظم القوية

المنفصمة عن معظم طبقات المجتمع ، حيث يقوم اليهود بإحدى وظائف الطبقة الوسطى لكن بشكل دائم التبعية للسلطة . ولهذا السبب فإن اليهود يتعرضون للمقاومة ، ليس فقط من جانب الفلاحين (ولم يكن ذلك هاما في تلك العصور ، إلا حين تحدث التمردات الفلاحية النادرة) ولكن أيضا من جانب الطبقة الوسطى غير اليهودية ورجال الدين ذوى الأصول الشعبية ، بينما يتولى حمايتهم الملوك والنبلاء والفئات الأرستقراطية من رجال الدين ، وفي تلك البلدان التي تتمكن فيها الملكية من وضع حد للفوضى الإقطاعية وتبدأ في التحالف مع النبلاء وجانب من البورجوازية ، كما تبدأ الدولة ذاتها تأخذ طابعا وطنيا ، فإن وضع اليهود يأخذ في التدهور .

ويوضح استعراض الكاتب لوضع اليهود في البلدان المختلفة هذه القاعدة العامة بأكبر قدر من الجلاء ، ويستوقف النظر بوجه خاص أنه كلما زاد الانفصام بين قمة السلطة وبين باقى المجتمع زاد دور اليهود حتى إنهم على سبيل المثال، في الامبراطورية العثمانية قام اليهود في مجالهم — جمع الأموال والضرائب — بدور مشابه تماما لدور الانكشارية (الغربية بالمولد عن المجتمع) في مجالها وهو حماية السلطة بالقوة العسكرية . وكان لهم أيضا دور مماثل في بعض ممالك أسبانيا المسيحية ، تطور بالمثل ليكتسب جانبا عسكريا خالصا في القرن الرابع عشر وفي بولندا حتى عام ١٧٩٥ ، حيث كان نظام الحكم متخلفا تماما إلى درجة الانحلال وكان الفلاحون يعيشون في ظل القنية التي تكاد تصل إلى العبودية الكاملة ، كان وضع اليهود وكان الفلاحون يعيشون في ظل القنية التي تكاد تصل إلى العبودية الكاملة ، كان وضع اليهود الاجتماعي شديد الأهمية والتميز كما كانوا يتمتعون بقدر وافر من الحكم الذاتي ، كان اليهود في أن واحد المستغلين المباشرين للفلاحين لحساب النبلاء الاقطاعيين ولحسابهم الخاص أيضا، كما كانوا السكان الوحيدين للمدن ، وكان ذلك على حساب نمو البورجوازية البولندية وإماما لها .

ويفرق اسرائيل شاحاك بشكل واضح بين الاضطهادات التى تعرض لها اليهود فى عهد اليهودية الكلاسيكية ومعاداة السامية فى العصر الحديث، ففى الماضى الذى لايزال أحد العوامل الهامة التى تشكل وعى حكام إسرائيل الحاليين ، كانت المذابح ضد اليهود جزءا من تمرد فلاحى أو من الحركات الشعبية الأخرى ضد المضطهدين ، عندما كانت تضعف قبضة الحكام عليهم ، وعلى خلاف الأوامر الصريحة من هؤلاء الحكام أو ضد رغبتهم ومصالحهم . تلك المذابح (التى كان يقابلها مذابح من الجائب المضاد ضد الفلاحين والمعدمين) بقيت محفورة فى وعى يهود أوروبا الشرقية حتى يومنا هذا "لا كهبات فلاحية ، أى تمرد من المضطهدين

والمعذبين في الأرض الحقيقيين ، ولاحتى كعمليات انتقام ضد كل خدام النبلاء البولنديين، ولكن كأعمال معادية السامية غير مبررة موجهة ضد اليهود بصفتهم هذه ، وفي الحقيقة فإن تصويت الوفد الأوكراني في الأمم المتحدة أو ، بشكل عام ، السياسة السوفيتية في الشرق الأوسط ، كثيرا ما تفسر في الصحافة الإسرائيلية على أنها تراث (مضطهدي اليهود) وحفدائهم .

وفى العصر الحديث تعرضت الاضطهادات الموجهة لليهود لتغير جذرى فى طابعها وفي العور الديثة وإلغاء نظام الأقنان وتحقيق الحد الأدنى من الحقوق الفردية ، تختفى وظيفة اليهود الاقتصادية – الاجتماعية الخاصة ، ومعها تختفى سلطة الجماعة اليهودية على أعضائها ، ويكتسب اليهود الأفراد بأعداد متزايدة حرية الدخول على قدم المساواة فى مجتمعات بلادهم ، وكان من الطبيعى أن يثير هذا الانتقال رد فعل عنيف من كلا الجانبين من بعض اليهود ، وخاصة الحاضات ، ومن تلك العناصر فى المجتمع الأوروبي التي تعارض المجتمع المقترح وتمثل لها عملية تحرير الفرد أمراً مكروها .

الصهيونية كرد فعل لمعاداة السامية وتحالف رجعي معها في أن واحد:

ومن وجهة نظر هذا الكاتب فإن الصهيونية ، تاريخيا، هى فى أن واحد رد فعل لمعاداة السامية وتحالف رجعى معها، حتى وإن لم يكن الصهاينة قد أدركوا تماما مع من كانوا يتحالفون . وهو يستشهد بوجه خاص بحالة الدكتور برنز ، الحاخام الصهيونى الألمانى الذى نشر عام ١٩٣٤ (أى بعد صعود النازى السلطة فى ألمانيا) كتابا يمجد فيه ثورة هتلر الألمانية وهزيمة الليبرالية لأنها تحرم اندماج اليهود فى المجتمع الألمانى والزواج المختلط معهم لأنه ، هو الآخر ، يريد أن يحل محل الاندماج قانون جديد هو إعلان الانتماء إلى الأمة اليهودية وإلى الجنس اليهودى ، ثم هاجر بعد ذلك إلى « أمريكا حيث أصبح نائب رئيس المؤتمر اليهودى العالمي وأحد قادة التنظيم الصهيوني العالمي البارزين وصديقا حميما لجوادا مائير .

ويرى إسرائيل شاحاك أنه ، كما لم ، يدرى دكتور برنز هو وكثيرون من اليهود الآخرين المتحالفين والمتعاطفين معها ، إلى أين ستنتهى الحركة النازية ، كذلك فإن الكثيرين لايدركون إلى أين تتجه الصهيونية ، تلك الحركة التي كان دكتور برئز عضوا مبجلا فيها . كتجميع لكل كراهيات اليهودية الكلاسيكية ضد غير اليهود وإلى الاستخدام غير الميز وغير التاريخي لكل

الاضطهادات التى مورست على اليهود خلال التاريخ لتبرير اضطهاد الصهيونية للفلسطينيين وهو يؤكد بوجه خاص أنه رغم الجنون الواضح فى ذلك ، فإن أحد أعمق مصادر العداء الأيديولوجى الذى تكنه المؤسسة الصهيونية للفلسطينيين هى حقيقة أنهم يتوحدون في أذهان العديد من يهود أوروبا الشرقيين بفلاحى أوروبا الشرقية الذين اشتركوا فى العهود الماضية فى الانتفاضات والتمردات (ضد الاضطهاد) التى توجد بدورها فى الذهن ، وبشكل غير تاريخى ، مع معاداة السامية العنصرية والنازية .

ويخلص الكاتب من ذلك إلى تأكيد آخر لا يقل أهمية هو أن دولة إسرائيل الآن تقوم في مواجهة الفلاحين المضطهدين في العديد من البلدان وليس فقط في الشرق الأوسط بل بعيدا وراء ذلك ببور لا يختلف عن دور اليهودي ناظر العزبة القديم خدمة للمضطهد الامبريالي وهو يرى دلالة بالغة ، وفي الوقت ذاته مسلكا معتادا في أن دور إسرائيل الكبير في تسليح نظام سوموزا في نيكارجوا ، والنظم الأخرى المماثلة في جواتيمالا والسلفادور وشيلي وغيرها لم يكن محلا لأي حوار واسع في إسرائيل أو في تجمعات اليهود المنظمة في الشتات ، وحتى مسألة الملاسة البرجماتية - ما إذا كان بيع الأسلحة لدكتاتور يذبح المقاتلين من أجل الحرية يخدم مصالح اليهود وعلى المدى الطويل يندر أن تُسأل ، وأكثر دلالة هو الدور الكبير الذي يلعبه في هذا الشأن اليهود والمتدين وحاخاماتهم الذين يرتفع صوتهم بإشعال الكراهية ضد العرب ويبدو - تلك هي المنتيجة التي ينتهي إليها الكاتب أن إسرائيل والصهيونية هي ردة إلى الدور الكلاسيكي لليهودية ، مكبرا ، على نطاق كوني ، وفي ظل ظروف أشد خطورة .

نتيجة هامة ، بالغة الأهمية سوف نعود إليها مرارا وتكرارا عند دراسة دور إسرائيل والصهيونية لا في الوطن العربي فقط، ولكن على النطاق العالمي : دور الأداة الوسيطة التي يسلطها قادة النظام العالمي ومراكزه المتقدمة ، على بلدان العالم الثالث التي هي بمثابة الريف لهذه المراكز ، لكن لكي نتهيأ لذلك ينبغي الاشارة هنا أيضا إلى القوانين ضد غير اليهود في إسرائيل ،

القوانين ضد غير اليهود في إسرائيل كجزء من الأيديولوجية الصهيونية ومحدد للسياسة العملية في أن واحد:

القوانين النافذة فى مجتمع ما ، إذا كانت مطبقة بالفعل فى هذا المجتمع وليست موضوعة كتمرين في العلاقات العامة أو لمجرد الديكور ، هى فى أن واحد جزء حى من أيديولوجية هذا المجتمع وتافذة كبرى عليها ، والكاتب الذى توسعنا فى الاقتباس منه ، ليس فقط لصحة ما كتب، ولكن لأنه يقدم الدليل على صحته ، يخصص الفصل الخامس من كتابه القوانين ضد غير اليهود .

والفصل مخصص فى الأساس لبيان حكم الشريعة اليهودية ، كما تطورت فى حقبة اليهودية الكلاسيكية وفصلتها كتب الفقه اليهودى الكبرى عبر العصور ، بما فى ذلك تلك التى طبعت فى إسرائيل بعد عام ١٩٥٠ وأشرف على تحريرها أعظم أحبار إسرائيل علما ومكانة ، بالنسبة لموضوعات متعددة مثل مشروعية القتل وإبادة الشعوب ، والالتزام بإنقاذ الحياة ومدى سريانه على غير اليهود ، ومخالفة التحريم الوارد على النشاط فى يوم السبت من أجل إنقاذ الحياة ، والجرائم الجنسية من غير اليهود أو ضدهم ، وصلاحية غير اليهود لتولى المناصب أو للشهادة فى المحاكم ، والمسائل المتعلقة بالمال والملكية ، ووضع غير اليهود فى أرص إسرائيل ، والالتزام الدينى بعدم الثناء على غير اليهود . وأحيانا بذمهم أو استمطار اللعنات عليهم ، وفى كل الأحوال عدم القيام بعمل يحمل معنى التعاطف معهم وغير ذلك •

والموضوع يغرى بالتوسع فيه ، لكن يمنعنا من ذلك اعتباران:

أولهما أن الكاتب يتحدث هنا عن أحكام الشريعة ، وهي مختلفة في بعض الأحوال عن القوانين الوضعية التي تنفذها الدولة ، لكن أثرها على المجتمع الإسرائيلي يبقى مع ذلك واضحا تماما، إما من خلال الأثر المباشر على التشريعات ، أو من خلال الجو الايديولوجي العام الذي تشيعه ، أو من خلال قيام المتدينين من أفراد المجتمع الاسرائيلي باستفتاء اخبارهم عن حكم الشريعة فيما يعرض لهم من مسائل ، وخصوصا في كيفية التعامل مع غير اليهود ، والتزامهم في سلوكهم الشخصى ، في الحرب والسلام معا بمضمون هذه الفتاوي التي تكون في العادة أكثر عنوانية حتى من تعليمات جيش الدفاع الإسرائيلي أو مما تقضي به القوانين المدنية ، وقدرتهم العملية على الاحتجاج بهذه الفتاوي – التي تنشرها الصحف حتى ولو كانت مخالفة لظاهر التعليمات الرسمية ، وتواطؤ المحاكم والجهات الإدارية وقيادات الجيش والرأي العام على إمضاء مفعولها ، كما يحدث على سبيل المثال عند الحكم بأحكام الجيش والرأي العام على إمضاء مفعولها ، كما يحدث على سبيل المثال عند الحكم بأحكام

مخففة جدا عن جرائم القتل العمد أو التعذيب المفضى إلى الموت ضد العرب لا يلبث أن يعقبها عفو عن الجناة وإطلاق سراحهم.

والاعتبار الثانى والأهم هو أننا ، رغم موقفنا المعادى تماما وعلي طول الخط للأيديولوجية الصهيونية ولممارسات إسرائيل وكل ماترمز له أو تنهض من أجله ، فإننا لانعتبر ضمن مهامنا إثارة مشاعر الكراهية والمقت والاحتقار الشديد ضد الشعوب، أى شعب حتى ولو كان إسرائيليا أو أمريكيا ، وهى المشاعر التى تثور تلقائيا لو عرضنا للتفاصيل التى شرحها الكاتب ، ولا نظن ذلك لازما لكي نستحضر عوامل القوة الروحية اللازمة لأداء واجباتنا الوطنية والقومية ،

ولهذا السبب فإنه قد حرص فى كتابه - مثل غيره من اليهود المستنيرين ذوى الضمائر الشريفة وقد ذكرنا من قبل أسماء بعضهم - على أن يواجههم بتاريخهم دون خفاء أو تزويق ، ويريهم كيف لايزال هذا التاريخ ، وربما أسوأ ما فيه ، يتحرك حيا بينهم .

لكننا في عملنا الحالي في غنى عن الدخول في هذه المقائق المظلمة ، إلا بالقدر اللازم لكي نستخلص عددا من المقائق الأخرى اللازمة لنشاطنا الراهن ذي الطابع السياسي القومي والإنساني معا:

والحقيقة لأولى هى انتشار المشاعر المعادية لغيراليهود فى إسرائيل ، يقول إسرائيل شاحاك : إن أى شخص يعيش فى إسرائيل يعرف مدى عمق انتشار مشاعر الكراهية والقسوة إزاء كل غير اليهود بين غالبية يهود إسرائيل وعادة تخفى هذه المشاعر عن العالم

الفارجى ، لكن منذ إنشاء دولة إسرائيل وحرب ١٩٦٧ وصعود بيجين ، فإن أقلية يعتد بها من بين اليهود داخل إسرائيل وخارجها قد أصبحت أكثر انكشافا بالنسبة لهذه الأمور وفى السنوات الأخيرة فإن التعاليم اللإنسانية التى تقضى بأن العبودية هى نصيب غير اليهود الطبيعى كان يستشهد بها علانية فى إسرائيل حتى على التليفزيون بواسطة المزارعين اليهود الذين يستغلون عمل العرب، وخاصة عمل الأطفال ،

واستشهد قادة جيوش أمونيم بالتعاليم الدينية التى ترصى اليهود باضطهاد غير اليهود ، كتبرير لمحاولاتهم اغتيال العمد الفلسطينيين وكتوجيه إلهى لهم بطرد كل العرب من فلسطين ، وبينما يرفض كثير من الصهاينة هذه المواقف سياسيا ، فإن حججهم المضادة مبنية على اعتبارات الملاحة والمصلحة الذاتية لليهود بدلا من الاعتبارات الإنسانية والأخلاقية المطلقة الصحة . . . ومن ناحية المبدأ فإن كل الصهاينة تقريبا – وبوجه خاص اليسار الصهيونى – يشتركون في المشاعر المعادية لغير اليهود والتى تروجها اليهودية الأرثوذكسية بنشاط .

الحقيقة الثانية وهي متضمنة في الفقرة السابقة ، ولكنها تستحق التأكيد عليها ، هي أن هذه المشاعر ومايقابلها من أفكار وممارسات تتصاعد مع الانتصارات المستمرة التي تحققها الصهيونية وإسرائيل ، وتنتشر بين اليسار الصهيوني بقدر – وربما بأكثر من – ما تنتشر بين اليمين. هذا المعنى المزدوج أكده إسرائيل شاحاك ، وهو ليس بأية حال معاديا للاشتراكية أو الاشتراكية أو الاشتراكية، وينيه ، ولكنه رجل أمين ، يعيش في إسرائيل ، ويرصد ما يجرى أمام عينيه .

ونحن الذين يعيشون خارج إسرائيل وتسقط أوطانهم واحدا بعد الآخر تحت أقدامها أولى الناس بإدراك هذا المعنى المزبوج واستخلاص مغزاه . لقد كان اليسار في الغرب في أغلب الأوقيات والأحوال : حزب العمال البريطاني ، الحزب الاشتراكي الفرنسي ، الحزب الديمقراطي (إذا صح أن يعتبر على يسار الحزب الجمهوري) في أمريكا ويعض الأحزاب الشيوعية الغربية في فترات معينة من تاريخها أقرب إلي تبنى الدعاوي الصهيونية والحماس لها من بعض أحزاب اليمين .

والذين عاصروا عن قرب أحداث حرب ١٩٦٧ لن ينسوا أبدا كيف تقافز عدد من الكتاب والمفكرين اليهود الغربيين الذين كانوا من قبل يدافعون في الصحافة الغربية عن القضايا العربية أو على الأقل يقفون موقفا معتدلا منها ، إلى العربة الصهيونية بمجرد سماعهم بالنصر

الساحق الذي حققته في تلك الحرب، في عملية انتقال مفاجى، من النقيض للنقيض يبدو أن المثقفين بوجه خاص مهيئون فكريا أو مهنيا للإصابة بها •

والمغزى المزدوج اذلك ، فيما نرى ، هو أولا أن اليسار أو اليمين ليس أمرا مطلقا مجردا عن الزمان والمكان ، وبوجه خاص فإن مواقع اليسار في مراكز النظام العالمي المتقدم يغلب أن تكون متأثرة تماما ، بوعي أو بغير وعي ، بالمسالح العامة لهذه المراكز في مواجهة بلدان العالم الثالث (فنحن تأكيدا لهذا المعنى ، لم نشهد دفاعا مماثلا عن إسرائيل والصهيونية يصدر من الأحزاب أو الدوائر اليسارية في العالم الثالث) .

أما المغزى الثانى الواضح بذاته ، فهو أنه ليس هنا ، مثل النصر ما يجلب الأنصار ، حتى من بين من خارت قواهم من المهزومين ، كما أنه ليس هناك مثل الهزيمة ما يشتت الحلقاء ، خصوصا عندما تكون الهزيمة خائبة ، مدوية لامبرر تاريخيا لها ، مثل هزيمة العرب في عام ١٩٦٧ .

الحقيقة الثالثة التي ينبغى التوقف عندها هي أن تلك التعاليم والقوانين التي تضمنتها الشريعة اليهودية ، على النحو الذي تطورت إليه منذ أكثر من ألف عام ، ويصرف النظر عن الوزن الرقمي للأحزاب الدينية في الانتخابات ، أوحتى للتوزيع النسبي بين المؤمنين وغير المؤمنين لها أثر بالغ لا على التصرفات والمواقف الفردية إزاء الغير فقط ولكن أيضا على المواقف السياسية للدولة ذاتها . وليس في ذلك شيء من الغرابة . فالدولة في ذاتها تنتسب في نشئتها إلى الدين وتتسمى باسمه : " الدولة اليهودية " وتتحدد شروط المواطنة فيها على أساسه : مواطنة الدرجة الأولى التي تقبل الانضمام إليها من أي يهودي تطأ أقدامه أرض إسرائيل حتى ولو يكن هو أو أحد أجداده قد رأوها من ألفي عام ، بينما ترفض هذه المواطنة لكل من ليس يهوديا حتى ولو كان هو وأجداده قد عاشوا في هذه الأرض أكثر من ألفي عام ، كما أن حدود الدولة نفسها تبينها التفسيرات المختلفة للتعاليم الدينية .

وتمتد هذه الحدود وفقا لتفسير شائع يعرف بتفسير الحد الأقصى من قرب القاهرة لكى تشمل سيناء وكل فلسطين والأردن وسوريا ولبنان وأجزاء كبيرة من تركيا في الشمال وقبرص في الغرب ، وأجزاء كبيرة من السعودية وكل الكويت وجزءا من العراق جنوبنهر الفرات في

الجنوب والشرق وإن كان التفسير – المسمى بالأدنى – والأكثر اعتمادا يضع الحد الشمالى عند منتصف سوريا ولبنان على مستوى حمص وهو التفسير الذى كان يعتمده بن جوريون ولا يحتوى على توسعات كبيرة فى شبه الجزيرة العربية ويلاحظ هنا أنه إذا كان المتدينون من بين اليهود يسندون دعواهم مباشرة إلى النصوص والتفاسير الدينية ، فان اللادينيين يسندون هذه الدعاوى ذاتها إلى "الحقوق التاريخية" المستمدة من هذه المعتقدات وعلى سبيل المثال فإن بن جوريون ، مؤسس الدولة اليهودية الذى كان يفاخر بأنه لا دينى أعلن في اليوم الثالث من حرب ٥٦ فى الكنيست أن سببها الحقيقى "هو استعادة مملكة داود وسليمان " بحدودها التوراتية و

ويرى الحاخامات القائمون على تفسير " التشريعات اليهودية" كما هى مستمدة ، فى رأيهم ، من التوراة والتلمود أن أرض إسرائيل يجب أن تشمل أى أرض حكمها فى الزمن القديم حاكم يهودى أو وعد بها الرب إسرائيل ، بينما يرى الكثيرون ممن يسمون بالحمائم ، وفقا لشاحاك ، أن " مثل هذا الغزو ينبغى أن يؤجل إلى الوقت الذى تصبح فيه إسرائيل أقوى مما هى الآن ، أو أنه يمكن أن يكون غزوا سلميا ، بمعنى أن الحكام العرب أو الشعوب العربية سوف تُقنع بالتنازل عن الأرض مقابل منافع تضفيها الدولة اليهودية عليهم "٠

الكل يستند إلى أيديولوجية واحدة تتجسد في شكل شريعة أو قانون واجب التنفيذ ؛ والفارق الرئيسي الذي يفرق بين الدينيين واللادينيين وبين الصقور والحمائم ، هو اعتبارات التوقيت والملاءمة السياسية ، ولا يخرج على هذا الإجماع إلا من يعترض ابتداء على مبدأ الدولة اليهودية . (شاحاك صفحة ١٠)٠

ما الذي يحدث في الأرض " المخلَّصة " اليهود؟

مالذى يحدث لو سيطرت إسرائيل على سبيل المثال، على محافظة الشرقية وأجزاء أخرى من محافظات شرق الدلتا في مصر ، أو على الأرض أو النصف الجنوبي في سوريا ولبنان؟ إن على من يستبشع مجرد النظر إلى هذا الاحتمال أو يرى في إثارته أمرا خارقا ، مغرقا في التشاؤم ومثيرا للمخاوف غير العاقلة ، هذا إن لم يكن معاديا بغير حدود لكل احتمالات السلام بين الشعوب ، أن يتذكر أنه لو قيل لأحد في عام ١٩٤٥ (وقد عاش بعضها هذه الفترة وشارك في نضالاتها) أن دولة تسمى إسرائيل ستخلق بعد ثلاث سنين لكي تصبح في أقل من نصف

القرن الدولة العظمى فى المنطقة عسكريا وسياسيا وقاب قوسين أو أدنى من أن تصبح فيها أيضا الدولة العظمى اقتصاديا لاتهم القائل بالخرف، وقد كانت الشعوب العربية عندئذ تركب موجة المد التحريري الصاعدة ، على خلاف وضعها الآن في قاع الموجة وقاع العالم ،

كذلك قد يعترض بأن أساليب السيطرة في النظام العالمي الحديث المعتمد على "التحكمهن يعيد" في مفاتيح الاقتصاد الرئيسية تختلف إلى حد بعيد عن نظام السيطرة الكولونيالية المباشرة. ونحن دون شك من المقتنعين بأن هذه الأساليب هي أيضا ما تسعي إسرائيل إلى تجميعه بين يديها -- وسنبين في صفحات قادمة أن ذلك من أهداف المشروع الشرق أوسطى . لكن الوقوف عند هذا الحد يغفل عاملا هاما هو غلبة العامل الأيديولوجي المستند إلى العقيدة الصهيونية المرتكزة بدورها في شطر كبير منها إلى التراث التوراتي التلمودي على الكثير من تصرفات وسياسات إسرائيل وأهدافها الاستراتيجية حتى ولو كان ذلك على حساب بعض المصالح الاقتصادية أو الامبريالية المباشرة ، على النحو الذي يلفت النظر إليه بعض كتاب إسرائيل أنفسهم.

علينا إذن . إذا أردتا أن نتحسب لاحتمالات المستقبل ، أن نسأل ونعيد السؤال: ما الذي يترتب على استعادة الدولة اليهودية المرض ، واعتبارها جزءا من "أرض إسرائيل" ، حتى وإن لم تضم رسميا لاعتبارات الملاعة السياسية إلى أرض إسرائيل؟ أمور كثيرة بالغة الأهمية ، بالنسبة لترتيب حقوق اليهود، متى كانوا، وبحكم كونهم يهودا، على هذه الأرض، وبالنسبة لزوال حقوق أهل الأرض الأصليين من البشر عليها وبالنسبة لقواعد التعامل بين الدولة الإسرائيلية والأفراد والتكرينات اليهودية (كالشركات مثلا) من جهة وبين أهل الأرض الأصليين وغير ذلك ، وعلى من يريد أن يعرف هذه الأمور كما تحدث على الطبيعة أن يتأمل فيما حدث الفلسطينيين ، أهل الأرض في دولة إسرائيل أو في الأرض المحتلة بعد عام ١٩٦٧ . كما أن الفلسطينيين ، وكيف يمكن أن تسرى ، على من يريد أن يعرف الأحول الأيديولوجية لما حدث الفلسطينيين، وكيف يمكن أن تسرى ، بل ويجب أن تسرى ، بحكم طابعها الأيديولوجي ، على كل أرض أخرى تستردها إسرائيل ، أن أو وفقا التعبير الأيدويولوجي الشائع الذي يلقن لتلاميذ المدارس " تُخلَّصها" إسرائيل ، أن يرجم إلى التأصيلات الدينية والفكرية الهامة الواردة في كتاب شاحاك.

ونحن بصرف النظر هنا عن الممارسات المتصلة بإهدار حقوق الإنسان مثل استباحة

القتل والتعذيب والاعتقال وهدم الديار وتغيير المعالم، على أسس أيديواوجية يجرى التنظير لها وإسنادها إلى نصوص قديمة توراتية أو تلمودية تعطى قداسة خاصة ، وليس على مجرد الاعتبارات البراجماتية التى تتذرع بها الدول الأخرى عادة وتعتذر عنها بالضرورات العملية ونكتفى هنا بالاشارة إلى عدد من الموضوعات ذات الأهمية السياسية الخاصة ، تتفرع جميعها من النظر إلى الأرض المغزوة ليس فقط على أنها مستردة ، ولكن " مخلصة" ، بمعنى مادى هو رجوع الأرض إلى أصحابها الأصليين ، وأخر معنوى هو أنها مطهرة بحكم عودتها إلى شعب متميز على سائر الخلق redeemed و هذا التميز ليس مجرد تميز خلقى أو معنوى ، لكنه أيضا وضع قانونى Status يرتب لأفراده والدولة التى تصرف شئونهم حقوقا معينة يختصون بها ويستبعد الأخرون منها .

وأحد المظاهر العامة لتطبيق لهذا التميز أو الاستغلاق ، وللاستبعاد – استبعاد الآخرين – الذي يقابله هو الأخذ المعمم بمبدأ عدم المساواة أمام القانون فيما يتعلق بحق العودة إلى الأرض ، أرض إسرائيل ، واستبعاد الآخرين منها ، وحق اكتساب الملكية فيها وحق العمل عليها أو تأجيرها واستئجارها ، وغير ذلك من نواحي الاستغلاق والاستبعاد التي تغيض في شرحها المصادر التلمودية وتستوعبها وتطبقها الأيديولوجية الصهيونية في إسرائيل والأراضى التي تحتلها .

وقد رأينا فيما سبق كيف ينفرد اليهود بحق العودة إلى إسرائيل فى أى مكان فى العالم مهما طالت "غيبتهم" هم وأسلافهم عنها، واكتسابهم بمجرد عودتهم ما أصبح يسمى فى الاصطلاح الحديث حقوق المواطنة ، بينما يحرم غير اليهود من هذا الحق بصرف النظر عن علاقتهم الواقعية والتاريخية بالأرض . ويرتبط بذلك أيضا الحق فى ابعاد غير اليهود من الأرض التى تعتبر ملكا تاريخيا لليهود، وذلك هو الأساس الأيديولوجي لعمليات الطرد أو الترانسفير الشهيرة التى مورست على الفلسطينيين، ولكل الوسائل الوخشية التى اتبعت التنفيذها . والتطبيق العملي لذلك أنه بينما لم تكن تزيد ملكية اليهود للأراضي في فلسطين عن لا سنة فقد أصبحوا الان يملكون بأشكال مختلفة ٢٩٪ من أرض دولة إسرائيل و٧٠٪ من "أرض المرائيل" (الأرض المحتلة بعد عام ١٩٦٧). لم يكن هذا التغير في ملكية الأرض يحدث أرض إسرائيل" (الأرض المحتلة بعد عام ١٩٦٧). لم يكن هذا التغير في ملكية الأرض يحدث الشرهة ، وإنما استخدمت الدولة لهذا كل ما تملكه من وسائل القهر المادي الأخرى والتحايل

القانونى ، مستندة إلى التعاليم التلمودية التى تبين بأكبر قدر من التقصيل حقوق اليهود فى الكتساب الملكية من الأغيار ، وتحرم فى الوقت داته انتقال الملكية العقارية من اليهود إلى غير اليهود، وتضع قيودا مماثلة على حقوق الإيجار ، بل وعلى الترخيص لغير اليهود بالعمل فى الأرض التى يملكها اليهود •

ومن هنا فإن معارضة المستوطنين للجلاء عن المستعمرات التي كانوا قد أنشأوها في سيناء ومساندة دولة إسرائيل لهم في ذلك حتى آخر لحظة ممكنة ، والإمسرار المماثل ، من المستوطنين والدولة معا على الاحتفاظ بالمستعمرات التي اقيمت في الضفة الغربية ، بل وحتى تلك التي أنشئت في غزة رغم تكانيف بقائها المعنوية والمادية الباهظة بالنسبة لإسرائيل وضالة عائدها المادي أو السياسي المباشر لا تستند فقط إلى دواعي التوسع الإمبريالي الملازمة لدولة إسرائيل ، ولكن أيضا وبشكل قوى إلى العقيدة الصهيونية المرتكزة في جانب منها إلى تفسيرات دينية (١)

ويمتد مبدأ عدم المساواة أمام القانون بين اليهود وغير اليهود حتى ولو كان الآخرون يحملون الجنسية الإسرائيلية ، إلى مجالات أخرى عديدة مثل الإعفاء من الجمارك والحصول على منح التعليم ومنح أو قروض ميسرة للسكن وغير ذلك . وينبغى الإشارة هنا إلى أن اليهود الصهاينة ، في الماضى – وفي الحقيقة منذ الخطوة الأولى ، بل الخاطر الأول حتى الحاضر ، كانوا على وعي كامل بما يقعلون . ففي الوقت الذي كان هرتزل ، المؤسس الحقيقي للحركة الصهيونية ، يتفاوض مع القوى العظمى المتصارعة ويقدم لكل منها وجها لمشروعه يتفق مع مصالحها ويتناقض تماما مع الوجه الآخر الذي يقدمه للقوى الأخرى ، وعندما يتذكر وجود عرب في هذه المنطقة يصور مشروعه كيوتوبيا تستقدم إلى المنطقة العلم الحديث والتطور الاقتصادي السريع الذي يحمل اليهود رايته لكن لصالح الجميع ، كان يكتب في يومياته الخاصة (عام ١٨٩٥) التي لم تكن معدة للنشر في أي و قت قريب : "سوف يكون علينا أن الخاصة (عام ١٨٩٥) التي لم تكن معدة للنشر في أي و قت قريب : "سوف يكون علينا أن نهرب السكان (الفلسطينيين) عبر الحدود بأن نحصل لهم على عمالة في بلدان الإقامة المؤقتة، بينما نحرمهم من العمل في بلدنا نحن . وكلا من عمليتي نزع الملكية وإزاحة الفقراء ينبغي بينما نحرمهم من العمل في بلدنا نحن . وكلا من عمليتي نزع الملكية وإزاحة الفقراء ينبغي القيام بها خفية وبأساليب غير مباشرة " .

ويعلق ديسموند ستيوارت الذي أرخ لحياة هرتزل ، على ما ورد في وضع آخر من هذه

اليوميات قائلا " يبدو أن هرتزل تنبأ بأنه ، بالمضى إلى أبعد مما ذهب إليه حتى ذلك الوقت أى من المستعمرين في أفريقيا فإنه سوف يستجلب نفور الرأى العام المتمدين المؤقت ، فهو يكتب في الصفحات المخصصة " لنزع الملكية الاجبارى ؛ وسوف يتجنبنا الناس ، وتصبح رائحتنا غير طيبة . لكن عندما يأتى الوقت الذي نكون فيه قد استكملنا إعادة تشكيل الرأى العام العالمي لصالحنا ، سوف نكون قد أسسنا أنفسنا على نحو مكين في بلانا ، بون خوف من تدفق الأجانب ، وسنستقبل زوارنا بأريحية أرستقراطية وود فخورا " ويعلق ديسموند ستيوارت على هذا الاقتباس قائلا " إن ذلك مستقبل لم يكن من شأنه أن يسعد الفلاحين في أرجنتينا أو فلسطين ، لكن هرتزل لم يقصد أن تنشر يومياته على الفور".

على أنه إذا كانت هناك أسباب تدعو هرتزل التقية أو التخفى حول حقيقة أهدافه ووسائل تحقيق هذه الأهداف ، فقد تأكلت هذه الأسباب مع الانتصارات المتوالية التى حققها الصهاينة ومع استطاعتهم تماما كما تنبأ هرتزل قبل حوالى القرن من الزمان أن يصبحوا سادة بلد يستقبلون فيه الزوار (من غير العالم العربي) بأريحية أرستقراطية وود فخور . بل وأصبح يحمد لهم الصراحة في الإفصاح عن حقيقة أهدافهم ووسائلهم ، عندما لا تكون هناك مخاوف للمصارحة ، على النحو الذي يكشف عنه الحديث الصحفى التالى مع الجنرال جور، رئيس أركان الجيش الإسرائيلي ، والمنشور في جريدة علهميشمار الإسرائيلية ، ١٠ مايو ، ١٩٧٨ ، الذي عنيت الصحف الغربية بأن تتجاهله تماما .

س: هل صحيح (خلال غزو لبنان في مارس ١٩٧٨) أنك قذفت بالقنابل تجمعات السكان دون تمييز؟

ج: إننى لست من أصحاب الذاكرة الانتقامية . هل تظن أننى أوعى أننى لا أعرف ماذا فعلنا طوال هذه السنوات ؟ ما فعلنا على طول قناة السويس ؟ مليون ونصف لاجىء. حقيقة : أين تعيش؟ لقد قذفنا بالقنابل الاسماعيلية والسويس وبور سعيد وبور فؤاد ، مليون لاجىء ونصف ، منذ متى أصبح سكان جنوب لبنان مقدسين هكذا ؟ بعد مذبحة أفيفيم أمرت بقذف أربع قرى فى جنوب لبنان دون تصريح.

س: دون تفرقة بين المدنيين وغير المدنيين؟

ج: أية تفرقة؟ ماذا فعل سكان إربد (مدينة كبيرة في شمال الأردن يسكنها فلسطينيون)

لكي يستحقوا أن نقذفهم بالقنابل؟

س: لكن البلاغات الحربية تحدثت على الدوام عن الرد على النيران وعن الضربات المضادة ضد الأهداف الإرهابية •

ج: كن جادا من فضلك ألم تعرف أن وادى الأردن قد أخلى بأكمله من سكانه كجزء من حرب الاستنزاف.

س: انت إذا تنادى بأن السكان ينبغى أن يعاقبوا ؟

ج: بالطبع، ولم يكن عندى قط شك فى ذلك ، وعندما رخصت ليانوش (أحد قواده) فى أن يستخدم الطيران والمدفعية والدبابات فى الغزو) كنت أعلم تماما ما أفعل ، لقد مضت الآن ثلاثون سنة على حرب الاستقلال وخلال هذه الفترة كنا نحارب ضد السكان (العرب) المدنيين الذين يسكنون القرى والمدن ، وفى كل مرة نفعل ذلك يعود نفس السؤال: هل نضرب أو لانضرب المدنيين ؟ (١)

الحيلة والتقية في الايديول وجية الصهيونية والممارسة الإسرائيلية: كيف استباح الصهاينة والإسرائيليون لأنفسهم ذلك كله ، ومن بعده صبرا وشاتيلا ، ومن بعدهما تكسير عظام أطفال انتفاضة الحجارة، وهم في زعمهم ورثة الوصايا العشر: لاتقتل ، لاتزن، لاتسرق، لا تشهد الزور ضد جارك، لا تشته دار جارك، ولا حليلة جارك ، ولا خادمه ، ولا ثوره، ولا حماره ، ولا أي شيء يملكه جارك ؟ .. الخ أمكن ذلك من خلال تحايلات بسيطة ، مارستها كافة الشعوب بشكل استثنائي ، لكن ما كان استثناء عند غيرهم أصبح هو القاعدة عندهم ، لأن أسلوب معيشتهم في فترة الشتات ، وسط الشعوب الأخرى ، لكن في مواجهتها وبالعداء معها ، كان بدوره استثناء من القواعد التي تعيش عليها الشعوب .

وعندما حان الوقت في القرن التاسع عشر ، مع انتصار الاتجاه الليبرائي المتحرر في بلد بعد الآخر من بلدان الشتات الأوروبي وزوال مبررات الدور الاستغلالي الخاص الذي ميزوا به أنفسهم لكي يفك يهود الشتات عقدتهم : ويطبعوا "حياتهم وأيديولوجيتهم لكي تتناغم مع حياة الشعوب الأخرى التي عاشوا بينها ، اختار فريق منهم متنامي القوة والبأس أن يُنموا تحت لواء الصهيونية دعوة " الاستغلاق والاستبعاد" الكامنة في معتقداتهم ، استجابة لأسباب

أخرى بدت لهم ، كما بدت للغرب في هذا العصر، هي الخليقة بالعبادة دون ربهم : المال. والقرة والسيطرة على الشعوب الأخرى .

ولنقف لحظة أولا عند موضوع التحايلات . إن كافة الشرائع الوضعية منها وما يستند إلى مرجعية دينية ، تعرف أداتين فكريتين استثنائيتين ، إحداهما تسمى "الحيل" ، ويقصد بها التخفيف من صرامة النصوص والسوابق القضائية التي أصبحت ظروف العصر أو البيئة تقتضى التحلل منها دون خروج على النص؛ والثانية هي "التقية" التي تبيح ارتكاب شر أخلاقي مثل الكذب أو التظاهر بغير الحقيقة اتقاء لشر أعظم مثل اضطهاد حاكم مستبد أو رغبة في الإيقاع بعدو تحل الشريعة مقاتلته. وككل الشرائع الأخرى ، لجأت السوابق والتفسيرات القضائية والفكرية اليهودية إلى هاتين الأداتين الفكريتين بشكل احتفظ بطابعه الاستثنائي دون ريب في العصور الأولى ، لكن تحت وطأة التطور التاريخي لمجتمعات اليهود في الشتات ، الذي وضعهم على الدوام في محيط يبادرونه بالعداء ، بحكم أيديولوجية الاستغلاق والاستبعاد ويحكم الممارسات المبنية عليها ، ويتعاطون في علاقاتهم به أنماطا من الاستغلال لاشك في كفايتها لكي تستجلب عداءه لهم فقد نمت أساليب "الحيل والتقية" نموا هائلا أصبحت معه هي التي تحكم فكرهم وسلوكهم مع الأغيار: فكل تحريم: لا تقتل ، لا تأخذ الربا، لا تكن معتديا ... الخ ، أصبح له معنيان ، معنى يسرى بكامل أبعاده في علاقاتهم الداخلية فيما بينهم، ومعنى آخر يحول، بفضل أداتي "الحيل والتقية " . عندما يتصل الأمر بالعلاقة مع الأغيار إلى شيء آخر مثل التخفيف في عقوبة القتل أو الاعفاء منها أو قبل التوسع في دفع الدية بدلا من القصاص العينى في الجرائم المتصلة بالبدن أو مثل تفسير الجار الذي يحفظ حرماته للجار اليهودي فقط أو مثل الالتزام - لواجب ديني- بالصصول على أكبر قدر ممكن من الفائدة الربوية من الأغيار ، وغير ذلك من التعاليم والممارسات التي تنهل جميعا من أصل فكرى واحد هو النظر إلى غير اليهود كنوع مختلف، وأدنى من البشرية •

النتائج العملية كما تنعكس في السياسة الإسرائيلية:

وقد ترتب على غلبة العامل الأيديولوجى المستمد من اليهودية الكلاسيكية فى التكوين الفكرى للصهيونية ، وبصرف النظر عن مدى الإيمان الدينى الحقيقى عند زعمائها ومعتنقيها ، نتائج عملية ربما كان أهمها عدم مرونة السياسة والأهداف الإسرائيلية ، وقد رأينا كمثال على

ذلك عدم رغبة إسرائيل في التظي عن المستعمرات العديمة القيمة التي اقامها المستوطنون في قطاع غزة، رغم الخسائر الجسيمة المادية والمعنوية المترتبة على الاحتفاظ بها . ويذكر شاحاك كمثال آخر على عدم المرونة المستند إلى أسباب أيديولوجية رفض إسرائيل إقامة "باندوستانات" فلسطينية في الأراضى المحتلة تتمتع بمظاهر السيادة والاستقلال دون مضمونهما الحقيقي ، على نحو ماكانت تفعل دولة جنوب أفريقيا العنصرية مع بعض القبائل الأفريقية قبل المتحولات الإسرائيلية ، لأن التعاليم التلمودية تمنع وجود أي مظهر من مظاهر الاستقلال أو السيادة المرغيار على ما يعتبره اليهود أرض إسرائيل.

لكن لاينبغى التعميم بالنسبة لعامل عدم المرونة المستمد من التمسك بالتعاليم التلمودية ، ففى هذه التعاليم ، وفقا لتفسيرات العصور الوسطى التى تكون أساس اليهودية الكلاسيكية ، ما يكفى وزيادة لاصطناع أى موقف يراه اليهود وصالحا لهم فى مواجهة الأغيار ، مهما بدا مثل هذا الموقف غير أخلاقى فى معاملاتهم الخاصة ، أو وفقا للأعراف المصطلح عليها بين الشعوب الأخرى . والعالم لم يفق بعد من الصدمة الأخلاقية التى تلقاها (وكالعادة لم يستخلص منها مغزى أو يرتب عليها نتائج) عندما صرح رابين رئيس وزراء إسرائيل بأنه ليس هناك شيء مقدس حول المواعيد التى نصت عليها اتفاقيتا أوسلو والقاهرة بالنسبة لترتيبات الحكم الذاتي أو إعادة انتشار القوات الإسرائيلية ،

ولسنا نظن أن بيريز وزير خارجية إسرائيل الصالى يكذب على أهله وجيرانه فى حياته الخاصة، أو يكذب كثيرا على قومه فى الحياة العامة ، لكن من يتابع تصريحاته وكتاباته وأحاديثه إلى العرب لن يخامره شك فى أن هذا الجانب من نشاط الرجل يخضع لقيم وقواعد سلوكية تختلف تماما عما هو متعارف عليه أخلاقيا ، حتى بعد أن يؤخذ فى الحسبان هامش المناورة والخداع المسموح به لممارسى السياسة الخارجية ، وأن التفسير الوحيد لهذا الاختلاف الواضح فى موازين القيم (وهو يسرى أيضا بالنسبة لكل تعاملات إسرائيل على الأسرار الحربية لأمريكا) أصدق أصدقائها ومقايضاتها لبعض هذه الأسرار فى مقابل تسهيلات معينة لتهجير اليهود من الاتحاد السوفيتي السابق) هو النظرة الايديولوجية إلى الأغيار كأنواع من البشر يحل فى مواجهتهم ما لا يحل بين اليهود وأنفسهم.

لقد كان شيمون بيريز من سنوات طويلة أكبر منظرى المشروع الشرق أوسطى • وفي عام

الشرق الأوسط) مقالا اختار له عنوان بالغ الرشاقة والأدب هو "عصر جديد لا يطيق المتخلفين الشرق الأوسط) مقالا اختار له عنوان بالغ الرشاقة والأدب هو "عصر جديد لا يطيق المتخلفين ولا يغفر للجهلة" ورد فيه أن "السلام أولا وقبل كل شيء هندسة معمارية ضخمة ، هندسة تاريخية لبناء شرق أوسط جديد متحرر من صراعات الماضي ومستعد لأخذ مكانه في العصر الجديد، العصر الذي لايطيق المتخلفين ولا يغفر للجهلة" . ثم عاد في عام ١٩٩٣ فنشر كتابا الجديد، العصر الذي لايطيق المتخلفين ولا يغفر للجهلة" . ثم عاد في عام ١٩٩٣ فنشر كتابا فماذا قال هذا الرجل ضمن حديث خاص نشره الأهرام في ٥/٧/٥٩/) عندما شعر بقوة المعارضة لمسروعه وانكشاف أهدافه؟ قال بالحرف الواحد (وسنحتاج إلى بعض ما قال في مرحلة لاحقة من خطابنا) "أن المشكلة التي لايفهمها معظم الناس هي أننا لانقترح بناء شرق أوسط جديد، بل نقترح أن يقوم الشرق الأوسط بتبني مواقف من أجل وضع عالمي جديد فكما ترى المشكلة ليست إذا كانت إسرائيل ستندمج في الشرق الأوسط ولكن إذا كان الشرق الأوسط سيندمج في القرن الحادي والعشرين لأنه بدون ذلك سيصبح الجميع فقراء ومتخلفين . ونحن نقول لجيراننا العرب إن ينظروا إلى ما حدث في أسيا ، وكيف نجحت كل دول أسيا في التكيف داخل نظام عالمي جديد واقتصاد السوق. فلماذا لاتفعلوا بالمثل ، والطريق واضح ، إذ يجب فتح النوافذ والأبواب والحدود ، ويجب عليكم أن تتنافسوا وتدخلوا عالم الكمبيوتر" .

ويستطرد الرجل بعد هذه النصائح الثمينة قائلا " بالنسبة لنا فإننا لانحتاج ذلك لأن الاقتصاد الإسرائيلي في وضع جيد، بل وضع ممتاز ولكن كل ما أود أن أقوله لجيراننا العرب هو لماذا لا تطبقون اقتصاد السوق ، فبدونه سيبقى كل جيراننا فقراء. هذه هي المشكلة الحقيقية ولا أفهم أن يكون هناك أي سوء فهم في هذا الشأن يردد البعض أن إسرائيل تعمل على السيطرة على الشرق الأوسط وعلى الفلسطينيين ، ولكن لماذا تفعل ذلك، هل تقوم ملكة انجلترا بالسيطرة على بنجلاديش أو باكستان؟ ليس هناك أي سبب يدفعنا إلى ذلك اليوم تتقدم الدول وتثرى عن طريق التكنولوجيا والعلوم وليس عن طريق الغزو والسيطرة ، فذلك يكلف الكثير ويعد من الأمور الغيية".

وسوف نرى بعد قليل إلى أى مدى تطبق إسرائيل اقتصاد السوق الذى ينصح بيريز العرب بالأخذ به (ومن أسسه ، على سبيل المثال حرية انتقال ملكية الأرض الذى تحرمه القوانين الإسرائيلية القائمة إذا كان الانتقال إلى غير اليهود الذين أصبحوا يسيطرون على

٩٢٪ منها)، كما سنرى كيف أن اقتصاد السوق هذا الذى ينادى به بيريز هو الطريق الكلاسيكي لسيطرة إسرائيل والصهيونية العالمية ورؤوس الأموال الأمريكية على الاقتصادات العربية . وإنما يستوقفنا هنا ، المغزى غير الواعى وغير المقصود لتشبيه العلاقة بين إسرائيل والعرب بالعلاقة بين ملكة انجلترا وبنجلاديش أو باكستان (وفي حديث إلى صحيفة عربية)، هو التناقض الذى يصل إلى حد الكذب الصريح بين ما يقوله الرجل الآن- مؤقتا في حديثه إلى الصحيفة - وبين المشروع المرتبط باسمه منذ سنوات طويلة ،

أى الأصوليات أشد خطرا على السلام والاستقرار في الشرق الأوسط:

والرجل في ذات الكتاب الذي يدعو فيه إلى المشروع الشرق أوسطى يجمل الصهيونية ويبرىء ساحتها (صفحة ٥٨-٥٩) وبكلمات مستترة لكن لا ينقصها الوضوح ، لا يرى خطرا على سلام الشرق الأوسط وسلام العالم مثل التقاء الأسلحة النورية مع الأيديولوجية المتطرفة، الذي لا يراه في إسرائيل التي تملك بالفعل مخزونا ضخما من القنابل الذرية يكفى لتدمير كل عاصمة عربية أو إسلامية أربع مرات على الأقل وتسيطر عليها أكثر الأيديولوجيات تطرفا وتعصبا ، ولكن في البلدان العربية أو الإسلامية التي قد تسعى للحصول على الأسلحة النووية وقد تتعرض لسيطرة الأصولية الإسلامية عليها ، وهو من ثم يدعو في كتابه إلى بناء التحالف الشرق أوسطى الجديد ، بمباركة الغرب وخاصة أمريكا ، وبقيادة إسرائيل لمواجهة هذا الخطر .

وغير خاف أن تلك لم تكن المرة الأولى التى يثير فيها الغرب موضوع الخطر الأصولى ، وخاصة الخطر الإسلامي (لكنه ابدا لا يدرج تحت هذا المعنى الأصولية الصهيونية المستمدة كما رأينا من الأرثوذكسية اليهودية) على السلام العالمي بوجه عام وعلى الغرب بوجه خاص ، ذلك الخطر الذي بدأ يظهر وتتضح معالمه أمام عيون الغرب بمجرد أن اختفى الخطر السابق عليه : خطر الشيوعية الذي كان يجسده الاتحاد السوفيتي كذلك غير خاف الدور الخاص الذي تقوم به الصهيونية العالمية وأبواقها للنفخ في أوار هذا الخطر ، وإثارة المخاوف منه في كل مكان ومناسبة، وسعيها لإقامة تحالف بينها وبين الحكام العرب لمواجهته،

لكن الطريف في الموضوع، والذي يثبت مرة أخرى أنه إذا كانت الصهيونية العالمية – أحد من السيف دائما بالنسبة للأهداف فإنها تكون في بعض الأحوال شديدة المرونة بالنسبة

الوسائل،

هل تتعارض هذه الاستراتيجية الجديدة مع المواقف المتباينة من السيحية والإسلام:

اليهودية الكلاسيكية التى تستمد الايديولوجية الصهيونية جذورها منها، والتى لا تزال حتى الآن هى المعتمدة لدى العناصر الدينية فى إسرائيل وبين طوائف اليهود والارثونكس فى الشتات وخاصة فى أمريكا . فاليهودية الكلاسيكية تنظر إلى المسيحية وكل ما تمثله نظرة أشد عدوانية وأكثر تجنيا وأمعن فى الفحش والافتراء من نظرتها إلى الإسلام، وتشهد بذلك لا الكتب المتوارثة من العصور الوسطى فقط، لكن أيضا الكتب والانسيكلوبيديات المطبوعة أو المنشورة فى إسرائيل بعد ١٩٥٠ والتى تصل تعاليمها إلى مستوى تلاميذ المدارس الدينية اليهودية ، وإن كان هناك حرص شديد على ألا يظهر ذلك إلا فى المطبوعات المنشورة باللغة العبودية أو الآرامية ، وعلى أن تطهر الترجمات الانجليزية من العبارات أو الكلمات التى يمكن أن تؤذى صورة إسرائيل فى العالم المسيحى أو على أن يحرف معنى تلك العبارات والكلمات عند ترجمتها إلى الانجليزية (١) . ويذهب بعض المؤرخين اليهود المعادون الصهيونية إلى أن مغالاة اليهود الأرثوذكس فى الولايات المتحدة فى العداء العرب وتبنيهم الأعمى لكل مواقف مغالاة اليهود الرثوذكس فى الولايات المتحدة فى العداء العرب وتبنيهم الأعمى الكام دورة وأطروحات إسرائيل إزاء العرب والفلسطينيين بل والمزايدة عليها هو فى حقيقة الأمر نوع من الإزاحة السيكولوجية لمشاعر العداء الشديد الذى يضمرونه للمحيط المسيحى الذى يعيشون فى وسطه .

"المضارة اليهودية المسيحية تعبير مبتدع لتوثيق التحالف بين الصهيونية واليمين الرجعي الأمريكي:

كيف يمكن الترفيق بين موقف اليهودية الأرثوذكسية العدائى الأصيل تجاه المسيحية ، ذلك الموقف الذى لا يمكن أن تخفى حقيقته على المتبحرين فى علوم الدين من رجال الدين المسيحى ، وبين الاتجاه المتصاعد فى السنوات الأخيرة إلى تأسيس الحضارة الغربية على ما أصبح يسمى "اليهودية – المسيحية" على الحضارة العبودية – المسيحية" على الحضارة العبودية بوجه عام؟

الواقع أولا هو أن هذه التسمية المبتدعة لاتنتشر إلا في الولايات المتحدة دون غيرها من بلدان الغرب ، وأنها – ثانيا – قد انطلقت ابتداء من داخل صفوف بعض فرق الأصولية المسيحية التي كانت تعيش على الدوام تحت تسميات مختلفة على أطراف المجتمع الأمريكي ،

لكنها وجدت ازدهارا خاصا أصبح يكتسب ملامح سياسية بارزة ذات اتجاه يمينى مغرق فى الرجعية ، وخاصة منذ تولى نيكسون ومن بعده كارتر فريجان رئاسة الجمهورية ، ووصل إلى أقصى عنفوانه مع انتصار أجنحة الحزب الجمهوري الأكثر رجعية فى الانتخابات التشريعية الأخيرة .

ولم يكن من الصعب على المصالح الاحتكارية التى كثيرا ما تتخفى وراء بعض الاتجاهات الأصولية الدينية وتمولها أن تعقد تحالفات سياسية مع الأصولية الصهيونية التى تعبر بدورها عن مصالح احتكارية ورأسمالية يهودية محددة، وأن تكون التسمية الجديدة لحضارات الغرب التى ابتدعت لتدشين هذا التحالف، تسمية "الحضارة اليهودية المسيحية" معى المظهر الأيديولوجي لهذا التحالف الذي تحرص الصهيونية على توجيهه بوجه خاص ضد العالم العربي الإسلامي، كذلك لم يكن من الصعب أن تنتقل هذه التسمية المبتدعة إلى دوائر الإعلام الواسعة في الصحف والمجلات الواسعة الانتشار، وأن يجند لتكريسها كتاب الأعمدة الصائدون في صحاري الجهل الثقافي الشاسعة التي يعيش فيها المواطن الأمريكي، ولا أن تتتقل التسمية الجديدة من هؤلاء إلى بعض المؤرخين والمحللين السياسيين لكي تكتسب الاحترام المستمد من المؤسسة الاكاديمية ، لكن ذلك يقودنا إلى القسم التالي المخصص المكون الثاني الأيديولوجية الصهيونية ، وهو التعبير عن المصالح المباشرة للاحتكارات والرأسمالية اليهودية المتحافة مم نظائرها الغربية وخاصة الأمريكية.

الهوامش

(۱) يرجع الفضل في تنبهي إلى الأهمية القصوى للعامل الأيديولوجي المستمد مباشرة من النصوص والتفسيرات الدينية اليهودية ، وإلى أثر هذا العامل على التطور الفعلى للحركة الصهيونية وعلى يهود وسياسة إسرائيل الفعلية والمفاهيم السائدة بين يهود أمريكا المعتنقين الصهيونية وعلى يهود وسياسة إسرائيل الفعلية والمفاهيم المتدينون منهم وغير المتدينين ، الليبراليون و"الاشتراكيون" إلى كتاب بالغ الأهمية صدر في ١٩٩٤ ، ألفه مفكر إسرائيلي فريد في صفاء الفكر والأمانة العلمية والخلقية ، أستاذ في علم الكيمياء ، ولد في وارسو عام المباعد وتخرج من معسكر اعتقال يلسن الشهير ثم هاجر إلى إسرائيل وخدم في جيشها ولم يعتنق أبدا الفكر الماركسي، ومن ثم لا مطعن عليه أو على يهوديته من أية ناحية ،. هذا الكتاب

الذي نبهني إليه عبد العظيم أنيس هو:

Israel Shahak: Jewish History, Jewish Religion 'The Weight of three thousand years,; Foreward by Gore Vidal; Pluto Press; London. Boulder, Colorads; 1994.

ويكاد يكون من المستحيل الآن العثور على هذا المؤلف الصغير الذى كتبه ماركس فى شبابه فى المكتبات الإنجليزية أو الفرنسية لشده حرص الدوائر الصهيونية ذات التأثير الكبير على دور النشر على عدم طبعه .

Ilan Halevi: "A histroy of the Jews; Ancient and Modrn"; Zed Books; London and New Jersey; 1987.

Noam Chomsky: "the Fatefal Triangle: The united states, Israel and the Palestinians"; South End Press; Bostom, MA; 1983.

"World Orders; Old and New"; The American University in Cairo press;.

Edward W.Said: "the Question of Palestine"; Vintage edition, 1992.

(٢) حتى منتصف القرن التاسع عشر كانت التفسيرات الغالبة بين اليهود للنصوص الدينية المتعلقة بعودتهم إلى أرض الميعاد تفسر العودة بمعنى العودة الروحية إلى الالتزام بالتعاليم الدينية ، أو بمعنى عودة اليهود كأفراد للإقامة في الأراضى المقدسة ، أو تتطلب تدخلا إليها خاصا ينبغى ترقب حدوثه فيما يشبه المعجزة ، ولم تكن تذهب إلى الاستيلاء على الأرض وإقامة دولة يهودية عليها بالقوة المسلحة،

(٣) نشرت صحيفة الأهرام القاهرية في ١١ يوليو ١٩٩٥ ، أي بعد قرابة سنتين من اتفاق أوسلو وانقضاء الموعد المحدد "لاعادة انتشار القوات الإسرائيلية " في الأرض المحتلة وبدء عملية الحكم الذاتي الخبر الآتي ": بدأ المستوطنون الإسرائيليون في الضفة الغربية حملة مكثفة التوسع على حساب الأرض الفلسطينية تحت الإشراف المباشر لقوات الاحتلال دون ضبجيج إعلامي وفي الوقت نفسه تكونت شركة استثمار عقاري يشارك فيها رجال أعمال عرب

من بعض دول الخليج لشراء منازل العرب الفلسطينيين النازحين للأردن والواقعة قرب المسجد الأقصى ، وإعادة بيعها إلى الإسرائيليين ، وقالت المصادر الإسرائيلية إن هذه الشركة تعرض أسعار مرتفعة للغاية لهذه المنازل لإغراء ملاكها الفلسطينيين على بيعها بالتعاون مع ٣ منظمات صهيونية متطرفة.. وفي إطار حملة التوسع الإستيطاني تحت إشراف قوات الاحتلال قام المستوطنون بنقل السياج المحيط بمستوطنتي " أخنى هافتن " بالقرب من طولكرم و "شاكل " بالقرب من جنين ، كما قاموا بشق الطرق حول خمس مستوطنات صغيرة في منطقة الخليل . وأكدت المصادر أن كل التوسعات حدثت على أرض يملكها الفلسطينيون، وهي غير الأراضي التي تصادرها قوات الاحتلال لأسباب مختلفة . ووافقت الحكومة الإسرائيلية كذلك على توسيع التي مشروعا في القدس ومنحها مخصصات جديدة من الأراضي وتتضمن ١٩ مشروعا في مساحة " عاطاردت" على مساحة تبلغ ٥١ دونما و١٦ مشروعا في "هارجر نسيم" على مساحة منطقة " عاطاردت" على مساحة تبلغ ٥١ دونما و٢٠ مشروعا في "هارجر نسيم" على مساحة منطقة " عاطاردت على مساحة تبلغ ٥١ دونما و٢٠ مشروعا في "هارجر نسيم" على مساحة دونما و١١ مشروعا في "هارجر نسيم" على مساحة دونما و١١ مشروعا في "هارجر نسيم" على مساحة دونما و١٠ دونما دو

- (٤) الاقتباسات الخاصة بيوميات هرتزل والحديث الصحفى مع الجنرال جور مأخوذة كلها من كتاب إدوارد سعيد السابق الإشارة إليه ، صفحات ١٣ و٧٧ وصفحة ٢٩ من المقدمة على التتابع ٠
- (ه) راجع فى ذلك كله ، إسرائيل شاحاك، المرجع المتقدم الذكر بأكمله. لكن بوجه خاص الفصل الثانى المعنون " التحيزات المضادة والمراوغات " والفصل الثالث " الارثوذكسية والتفسير" والقسم الأخير من الفصل الخامس المعنون "الموقف من المسيحية والإسلام" •

البعد الاستراتيجي للمشروع الشرق أوسطي

أواء طلعت أحمد مسلم

المقصود بالمشروع الشرق أوسطى المذكور في هذه الورقة هو المشروع الذي يهدف إلى تثبيت الأوضاع القائمة في الوطن العربي ، بما يمنع الدول العربية من محاولة إنهاء الاحتلال الصبهيوني لفلسطين والأراضي العربية الأخرى بخلق ظروف تجعل من الصعب على الدول العربية أن تقوم بعمل ضد إسرائيل عندما ترفض إسرائيل الانسحاب منها ، وبالتالي فإن المشروع الشرق أوسطى هو مشروع محدد، وليس أي مشروع يسعى إلى التعاون بين الدول القائمة في المنطقة المعروفة بالوطن العربي والمناطق المتاخمة له ، والمراجع في التعرف على هذا المشروع هي تصريحات المسؤولين في الولايات المتحدة الأمريكية ، ووثائق الأمن القومي الولايات المتحدة الأمريكية ، ووثائق الأمن القومي الولايات المتحدة الأمريكية ، ووثائق الأمن القومي وينيامين نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق وينيامين نتنياهو رئيس الوزراء الحالي ومستشاريه ، وأخيرا تصرفات الأطراف المنبثقة عن المصدوع والممارسات الفعلية للأطراف وخاصة في المحادثات المتعددة الأطراف المنبثقة عن مؤتمر مدريد .

وإذا كان شيمون بيريس رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق وزعيم تجمع العمل قد عبر في كتابه عن تصوره للشرق الأوسط الجديد وفقا لتصوره وإذا كان بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الحالى وزعيم تجمع الليكود قد عبر عن بعض أفكاره بهذا المصوص في كتابه "مكان تحت الشمس"، فإن هذه الأفكار تحمل النوايا الرئيسية في المشروع، وهي يمكن أن تنم عما يدور في أذهانهم وأذهان مشجعيهم في الولايات المتحدة الأمريكية وفي الغرب، لكن المارسة الفعلية توضح إلى حد كبير مشتملات مشروع الشرق الأوسط الحقيقية والخالية من التجميل والذخرةة.

يمكن تلخيص العناصر الأساسية للبعد الاستراتيجي لنظام الشرق الأوسط المقترح في

* تجميد معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية ، ووضع عوائق

أمام الدفاع المشترك العربي ٠

- * إقامة أمن إقليمي جديد بدلا من الأمن القومي العربي.
- * اتباع سياسة الحدود المرنة في فلسطين بما يمكن إسرائيل التغلغل في الدول العربية ولاتتيح للدول العربية التغلغل في الكيان الإسرائيلي •
- * ضمان التفوق العسكرى الإسرائيلي على الدول العربية المجاورة لها توعيا وعدديا لتحقيق الردع بالنسبة للدول العربية •
- * الوجود المعسكرى الأمريكى البحرى والجوى الكثيف وفقا لمعاهدات واتفاقات عربية أمريكية أو بقرارات من الأمم المتحدة مع وجود عسكرى غربى محدود.
 - * التخزين المسبق للأسلحة والمعدات الأمريكية لتسهيل وصول القوات عند الضرورة •
- * ربط إسرائيل بمعاهدات واتفاقات أمنية مع دول الجوار الجغرافي للوطن العربي وخاصة تركيا واريتريا وإثيوبيا .
- * إجراء مناورات مشتركة بين قوات دول عربية وقوات إسرائيلية وأجنبية لتحقيق التطبيع بين الدول العربية وإسرائيل في المجال الأمنى ·
- * منع انتشار الأسلحة النووية والصواريخ البالستية خارج الدول النووية الحالية بما يعنى انفراد إسرائيل بامتلاكها
 - * الحظر الكامل لباقي أسلحة التدمير الشامل،
 - * نزع سلاح السلطة الفلسطينية إلا من أسلحة الدفاع الشخصي •
- * إنشاء مناطق منزوعة السلاح ومناطق حظر الطيران لتسهيل التوسع الإسرائيلي وحرمان الدول العربية من فرصة الدفاع في الوقت المناسب وعرقلة التعاون بين الدول العربية وإيجاد المبررات للتدخل الدولي •
- * تكليف قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والقوات متعددة الجنسيات بالمهام الصعبة وخاصة الأرضية والتي يمكن أن تتعرض لخسائر بشرية .
- إن هذه العناصر يمكن مشاهدتها على الواقع وليس فقط على الأوراق ، قمئذ حرب الخليج الأخيرة توقف العمل بمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين الدول العربية عمليا

رغم ما قد يتردد فى بعض البيانات عنها، ومن المعروف أن الأمانة العسكرية لجامعة الدول العربية قد جمدت ، وتخلت مصر عن منصب الأمين العام المساعد العسكرى الذى كان يشغله رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية بحكم منصبه، وكانت القيادة العامة الموحدة قد حلت من قبل ، كما جمدت الاتفاقات العسكرية بين الدول العربية عموما .

وقد ساعد على تجميد معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى التى تمثل النظام الدفاعى العسكرى العربى ماقامت به الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من بث بذو ر الخلاف بين الدول العربية واستغلال الخلافات العربية والعمل على تعميقها ، ثم ما قامت به من خلال فرض للحصار على بعض البلاد العربية ، وتدخلها لمواجهة أى تجمع عربى يسعى إلى إحياء النظام العربى وإحباط نتائجه ،

إذا كان شيمون بيريس قد أشار فى كتابه إلى إقامة نظام أمن إقليمى جديد فإن ملامح هذا النظام قد ظهر بعضها فى الاتفاقات الأمنية التى عقدتها إسرائيل مع كل من تركيا واريتريا، وملامح التعاون بين إسرائيل ودول عربية فى المجال العسكرى، وكذا التعاون بين الشرطة الإسرائيلية والشرطة الفلسطينية فى منطقة الحكم الذاتى، وما اتفق عليه فى مؤتمر شرم الشيخ الذى سمى بمؤتمر قمة صانعى السلام وشاركت فيه دول عربية وإسرائيل.

يتحدث بيريس عن الحدود المرنة في كتابه فيعلن عن حاجة الكيان الصهيوني إلى "حدود مرنة وليست ثابتة" متذرعا بأن "الحدود ليست جدرانا" وأنه " ليس علينا (اليهود) أن نسجن أنفسنا خلف هذه الجدران" ، وهو يغطى النزعة التوسعية بأن هذه الحدود المرنة " تسمح بالحركة وبأنها " تشمل سكان الأرض المقدسة من أردنيين وفلسطينيين وإسرائيليين" و" العبارات قديمة ودينية" ، تتيح هذه الحدود للإسرائيلي أن يتغلغل في الأراضي العربية ولاتتيح للفلسطيني العودة إلى أرضه ، ولا للعربي التغلغل في الكيان الصهيوني ، ويرى بيريس أن الحدود المرنة للقدس الموحدة حت الحكم الإسرائيلي هي التي تجعل منها مدينة مفتوحة لكل المؤمنين من كل الديانات وكل الجنسيات ، وأن هذه النظرية هي التي أتاحت تجريد سيناء من السلاح بحجة أن ذلك خلق وضعا إيجابيا هدأ من مخاوف الطرفين ،

لاشك أن ضمان التفوق العسكرى الإسرائيلي على الدول العربية هو أحد ملامح نظام الشرق الأوسط وهو ماتعهد بتحقيقه رؤساء الولايات المتحدة وخاصة الرئيس الأمريكي الحالي

بيل كلينتون ، وسبقه إليه الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش ، وتحقق الولايات المتحدة هذا العنصر من النظام عن طريق تزويد إسرائيل بالطرازات الأحدث من الأسلحة الأمريكية ، وحرمان الدول العربية التي تعتمد عليها في تسليحها من أحدث التطورات التي تحصل عليها إسرائيل ، وملاحقة الدول العربية التي تحصل على أسلحة من خارج الولايات المتحدة والعمل على منعها من الحصول على أسلحة متقدمة ، بل على أسلحة عموما ، وفي حال قشل هذه المساعي تقدم الولايات المتحدة إلى إسرائيل من الأسلحة ماتعتقد أنه يمكن إسرائيل من التصدي للأسلحة التي حصلت عليها دول عربية ،

وبالاضافة إلى إمداد إسرائيل بالأسلحة فإن الولايات المتحدة الأمريكية تساعد الصناعات العسكرية الإسرائيلية سواء بالتمويل أو بتزويدها بالتكنولوجيا التى تساعدها على إنتاج أنواع متقدمة من الأسلحة ، كذا تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتكليف الصناعات العسكرية الإسرائيلية بالقيام ببعض الأبحاث لصالحها مما يوفر لها التمويل والتكنولوجيا معا ، وتقوم بشراء بعض منتجاتها بما يوفر تمويلا إضافيا وأخيرا فهى تدفع الدول التى فى حاجة إلى صيانة وتجديد مخزونها من الأسلحة الأمريكية إلى القيام بذلك فى إسرائيل .

تسعى إسرائيل والولايات المتحدة من خلال تحقيق وضمان التفوق العسكرى الإسرائيلى على الدول العربية إلى فرض الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية على المنطقة وتحقيق الردع الذى يتحدث عنه نتنياهو في كتابه بأن أى سلام يمكن أن يقوم بين العرب وإسرائيل لابد أن يدعم بقوة ردع حقيقية وفعالة يحتفظ بها لمواجهة أى هجوم عربى محتمل ويخلص إلى أن أى سلام في الشرق الأوسط لايمكن أن يستمر إلا إذا كان سلاما مرتبطا بالردع الإسرائيلي ، وهو لذلك يدعو إسرائيل إلى الاحتفاظ بقوة رادعة مع قيام سلام مع العرب لأن أى سلام غير محمى لن يصمد زمنا طويلا الأمر الذي يضمن أن العرب لن يضربوا رأسهم في الحائط أبدا باختصار التفوق العسكرى الإسرائيلي يضمن هيمنتها على المنطقة .

تكثيف الوجود العسكرى الأجنبى عموما والأمريكى بصفة خاصة منذ أزمة الخليج عام ١٩٩٠ ويلاحظ أن هذا الوجود يتصف بشكل خاص بأنه وجود بحرى وجوى بشكل رئيسى فى حين يقتصر الوجود البرى على عناصر محدودة جدا، وأن أغلب هذا الوجود أمريكى وأخيرا بالصلة الوثيقة بين هذا الوجود وإسرائيل،

كذلك يستند هذا الوجود العسكرى الأجنبي في كثير من الأحوال إلى قرارات للأمم المتحدة التي تختلف هي الأخرى في درجة إلزامها حيث بعضها يستند إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يخول استخدام القوة ، والآخر يستند إلى الفصل السادس الذي لايخولها ذلك ، إلا أن غطاء الأمم المتحدة يستخدم لإضفاء الشرعية على أعمال هذه القوات رغم أنه لاصحة لذلك الاستناد .

يشتمل الوجود العسكرى الأمريكى أساسا على الأسطول الخامس الأمريكي في الخليج وعلى الأسطول السادس الأمريكي في البحر المتوسط، وعلى الكتيبة الأمريكية في القوة متعددة الجنسيات في سيناء، وعلى قوات عملية "المراقبة الجنوبية" المتمركزة في قواعد جوية في المملكة العربية السعودية وقوات عملية " توفير الراحة" المتمركزة في قواعد تركية في جنوب شرق الأناضول ، بالاضافة إلى القوات المتمركزة في قاعدة دييجو جارسيا وهي أساسا من الجوية وقوات المارينز،

كذلك هناك القوات التى تنتشر بالمنطقة بشكل مؤقت لتنفيذ عملية أو مناورات على نحو ما يجرى فى المناورات التى تنفذها القوات الأمريكية منفردة أو مشتركة مع دول أجنبية أخرى فى الخليج ، أو مع قوات من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو مع كل هؤلاء، كذلك على نحو القوات التى حضرت إلى المنطقة لتوجيه ضربات جوية وصاروخية إلى العراق على أثر أرمة شمال العراق الأخررة،

كذلك هناك القواعد والتسهيلات الأمريكية في المنطقة والتي لايعلن عنها عادة ولكن أشهر هذه القواعد والتسهيلات هي قاعدة الجفير في البحرين والتي تمثل ميناء المبيت للأسطول الخامس الأمريكي ، وقاعدة حيفا التي تعتبر قاعدة رئيسية للأسطول السادس الأمريكي في البحر المتوسط، والقواعد الأمريكية في تركيا ، وكذا القواعد الأمريكية التي يجرى فيها تخزين معدات وأسلحة أمريكية في كل من إسرائيل والكويت وقطر ، والتسهيلات العسكرية التي تسمح للقوات الأمريكية باستخدام القواعد العسكرية في كل من الملكة العربية السعودية وعمان والامارات ومصر والأردن والمغرب وتونس.

إضافة إلى الوجود العسكرى الأمريكي هناك وجود عسكرى أجنبي آخر يتمثل أساسا في القوات البريطانية والفرنسية ، وهي تشتمل على قوات العملية " أرميلا" البريطانية في الخليج،

وهي أساسا قوات بحرية والقوات الفرنسية في قاعدة جيبوتي والأسطول الفرنسي في المحيط الهندي ، والقوات البريطانية والفرنسية في عمليتي " المراقبة الجنوبية سوذرن ووتش " المتمركزة في الملكة العربية السعودية ، وعملية توفير الراحة – بروفايد كومفورت " المتمركزة في تركيا بالإضافة إلى قوات من الاتحاد الأوروبي ونيوزيلندا واستراليا واليابان تشارك في فرض الحصار البحرى والعقوبات على العراق،

تلجأ الولايات المتحدة الأمريكية إلى التخزين المسبق للأسلحة والمعدات في المنطقة لتسهيل تدخلها العسكري، وقد سبق للولايات المتحدة أن بدأت في تخزين مسبق لأسلحة ومعدات في إسرائيل بموجب الاتفاق الاستراتيجي بينها وبين إسرائيل الأمر الذي اكتمل وسمحت الولايات المتحدة لإسرائيل باستخدامه عند حاجتها،

وقد أدت حرب الخليج الأخيرة إلي قبول كل من الكويت وقطر لتخزين معدات لما يساوى لواء مدرع أمريكى بكل منها ، هذا بالاضافة إلى التخزين المسبق العائم لمعدات أخرى على سطح السفن المتمركزة بالمنطقة سواء بالخليج أو في قاعدة دييجو جارسيا ، وهذا الوجود هو نواة للوجود العسكرى البرى الأمريكي عند الضرورة في المنطقة لتقصير الزمن اللازم للفتح ، ذلك الزمن الذي طال أكثر من اللازم من وجهة النظر الأمريكية في حرب الخليج الأخيرة عام ١٩٩٠ .

سعت الولايات المتحدة من خلال النظام الشرق أوسطى إلى ربط أطراف المنطقة بإسرائيل على النحو الذي يحقق درجة عالية من حصار القوى العربية في حال ما إذا حاولت الفكاك من سيطرتها وهيمنتها على المنطقة ، ولقد كان هذا مطبقا في السابق عن طريق ماعرف بحلف بغداد حينما كان يضم إيران الشاه وتركيا مع علاقة قوية بإسرائيل ، لكن الأوضاع اختلفت في إيران ، غير أن الولايات المتحدة حاولت من خلال تركيا حينما وقعت رئيسة وزراء تركيا السابقة اتفاقا أمنيا مع إسرائيل ، وأعدت اتفاقا تسليحيا معها أيضا لم يتمكن نجم الدين إربكان رئيس الوزراء التركي الجديد من التخلص منه نتيجة لضغوط الجيش التركي . كذلك عملت الولايات المتحدة على ربط إسرائيل بإثيوبيا منذ زمن الامبراطور هيلاسلاسي، ثم قامت بعملية تسهيل تهجير اليهود الإثيوبيين " الفلاشا" إلى إسرائيل بما عرف بالعملية " موسى" حيث قدمت الولايات المتحدة الطائرات اللازمة للنقل ، وأخيرا فإنها شجعت أريتريا على إقامة علاقات عسكرية مع إسرائيل تقوم بموجبها إسرائيل بتزويد اريتريا بالمعدات العسكرية علاقات عسكرية مع إسرائيل تقوم بموجبها إسرائيل بتزويد اريتريا بالمعدات العسكرية

والخبراء العسكريين · وكانت الولايات المتحدة قد شجعت إسرائيل سابقا على إقامة علاقات عسكرية مع كل من حكومة جنوب افريقيا العنصرية ، وكذا مع كينيا ·

تعتبر المناورات المستركة ضمن العناصر الرئيسية للبعد الاستراتيجى لنظام الشرق الأوسط ، حيث تجرى مناورات مستركة بين القوات الأمريكية وقوات مسلحة عربية تشارك فيها قوات من دول غير عربية بعضها أوروبى ، والبعض الآخر افريقى ، وربما تشارك فيها عناصر آسيوية غير عربية وأخيرا ، وربما هذا هو الأهم شاركت فيها اسرائيل ، ولاتجرى مناورات مشتركة عربية إلا في محيط دول الخليج أو بين بعضها ومصر،

ولقد بدأ تنفيذ المناورات المشتركة مع عناصر من المنطقة حتى قبل ظهور المشروع الشرق أوسطى الأخير ، حيث عرفت مناورات " النجم الساطع" منذ عام ١٩٨٠ ، وتؤكد التقارير أنه جرت مناورات " رياح البحر" بعد ذلك وصاحبتها مناورات " ايران كويرا" وغيرها ، وشاركت فيها على مراحل مختلفة بالاضافة لقوات القيادة المركزية للولايات المتحدة الأمريكية قوات من مصر والسودان وعمان والصومال ، ثم أجريت مناورات " رياح البحر " بين الأسطول السادس الأمريكي والقوات البحرية المصرية ،

كذلك كانت تجرى مناورات مشتركة بين القوات الأمريكية والقوات المسلحة الأردنية ، وكانت تجرى مناورات مشتركة بين القوات الإسرائيلية والقوات الأمريكية في حين كانت تركيا تشترك في المناورات المشتركة لحلف شمال الأطلسي ، أما إيران فكانت تشترك في مناورات مشتركة مع القوات الأمريكية في زمن الشاه ، وقد وقع اتفاق تركي إسرائيلي قبل تشكيل الوزارة التركية برئاسة نجم الدين إريكان تجرى بموجبه القوات الجوية الإسرائيلية تدريبات مشتركة مع القوات الجوية التركية في قاعدة في الأناضول،

زادت كثافة المناورات المشتركة فى المنطقة بعد حرب الخليج وخاصة فى منطقة الخليج، حيث يكاد يجرى كل يوم من أيام السنة نوع من التدريب أو المناورات المشتركة بين قوات أمريكية وقوات من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وخاصة من قوات الكويت ، كما تشترك فى المناورات أحيانا قوات من بريطانيا وفرنسا بالذات.

أما الجديد فهو إجراء مناورات مشتركة بين قوات دول عربية وقوات أجنبية من أوروبا وخاصة الدول الأوروبية المتوسطية وهي مناورات بحرية أيضا ، ويقصد منها إشراك قوات

إسرائيلية في المناورات مع دول عربية ٠

الأكثر من ذلك اشتراك قوات مسلحة عربية فى مناورات مشتركة مع قوات إسرائيلية سواء كانت منفردة أو بالاشتراك مع قوات أخرى ؛ ووفقا لبعض التقارير قد أجريت مناورات مشتركة بين القوات البحرية المصرية وقوة بحرية إسرائيلية فى مجال مكافحة التلوث البحرى ، كما أنه من المعروف أن القوات المسلحة الأردنية قد أجرت تدريبات مشتركة مع قوات إسرائيلية خاصة فى قوات المظلات وقوات الابرار ، واتفق على إقامة غرفة عمليات جوية أردنية إسرائيلية مشتركة ،

من المتوقع أن تزداد كثافة المناورات المستركة بين قوات إسرائيلية وقوات عربية مع تقدم المشروع الشرق أوسطى وبغض النظر عن تقدم محادثات التسوية الجارية بين إسرائيل والعناصر العربية التى لم تعقد اتفاق سلام نهائى مع إسرائيل ،

هناك أثر هام لإجراء المناورات المشتركة سواء مع القوات الإسرائيلية أو مع غيرها ، فرغم المواقف العدائية التى تتخذها كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ضد المصالح العربية العليا و بل وضد الوجود العربي ذاته ، فإن المناورات المشتركة تكسر التعبئة النفسية ضد هذه القوى المعادية وتضعف من الاستعداد لمواجهة التهديد ، وتحرم القوات المسلحة من الاستعداد المعنوى القتال ، وتوفر العدو فرصة الحصول على معلومات غاية في الأهمية، وتعتبر المناورات المشتركة هي أهم عوامل تطبيع العلاقات مع إسرائيل ،

يشتمل مشروع الشرق الأوسط الجديد على مبدأ عدم إنتشار الأسلحة النووية والصواريخ البالستية بعكس الأسلحة الكيميائية التى يحظر النظام إنتاجها وتحزينها وتجربتها واستخدامها، والمقصود هنا هو احتفاظ الدول النووية بأسلحتها النووية - وهنا تعتبر إسرائيل دولة نووية وفقا لمصطلح معاهدة حظر الانتشار النووى - وعدم السماح لغيرها بامتلاكها أو بامتلاك صواريخ بالستية ذات مدى يزيد عن ١٥٠ كيلو مترا،

تشير التقارير عن الجولات التى تمت فى اجتماعات اللجنة الخاصة بنزع السلاح فى المحادثات متعددة الأطراف إلى أن هذه الاجتماعات تكاد تكون قد تركزت حول ما يعرف بإجراءات بناء الثقة دون التطرق إلى نزع الأسلحة النووية بالمنطقة ، وأن إسرائيل كانت وراء عدم مناقشة نزع الأسلحة النووية ، الأمر الذي يعكس إصرارها على الاحتفاظ بهذه الأسلحة

بما يؤكد ما جاء فى كتاب نتنياهو السابق ذكره عن الردع ، وإذا كان بيريس لم يشر إلى ذلك فى كتاب ، فإن تصرفات حكومته وحكومة العمل عموما تؤكد أنه لم يكن على خلاف مع ما جاء على لسان نتنياهو إلا فى الإعلان عن النية .

وهكذا يحافظ النظام على انفراد إسرائيل بامتلاك الأسلحة النووية والصواريخ البالستية ذات المدى الأطول ، بينما تفرض على باقى دول المنطقة عربية وغير عربية قيود ورقابة شديدة بحيث لاتسمح لها بالتقدم نحو القدرة على امتلاكها وليس امتلاكها فقط ويفسر هذا التصور لنظام الشرق الأوسط إصرار الولايات المتحدة على عدم إتخاذ أية خطوات ضد إسرائيل نتيجة لعدم توقيعها وتصديقها على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أثناء مؤتمر المراجعة والتمديد الذي عقد في عام ١٩٩٥ ، والإصرار على عدم ذكر إسم إسرائيل بالاسم ضمن البيان النهائي للمؤتمر في حين أنها تصر على معرفة كل صغيرة وكبيرة عن البرنامج النووي المراقي .

لكن الأخطر أن الولايات المتحدة والغرب من ورائها لاتقتصر على حرمان باقى النول من امتلاك أسلحة نووية وصنواريخ بالستية ، بل إنها عمليا تحاول حرمان النول العربية من امتلاك أسلحة نووية وصنواريخ بالستية ، بل إنها عمليا تحاول حرمان النول العربية من القدرة على إنتاجها والوصنول إلى التكنولوجيا النووية في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية . كذلك تهدف إلى حرمان النول العربية من إنتاج الصنواريخ البالستية رغم أنها تعتبر الخطوة الأولى لنخول عصر الفضاء ، في حين تشارك إسرائيل في نظام السيطرة على تكنولوجيا الصنواريخ " ، وتطلق أقسارا صناعية وتشارك في تطوير برنامج أميريكي لتطوير صاروخ مضاد للصنواريخ .

يعتبر هذا المبدأ امتدادا لمبدأ المحافظة على التفوق العسكرى الإسرائيلى الذى سبق ذكره والكنه هنا يتركز على التفوق في المجال غير التقليدي ويحفظ لإسرائيل خط رجعة في حال هزيمتها في أي صراع مسلح مقبل،

يشتمل نظام الشرق الأوسط الجارى إنشاؤه على إضعاف القدرات العسكرية العربية مع تعظيم القدرات الإسرائيلية ، ومن أساليب ذلك إقامة مناطق منزوعة السلاح ومناطق محدودة القوات داخل الأراضي العربية وإقامة مناطق حظر للطيران في دول عربية مثل العراق، وحظر

الطيران كليا من وإلى ليبيا ، وحظر جزئى للطيران مع السودان ٠

وتؤدى المناطق المنزوعة السلاح إلى تسهيل احتلالها بواسطة القوات الإسرائيلية في حين تؤدى إلى تأخير انتشار القوات المسلحة العربية في مناطق ضمن أراضيها ، كما أن مناطق حظر الطيران تضمن للدول الغربية عموما ولإسرائيل السيادة الجوية في هذه المناطق بما يمنحها فرصة أكبر لإصابة الأهداف العربية ، في حين أنها تضعف من قدرة الدول العربية لاعلى إصابة الأهداف الإسرائيلية فقط ، بل وعلى الدفاع عن أراضيها وأهدافها الحيوية أيضا .

وبالاضافة إلى ما سبق فإن مناطق حظر الطيران بما تشتمل أحيانا على قيود على انتشار وسائل الدفاع الجوى تعرقل التعاون الجوى العربى والتعاون بين عناصر الدفاع الجوى العربى إذا مادعت الحاجة إليه ٠

ولقد أدت المناطق السابقة إلى إيجاد مبررات للقوى الأجنبية للتدخل العسكرى والدبلوماسي، وحرمان الدول العربية من رعاية مصالحها لدى الدول العربية الأخرى سواء فى العراق أو ليبيا أو السودان ، وتظل هذه المناطق واحتمال فرضها على الدول العربية سيفا مسلطا على الرقاب العربية تسعى الدول إلى تجنبه ،

تكتمل حلقة المشروع الشرق أوسطى بنزع سلاح الفلسطينيين بما فيهم الشرملة الفلسطينية في مناطق الحكم الذاتي ، ففي حين يتمتع اليهود في إسرائيل بحق حمل السلاح للدفاع عن أنفسهم نجد الفلسطيني محروما من هذا الحق سواء داخل فلسطين أو خارجها بحجج مختلفة أهمها الخوف من الارهاب ، وحتى الشرطة الفلسطينية نجد أنها يقتصر تسليحها على أسلحة الدفاع الشخصى في حين نجد أن الشرطة الإسرائيلية في مناطق الاحتلال الإسرائيلي وحول مناطق الحكم الذاتي مدججة بالسلاح .

تلعب الأمم المتحدة دورا محدودا في نظام الشرق الأوسط، فهي تقوم بإصدار القرارات والتوصيات التي تمنع الخروج على قواعده وبغض النظر عن مصالح أبناء المنطقة •

وهى فى نفس الوقت تقوم بالأعمال التى تتجنبها الدول المسيطرة على النظام السياسى العالمي وخاصة تلك التى يمكن أن تؤدى إلى تعرض قوات الدول الكبرى للخسائر البشرية فنجد أن أغلب الوجود العسكرى الأجنبى البرى فى المنطقة هو قوات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة أو قوات متعددة الجنسيات لكن أغلب أفراد هذه القوات فى الحالتين من دول من خارج

الدول الكبرى ، وفي الحالات التي اشتركت فيها قوات من الدول الكبرى نجد أنها سرعان ما انسحبت من المنطقة مع تعرضها للخسائر .

أما دور الأمم المتحدة التقليدى في حل النزاعات الدولية فيقوم نظام الشرق الأوسط على تحييده بل وسلب الأمم المتحدة هذا الدور ، بل وهذا الحق وتسليمه إما إلى إسرائيل مباشرة متمثلة في المفاوضات المباشرة مع إسرائيل ، أو إلى الولايات المتحدة باعتبارها وسيطا وحكما بين الأطراف ،

إن أخطر مانى البعد الاستراتيجى لنظام الشرق الأبسط أنه يضع أمن دول المنطقة تحت رحمة قوى اجنبية وتحت الهيمنة الإسرائيلية ويحرمها حتى من تنظيم الدفاع عن نفسها، ويقف حائلا أمام أى تعاون فى مجال الدفاع ، بينما يمنح القوى الأجنبية وإسرائيل حقا وفرصة للتدخل العسكرى ضد دول المنطقة ويضعف من قدرة كل الدول العربية بلا استثناء على توفير القوة الدفاعية الكافية للتصدى لجميع التحديات والتهديدات التى تواجهها ، وتفرض عليها التخلف فى أهم مجالات الحياة والدفاع فى القرن القادم .

تعقيب: د · أحمد يوسف أحمد

تعقيب د• أحمد يوسف أحمد

أعتقد أننى لابد أن أبدأ بالتحية للجنة المصرية لمقاومة التطبيع ومواجهة الصهيونية على الجهد الذى تقوم به فى هذه المرحلة الهامة من مراحل نضالنا القومى ، فهى تضطلع برسالة بالغة الحيوية ترتبط بمعركة الدفاع عن العقل والوجود والهوية القومية وهى بدون شك أخطر المعارك لأنها معركة إذا كسبها الخصم – فى تقديرى – فقد كسب كل شىء والخصم واع بهذا ومن هنا فإن أحدا لم يغفر لنا إذا لن نعى أيضا هذه الحقيقة ، تحية ثانية واجبة على عقد هذه الندوة الهامة فى قلب المعركة الدائرة تحت عنوان مخططات "التعاون بين اسرائيل والدول العربية " من التطبيع إلى الهيمنة – رؤية عربية للمواجهة ، وتحية واجبة أيضا لكل المشاركين فى هذه الندوة من ممثلى الاحزاب والتيارات السياسية والفعاليات الشعبية والمكرين فى الساحة السياسية والمصرية لأنى أعتقد أنهم يمثلون الهدف الحقيقى من عقد هذه الندوة ، حيث أن مثل هذه الندوة لن تجدى شيئا مالم تتحول إلى فعل على أرض الواقع ، مشكلتى فى هذه الجلسة وفى التعقيب على الأوراق الثلاثة أننى ازاء ثلاث رؤى فكرية متكاملة لا أجد بينى وبينها أى خلاف ،

فالاستاذ الدكتور أحمد صدقى الدجانى أصل فى الرد التاريخى العميق المشروع الشرق أوسطى، والاستاذ الدكتور فوزى منصور أصل بعلمه العميق أيضا للعلاقة العضوية بين الحركة والايديولوجية الصهيونية ، وبين السياسة والامبريالية الامريكية

واللواء طلعت مسلم تناول أيضا باستفاضة الموضوع الهام المتعلق بالبعد الاستراتيجي للمشروع الشرق أوسطى ٠

إلى الأمام في خطوط المواجهة مع الثقافة الصهيونية بصفة عامة ٠

كلمة أخيرة عن قضية التبعية · بطبيعة الحال اسرائيل لديها فرصة مواتية كبيرة في أن تتغلغل من خلال الثقافة الاستهلاكية الرأسمالية العالمية ، وتوظف الشبكات الفضائية. شبكات الاتصال العالمية ووكالات الانباء ١٠ الغ وهذا يؤثر حتى على اللغة اليومية وعلى قيم النشء والشباب ١٠ الخ وعلينا أن يكون لدينا منتج آخر في مواجهة كل هذا بإيجاز شديد ١٠ قضية الثقافة ودور المثقفين الذين قاموا بأدوار كثيرة ، علينا أن نرصده حتى نضع أمامنا التجارب الإيجابية ونحللها ..ة لكى ندفعها إلى الأمام ولا نكتفى فقط بالادانة ،

ومن هنا جاءت الأوراق الثلاثة في تقديري لتقدم رؤية متكاملة حول الموضوع · لأريد بطبيعة الحال أن أدلى بملاحظات تعتبر من قبيل الإطراء على ماكتب فأنا متفق مع ما ذُكر بالفعل ولاأريد أيضا أن استدرج لبعض الملاحظات الجزئية هنا وهناك . فلسنا في ندوة أكاديمية باردة يمكن أن تحاسب الجزئيات ، وإنما نحن ازاء قضية بالفة الخطورة ، بالغة الحيوية بالنسبة لحاضرنا ومستقبلنا · ومن ثم ، فكل ما سأفعله · إنني سأضيف ثلاث ملاحظات أتصور أنها ربما لم تأخذ حظها الكافي من النقاش والتحليل في الأوراق الثلاثة التي قُدمت ·

الملاحظة الأولى: تتعلق بفكرة تعتبر من أسس طرح صيغة الشرق أوسطية لمستقبل هذه المنطقة ، وهي موجودة بغزارة في الادبيات الامريكية بالذات ، وهي تلك الفكرة التي تتعلق بالعلاقة بين التشابكات الاقتصادية وبين السلام ،

الفكرة المطروحة هى أننا كلما أجدنا واجتهدنا فى إقامة شبكة من التفاعلات الاقتصادية بين دول المنطقة التى تعد أطرافا فى الصراع الحالى ، فإننا بهذا نكون قد تقدمنا خطى أوسع إلى بناء السلام فى المنطقة .

وهذه الفكرة رغم أنها تتكرر بغزارة في الادبيات الامريكية ، إلا أننى أزعم أنها لاتجد حظها الواجب من النقاش والتنفيذ من الجانب الآخر الذي يختلف معها .

فبينما نحن نعتقد كمعارضين للشرق أوسطية أن الهدف الرئيسي من هذا المشروع إعادة صياغة هذه المنطقة من العالم حاضرها ومستقبلها بما يتلاءم مع الرؤي والمخططات الغربية منذ تبلور الدور الامريكي في أعقاب الحرب العالمية الثانية في قيادة العالم والشئون الدولية فإن الصبغة المطروحة من الغرب لمستقبل هذه المنطقة هي الصيغة الشرق أوسطية في مقابل الصيغة النابعة منها وهي الصيغة العربية ، وتأكيدا لهذه الفكرة فإنه تطرح علينا العلاقة المطروحة بين التشابكات الاقتصادية وبين إقامة السلام في المنطقة ، وهذه الفكرة لاتجد

حظها – كما ذكرت من النقاش والتفنيذ ولذا ، أحاول أن أدلى ببعض الملاحظات حولها .. لأننى أتصور أنها فكرة ، تضع العربة أمام الحصان لأن السلام لايمكن التوصل إليه بمجرد إقامة التشابكات الاقتصادية ، لأن هذه التشابكات بفرض إمكان حدوثها لايمكن أن تمهد السلام حيث أن نجاح السلام يرتبط بسياسات ورؤى اسرائيلية محددة لايمكن في تقديرى تغييرها .. إلا بإعمال نوع من أعمال القوة وليس بمجرد التشابكات الاقتصادية، بل على العكس ... فإن إقامة التشابكات الاقتصادية دونما اعتبار للسلام يعنى انها ستكون – أى هذه التشابكات الاقتصادية – هشة دائما ، وأنا أتصور أنه لم يكن هناك تشابكات اقتصادية أقوى مثلا مما كان بين جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق ، وأنه بمجرد اهتزاز العلاقة داخل الاتحاد السوفيتي ، تم انهيارها وتحالها بالكامل ، فإن هذه التشابكات الاقتصادية بدورها امتزت أو انهارت وإن لم تكن كلها ، ، ففي جزء كبير منها – ومن ثم لايصح القول في بدورها امتزت أو انهارت وإن لم تكن كلها ، ، ففي جزء كبير منها – ومن ثم لايصح القول في بل إن وجود مثل هذه التشابكات قد يكون في المستقبل مصدرا لصراعات أخرى ... إذ أن ترتيب الأوضاع الاقتصادية على نحو معين في غيبة صيغة سياسية مستقرة يمكن أن يفضى الى مراعات مستقبلية ،

وتصوروا حضراتكم ١٠ لو أننا إتساقا مع هذا المنطق رتبنا أوضاع المياه مثلا قبل التوصل لتسوية سلمية شاملة للصراع العربى الاسرائيلى ، مثل هذا الترتيب يمكن بحد ذاته أن يكون مصدرا لصراع مستقبلى ١٠ طالما أنه ليس مدعوما بصيغة سياسية مستقرة البعض فى الاديبات الامريكية يحتج بصيغة الاتحاد الأوروبى ، ويقول أنهم نجحوا لأنهم نجحوا فى إقامة نشاطات اقتصادية يعتد بها منذ عام ١٩٥٧ حتى الأن ، وهذا الاستشهاد فى تقديرى استشهاد مضلل لأن التشابكات الاقتصادية فى القارة الأوروبية لم تبدأ إلا بعد أن تمت تصفية التناقضات السياسية فى القارة الأوروبية ، هنا فقط أمكن السير فى بناء سلسلة أو شبكة من التفاعلات الاقتصادية ،

إن النقطة الأكثر جدارة بالاهتمام، أن هذه التشابكات الاقتصادية فى أوروبا لم تفلح حتى الان فى فرض صيغة سياسية مستقرة ومتفق عليها بين الدول الأوروبية · شتان مثلا بين السياسة الفرنسية التى يمثلها شيراك وهو الذى يزور المنطقة ويحتج على السياسة الاسرائيلية

، وبين السياسة البريطانية التى نعلم مدى اقترابها وارتباطها بالسياسة الأمريكية الكن حتى هذه التشابكات الاقتصادية الكثيفة فى أوروبا لم تنجح فى خلق صيغة سياسية مستقرة فى هذا الاتحاد الأوروبي .

وإبان الحرب الباردة مثلا لم نسمع أبدا أن الولايات المتحدة الامريكية أو غيرها من القوى الغربية كانت تطرح منهجا يقوم على ضرورة بناء جسور من التفاعلات الاقتصادية مع الاتحاد السوفيتى كى يمكن حل الحرب الباردة . وإنما كانت هى المواجهة وسباق التسلح وفقط عندما حدث فراغ سياسى ، أمكن الحديث عن طرح الشبكات الاقتصادية .

إذن هذه النقطة أعتقد أنه يجب أن تأخذ حظها من الاهتمام والنقاش لأنها تطرح علينا كثيرا، وتطرح أيضا على من قد يقتنع من شبابنا ومن كوادرنا الشابة بهذه المسائل في المؤسسات الاكاديمية وفي التجمعات المختلفة،

الملاحظة الثانية إننى أعتقد أن المكون الثقافي في الشرق أوسطية يجب أن يأخذ حظة في هذا النقاش بشكل أكبر ، وإن كان ثمة ورقة في الندوة حول هذا الموضوع. والحقيقة أن المقوم الثقافي في الشرق أوسطية من أخطر المقومات لأننى أعتقد أن الشرق أوسطية اقتصاديا وسياسيا واستراتيجيا تنطوى على قدر من التناقضات الموضوعية التي يمكن دحضها بسهولة ، ولكن أخطر ما في الأمر – في تقديري – هو مايتم زرعه من القيم الثقافية ارتباطا بطرح المخطط الشرق أوسطى ، وإن نجحت عملية الزرع هذه ، ، فإنها يمكن أن تمهد لترسيخ الصيغة والفكر الشرق أوسطى , يقدر أو بأخر .

القضية ليست قضية مخاوف أو استنتاجات ، ولكنها قضية مؤشرات موجودة في الساحة الفكرية والسياسية المصرية خاصة ، والعربية بصفة عامة ، وأذكر بعض الأمثلة السريعة

المؤشر الأولى: هناك محاولات دؤوبة · ربما نرى جميعا نتائجها - تتعلق باعداد كوادر فكرية ذات تأثير ولها منافذها فى التعبير فى أجهزة الاعلام للترويج لمقولة الهيمنة الأمريكية وحتمية الشرق أوسطية. وهو منطق متكامل يقوم على أن ثمة عملية قد اكتملت ، وأنه لم يبق أمامنا سوى الوقوف فى الصف ويستحسن أن نرفع أيدينا بالتحية وياحبذا لو ركعنا أو سجدنا فى مواجهة هذا الأمر ·

في مواجهة هذا المنطق من الواضح للغاية لكل من له عقل أن الشرق أوسطية ليست سوى

صيغة هشة ، أو على أحسن الفروض هى فى طور التكوين ، وأننا قادرون على التأثير في المستقبل ، وقادرون على التأثير في المستقبل ، وقادرون على دحضها وحتى فى دولة كتركيا ولاشك فى أنها جزء من مخطط الشرق أوسطية - فان فيها تفاعلات داخلية وفيها قوى متصارعة وفيها من يحاول الخروج على هذه المخططات المعدة سواء فى الولايات المتحدة الامريكية أو فى اسرائيل .

إذن فمن باب أولى أن نفترض أن يكون لنا إسهامنا في صباغة مستقبل هذه الفكرة ، أو بالأحرى في دحض هذه الفكرة .

المؤشر الثاني: في المقوم الثقافي الشرق أوسطية معلوم لنا جميعا — وهو الترويج لما سمى في حينه بثقافة السلام ، والذي وجد الأسف طريقه إلى العديد من الكتابات ، وللأسف أيضا وجد طريقه في عديد من الأفكار التي طُرحت على بعض ملتقيات منظمات دولية رفيعة السمعة كانت ترمى التأثير في المناهج الدراسية في المنطقة ، وأخطر مافي هذه الكتابات وهذه المخططات أنها لم تكن تتحدث عن تهدئة الاجواء الفكرية بمناسبة عملية تسوية الصراع العربي الاسرائيلي ، لأن هذه عملية منطقية إذا كنا نسير في عملية تسوية.. فلابد بداهة أن يتم جنبا إلى جنب معها عملية تهدئة في الاجواء الفكرية وفي اجواء الصراع الاسرائيلي ، لكن هذه المخططات كانت تتحدث تحديدا عن الغاء الذاكرة القومية ، تتحدث عن شطب الصراع العربي الاسرائيلي من ذاكرتنا وذاكرة شبابنا وذاكرة أطفالنا ، بحيث أننا لو تصورنا أنه حان الحيلي الاسرائيلي ، فإننا سنفاجاً بأننا ازاء جيل منزوع جهازه العصبي المقاومة الصراع العربي الاسرائيلي ، فإننا سنفاجاً بأننا ازاء جيل منزوع جهازه العصبي المقاومة وأنه غير قادر على أن يتمثل أبعاد التناقض بينه وبين اسرائيل وغير قادر من ثم على أن يتمثل أبعاد التناقض بينه وبين اسرائيل وغير قادر من ثم على أن يتمثل أبعاد التناقض بينه وبين اسرائيل وغير قادر من ثم على أن يتمثل أبعاد التناقض بينه وبين اسرائيل وغير قادر من ثم على أن يتمثل أبعاد التناقض بينه وبين اسرائيل وغير قادر من ثم على أن

المؤشر الثالث. هو في الترويج لما أسميه بثقافة الخنوع · فقد قرأنا جميعا كتابات مستترة في معظم الأحيان ، ولكنها واضحة أيضا · إذا تحدث أحد عن ضرورة المقاومة في الأراضى المحتلة حذرونا من عواقب وخيمة لاقبل لنا بها · وإن حاول أحدنا استحضار مراحل للقاومة المجيدة في تاريخنا الوطني كمعركة السويس ، ذكرنا بخسائر هائلة لم تكن وقعت في صفوفنا · · وبئن قناة السويس كانت ستعود لنا على طبق من ذهب · لو أحسنا الأدب في حينه · · الخ هذه المقولات · وهي مقولات رغم سذاجتها إلا أنها تنطوي على خطورة بالغة

لأننا إن كنا واعين بها ونواجهها كجيل أكبر فإن هناك من يسمعها من الشباب ، بل ومن الصبية الصغار ، ومن المكن أن تؤثر فيهم مثل هذه المقولات واجبة المواجهة - أنا أعتقد أن المقوم الثقافي الشرق أوسطية من أخطر الأمور التي يتعين علينا مواجهتها ومن حسن الحظ أنه قريب الصلة عضويا من لجنتكم .

الملاحظة الثالثة: تتضمن نقطة جدلية لأنى لاحظت فى بعض الطرح لموضوع الشرق أوسطية وربما أيضا فى بعض أوراق هذه الجلسة أن هناك طرحا غير واضح ونوعا من أنواع المساواة بين تناول الشرق أوسطية ومعالجة مسألة الاستراتيجية الامبريالية الامريكية. وأنا أسأل المناقشة، وهذه قضية عملية وليست نظرية – لأنى واع بالإرتباط العضوى بينهما ، وبضرورة النظرة الشاملة ، ولكن هل ونحن فى معركة محددة مع الشرق أوسطية تحديدا ، هل من الملائم أن نستحضر كافة أبعاد المسألة؟ أم أنه من الملائم أن نركز على قضايا محددة تعبر عنها الشرق أوسطية تحديدا فى هذه اللحظة ؟

الشرق أوسطية طرحت علينا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية طُرحت في المشروع (الثلاثي) للشرق الأوسط، طُرحت في حلف بغداد طرحت في مشروع ايزنهاور وقد كانت الحركة القومية العربية قادرة في كل هذه المراحل على أن تهزمها ثم بدأت تطرح في فترة ضعف عربي مرتبطة بمسيرة التسوية السلمية والمسلمية والمسلمية السلمية السلمية والمسلمية السلمية والمسلمية والمسلمية

وأقول حمداً لله أن سياسات نتانياهو قد أوجدت نوعا من عودة الروح السياسات العربية بما يساعدنا على مواجهة الشرق أوسطية ولكن في نفس الوقت ، فإنني أنبه وأحذر من مفهوم آخر ، وهو أنني أخشى أن تحولنا سياسات نتانياهو إلى مناضلين غير مباشرين من أجل شرق أوسطية بيريز لأنه في تقديري أنه بسبب سياسات نتانياهو وفرط فجاجتها واستعماريتها وعنصريتها راح البعض يحلم بعودة بيريز ، وأخشى ما أخشاه أن نتحول أو يتحول بعضنا إلى مناضلين من أجل عودة بيريز ، علما بأن سياسات بيريز ستعيدنا لنفس المأزق ولو بعد حين، ولو بشكل أكثر هدوءا وأكثر الطفا وأكثر رقة ،

أنا متأكد أننا قادرون على المواجهة -

فلنمسك بالخيط ، ولنتمسك بمصالحنا وأهدافنا ٠٠ وإن خبرة الماضى القريب وقراءة التاريخ وتحليل الواقع تعطينا جميعا الثقة في أننا قادرون على النصر بإذن الله ٠

مناقشات المحور الأول محمد سيد أحمد/د٠ أشرف البيومى أحمد شرف/ مهدى أحمد صدقى الدجانى

أ٠ محمد سيد أحمد

أننى أعتبر هذا اللقاء من أهم اللقاءات التى تتم فى هذه اللحظة • هنا ضمير مصر موجود، هنا القوى السياسية الحية فى المجتمع المصرى موجودة • هنا أمل أن يتسع صدر هذه القوى لنوع من الديمقراطية التى نحن أحوج مانكون إليها لأنى سوف أبدى رأيا مخالفا •

أنا أريد أن أبدأ أولا بما يتعلق بضصوصية الصراع العربى الاسرائيلى لأنه ليس مثل الصراعات التقليدية، ليس صراع فرنسا وألمانيا في الضلاف حول الالزاس واللورين أو حول السيطرة على أوروبا - الخلاف فيما يتعلق بصراعنا ينشأ من أن لدينا طرفا عدو لا اعتراف له في العرف الدولي فيما يتعلق بوجوده أصلا في المنطقة لأنه نتاج أزمة في منطقة أخرى من العالم وأنه يستند إلي وجود تاريخي في المنطقة ويطلب العودة ، وليس هناك صك من الشرعية للاعتراف بذلك .

يترتب على هذا في داخل هذا المعسكر وجهتى نظر لابد أن تتواجدا' أحدهما أنه لايوجد سيلام ممكن ، ومن هنا فليس غير الحرب الرابعة ، هذه فلسفة نتانياهو ، وفلسفة أخرى تقول أننا لانعرف ماهو المستقبل. قد تكون الحرب الرابعة غير نافعة ولابد من حوافز لإيجاد الراوابط - هذه مدرسة بدريز وفكرة الشرق أوسطية ،

والحقيقة أنه ليس هناك تعريفات مناسبة للمفاهيم ، نحن بشكل متحكم ابتدعنا تعريف نسميه مبادلة الأرض بالسلام ، لكن الكلمتين غامضتين ، أية أرض؛ ١٩٤٨م ١٩٦٧ أو مابعد ١٩٦٧ القول بأن عودة بعض الأراضى وليس كل الأراضى ، وأى سلام ، لم يتقرر معنى السلام ، وليس متفق ماهو تعريفه ،

فإذن نحن بصدد معادلة مبهمة ، نلجأ إليها لتغطية حقيقة أن عملية السلام ليست لها أسس أكيدة ، ليس صدفة أن أمريكا اليوم مشغولة بالانتخابات ، وأضطر شيراك وغيره أن يأتوا للمنطقة لأنهم لايريدون أن يتركوها؛ وإلا تنفجر وتفلت لماذا ؟ لأن المسألة اليوم بلغت القمة للأسف ،

ولذلك أقول أننا لانستطيع أن نتناقش فيما نتناقش فيه ، بالحديث فقط عن أوراق كان من المكن كتابتها منذ سنة أو كتابتها بعد سنة، لأن الظرف الحالي ظرف خاص وبساذ

واستثنائي. أنا أقول إن السلام الان لم يكن إلا تجميدا لتناقض واحد ١٠٠ هو التناقض بين دولة اسرائيل والأنظمة العربية ٠ وبدلا من إزالة التناقضات نعيش ترحيل التناقضات ١٠٠ رُحلت إلى مجتمع اسرائيل، بدليل أن شابا يهوديا قتل رئيس الوزراء ، ورحلت إلى أنظمتنا العربية ١٠٠ حتى دول الطوق إذ أن الخلافات بينها بلغت حدا من التفاقم لم يسبق له مثيل ولكن المؤسسات الديمقراطية داخل المجتمع اليهودي الاسرائيلي تحول دون انفجار الازمات لديهم، ومن هذه الوجهة إذن السلام ليس إلا ترحيلا للتناقضات إلى صفوفنا، نحن نتحمل التناقضات على أسوأ وجه في صفوفنا ونحجم عن تنشيط التناقضات داخل اسرائيل – هل هذا مناسب؟

أنا أقول أنه حان الوقت لكى ندرك هذا · ندرك أن اليوم لايوجد شيء إسمه سلام بين أنظمة. السلام بين أنظمة السلام بين أنظمة تتغير وفق موازين القوى ووفق مصالح، فهنا القضية برمتها عرضة لانفجارات تفلت منا جميعا · طالما التزامنا بما نحن عليه الآن ·

أنا أقول أنه طالما وقفنا موقف المقاطعة الشاملة للإسرائيليين جميعا سيظل نتانياهو وإتجاهه المتطرف مسيطرا على مقدرات إسرائيل والمنطقة والأن حجته الأساسية أن الأنظمة تعد بالسلام الذي لامعنى له، وحقيقة الأمر أن الشعوب ضده. لأنها تعلم أن السلام هدنة ، وهي تتنظر الظرف المناسب كي تزيل اسرئيل، وطالما ثبت هذا المنطق في قناعة الاسرائيليين فلن يتحقق السلام أبدا وسيظل أمثال نتانياهو في السلطة السلام أبدا وسيظل أمثال نتانياهو في السلطة السلطة السلام أبدا وسيظل أمثال التانياه في السلطة السلطة السلام أبدا وسيظل أمثال المناسلة السلطة السلطة السلطة السلطة المناسلة السلطة المناسلة المناسلة

أنا أعتقد أن واجبنا أن نكافىء أو نعاقب ولانعامل كل الاسرائيليين معاملة واحدة أنا أزعم أن علينا أن نطلب من الجبهة المقابلة الكفيلة بأن تكافئ مطالب مازالت إلى اليوم موضع الرفض التام مثل مطلبنا فى القدس، فلا أحد فى اسرائيل اليوم قابل أن تعود القدس أو الجولان بالكامل إذ لا أحد فى إسرائيل يقبل عودتها تماما ، ولذلك فالمفاوضات بين بيريز وسعوريا فشلت حتى الآن. نعم ممكن أن يقبلوا الدولة الفلسطينية لكن لن يقبلوا مسألة القدس، ولن يقبلوا مسألة الجولان وهنا لابد إن نعاقب وأنا أرى من مقومات المعاقبة منع المؤتمر الاقتصادى. فليس صحيحا أن نقوم بمفاوضات تتعلق بالاقتصاد بينما المسائل الأخرى متوقفة.

الذي أريد أن أقوله في الختام أن هذا الكلام الذي أقوله فيه خطورة لأن الكثيرين من

المقاطعين إذا ما فتحنا الباب سيتحولوا إلى الجانب الآخر ، والخطر هنا لسبب آخر ، وأن دوائر المال والأعمال تتعامل الآن مع إسرائيل في حالة من التطبيع التام، وتبحث عن غطاء لذلك ؛ فأنا أطرح لعبة خطرة أعتقد أن لابديل لها في الظرف الحالي ،

ولذا أتساءل ما المعيار ؟ وأزعم أن حوارا قوميا بات ضروريا في هذا الموضوع وإذا طرحت هذه الافكار لابد أن نحدد لها ضوابط ، ومن أهم هذه الضوابط المساءلة والعلنية، وكل من يتطوع أن يكون فدائيا في هذه العملية يتعرض لصعوبة رأى الأغلبية هنا وهناك اكنه على الأقل سيكون شفافا ومكشوفا ، ويطرح أمام الجميع فرصة محاسبته

د٠ أشرف البيومس

أولا أنا من أنصار الصوار ، وخصوصا مع أفكار مناهضة تماما مع أفكارى مثل ماذكره الاستاذ محمد سيد أحمد الذي أختلف معه، أن الحوار لابد أن يكون متكافئاً. أنت لك عامودين في الاهرام كل أسبوع ، وتستطيع أن تتحدث بمثل هذه الأفكار اسبوعيا في الاهرام العربي والاهرام ويكلى بالانجليزية أيضا ولكن ليس لمن يمثل فكرى مثل هذه المساحة .

هناك نقاط يامحمد في نقاشك فيها خلط للأمور. بمعنى أنك تقول " نحن" ، فمن نحن الذين تقول عنهم حكاية ابتدعنا الأرض والسلام ؟ نحن لاحول لنا ولاقوة؛ الشعب المصرى لايستطيع أن يعبر عن نفسه، حقيقة هناك أحزاب معارضة ، ولكن هذه أحزاب ليست حقيقية . ليست أحزابا شعبية ليس لكل الناس للآن حق التعبير عن الرأى وحق التنظيم .

فنقطة البداية هى الدفاع عن حق المواطن المصرى فى التعبير عن رأيه ليس فقط فى هذه القضية ، ولكن فى كل القضايا الأخرى ·

تنتحدث فى مجالات أخرى عن الأصفر والاخضر – أن اسرائيل ستحفر الارض وتجعل الصحراء خضراء ونحن سنعطيهم السلام • فمتى حدث فى التاريخ أن قوة لها ميزان قوى معكوس بالكامل ، وفكرها عنصرى مهيمن سواء عند بيريز أو نتانياهو ومابينهما يمكن أن تبحث عن السلام.. ثم أن الشيء العجيب أن البعض الذي يتحدث عن مثل هذه الأمور لا يهتم بتدهور المؤسسات العلمية والمؤسسات العجيسات السياسية

والمؤسسات الديمقراطية في بلده لكنه يهتم بدعوة المعارضين للتطبيع ليتوجهوا إلى رام الله لمناقشة مثل هذه الأمور. ويتحدث محمد سيد أحمد في مقالات عن أن هذه هي الحكمة • هل كان مانديلا غير حكيم في رفضه أن يتناقش مع أنصار الابارتهايد ؟ وهل منع مانديلا هو والمؤتمر الوطني الافريقي التعامل مع بعض البيض الذين رفضوا بوضوح المنهج العنصري وتضامنوا و بل ضحوا بحياتهم في سبيل افريقيا الموحدة ؟ أبدا •

فإذن القصة هى رفض الصهيونية وعنصريتها ، وأن السلام الذى نتحدث عنه هو سلام الحكومة، أما نحن فلانتحدث عن الأرض مقابل السلام ، نحن لم نذهب إلي مدريد ، نحن لم نذهب إلي كامب ديفيد، الشعب ممنوع من التعبير عن رأيه ، وعندما تتاح له فرصة غير مباشرة للتعبير عن رأيه مثل ارتياحه لموقف الرئيس مبارك التكتيكي الآن من رفض الذهاب لواشنطن قإنه يعبر عن ذلك على نطاق واسع مما يوضح تماما أن الشعب ، وخصوصا الطبقات الشعبية راغبة فعلا في اتخاذ موقف ،

أ٠ أحمد شرف

أريد أن أقول أن د . أحمد يوسف قال أن الفكرة الشرق أوسطية طرحت أكثر من مرة في المهود الامبريالية وهذه حقيقة، لكن هي لأول مرة تطرح كفكرة مرتبطة بالصهيونية . وفي هذا جديد لأن فكرة الشرق أوسطية في المخطط الصهيوني لاتلغى المرحلة الأولى من الصهيونية بمعنى أنها تقوم رغم ثبات المرحلة الأولى بأبعادها العدوانية والاستيطانية بدون أن تكون هناك دولة محددة الأرض ، محددة الشعب، أي لم تكتمل فيها عناصر المدولة ذاتها ، وبالتالى نحن إزاء مخطط أو ازاء فكرة لها طابع شاذ تماما . هذا الطابع لو نزعنا منه اسرائيل لا يكون فيه شيئا إسمه شرق أوسطية – أنا لا أستطيع أن أتكلم اليوم عن كيان يمكن أن أتحاور معه على السلام ، إذا كان لازال لم تحدد عناصره كدولة. لا شعب معروف.

وبالتالى أن خطورة فكرة الشرق أوسطية أنها تطرح في هذا الإطار ٠

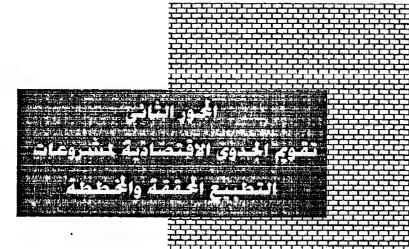
النقطة الثانية إن أ - حلمي يقول أننا لسنا في رد فعل مؤتمر القاهرة الاقتصادي - قد يكون

لذا رد فعل ١٠ لكن بدرجة أساسية في مواجهة مؤتمر القاهرة الاقتصادي ، لكن ذلك الصهيوني الغامض على مستوي الفكرة الكلية وليست الفكرة التفصيلية لأنها ستأتى في الجلسة القادمة و نحن ازاء حكومة تدعى اليوم أنه ممكن حل المشكلة الاقتصادية وحل مشكلة التنمية من خلال مؤتمر الشرق أوسطية. ولاتنظر إلى أن السياسة تقدم على هيئة حزمة متكاملة الابعاد ، ولاتنظر إلي الطريق الاقتصادي المنطقة و أن الرأسمالية اليهودية في مصر النقطة الرابعة التي أختم بها حديثي أننا بالفعل بحاجة لجهود جماعية و يعنى الاحزاب والنقابات كل المنظمات غير الحكومية المعنية بهذه القضية عليها أن تتكاتف سويا لتدفع العمل لم تكن في المنظمات غير الحكومية أو في أي وقت وبالتالي نحن ازاء كذب يدعى أن مايسمي بالمؤتمر الشرق أوسطى سيعود بنفع ويقينا هذا كذب من بدايته حتى نهايته وهو تخلي واضح عما التزمت به الحكومة بربط المسار السياسي بالمسار الاقتصادي و لأن جوهر سياسة الحكومة العربية أنها منذ كامب ديفيد تتبع سياسة إنشقاقية على المشروعية الدولية وعلى المشروعية العربية وعلى المشروعية الداخلية و

أ٠ مهدى أحمد صدقى الدجانى

هو طبعا الارتباط بين الشرق أوسطية وقوى الاحتلال الاسرائيلية • صحيح أن قوى الاحتلال الاسرائيلية أصبحت تتويجا للفكرة الشرق أوسطية لكن أيضا فكرة الشرق أوسطية وفكرة تفريغ المنطقة من عناصر الانتماء الأصيل هى فكرة قديمة منذ مؤتمرات الاستعمار فى بادىء القرن -- يعنى القضاء على دوائر الانتماء المتصالح في المنطقة وإظهار أسئلة مثل عربي أنت أم مسلم ؟ التى ندرسها نحن فى جامعاتنا فى مصر وفى جامعة كالجامعة الامريكية على سبيل المثال • هذه الأسئلة التى يركز عليها الغرب • تجدنا ، إلى أن نصل بهذه الدوائر المتصالحة إلى أن تصبح متخاصمة ، وإلى أن تصبح الأمة غير مستطيعة على أن ترتب أوراقها داخليا لكى تواجه الغزوة الصهيونية بعد ذلك •

هذا فقط الايضاح الذى أردت أن أبرزه فى قدم النظرة الغربية لمسألة الانتماء فى هذه المنطقة ، وأن عمود السيطرة هو تفريغ المنطقة من مسألة الانتماء ثم تأتى بعد ذلك اسرائبل لكى تتوج هذا بسيطرتها .



حساب المكاسب والخسائر الاستراتيجية

د محمود عبد القضيل

١- تمهيد

احتدم الجدل في البلدان العربية في الآونة الأخيرة حول أفضل الترتيبات الإقليمية التي تتجاوز " الفضاء الاقتصادي العربي " في ظل التطورات الإقليمية والعالمية الجديدة ، وتحضرني بهذا الصدد المفاضلة بين "الترتيبات الشرق – أوسطية" والترتيبات "الأوروبية المتوسطية" إذ تفضى الترتيبات في إطار كلا المشروعين الاستراتيجيين إلى خلق " فضاء اقتصادي جديد" يضم عددا من البلدان العربية (حسب التقاطعات الجغرافية المكنة)، ويفضى إلى قيام منطقة للتبادل التجاري الحر في غضون عام ٢٠١٠

ومن الواضح لناأن المشروع " الشرق – أوسطى" هو فى الأساس صياغة إسرائيلية بدعم أمريكي بهدف بناء ما أسماه شيمون بيريز " الشرق الأوسط الجديد" الذى تلعب فيه إسرائيل دورا رئيسيا وقياديا ، وتكون بمثابة "الوسيط" و"الوكيل المعتمد" بين المراكز الرأسمالية المتقدمة في الغرب وأسيا ، من ناحية ، وبين بلدان المشرق والخليج العربي بالأساس ، من ناحية أخرى ، وقد سبق لنا في كتابات أخرى ، أن طرحنا تحفظاتنا على المشروع – الشرق أوسطى ، والمكاسب والخسائر الاقتصادية والاستراتيجية المحتملة في ظل هذا المشروع الذي يجرى شسويقه بأساليب دعائية براقة (١) .

وضمن هذا المنظور "الشرق - أوسطى" تركز إسرائيل على تنمية الموارد البشرية بالدرجة الأولى ، نظرا لانعدام الموارد الطبيعية الأخرى ، وتستثمر ٢ر٣٪ من الناتج المحلى الإجمالي في أنشطة " البحوث والتطوير " (R&D) بهدف الدخول في مجال الصناعات الحديثة المتقدمة " عالية التكنولوجيا" (HIGHTECH) والابتعاد عن الصناعات البسيطة ومحدودة

المهارة (أو ما يسمى 'T-SHIRT INDUSTRIES") وتهدف سياسات إسرائيل إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، ولاسيما الشركات الدولية الكبرى التى تعمل فى مجال الإليكترونيات ، لكى تكون إسرائيل "الجسر" الذى تمر منه منتجات تلك الشركات إلى " السوق الشرق أوسطية " الأكبر والأوسع حجما ، فى مرحلة مابعد السلام"!

وسوف نحاول في هذه الورقة الموجزة استطلاع مدى جدوى الترتيبات الشرق أوسطية من وجهة النظر العربية -

٧- حول جدوى الترتيبات الانتصادية "الشرق - أوسطية":

لقد أشار بعض الأخوة من أساتذة العلوم السياسية في مصر قبل انعقاد مؤتمر الدار البيضاء للتعاون الاقتصادي في نوفمبر ١٩٩٤ إلى أن إسرائيل بعثت بالكتاب (كتاب المشروعات) الذي جاءت به إلى الدار البيضاء إلى وزارة الخارجية المصرية قبل المؤتمر بنصف شهر وأنهم لايخفون شيئا ، وليس لديهم مخططات ومشروعات لايقصحون عنها . نعم هم لايخفون شيئًا على مستوى المشروعات " بالقطعة" ، التي تقدموا بها في الدار البيضاء هي مشروعات تم التحضير لها منذ سنوات عدة ، بل هناك كتابان منشوران بالإنجليزية حول الموضوع ، من بينهما كتاب الأستاذ حاييم بنشهار، الذي يحوى مجموعة الدراسات العلمية والموسعة عن كافة المشروعات الإقليمية المطروحة على جدول أعمال المحادثات متعددة الأطراف، وقد تم تمويلها بواسطة " صندوق هامر" (HUMMER FUND)فالقضية المقيقية أن العرب يدخلون اليوم مع إسرائيل في صراع يسمى أشبه ما يكون بـ(OPEN BOOK EXAM) أي دخول الامتحان وكل معه " كتاب مفتوح" .. إنه صراع يحمل معنى التحدي ، ومن الجانب الإسرائيلي، فالقضية الآن وهي " أن المشروع الشرق أوسطى " ينهض على مفهوم جديد للأمن الإسرائيلي عبر عنه شيمون بيريز - وهو المنظر الرئيسي والإستراتيجي للشرق أوسطية – في مقالة ضمن كتاب هام نشر بالقاهرة بعنوان : " مابعد حرب الخليج" بعنوان: " عصر ليس فيه مكانا للمغفلين والجهلة" في هذه المقالة، ركز بيريز على عبارة أساسية تعبر عن الخط الاستراتيجي لإسرائيل خلال السنوات القادمة ، إذ يقول: "لم نعد بحاجة إلى حدود جغرافية آمنة مع الجيران لأن هناك صاروخا قد يأتيك من مكان مثل بغداد ويهدد أمن إسرائيل ، ولكن علينا أن نبني أعماق آمنة في بلاد الجوار". وأنا أشير هنا إلى عبارة أعماق آمنة وليس حدود آمنة باعتبارها جوهر "المشروع الشرق أوسطى" الجديد، المطلوب والمطروح إذن هو أن يتم بناء " عمق اقتصادى وسياسى وثقافى " يحقق الأمن الإسرائيلى . وهنا نلاحظ أن هناك تغيرا أساسيا فى مفهوم الأمن، لأنه لم يعد " أمنا عسكريا" أو مجرد آمن جغرافى " بل هو " أمن اقتصادى" وثقافى وسياسى "، فى الأساس، أى أن عملية التأمين التى تتم الآن ليس فقط من خلال الضمانات العسكرية، والذى تابع التعثر فى المفاوضات العربية – الإسرائيلية حول الضمانات الأمنية التي يطالب الإسرائيليون على الأرض ، يعلم أن هذه الضمانات إنما هى شرط ضرورى وغير كاف كما يقول علماء الرياضة إذ أن الشرط الكافى، فى نظرهم، هو بناء الأعماق الأمنية داخل كل بلد عربى .

وحاليا ، يجرى تمرير المشروع " السوق الشرق الأوسطى" تحت شعار نحن نعيش عصر الرخاء والتكتلات، وأن الرخاء سوف يعم المنطقة كلها ، إذا ما انتقلنا من حالة ما يسمى "المباراة الصغرية (Zero sum game) إلى "المباراة التعاونية" المسماة (Zero sum - game).

إننى أعتقد أن إسرائيل تمتلك مشروعا كاملا للمستقبل • هذا المشروع هو الذى تسير على هديه المفاوضات المتعددة الأطراف في مجال التعاون الاقتصادى الإقليمي • فعلى سبيل المثال ، فإن شبكة الطرق التي طرحت في المفاوضات " متعددة الأطراف" هي شبكة مدروسة بشكل استراتيجي ، بحيث تجعل " إسرائيل " الدولة المحورية وملتقى الطرق البرية والساحلية في منطقة الشرق العربي ، وكذلك مشروعات أنابيب النفط، والغاز المطروحة تنبع من الخليج وتصب في الموانىء الإسرائيلية ، والمناطق الساحلية الجديدة مخططة بشكل يجعل إسرائيل وتصب في المستفيد الأكبر، باختصار شديد، تمتلك إسرائيل رؤية متكاملة ومشروعا استراتيجيا واضحا ومدروسا جيدا ، ومعقدا جدا منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٧ •

وفى المقابل، فإن العرب لا يملكون حتى الآن إلا مواقف تتراوح بين المقبول السطحى والساذج لبعض المقولات التى تجىء فى بعض الكتابات الغربية حول السلام ومكاسب السلام، أو التوجس والامتعاض دون طرح أى بديل، وأعتقد أن الجامعة العربية لاتمتلك أى وثيقة جادة تطرح فيها رؤية بديلة لمشروع " السوق الشرق أوسطية " الإسرائيلي الأمريكي . كذلك لم يقدم العرب في "المفاوضات المتعددة الأطراف" أية رؤية بديلة. وأنا أقول هذا الكلام بناء على

على معلومات لأننى حين تحدثت مع أحد المسئولين فى المفوضية الأوروبية في بروكسيل حول المشروع ، "الشرق أوسطى" الإسرائيلى الذى تدعمه أوروبا فى التحليل الأخير ، تمنى أن يقدم العرب بشكل جماعى ورسمى مشروعا آخر بديل الرؤية الإسرائيلية ، يسمح لبلدان الاتحاد الأوروبي النظر إليه نظرة جدية ، إنما حين يجىء المفاوضون العرب ويتحدثون عن تعديل بعض موامش" على النص الإسرائيلي الأصلى ، نكون قد فرطنا في مستقبلنا ومصيرنا .

وحول مكاسب السلام التى يروج لها الكثيرون ، تم القيام ببعض الإسقاطات المستقبلية بواسطة اجزاء فى إطار نموذج رياضى استطلاعى ، وكانت نتائج أحد السيناريوهات فى حالة ما إذا أقيمت " منطقة حرة فى المشرق ، تضم سوريا ولبنان والأردن وما تبقى من فلسطين وإسرائيل ومصر ، فإن هذا التجمع الشرق أوسطى ، الذى يأخذ شكل " منطقة تجارة حرة" لتبادل السلع والخدمات، وسوق يكتمل بنيانه عام ٢٠١٠، سوف يتمخض عن أن يكون نصيب إسرائيل من مجموع صادرات المنطقة المجمعة إلى العالم نحو ٥٠٪ من جملة الصادرات٠

هذا هو "السيناريو الوحيد" الذي يتم حسابه لتحديد مكاسب السلام في حالة قيام منطقة تجارة حرة بين البلدان المشرقية ومصر وإسرائيل ، بينما كانت أوراق المؤتمرات التي تمت في جامعة هارفارد وغيرها إنما هي كتابات تبشيرية وتتحدث بشكل عام عن "مكاسب السلام" الموعودة ، لأنه لا أحد يريد البحث بجدية في هذا الموضوع كيف سوف يتم توزيع "مكاسب السلام" ومن سي خذ نصيب الأسد من هذه المكاسب" وهناك من يقول بأن الاقتصاد الإسرائيلي ضعيف من النواحي البنيوية، ولا يستطيع أن يلعب ذلك الدور القيادي الذي يصبو إليه في المنطقة العربية ، ولكن يغيب عن هؤلاء أن هناك قطاعات هامة في الاقتصاد الإسرائيلي ، ذات قدرات تنافسية عالية ، مثل الالكترونيات ، وتتمتع بكافة المؤهلات التي تسمح لها بالسيطرة على السوق العربية بسهولة ويسر · كذلك فإن هناك عددا من المحللين يقعون في خطأ عند الحديث عن ضعف الاقتصاد الإسرائيلي ، أنهم يتحدثون عن بنية الاقتصاد الإسرائيلي اليوم وليس بنيته الدينامية القادمة التي تبني على مرحلة " مابعد السلام والسرة على العرب عند التعامل مع إسرائيل اقتصاديا وتجاريا ، لأن إسرائيل هي مجرد دولة ضعود على العرب عند التعامل مع إسرائيل اقتصاديا وتجاريا ، لأن إسرائيل هي مجرد دولة مجاورة مثل قبرص وتركيا واليونان.

إن هذا النوع من التحليل لا يأخذ في الاعتبار أن العالم فيه احتكارات واستراتيجيات للهيمنة إذ أن وراء إسرائيل امتداد اقتصادي دولي وهو رأس المال الصرفي – اليهودي الدولي والتكنولوجيا الدولية والشركات الدولية ، ولذا فإنني أعتقد أن الذي يتحدث عن إسرائيل كرقعة جغرافية محدودة، أو مجموعة من السكان إمكانياتها حددة بالأرض التي تقوم عليها دولة إسرائيلية مخطىء في الحسابات المستقبلية خطأ كبيرا ،

علينا أن نرى " الاقتصاد الإسرائيلي، من خلال تشابكاته المائية والتكنولوجية الدولية ، بل هناك تجمعات يهودية في مناطق من العالم مثل بلجيكا تؤيد استراتيجية حزب العمل حول السلام بقوة ، لأنها تريد أن تجىء إلى المنطقة العربية غازية غزوا اقتصاديا تاما إذ أن إسرائيل ، كرقعة جغرافية وكم سكانى ، لا تسمح لهم بالنمو والازدهار ... أما إذا كانت الرقعة هي مجمل " السوق العربية " مفتوحة أمامهم مشرقيا وخليجيا ومغاربيا ، فلا شك أنها ستكون مغرية جدا للاستثمار والتوسع والازدهار لرأس المال اليهودي العالمي.

وضمن هذا المنظور ، يتضح لماذا الإصرار والإلصاح على وفع المقاطعة العربية الاقتصادية للإسرائيل ، باعتبارها الشرط الضرورى لتحقيق نجاح تلك الغزوة الاقتصادية الجديدة وقبل حل أى مشكلة ، ولكن الغريب فى الأمر ، أن إسرائيل وبلدان الغرب الرأسمالى تضغط لكى يتم بناء منظومة للتعاون الاقتصادى الاقليمى ، وتضغط لرفع المقاطعة الاقتصادية العربية ، قبل أن يتم التسليم بالحد الأدنى من الحقوق السياسية العربية ، وعلى رأسها الجلاء على جنوب لبنان، الضفة الغربية ، هضبة الجولان وغير ذلك من الشروط السياسية الأولية ،

ويجب على العرب ألا يستسلموا لهذا " الإملاء الاقتصادى" في مجال التعاون الاقتصادي الاقليمي . وأن يستخدموا " درجات الحرية" المتاحة لهم • وفي تقديري أن قمة الاسكندرية الثلاثية بين مصر وسوريا والسعودية ، كانت خطوة طيبة في هذا الاتجاه، إذ شكلت محاولة لاستخدام درجات الحرية المتاحة للمفاوض العربي في هذا الظرف الدقيق ، وفي ظل هذا الحصار المستحكم • وكان رد الفعل الإسرائيلي واضحا تماما، فقد عبر يوسى بيلين (نائب وزير الخارجية الإسرائيلي) عن أسى كبير لمجرد انعقاد ".قمة الاسكندرية" رغم أن اللقاء يمثل متطلبات الحد الأدنى للتنسيق العربي – العربي . لكنهم يريدون اصطياد البلدان العربية فرادي لانتزاع أكبر المكاسب من خلال "التفاوض الثنائي" على غرار نموذج اتفاق " غزة أربحا" وعلى شاكلة "الاتفاقية الأردنية – الإسرائيلية "•

إتفاق وادى عربة .

وأعتقد أن هذه هى أول معركة يجب أن تتوحد فيها الجهود، فلقد ذهب كثير من رجال الأعمال العرب إلى مؤتمر الدار البيضاء بروح تفاؤلية ، ترى أن هذا المؤتمر سيكون مناسبة للحصول على مكاسب وعقود ومشروعات جديدة واستثمارات واسعة . وعندما جاء هؤلاء من مؤتمر " الدار البيضاء" ، كانت قد كثنفت لهم بعض جوانب الصورة إذ تبين لهم أن " بازار البيضاء " كان مشروعا استثماريا أمريكيا إسرائيليا بالدرجة الأولى ، وأن بقية الأطراف العربية مهمشة تهميشا كاملا وأنه مؤتمر للسمسرة السياسية والمالية ،

وهكذا ، فإن القضية لم تعد قضية مثقفين غيورين على الوطن ، بل إن المطروح على جدول أعمال المستقبل سعوف يمس كل شيء . سوف يمس ركائز النظم الحالية ، والحكومات ، ودوائر رجال الأعمال ، وكل بيت وكل سوق وكل شارع .

المطلوب إذن تشييد " صناعة المستقبل" لأنها تهم صانع القرار وتهم رجال الأعمال قبل أن تهم المثقف أو رجل الشارع ، هذا هو الجديد في الأمر . وعلينا أن نقرأ ، كل ما كتب في الدوائر الإسرائيلية والغربية ، لأنه من المؤسف حقا أن هناك " فراغا معلوماتيا " لدى دوائر صنع القرار ، فقبل مؤتمر الدار البيضاء لم يطلع أحد بشكل جاد على الدراسات العلمية الهامة في المعاهد العلمية الأمريكية أو في المفوضية الأوروبية ، أو في المعاهد الإسرائيلية . لابد من ملء هذا "الفراغ المعلوماتي" أولا ، ثم التأمل في مقولات وتحليلات هذه الدراسات ثانيا ، ثم التصدي لها بفكر عربي مستقبلي يطرح الحلول والبدائل من وجهة النظر العربية ،

وتعتبر الحلقة الثالثة هي أخطر الحلقات لأنها سوف تحدد شكل الحركة العربية المستقبلية ودوائر الحركة العربية لإعادة صياغة مستقبل المنطقة العربية وحمايته وصيانته في ظل متغيرات العالم الجديد، أما البقاء في دائرة التبشير الساذج، أو في إطار ردود الفعل الآنية والحماسية فلن يقدم شيئا ينفع الناس في الأرض، خاصة وأن الزمن يجرى، وهناك حقائق جديدة يتم زرعها في الأرض العربية كل يوم، إذ أن إسرائيل تسير في عملية التعاون الاقتصادي الإقليمي " القسرى " بأسلوب المستوطنات ولقد أشار الكاتب الصحفي المصري صلاح الدين حافظ إلى أن " الشرق أوسطية الجديدة تسير بأسلوب المستوطنات الإسرائيلية، أي من خلال خلق واقع اقتصادي جديد كل يوم. وتتمثل تلك المستوطنات في المشروعات

الاقتصادية الجديدة • في مناطق ومواقع " مفصلية" بحيث يتم خلق أحزمة اقتصادية جديدة تخترق البلدان العربية ، الجديدة " ويصعب الفكاك منها •

هذا دليل على مجمل البنية السياسية للمنطقة يمكن أن تتغير لأن المسألة ليست مسألة سوق فقط. البعض يقول إنها " مباراة" لابد أن نخوضها ولانجم عنها أى " مباراة" ما بعد السلام "، ولكن الذين درسوا نظرية المباريات (Game theory) بشكل علمى يعلمون أن أى مبارة إذا كان لها حل فهناك من يأخذ النصيب الأكبر ، وهناك من يأخذ القدر الأدنى ، وإلا ينفى معنى مباراة .

فإذا حصل أحد الأطراف على كل المكاسب وحصل الطرف الآخر على مجرد الفتات فتلك ليست مباراة! لكي يكون هناك "مباراة" لابد من حد أدنى من التكافؤ بين الأطراف ، والمسالة تصبح عندئذ كيف يتم " بناء التكافؤ" إذا لم يكن هناك ثمة تكافؤ.

فالمشروع "الشرق أوسطى" في تصميمه له قلب وهو القلب الشرق أوسطى ، وله أطراف هي بلدان الخليج والمغرب، وفي تقديري أن إسرائيل لاتريد أن تندمج اندماجا حقيقيا في منطقة الشرق الأوسط . إنما تريد بناء تجمع اقتصادى لايقوم على التكافؤ (على غرار النافتا Nafta) تستخدم إسرائيل "كحديقة" أو "ورشة" خلفية في مواجهة التكتلات الكبرى في العالم ، إسرائيل لاتريد تجمعا اقتصاديا يقوم على "التكافؤ على غرار تجمع بلدان الآسيان (Asean) تجمع "الآسيان ، هو صيغة تكاملية في آسيا ولكنها صيغة فضفاضة ومرنة مرونة كبيرة ، وطوعية إلى حد كبير، وعادة ما يحلو الشمعون بيريز أن يتحدث عن "التجمع الشرق أوسطى" على أنه تجمع على غرار مشروع "السوق الأوروبية المشتركة" وعادة ما يستخدم المشابهة في هذا المجال ، ويدعى أنه مقابل استناد التجربة الأوروبية إلى "اتحاد الفحم والحديد " ، فإن "التجمع الشرق أوسطى" ، سوق يرتكز إلى السياحة والمياه "، وتلك مشابهات لاتستقيم في منطق التاريخ ، لأن "إسرائيل ليست ألمانيا المهزومة في أعقاب الحرب العالمية الأانية ، ولم تعد تحتل أرضا أوروبية ، كذلك فإنه مطلوب من العرب أن يسقطوا من تاريخهم كل شيء من التاريخ والذاكرة والمياه والأرض ، الأمر الذي لم يحدث في الصيغة الأوروبية الأوروبية . للتكامل الاقتصادي والسعى نحو الوحدة النقدية والسياسية .

فعملية الاندماج الأوروبي كانت عملية طبيعية وتدرجية بعد حل المشاكل السياسية المعلقة ،

كذلك فإن تجربة بلدان " الأسيان" هي تجربة طبيعية طوعية تتقدم مع مرور الزمن دون هيمنة طرف على آخر ·

واكن إسرائيل كاقتصاد مزروع فى قلب المنطقة العربية تحمل دائما قبعتين فهى دولة "شرق أوسطية موقعا" وهى امتداد لأوروبا سياسيا واقتصاديا وتكنولوجيا وفكريا وتلك حقيقة موضوعية واستراتيجية هامة وأسرائيل ، فى واقع الأمر ، مندمجة بشكل جوهرى مع "الفضاء الاقتصادى الأوروبي والأمريكي الشمالي " واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة هي اتفاقات متقدمة جدا بكل المعايير ، وخاصة في مجال نقل التكنولوجيا والبحث العلمي .

فى تقديرى ، إن إسرائيل تريد أن تندمج أساسا فى العالم الأول ، أنها مندمجة به عضويا بحكم الشبكات التى تحدثنا عنها : الشبكات المصرفية والتكنولوجية والتجارية ، وهناك العديد من العلماء ورجال الأعمال الإسرائيليين الذين يحملون الهوية المزدوجة فأستاذ الفيزياء في جامعة كاليفورنيا مثلا، يصبح أستاذا فى غمضة عين فى جامعة تل أبيب دون أدنى مشكلة ، لأنه يحمل جنسيتين ، وهو الولاء، مايكل برون نائب رئيس البنك الدولى الآن ورئيس الأبحاث فى البنك الدولى، هو أستاذ سابق فى الجامعة العبرية ، غدا يترك البنك ويرجع إلى الجامعة العبرية ، حاكم البنك المصرفى المركزى الإسرائيلى : " جاكوب فرانكل" كان مديرا للأبحاث فى صندوق النقد الدولى لسنوات طوال ، وهكذا ،

إسرائيل إذن تريد "الشرق أوسطية" لكى تكون الدولة القائدة لهذه المنطقة اقتصاديا وماليا وتكنولوجيا لتساوم بها الغرب و"العالم الأول" هذا هو الهدف الاستراتيجي الحقيقي لإسرائيل ومشروع الشرق أوسطية" هو مشروع "طويل الأجل"، يتم تنفيذه على مراحل، والمطروح حاليا وأنيا هو ما يسمى في بعض الكتابات " بمشروع نموذج البينيلوكس" أي ذلك " المثلث الذي يجمع إسرائيل بالكيان الفلسطيني والأردن، وتشكيل هذا المثلث الإسرائيلي - الأردني - الفلسطيني و يكون بمثابة رأس الحربة الأساسية التي سيستخدمها الإسرائيليون لاختراق المجال الاقتصادي العربي ،

وباختصار شديد، فإن المشروع المطروح الآن على الساحة " مثلث البينيلوكس " ، قد دخل بالفعل مرحلة التشغيل ، بعد توقيع معاهدة السلام الإسرائيلية - الأردنية ،

وهذه تعتبر المرحلة الأولى فى تنفيذ مشروع "الشرق أوسطية" أما المرحلة الثانية فسوف تركز على "مشروعات الربط الإقليمى" التى تصمم الآن بطريقة معينة لكى يصبح لدولة إسرائيل قدر من الهيمنة على شبكات الطرق ، ومسارات التجارة ، وقنوات التمويل ، والتطوير التكنولوجى فى منطقة المشرق والهلال الخصيب ، ويكفى أن نذكر مشروع نقل البترول والغاز من منطقة الخليج إلى ميناء حيفا فى إسرائيل ومشروع قناة "ما بين البحرين" وماله من مضاطر على مستقبل قناة السويس ، ومشروع شبكات الطرق البرية التى تجعل إسرائيل الدولة المحورية فى مسارات الطرق الجديدة، المشروعات السياحية وعلى رأسها ما يسمى " ريفيرا البحر الأحمر" .

وباختصار ، فإن الهدف الحقيقى لمسروعات الربط الإقليمى هو السيطرة على الوقود ، والمرق والمواصلات ،، ومسارات التجارة وقنوات المال والتكنولوجيا ، ورغم أن معظم هذه المشروعات قد طرحت للنقاش في المحادثات المتعددة الأطراف ، إلا أن الأطراف العربية لم تدرس هذه المشروعات دراسة جدية ومستفيضة لكى تحدد ما هي المكاسب وماهي الخسائر التي سوف تعود على كل بلد عربي وعلى مجمل الاقتصاد العربي فعلى سبيل المثال ما مدى تأثير تحويل مسارات التجارة إلى ميناء حيفا على مستقبل ميناء بيروت مثلاء

ماأثر خط الأنابيب المقترح من رأس النفورة في السعودية إلى ميناء حيفا في إسرائيل على عائدات قناة السويس؟ ولهذا المطلوب أن يتشكل فريق عمل (Team work) على الصعيد القطرى وفي إطار الجامعة العربية لدراسة هذه المشروعات ، وتحديد جانب الخسائر والمخاطر المختلفة ونمط توزيع المنافع بين الأطراف المختلفة ٠٠ للتعرف بدقة على : لمن ستعود الشريحة الكبرى من " كعكة السلام" الموودة؟

خلاصة هذا القول هنا ، أن كل بلد من البلدان الكبرى ينظر للموضوع نظرة اقتصادية بحتة من زاوية المكاسب ، التى قد يحصل عليها كمصدر للتمويل أو كمصدر للجزاء والدراسات الاستشارية ، أما نحن العرب ، فيجب أن تكون لنا رؤية أخرى تتجاوز قضايا الجدوى المالية " فأى مشروع يجب ألا يقيم بمكاسبه الآنية ولابمكاسبه المالية ، بل بمدى جدواه الاستراتيجية وآثارة وتداعياته المستقبلية على الاقتصاد العربى . فتقييم مثل هذا النوع من المشروعات يحتاج إلى رؤية اقتصادية واستراتيجية وأمنية من نوع جديد ، أما تدافع الدول الغربية الكبرى لتأييد هذا النوع من المشروعات في إطار المحادثات المتعددة الأطراف فهو

شيء مفهوم ، لأنها عبارة عن عملية " تقسيم للأسواق" .

٣- الشرق - أوسطية " المركز والأطراف

لاتعترف إسرائيل أصلا أن هناك " اقتصادا عربيا" أو بنية اقتصادية عربية " بل تبنى رؤيتها الاستراتيجية على تأسيس تجمع إقليمى اقتصادى " شرق - أوسطى " ، تلتحق به الاقتصاديات القطرية في منطقة الهلال الفصيب (أو ماكان يسمى " بلاد الشام " فيما مضي)، دون تنسيق أو تكامل اقتصادى مسبق ، على أن تحتل " إسرائيل " ضمن هذا التجمع دور المركز أو "القلب" الذي يضخ الدم في بقية أطراف هذا التجمع . بيد أن إسرائيل لايهمها ، في التحليل الأخير ، التجمع الاقتصادى الشرق - أوسطى إلا بمقدار ما تستطيع أن تساوم به إسرائيل على علاقات اقتصادية خاصة ومتميزة مع الكتل الاقتصادية الكبرى لبلدان العالم الأول:

النافتا - الاتحاد الأوروبي - جنوب شرق آسيا -

ولذا فإن "العالم العربى "يشكل بالنسبة لإسرائيل ذلك "البلد الشمالى "، نوع من "بلدان الجنوب" (أو الأطراف)، بمعنى أن تكون المنطقة العربية بالنسبة لإسرائيل بمثابة "الصديقة الخلفية" مثلما هى العلاقة بين بعض بلدان أمريكا الجنوبية وتجمع "النافتا" أو بين بلدان "جنوب المتوسط" والاتحاد الأوروبي، وبعض البلدان الآسيوية واليابان، وبعبارة أخرى فإن إسرائيل تسعى في إطار "المشروع الشرق أوسطى "الاقتناص موقعا مركزيا ومهيمنا في بنية اقتصاد منطقة المشرق العربي وامتداداتها "الخليجية"، انطلاقا من البؤرة المركزية التي تشمل "المثلث الإسرائيلي – الأردني الفلسطيني ".

وهكذا ،فإن إسرائيل تسعى لكى تكون " بوابة" العالم الأول إلى السوق الإقليمية الواسعة الشرق – أوسطية" ويقوم الرهان الإسرائيلي على أن فتح الأسواق العربية أمام الصادرات الصناعية الإسرائيلية سوف يساعد بدوره على جذب الاستثمارات الأجنبية إلى إسرائيل الاستقادة من موقعها كمحطة لتصدير "export-platforn" السلع الصناعية "العالية التقنية" لأسواق المنطقة العربية بتكاليف نقل شديدة الانخفاض ويؤكد ذلك استطلاع قامت به مؤسسة (CRB) لدى عدد من الشركات الدولية العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ، إذ أشارت نتائج هذا الاستطلاع إلى أن الشركات الدولية العاملة في صناعات المنسوجات

والأغذية والمنتجات الكيماوية الخفيفة (المنظفات)سوف تتجه باستثماراتها نحو مصر ، بينما الشركات الدولية العاملة في مجال الصناعات " عالية التقنية" . التي تبحث عن يد عاملة عالية المهارة وتسمهيلات لتطوير " البحوث (R&D) سوف تتجه باستثماراتها نحو إسرائيل (٢)

ومن الملقت النظر في نتائج هذا الاستطلاع . أن معظم الشركات الدولية التي تم استطلاع رأيها بخصوص عملياتها المستقبلية في منطقة الشرق الأوسط بعد إقرار السلام قد أشارت إلى أن توسيع " حجم السوق لمنتجاتها (١٣ بالمئة من مجموع الشركات) هو العامل والحافز الرئيسي وراء عملياتها الاستثمارية أو التوزيعية المستقبلية في المنطقة (٢) . كذلك أقرت الفروع الإسرائيلية لشركات دولية أمريكية بأن النفاذ إلي الأسواق النهائية للمستهلك العربي ، ستكون الدافع الرئيسي (٧٥ بالمئة) من توسيع عملياتها المستقبلية في منطقة الشرق الأوسط(٤).

وعلى الصعيد (التكنولوجي التقني) ، تستعد إسرائيل لجني مكاسب الاقتصاد السياسي للسلام على صعيد منطقة الشرق الأوسط . إذ تم الاتفاق على إقامة " مؤسسة للعلم والتكنولوجيا " بين أمريكا وإسرائيل ، وهو اتفاق له دلالة سياسية لاتخطئها العين في هذا التوقيت بالذات . إذ أن هذا الاتفاق يشكل " سبيل ضمان استمرار التفوق النوعي لإسرائيل " تكنولوجيا " في المنطقة على نحو يلائم الظروف الجديدة ظروف تتحقق فيها الهيمنة لمن هو أكثر قدرة على توفير سلع أفضل في سوق شرق أوسطية مشتركة (٥)

وقد يرى البعض أن ثمة مبالغة فى أهمية الدور الإسرائيلى ومخاطر الهيمنة الإسرائيلية فى ظل الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية الجديدة ،، وأن معظم المخاطر والمحاذير تستند إلى رؤية " ساكنة" ستاتيكية للواقع المتخلف الراهن للاقتصادات العربية وأن المستقبل يحمل إمكانات لتطوير أوضاع الاقتصادات العربية وزيادة قدرتها التنافسة ، وكنموذج جيد لتلك الكتابات ، نشير إلى دراسة فهد الفاتك عن "الأبعاد الاقتصادية للحل السلمى " إذ يرى الفائك أنه فى حالة التوصل إلى الحل السلمى " المقبول " فإن إسرائيل سوف تصبح إحدى الدول الأجنبية التي يمكنها تصدير سلعها إلى الأسواق العربية على قدم المساواة مع المصنوعات الأجنبية الأخرى ، كما تستطيع أن تقيم استثماراتها فى البلدان العربية ، شأنها فى ذلك شأن أية دولة أجنبية أخرى (٢).

وفى الجانب الآخر ، يحذر فريق من الكتاب والمحللين ، من أن معظم المكاسب المترتبة على النظام الاقتصادى ، " الشرق أوسطى الجديد" سوف يذهب إلى الاقتصاد الإسرائيلى ، نظرا إلى أن الترتيبات الاقتصادية الجديدة سوف تساعد الاقتصاد الإسرائيلى على الاستغلال الأمثل لموارده الاقتصادية والتقنية . فمن المعروف أن الاقتصاد الإسرائيلي يعتمد اعتمادا كبيرا على المبادلات الخارجية، استيراد الخامات والسلع الوسيطة (تمثل نحو نصف الواردات الإسرائيلية)، وتصدير السلع الصناعية (تمثل نحو ثلثى الصادرات الإسرائيلية (٧) . وفي ظل الترتيبات الاقتصادية الجديدة يمكن أن يتحول العديد من البلدان العربية إلى بلدان مصدرة للخامات والمكونات لتغذية الصناعات الإسرائيلية من خلال ما يسمى تعاقدات التبادل التجارى في مابين الصناعات (intra- industry trade)، مما يعمق مفعول النمو " غير المتكافىء " بين الاقتصاد الإسرائيلي ويقية الاقتصادات العربية ، ، وكمثال لهذا النموذج البديد لتقسيم العمل ، يطرح بعض الاقتصاديين الإسرائيليين فكرة أن تتخصص مصر في البديد لتقسيم العمل ، يطرح بعض الاقتصاديين الإسرائيليين من الأنشطة كثيفة العمالة) ، بينما تتخصص إسرائيل في الأنشطة المتقدمة في صناعة الغزل والنسيج مثل : التصميم والطباعة والتسويق (٨)

وتراهن إسرائيل خلال الفترة القادمة ، على أن تكون المركز الرئيسى للصناعات عالية التحتية التقنية High- tech industries في المنطقة "الشرق – أوسطية " نظرا لتوافر البنية التحتية الملائمة في هذا المجال وخاصة الموارد البشرية والتسهيلات التقنية ، وقد قامت بالفعل شركات عالمية في مجال الإليكترونيات بإقامة فروع وتسهيلات إنتاجية في ما يسمى منطقة Matam عالمية في ما يسمى منطقة Intel Elbit, Microsoft, Fi- قاهم تلك الشركات " high-tech park في مدينة حيفا ، وأهم تلك الشركات " bronics Chip express, net manage, elscint.

وقد أشار نائب رئيس شركة Rockwell العالمية إلى ذلك التصور لدور إسرائيل في مرحلة ما بعد السالم، في تصريح أدلى به في ابريل ١٩٩٥ ، وتردده المطبوعات الإسرائيلية حول جذب الاستثمارات الدولية .

Israel is industrially and geographically at the center of Middle East and poised to be a springboard for industrial development. Rockwell desires to play a larger role in the coming industrial growth and Israel represents a

very attractive base from which to accomplish this".

وتشير بعض التقارير إلى أن شركتى " إنتل و"موتورلا" العالميتين الرائدتين في مجال الإليكترونيات. الدقيقة ، استثمرتا نحو ٢٠٦ بليون دولار في الدولة العبرية ، باعتبارها " البوابة الطبيعية " إلى الأسواق العربية والشرق أوسطية -

وجدير بالذكر أن الاستراتيجية الاقتصادية الإسرائيلية لمرحلة "مابعد السلام" تؤثر تأثيرا بالغا على المستقبل الاقتصادى للبنان، إذ أن قطاعات اقتصادية مثل النقل والسياحة والتجارة ، والعناية الصحية ، والتوسط الرأسمالي ٠٠٠ تشكل العمود الفقرى لاقتصاد لبنان ، لكنها أيضا القطاعات التي تتمتم فيها إسرائيل بتفوق طبيعي أو مكتسب،

الهوامش

١- راجع بهذا الخصوص:

محمود عبد الفضيل ، مشاريع الترتيبات الاقتصادية "الشرق أوسطية التصورات" - المحاذير - أشكال المواجهة منجلة المستقبل العربي ، العدد ١٧٩، يناير١٩٩٤ ، ص ٩٠ - ١٧٢٠.

٧- أنظر بهذا المبدد

Dan D. Singer Associates Multinational Cooperation Survey of New Middle East Peace Scenario > (Report of the C.R.B Foundation April 1990),p.23.

- ٣- المصدر نفسه ص ٧٤٠
- ٤- المصدر نفسه ص ١٤٠
- ٥- محمد سيد أحمد " جاء وقت القرارات المصيرية بشأن مستقبل الشرق الأوسط الأهرام ١٩٩٢/٣/٢٥
- ٦- انظر ، فهد الفائك ، الأبعاد الاقتصادية للحل السلمى " ورقة غير منشورة قدمت إلى ندوة النتائج الإقليمية للتسوية السلمية في الشرق الأوسط. منتدى الفكر العربي عمان ، أيلول /سيتمبو ١٩٩٢ ، ص ٨٠

(Cl Tawson and Rosen The Economic Conquences for peace . : نظر –۷ for Israel,the palestians and Jordan $p,\!13$

Seev Hirsch, :"Trade Regimes in the Middle East:, In : انظر بهذا الصدد - A : G. Fishelson ed,. Economic Cooperation in the Middle East (Boulder, Colo :westview Press, 1989).

قطاع الأعمال المصرى والتطبيع مع إسرائيل

د. أحمد حسن ابراهيم

تشهد فترة مابعد اعلان " اتفاق غزة – أريحا أولا أو مايعرف أيضا باسم أتفاق أرسلو "بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية لأول مرة سباقا علنيا محموما بين فريق من رجال ومؤسسات الأعمال العرب، في القطاع الخاص والقطاع العام على السواء، على الارتباط من موقع تابع بالاقتصاد الاسرائيلي ولاتقف الحكومات في بضع أقطار عربية بمنأى عن هذا السباق، وإنما تنخرط فيه على نحو يزيد من حدته ويرفع من درجة سخونته إلى المستوى الذي تعكسه ، المشادة الكلامية التي جرت في مؤتمر قمة عمان الاقتصادية ، في أكتوبر من العام الماضي ، بين وزير خارجية مصر وملك الأردن ، والذي يذيب برودة وجمود السلام بين مصر وإسرائيل منذ كامب ديفيد و وتعنى هذه الورقة الموجزة ، على وجه الخصوص بمتابعة موقف قطاع الأعمال المصرى ، خاصة وعامة ، في هذا السباق من خلال قراءة لبعض الوثائق والمعلومات المتاحة .

تقرير عن زيارة وقد اتحاد الصناعات المصرية لإسرائيل (١٩٩٤/٨/٣١ – ١٩٩٤/٨/٢٨)

يكشف هذا التقرير منذ البداية عن النزعة التسابقية التى تسيطر على رجال الأعمال المصريين في سبعيهم إلى الارتباط بالاقتصاد الإسرائيلي ، ومن موقع تابع ، إذ نقراً في الصفحة الرابعة منه بالنص مايلي :

"أن هناك تطور اقتصادى سيحدث فى المنطقة لايمكن تجاهله وستلعب فيه كل من السرائيل ، فلسطين ، الأردن ، لبنان ، سوريا دورا هاما) وأين مصر؟"

- "هناك مؤشرات تنبىء بأنه خلال فترة (من سنة إلى ثلاث سنوات) ستكون هناك منطقة حرة بين إسرائيل وفلسطين والأردن وأين مصر ؟"

- " مساهى إسسرائيل اقتصاديا؟ هى ليست إسرائيل التى بجوارنا ، ولكن هى المنظم (Manager) للأموال والبنوك فى كافة أنصاء العالم ، وشركات التأمين والمؤسسات الاستثمارية العالمية وشركات الإعلام العالمية ... الخ "

فى استعراضه لسير أعمال الزيارة يشير التقرير إلى أن الاجتماعات – التى عقد بعضها مع وزراء التجارة والصناعة ، والزراعة ، والاقتصاد والتخطيط والخارجية الإسرائيليين – والزيارات التى قام بها الوفد المصرى تناولت، ضمن أمور أخرى ، " سبل تنمية العلاقات الصناعية والاقتصادية وكذلك دراسة الصناعات التى يمكن تحريكها إلى مصر " .

وفى وصنفه للشعور العام الإسرائيلى نصو الوفد المصرى وزيارته إلى إسرائيل يشير التقرير إلى أن هذا الشعور يُظهر ، ضمن أمور أخرى ، " الالحاح الإسرائيلي أن يكون التحرك على المستوى الاقتصادى بين مصد وإسرائيل بنفس القوة للتحرك على المستوى السياسي وخطواته النشطة ".

في استعراضه لأهم النقاط التي جرى بحثها في مجالات مختلفة يورد التقرير أنه في مجال تطوير العلاقات التجارية بين مصر وإسرائيل يرى الجانبان" أن يتعدى الوضع الثنائي إلى الانطلاق دوليا ومشتركا ، وإسرائيل على استعداد لتنمية هذا الأمر في كل من أمريكا والاتحاد الأوروبي ، وتطلب من مصر تنمية هذا الأمر في العالم العربي والأفريقي " ، وفي القابل " طلب الجانب المصرى من إسرائيل المساواة في قرض الرسوم الجمركية على صادرات كل من البلدين للبلد الآخر ، حيث أن الرسوم الجمركية التي تفرضها إسرائيل على الصادرات المصرية عالية للغاية بالمقارنة بالرسوم الجمركية التي تفرضها مصر ، والطلب هنا يقتصر على أن تكون الرسوم الجمركية الإسرائيلية مساوية للرسوم الجمركية المصرية" ، وكذا يقتصر على أن تكون الرسوم الجمركية الإسرائيلية مساوية للرسوم الجمركية الإسرائيلية عند "طلب الجانب المصرى تيسير المصول على تراخيص الاستيراد من السلطات الإسرائيلية عند التصدير من مصر" ،

فيما يختص بالصناعة يشير التقرير إلى أن الجانب الإسرائيلى أوضح قناعة إسرائيل بأن لدى مصر قاعدة صناعية كبيرة ولديها " ميزة نسبية " في كثير من الصناعات وأنه – أي الجانب الإسرائيلي – يرغب " في إيجاد مشروعات مشتركة للاستفادة من هذه الميزات النسبية "، وبصفة خاصة في صناعة الملابس الجاهزة والصناعات الغذائية . وبحسب ما جاء

بالتقرير " يعمق من هذه الفائدة أن اسرائيل لديها مؤسسات يهودية إسرائيلية كشبكات توزيع على مستوى العالم ستساعد على تسويق منتجات هذه المشروعات (تصديريا)"

اقتصر ما أورده التقرير في مجال الزراعة على ايضاحات ورغبات الجانب الإسرائيلي من قبيل أنه " يمكن بناء تعاون زراعى بين البلدين مبنى على الخبرة الزراعية الإسرائيلية التى شملت حتى الآن الالاف من أنواع المنتجات الزراعية " ، ومن قبيل " يرغب الاسرائيليون في التعاون مع مصر في توزيع منتجاتهم الزراعية إلى دول الخليج التي تستورد بمليارات الدولارات من هذه المنتجات " ، و " ترغب إسرائيل في اقامة مشروعات زراعية مشتركة في مصر تقوم على أساس استخدام التكنولوجيا الحديثة التي تتمتع بها إسرائيل لدرجة عالية " ·

واذا كان لنا من تعليق في هذا الخصوص فاننا نكتفى بالاشارة إلى مانسب إلى الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة ، في حديثين نشرتهما مجلة المصور في ٢٨ مايو و١٩ نوفمبر ١٩٩٣ ، من قول بأن الاسرائيليين " متقدمون كثيرا في التكنولوجيا الزراعية ولكن في الوقت نفسه نحن متقدمون أيضا ويستفيدون منا كثيراً " ، ومن قول بأنه " ليست هناك فجوة ، هم متقدمون في بعض الأمور ونحن متقدمون في أمور أخرى " . ولعل ذلك ، وغيره كثير، يفند أكنوية التفوق التكنولوجي الإسرائيلي في مجال الزراعة ،

وفى معرض الحديث عن دور البلدين (مصر وإسرائيل) فى السوق الشرق أوسطية يورد التقرير أنه " تعمق أثناء الزيارة تفهم " " أن استخدام الأردن (ومصر) كمعبر إلى البلاد العربية وخاصة دول الخليج هو مايلزم اسرائيل فى المدى القصير (حوالى ٣ سنوات) ثم تنطلق العلاقات المباشرة مع دول الخليج دون وسيط" و" أنه من المفترض أن يبدأ التعاون الاقتصادى مع مصر بالتكامل وعدم خلق كيانات أو مشروعات اقتصادية كبرى تتعارض مع المشروعات القائمة حاليا فى البلدين ".

وهكذا يرضى رجال الأعمال المصريون من السوق الشرق أوسطية بمجرد أن يكونوا رأس جسر لانطلاق الاقتصاد الإسرائيلي إلى البلاد العربية الأخرى ، ويصفة خاصة بلدان الخليج العربي ، دون أن يدركوا أن هذا الأمر قد يؤدى إلى اغلاق أسواق هذه البلدان أمام منتجاتهم هم في المدى المتوسط على أقصى تقدير ، وإذا كان بمقدور رجال ومؤسسات الأعما للصدريين أن يفتحوا ، أو يشاركوا في فتح ، أسواق الأقطار العربية الأخرى أمام إسرائيل

فلماذا لايفتحونها أو يوسعونها لأنفسهم ولعله من المناسب أن يشار هنا أيضا إلى أن العمل الاقتصادى العربى المشترك ، حتى فى أدنى صوره ، لايزال يتعثر منذ نحو نصف قرن من الزمان ، وهو آمر يشارك رجال ومؤسسات الأعمال العرب فى مصر وفى غيرها من الأقطار العربية فى تحمل المسئولية عنه . وإذا كان فى مقدور هؤلاء أن يحققوا تكامل الاقتصاد المصرى مع الاقتصاد الإسرائيلى فلماذا لايسعون إلى تحقيق مثل هذا التكامل مع الاقتصادات العربية ؟

يظمى التقرير إلى تحديد" نقاط اتفق عليها أعضاء وفد اتحاد الصناعات المصرية" (لم يشر التقرير إلى موقف الجانب الإسرائيلي من هذه النقاط التي يبدو لنا أنها تتناقض مع روح ونص كل ما تضمنه التقرير) • ومن بين هذه النقاط" أن تقرير التنمية لصالح شعوب المنطقة يتطلب قيام قوة اقتصادية تقودها مصر (سوق اقتصادية شرق أوسطية) لتبادل المنافع بين جميع دول المنطقة وترسيخ السلام" (تذكر أن هذه من النقاط التي اتفق عليها أعضاء وفد اتحاد الصناعات المصرية وحدهم دون اشارة إلى موقف الإسرائيليين منها).

وفي عرضه لقومات تقدم الصناعة الإسرائيلية يذكر التقرير "استراتيجية الصناعة التي تقوم على الارتقاء المتدرج بالصناعة إلى مستوى أعلى من صناعات التكنولوجيا العالية والتخلص تدريجيا من الصناعات ذات القيمة المضافة القليلة كلما تعرضت لمنافسة البلاد الأخذة في النمو (مثال ذلك صناعة الملابس الجاهزة - زراعة القرنفل التي تخرج منها الصناعة الإسرائيلية كذلك الخروج من المنتجات الزراعية التقليدية إلى إنتاج مدخلات الزراعة) ويتمشى ذلك مع قلة الأيدى العاملة وضيق مساحة الأرض وارتفاع الأجور ومستوى المعيشة . (تَذكُّر ماسلفت الإشارة إليه من أن الاجتماعات التي عقدها والزيارات التي اقام بها وقد اتحاد الصناعات المصرية تناولت ضمن أمور أخرى " دراسة الصناعات التي يمكن تحريكها إلى مصر " وتَذكُر أيضا أن صناعة الملابس الجاهزة من الصناعات التي يرغب الإسرائيليون في إيجاد مشروعات مشتركة فيها في مصر).

ومن بين مقومات تقدم الصناعة الإسرائيلية التي يوردها التقرير "التنمية البشرية وتطويرها في كل الاتجاهات والتربية القومية وتحفيزها ". ونترك مقولة " التربية القومية "دون تعليق.

ينتهى التقرير إلى توصيات نقتطف منها هنا مايلى:

١- التوصية باقامة منطقة صناعية حرة في الأراضى المصرية على الحدود المشتركة لاقامة مشروعات صناعية "ونوصى أن يعلن عن ذلك فورا . والبدء في التنفيذ وذلك لاجهاض مشروعات أخرى تتبلور حاليا منها منطقة حرة صناعية والسياحة والتجارة الدولية مشتركة بين الأردن وإسرائيل على الحدود في أراضى مشتركة فيهما ، وفي قناعتنا فان سرعة البدء لدينا ستحدد الخريطة الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وستقلل من احتمالات المخاطرة بانشاء منافس لها " .

(لاحظ هذا النزعة التسابقية والتنافس بدلا من التكامل عربيا)

7- " تسهيل انتقال كثير من الصناعات التصديرية من إسرائيل إلى مصر من خلال مشروعات استثمار مشترك ويساند ذلك رغبة واضحة لدى الكثير من رجال الصناعة الإسرائيلية ، وحركة الصناعة عالميا (حركة إسرائيلية) حيث يعاد توطين الصناعات فى ظل حرية التجارة العالمية، وتستعد إسرائيل حاليا لنقل عدد من الصناعات كثيفة العمالة (النسيج والملابس الجاهزة - السلع الاستهلاكية وغيرها) إلى مناطق مجاورة دون التخلى عن الاستثمار فيها لاستمرار الاستفادة من قنوات التسويق التى فتحت لها الشهرة التى تحققت لأسمائها فى الأسواق العالمية " (لاحظ مدى تواضع مطالب رجال ومؤسسات الأعمال المصريين ، ولاحظ أيضا مدى ما يمكن أن يترتب على ذلك من اعاقة لتنمية الصادرات المصرية فى المدى الطويل حيث تكاد أحلام قطاع الأعمال المصرى تنحصر فى العبور إلى الأسواق الأمريكية والأوروبية عبر نفق الشهرة الإسرائيلي) ،

٣- "ستظل القوة الذاتية لاقتصادنا هي السند الرئيسي ومحور الأمن القومي .. " هل يتفق ذلك مع ذوبان الاقتصاد المصري في الاقتصاد الإسرائيلي أو اندماجه معه؟ وهل يدخل تحقيق الأمن القومي المصري في إطار التكامل مع اسرائيل الذي يدعو إليه التقرير؟ (بند ٣ ص ٩).

تقرير بشأن الاجتماعات والمباحثات المصرية /الاسرائيلية (اتحاد الصناعات المصرية/اتحاد الصناعات الاسرائيلية) طابا (٢٣-٢٥ نوفمبر ١٩٩٥)

في تقديمه للجلسة الافتتاحية أشار رئيس الجانب المصرى (رئيس اتحاد الصناعات

المصرية) إلى أن الموقف "الرسمى في مصر وعلى جميع المستويات "يشجع ويدعم التعاون الاقتصادي بين مصر وإسرائيل" ويشارك في هذا الموقف الرسمى الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال العام (الذي يضم تحت اشرافه وإدارته) جميع الشركات والمؤسسات والمصانع للقطاع العام ، حيث قد أعطى اشارته بالموافقة التامة للتعاون لقطاع الأعمال المصرى مع اسرائيل ، وقد كان من المخطط في آخر لحظة من عقد هذه الجلسات حضوره هذه الاجتماعات، لولا مهام عاجلة استدعت اعتذاره عن عدم الحضور، وقد أعطى اشارة العمل الشركات والمؤسسات التي يحضر (تمثيلها) هذه الاجتماعات؛ وهي شركات ممتازة وعلى مستوى عال لحجمها الاقتصادي والمستوى المتاز لمتأيها من القيادات الاقتصادية المصرية وكانت إشارة العمل من الدكتور عبيد للشركات تكثيف التعاون مع اسرائيل المصرية ، وكانت إشارة العمل من الدكتور عبيد للشركات تكثيف التعاون مع اسرائيل (إنتاجا وتسويقا ، وتطويرا وتحديثا للادارة والإنتاج باستخدام المتاح والمتقدم تكنولوجيا ...

ويشير التقرير إلى أن رغبات واهتمامات الأطراف في مجال التعاون المشترك تركزت على:

- "المشاركة في التصنيع القائم (سواء بالتوسع أو بالتطوير باستخدام التقدم التكنولوجي المتاح واستغلال طاقات إنتاجية معطلة أو استغلال أمثل) " (لاحظ ذلك في ضوء الحديث عن الطاقات العاطلة في مشروعات قطاع الأعمال العام).

- "المشاركة في التسويق النولي للمنتجات من خلال شبكات التوزيع العالمية لكل طرف " (لاحظ ما ورد في التقرير السابق عن شبكة التوزيع اليهودية الإسرائيلية العالمية).
- "المشاركة فى مشروعات جديدة على أساس الاستغلال الاقتصادي الأمثل اكل المميزات النسبية التى يتمتع بها كل طرف فى عناصر وعوامل الانتاج (خبرات فنية تكنولوجيا متقدمة عمالة أرض .. الخ ") (لاحظ أن هذه هى العوامل ذاتها التى يقوم عليها اقتراح بيريز الخاص بالسوق الشرق أوسطية والتى تنسب الخبرات الفنية والتقدم التكنولوجي إلى إسرائيل بينما تنسب العمالة (الرخيصة) والأرض إلى مصر).

ومنبين أوجه التعارن التي تناولها الطرفان مايلي:

- العصائر المركزة المصرية (انتاج + تسويق دولي)"
- --"زراعة الزهور في مصر وتسويقها في الأسواق الأوروبية "٠

- " زراعة الياميش في إسرائيل وتسويقه في مصر" .

وإلى جانب ذلك يشير التقرير إلى أنه " يوافق الطرفان على القيام بمحاولة لتنمية زراعة وتسويق الزهور إلى الخارج ، وذلك عن طريق شركات إسرائيلية متخصصة يمكن أن تقوم بذلك في مصر . وفي هذا الصدد ولكي تنساب الزهور المصرية إلى الأسواق (الأوروبية) بسهولة وبسرعة بل وتكون منافسة، لابد أن تعمل الجهات المصرية مع السوق الأوروبية على اعفاء الزهور المصرية من الرسوم الجمركية أسوة بما يتبع في هذا الشأن مع إسرائيل وفلسطين " .

ولعلنا نتساءل هنا أين هواذن دور شبكات التسويق اليهودية الاسرائيلية العالمية ذات النفوذ في الأسواق الأوروبية والأمريكية الذي يساق كثيرا لتبرير التعاون الاقتصادي مع إسرائيل؟

ينتهى التقرير بتوصيات عامة من بينها.

-"تبادل وموافاة كل طرف بالقطاعات الحكومية والاشتراك بها"-

- "اتفق الطرفان على أن تتوجه مجموعة من رجال الصناعة من المصريين والإسرائيليين إلى بلجيكا (بروكسل) والولايات المتحدة الأمريكية من أجل تشجيع الموافقة على قواعد المنشئ بين مصر وإسرائيل".

ولعلنا فى غنى عن التأكيد على أن هذا أمر لصالح إسرائيل وحدها لأن المستهدف أن تقوم هى ، نيابة عن مصر ، بتصدير المنتجات المصرية ، ومن ثم فانها تسعى إلى الاستفادة بالمزايا التى قد تمنح لمصر لو صدرت هى السلع التى تنتجها .

فى احدى ورشتى عمل عقدتا ، بمشاركة من الجانبين فى إطار الاجتماعات والمباحثات التى يتناولها التقرير قال أحد كبار رجال الأعمال المصريين: "أننا كلنا هنا رجال أعمال ويجب علينا أن نتخذ موقفا وتبحث عن فرص المشاركة مع الشركات المصرية الحكومية فى مجال التكنولوجيا وتنمية العلاقات فى مجال التسويق من أجل تحقيق مقترحاتنا " • ولقد اقترحت ورشة العمل المذكورة " تكوين لجنة التأثير على حكومتى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من أجل الموافقة على قضية الامتيازات التراكمية للسلع التى تنتج بالاشتراك بين مصر وإسرائيل " • وهو أمر لصالح إسرائيل وحدها كما سلف ذكره • واقترحت ورشة العمل

أيضا "انشاء مركز لأربع شركات قطاع عام من أجل تخصيص جزء من إنتاجها من الغزل للتصدير لإسرائيل "هي شركات دمياط والدقهلية ومصر (كفر الدوار) للغزل والنسيج والشوريجي ، واتفق على أن يقوم أحد كبار رجال الأعمال المصريين الذي أدار ورشة العمل بعور حلقة الاتصال بين هذه الشركات المصرية وأربع شركات إسرائيلية مقابلة لها ،

ويشير التقرير أيضا إلى أن شركة الشوربجى للنسيج، والشركة المصرية لغزل ونسج الصوف (وولتكس)، وشركة المحلة الكبرى للغزل والنسيج والتجهيز، طلبت التعاون مع الشركات الإسرائيلية في مجال الصباغة والتجهيز).

وفى مجال التسويق يشير التقرير إلى أن ورشة العمل ناقشت "رغبة الشركات المصرية فى الدخول الى شبكة التسويق للشركات الإسرائيلية " ونسب التقرير إلى مدير مجموعة روتزيا لوتكس الإسرائيلية تأكيده على أنه " يوجد اثنا عشر شركة مصرية تقوم بعمليات تصنيع للشركات الإسرائيلية ليتم بيم المنتجات لأطراف ثالثة".

ولقد أوصت ورشة عمل الصناعات النسيجية، ضمن أمور أخرى ، بتكوين" شبكة فيما بين الشركات الحكومية المصرية والشركات الإسرائيلية وحددت هذه الشركات فى الشركات سالفة الذكر ، واتفقت ورشة العمل أيضا على التعاون فى مجال الصباغة والتجهيز بين شركة إسرائيلية وثلاث شركات مصرية هى الشوربجى للصناعات النسيجية ومصر لغزل ونسج الصوف (وولتكس) والنصر ، وكذا "اتفق أعضاء ورشة العمل على اتباع أسلوب الضغط على حكومتيهما للوصول إلى تفاهم حول التجارة الحرة بين البلدين " ، وأوضح الجانب المصرى للجانب الإسرائيلي أن " التعريفات الجمركية على السجاد الجاهز المصرى عالية ، وقد أكدت ورشة العمل على أن هذه لن تكون مشكلة فور الوصول إلى تفاهم حول التجارة الحرة "،

وانتهت الاجتماعات والمباحثات إلى مذكرة تفاهم نقتطف من بين بنودها مايلى :

١- " ترسل المناقصات الحكومية إلى الطرفين لتوزع فيما بينهما "

٣- " تتوجه مجموعة مشتركة من رجال الصناعة المصريين والإسرائيليين إلى بروكسل والولايات المتحدة الأمريكية من أجل تشجيع الموافقة على قواعد المنشأ التراكمية بين مصر وإسرائيل ".

موقف جمعية رجال الأعمال -

يتبين موقف جمعية رجال الأعمال المصريين من التطبيع الاقتصادى مع إسرائيل من خلال ماتنشره الصحف من تصريحات منسوبة إلى رئيس الجمعية سعيد الطويل نورد بعضا منها هنا . ففى ١٩٩٦/٢/١٤ نشرت صحيفة الوفد ، على سبيل المثال ، تصريحا منسوبا إلى سعيد الطويل يعلن فيه عن اتفاق مع إسرائيل لتقوم بتسويق المنتجات المصرية من الخضر والفاكهة فى أسواق أوروبا وأمريكا حيث الطلب كبير على المنتجات المصرية فى حين ينقص هذه المنتجات السبل الحديثة للتسويق الخارجى ، ويشير الخبر إلى أن سعيد الطويل أضاف أنه تم خلال زيارة وفد رجال الأعمال المصريين لإسرائيل الذى ضم ٣٥ من رجال الأعمال فى مصر بحث امكانيات التعاون بين رجال الأعمال فى كل من البلدين ، وقال أن هناك امكانيات كبيرة للتعاون بين رجال الأعمال فى البلدين غى قطاع خدمات النقل والتمويل والاتصالات ونقل التكنولوجيا وأعمال التأمين ، كما أن هناك امكانيات غير محدودة فى قطاعى الزراعة وتصنيع المواد الغذائية اضافة إلى إمكانية التعاون بين قطاع الأعمال المصرى والإسرائيلى وكذلك الأردني والفلسطيني".

وينسب الخبر إلى رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين القول " أنه تم الاتفاق مع الجانب الإسرائيلي على التعاون في مجال المشروعات النسيجية ، والصناعات الغذائية ، والمشروعات المعدنية ومشروعات أخرى تسويقية " -

(لاحظ مدى التوافق بين المجالات التي ينسب إلى رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين القول بأن هناك إمكانيات للتعاون فيها وبأنه تم الاتفاق على التعاون فيها وبلك التي وردت في التقريرين سالفي الذكر عن المباحثات بين اتحاد الصناعات المصرية واتحاد الصناعات الإسرائيلية ولاحظ بصفة خاصة التركيز على مجالات التسويق ، وتسويق الخضر والفاكهة المصرية على وجه الخصوص ، ومجالات الصناعات النسيجية) والصناعات النسيجية) .

وفي خبر نشر يوم ٢/٤/٣٩٦ نسبت صحيفة الأخبار إلى سعيد الطويل القول بأن " مجلس رجال الأعمال الإقليمي " يضم من مصر ممثلين عن كافة منظمات الأعمال سواء اتحاد الغرف التجارية واتحاد الصناعات وجمعيات المستثمرين ، وسوف تعد كل مؤسسة قائمة من المشروعات في كافة المجالات لتقديمها إلى مؤتمر القمة الاقتصادية الذي سيتم التركيز فيه على المشروعات بعد أن ركز مؤتمر القمة الاقتصادية في عمان على انشاء المؤسسات الاقلمية.

وفى يوم ١٩٩٦/٤/١٨ نشرت كل من صحيفتى الأخبار والأحرار نفى الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية لما أعلنه سعيد الطويل عن مشاركة الاتحاد فى مجلس الأعمال الاقليمي المزمم انشاؤه مم كل من الأردن وفلسطين وإسرائيل بمشاركة أمريكية ٠

مشروعات الحكومة المصرية المقدمة إلى المؤتمر الاقتصادى في عمان (٢٩ – ٢٦ أكتوبر ١٩٩٥)

تغطى هذه المشروعات كافة المجالات المجتمعية ، مع نصيب أوفر لمشروعات النقل، ونكتفى هنا بالاشارة إلى ماورد في تقديم المشروعات الزراعية من أن " توليفة من الموارد الطبيعية المتاحة ، والتكنولوجيا الزراعية ، والخبرة بالتسويق الدولي الكفء ستؤدى إلى زيادة دخول كل الأطراف . ولعلنا نشير في هذا الخصوص إلى مانسب إلى الدكتور يوسف والى في أحد الأحاديث الصحفية من قول بأن الإسرائيليين يتخلصون حاليا من إنتاج الموالح لأن أرباحها أقل بالنسبة لهم ، ولأنهم أصحاب السوق في البداية فتحوه لنا وأفادوا مصر في بيع الموالح المصرية " .

وفى عدده الصادر بتاريخ ١٤ أكتوبر الحالى نشر الأهرام الاقتصادى قائمة تضم ٥٢ مشروعا ينتظر أن تتقدم بها الحكومة المصرية إلى مؤتمر القاهرة الاقتصادى فى نوفمبر القادم ٠ من بينها كثير من المشروعات التى تقدمت بها إلى مؤتمر عمان فى أكتوبر من العام الماضى ٠

موقف الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية

تقتضى الأمانة والموضوعية العلميتين التأكيد على أنه لايمكن الصديث عن موقف واحد أو موحد لكل قطاع الأعمال المصرى فيما يختص بالموقف من التطبيع الاقتصادى مع إسرائيل وفإلى جانب الاتجاه الذى تسيطر عليه النزعة التسابقية على نحو ما سلف ذكره هناك اتجاه أخر مختلف ومتميز يمثله الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية ، عبر عنه فى مكاتبات مختلفة وفى تصريحات وأحاديث صحفية من خلال رئيس مجلس ادارته ومن خلال أمينه العام على وجه الخصوص ويتمثل هذا الموقف بإيجاز " فى رفض الدخول فى كيانات ثنائية أو متعددة تكون إسرائيل طرفا فيها وفى الاحجام عن اقامة أى علاقات اقتصادية معها ".

ولعل مما يؤكد هذا الموقف على سبيل المثال لا الحصر رسالة خاصة بموقف الاتحاد من "مجلس الأعمال المقترح اقامته في المنطقة بناء على توصيات قمة الدار البيضاء "تقول" نود أن نشير إلى أن موقف الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية مما أطلق عليه مؤتمر قمة الدار البيضاء كان واضحا في حينه ولم يشارك الاتحاد رسميا فيه وذلك بالنظر إلى أن هذا المؤتمر وأيضا مؤتمر عمان المقترح والتوجه الشرق أوسطى بصفة عامة لم يحدد المستهدف من ورائه ولا حدود منطقة الشرق الأوسط المستهدفة. ولقد تم ترتيب وتنظيم هذا التوجه خارج المنطقة ويرى الاتحاد أن الهدف الغير معلن لهذا التوجه هو:

أولا: دمج دولة بعينها في المنطقة (إسرائيل) في الوقت الذي تمارس فيه هذه الدولة العنف والاخلال بتعهداتها هذا عدا الممارسات العدوانية والتوسعية في جنوب لبنان ومرتفعات الجولان والضفة الغربية والقدس بصفة خاصة ،إلى جانب عدم خضوعها أو موافقتها على حظر انتشار الأسلحة النووية الأمر الذي حدا بالتنظيمات المصرية التي كانت قد بدأت في تطبيع علاقاتها مع إسرائيل بالتراجع عن موقفها وتجميد علاقاتها مما يؤكد أن توجه الاتحاد العام للغرب التجارية المصرية في هذا الصدد كان صائبا وقد رفض الاتحاد الاشتراك في أي كيانات أو تنظيمات تنشأ مع إسرائيل ومازال الاتحاد عند موقفه وسيظل الاتحاد كذلك إلى أن تسترد جميع الأراضي العربية المحتلة في عام ١٩٦٧ ويصفة خاصة (القدس).

ثانيا: اذابة الهوية العربية وفكرة السوق العربية المشتركة في الشرق أوسطية ٠

ومن هنا فان الاتحاد يرفض من حيث المبدأ فكرة إنشاء أو الدخول في مجلس الأعمال المقترح ويفضل العمل على المستوى العربي ويسعى جاهدا الاحياء فكرة السوق العربية المشتركة وانقاذها من دعاوى الشرق أوسطية ،

والاتحاد العام للغرف التجارية المصرية الذى يمثل جميع رجال الأعمال والمال والتجارة والصناعة فى مصر يهيب بكم أن نتكاتف معا لصد الهجمة السرسة ضد الهوية الاقتصادية العربية والعمل على دعم مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وانضمام باقى الدول العربية غير الاعضاء إليه ليقوم بدوره لتحقيق فكرة الوحدة الاقتصادية العربية تدريجيا وعلى مراحل •

هذا ونود الإشارة إلى أننا تبنينا هذه الفكرة في اجتماعات ومؤتمرات الغرف العربية وأخرها المؤتمر السادس للمستثمرين العرب المنعقد بالاسكندرية " (٢٨-٣٦مايو ١٩٩٥)٠

حظى موقف الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية بدعم وتأييد من " الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة البلاد العربية " من خلال تعميمه ، بناء على طلب رئيس اتحاد الغرف التجارية العراقية ، في ٢٦ أغسطس ١٩٩٥ ، تعقيبا لاتحاد الغرف التجارية العراقية حول موقف الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية من عملية التطبيع مع إسرائيل ، ولقد تضمن هذا التعقيب الاشادة " بموقف اتحاد الغرف التجارية المصرية الرافض لأية علاقة أو تطبيع تجارى مع الكيان المصهيوني أو اقامة أي شكل من أشكال التعاون معه " . وأضاف التعقيب المشار اليه " أن رفض الاتحاد المصرى الشقيق لاقامة غرف تجارية مشتركة مع الغرف التجارية في الكيان الصهيوني أو تأسيس علاقات اقتصادية وتجارية مع هذا الكيان الغرف التعارية مع هذا الكيان الغرف التعارية مع هذا الكيان الغرف التعارية وتجارية من ضمير الشعب المصرى الشقيق" •

هناك نماذج أخرى لرفض الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية للتطبيع الاقتصادى مع اسرائيل تصب جميعها في نفس المعنى الذي تعبر عنه الرسالة أنفة الذكر ، والتي نعرضها هنا بدون تعليق من جانبا ·

ربما يبقى بعد الاستعراض الموجز لمواقف وتوجهات قطاع الأعمال المصرى فيما يختص بالتطبيع الاقتصادى مع إسرائيل أن نتساءل عن موقع كل ذلك من موقف مصر مما دعا إليه مؤتمر قمة القاهرة العربية ٢١-٢٣ يونيو ١٩٩٦ من وضع خطط عمل اقتصادية متكاملة اخدمة مصالح الدول العربية تعزيزا للعمل العربي المشترك ، فلقد جاء بالبيان الختامى لقمة القاهرة العربية " وانطلاقا مما يربط بين الدول العربية من مصالح مشتركة ، وما غدت تفرضه التطورات الاقتصادية العالمية من موجبات التجمع والتكتل في كيانات أكبر ، يؤكد القادة العرب على أن قدرة الدول العربية على تعزيز دورها وتقوية اسهامها ومشاركتها على النطاق الدولى تتطلب تحقيق التنمية العربية ، وتفعيل دور مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك وتنفيذ القرارات الصادرة عنها ، ولذا وجه القادة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس جامعة الدول العربية بوضع وتنفيذ استراتيجيات وخطط عمل اقتصادية واجتماعية متكاملة ، تتيح للأمة العربية فرصة خدمة مصالحها الاقتصادي العليا ، والقدرة على التعامل من موقع التكافؤ مم الشركاء الآخرين في النظام الاقتصادي العالمي الراهن " ،

التطبيع فى مجال البترول والطاقة

عمري كمال جموده

استراتيجية اسرائيل بالنسبة للتطبيع البترولى وفي مجال الطاقة بصفة عامة تستهدف الاستفادة من الموقع الجغرافي الممتاز لفلسطين المطل على البحر الأحمر والبحر المتوسط وفي القلب من مسارات البترول القادم من منطقة الخليج العربي والمتجه إلى دول القارة الأوروبية وإلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا •

وهذا الموقع المتاز يتقارب بشدة مع ملامح موقع: " مصر " فى الخريطة البترولية للمنطقة إلا إن إسىرائيل تسعى لمحاصرة "الدور المصرى" من جهة لتنفرد بمركز الثقل فى تجارة وتسويق ونقل البترول والغاز والمنتجات البترولية فى المشرق العربى ومن منطقة الخليج •

وقد تضمنت هذه الاستراتيجية عدة محاور:

الأول: إقامة شبكة من خطوط الأنابيب لنقل البترول العربى بواسطة إسرائيل •

الثاني: إقامة شبكة من مصافى التكرير المشتركة مع الدول العربية •

الثالث: أن تكون مركزا لتجميع الغاز وتسويقه في المنطقة •

وسوف نكتشف من خلال البحث التفصيلى فى هذه المحاور أنه منذ توقيع اتفاقية السلام مع مصر ، فإن إسرائيل اتجهت إلى تحضير حزمة مدروسة من المشروعات لتغطية المحاور المذكورة عن طريق إنشاء صندوق لتمويل هذه الدراسات وهو صندوق " أرماند هامر للتعارن الاقتصادى فى الشرق الأوسط" بجامعة تل أبيب والذى أشرف عليه البروفيسور حاييم بن شاهار رئيس قسم الاقتصاد بالجامعة وقد جاءت الحصيلة الأساسية من تمويل الصندوق عن طريق أرماند هامر بارون البترول الأمريكى اليهودى الراحل رئيس مجلس إدارة شركة أركسيدنتال إحدى قلاع الاحتكارات النفطية الدولية ،

ومع توقيع اتفاق أوسلو بين الإسرائيليين والسلطة الفلسطينية عام ١٩٩٣ ، فإن إسرائيل تحركت في إتجاه آخر وهو البدء في تحويل الدراسات إلى مشروعات ٥٠٠ الضغط بقوة

.

لتحويل هذه المشروعات إلى واقع حى ملموس، من خلال سلسلة واسعة من التحركات والاتصالات مع الدول العربية ، أثمرت النجاح لبعض المشروعات ومازال الباقى يسعى فى الطريق.

أولا: مشروع تجميع خطوط أنابيب نقل البترول من منطقة الخليج إلى إيلات

يستهدف هذا المشروع الطموح أن تكون إسرائيل نقطة التجميع الرئيسية للنفط العربى القادم من منطقة الخليج ثم تصديره عبر خط أنابيب إسرائيلى من إيلات إلى قطاع غزة الفلسطينى ومنه إلى جنوب وشرق أوروبا وإلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا٠

وقد اعتمدت دراسة المشروع التى أعدها { جدعون فيشلسون " تحت عنوان "التعاون المتعدد الجنسية فى الشرق الأوسط خطوط أنابيب النفط " على معلومات مفصلة عن حجم الإنتاج اليومى للبترول العربى والاحتياطى المخزون ومسارات العبور والانتقال من مناطق الإنتاج إلى مراكز الاستهلاك ، كما اعتمدت الدراسة فى تصورها لشبكة الأنابيب المراد تصميمها على خرائط ومعلومات جغرافية وطبوغرافية وفرها المركز الإسرائيلى لتكنولوجيا المستقبل ،

تقول الدراسة:

" إن البترول العربى هو أهم مادة خام موجودة فى الشرق الأوسط من حيث الإنتاج اليومى والاحتياطى ، وتمثل "عملية نقل "البترول من الخليج العربى إلى أسواق أوروبا وأمريكا الشمالية حجما كبيرا من سوق النقل ، ومن ثم فإن عائد النفط يجب تقسيم فوائده على " كل الدول الموجودة فى منطقة الشرق الأوسط (لاحظ ذلك !)

وتأسيسا على هذه الفكرة فإن الدراسة / المشروع تطرح تصورا لربط مصادر إنتاج النفط في المملكة العربية السعودية والكويت وسلطنة عمان والامارات بمصادر الاستهلاك في الغرب عن طريق شبكة من خطوط الأنابيب على النحو التالي:

- (١) خط أنابيب يبدأ من ميناء رأس تنورة البترولي في السعودية إلى العقبة/ إيلات٠
 - (٢) خط أنابيب يبدأ من الكويت إلى العقبة/ إيلات،
 - (٣) خط أنابيب يبدأ من ميناء ينبع السعودي إلى العقبة /إيلات
 - (٤) خط أنابيب من الامارات إلى الخط السعودى ثم العقبة /إيلات.

- (٥) خط أنابيب من سلطنة عمان إلى الخط السعودي ثم العقبة /إيلات،
- (٦) إعادة تشغيل وتمديد خط التابلاين القديم والذي يخترق سوريا إلى حيفا ٠

تتحول منطقة إيلات /العقبة إلى مركز تجميع لشبكة خطوط الأنابيب ثم تتجه بعد ذلك إلى خط رئيسى حتى ميناء غزة الفلسطيني وتحت السيادة الاسرائيلية ومنه إلى الغرب،

وتصل طاقة الشبكة إلى ٨٠ مليون طن سنويا من النفط الضام، ويقدر عائد التشفيل بحوالي ٨٠٠ مليون دولار في العام الواحد،

مزايا المشروع من وجهة النظر الاسرائيلية:

- (۱) سيؤدى كما ترى الدراسة إلى تنمية إقتصادية في الأردن وإسرائيل وقطاع غزة نتيجة نشوء مشروعات خدمية ومشروعات إسكان وتشغيل للعمالة ثم دفع جهود التعاون الاقتصادي بإنشاء شبكة جديدة وحديثة للطرق البرية وخط للسكك الحديدية يسهل معها إنتقال السلم والأفراد.
- (٢) سيكون المشروع نموذجا للتعاون الإقليمي المتعدد الجنسية لأنه سيربط ثلاث أو أربع دول ببعضها في إطار واحد من المصلحة المتبادلة ·
- (٣) إن إنتهاء خط الأنابيب في قطاع غزة سيحافظ على الكبرياء العربي لإن البترول العربي سيعبر فقط إسرائيل ولكنه في النهاية سيتم تصديره من نقطة خروج عربية (تلك هي عبارات الباحث).
- (٤) المشروع سيجلب تكنولوجيا غربية حيوية ورؤوس أموال أجنبية وسيحمى البيئة من التلوث وأخطار الشحن والنقل بواسطة الناقلات التي تعبر قناة السويس،
- (ه) المشروع سيساعد إسرائيل على الاستفادة من موقعها الاستراتيجى على البحر الاّحمر والبحر المتوسط فلا تترك الساحة خالية أمام " مصر "التى تمتلك قناة السويس ولديها خط أنابيب " سوميد".
- (٦) يمكن لإسرائيل أن تقيم و"صلة" داخلية تبدأ من إيلات إلى أشدود وعسقلان حيث معامل التكرير الإسرائيلية وتمونها بما يقرب من ١٠ إلى ١٥ مليون طن من النفط العربى وبهذا لاتقع إسرائيل تحت الضغوط المصرية من حين لآخر بالنسبة لبيع البترول المصرى

وتقرير أسعاره من جانب واحد،

ويتضح مما سبق أن الدراسة/ المشروع تقف بالمصاد لإضعاف دور قناة السويس ودور المشروع العربي المشترك لنقل النفط المعروف باسم "سوميد" بل إن الدراسة (ص ١٤) هاجمت بشدة فكرة إقامة خط أنابيب لنقل النفط العراقي إلى ميناء العقبة الاردني ، أو أن تكون الأردن هي منطقة وبؤرة تجميع لجزء من النفط العربي .

ثانيا: مشروع تشغيل وتوسيع خط أنابيب/عسقلان

كانت إسرائيل وإيران قد أقاما هذا الخط عام ١٩٧٦ كبديل لقناة السويس ولنقل البترول الإيرانى إلى مصافى التكرير الرومانية ولكنه توقف بسبب نجاح مصر في تنفيذ مشروع مضاد وهو خط أنابيب سوميد.

ولكن منذ بداية عام ١٩٩٠ أعادت اسرائيل تشغيل الخط الذي يبلغ طوله ٢٥٤ كيلو متر وله عدة وصلات لتموين مصافى التكرير الإسرائيلية في حيفا وأشدود وعسقلان بالبترول الخام •

ومع توقيع اتفاق أوسلو بدأت اسرائيل مشروعا كبيرا لتوسيع خط الأنابيب ليتمكن من نقل مليون ومائتى ألف برميل من النفط الخام يوميا بدلا من طاقته الحالية وهى ٩٠٠ ألف برميل أى بزيادة قدرها ٣٢٪ وتستهدف التوسعات ما يلى:

- (١) تموين مصافي التكرير الإسرائيلية في حيفا وأشدود وعسقلان بإحتياجاتها الإضافية من البترول الخام •
- (٢) جذب أكبر حجم من البترول الإيراني للمرور في الخط الإسرائيلي بدلا من قناة السويس وخط سوميد.
- (٣) انشاء مشروعات تخزين لحساب الزبائن ليتم طرح النفط الخام في الأسواق بسرعة وقت الذروة وارتفاع الأسعار واشتداد الطلب.
- (٤) تطوير الخدمات المقدمة بحيث يمكن التعاقد مع الإدارة التسويقية بالخط الإسرائيلي لتقوم بنقل البترول الخام من موانىء التصدير إلى الخط الإسرائيلي ثم تصديره من نقطة عسقلان إلى الغرب والشمال عبر شبكة الناقلات الإسرائيلية .
 - (ه) تقديم خدمة تموين السفن الناقلة للنفط من الوقود بخلافه (Bunker)

(٦) تقديم خدمة التخزين بدون مقابل للعملاء المستديمين للخط (Free of Charge).

ولقد تكالبت الشركات الدولية المتخصصة في تجارة البترول لإستخدام خط إيلات عسقلان ، خاصة في نقل البترول الإيراني بل إنها نقلت من خلاله النفط المصرى العالى الكبريت مثل خام رأس بدران وخام رأس غارب لأن خط أنابيب "سوميد" مصمم فقط لنقل الخامات القليلة الكبريت ،

وقد أشار رئيس الوحدة الاقتصادية بهيئة قناة السويس ، فاروق أبو طالب ، إلى أن تشغيل وتوسيع خط أنابيب إيلات /عسقلان " منافس خطير " لخط سوميد ولقناة السويس خاصة لو اعتمد عليه الإيرانيون في نقل وتسويق بترولهم لدى أوروبا وأمريكا الشمالية .

وتشير المعلومات الى أن الحكومة الإيرانية تجرى مفاوضات عبر أطراف ثالثة مع الإسرائيليين لإستعادة ملكية إيران فى خط الأنابيب ، وتطالب بحصتها كاملة في الملكية والتشغيل والتي تبلغ خمسون بالمائة ،

ثالثا: مشروعات مصافى التكرير المشتركة

تمكنت اسرائيل بسبب تراجع المقاطعة العربية إلى أن تبيع السولار ويكميات كبيرة إلى الهند وإلى قبرص ولبنان (المناطق التابعة للكتائب) وإلى بعض دول شرق أفريقيا ، وساعدها على ذلك التطوير الكبير الذى شهدته معامل التكرير الإسرائيلية خلال عقد الثمانينات والمتسعينات ، والمرونة الكبيرة في سياسات التشغيل والتسويق ، ومنها عي سبيل المثال " التشغيل لحساب الغير " والمشاركة" في التشغيل " ٠٠٠ مما جعل إسرائيل مركزا لا بأس به في حركة تداول المنتجات البترولية في الشرق .

إلا إن اسرائيل تطمع لتطوير هذا المركز ولايسعفها الحجم الجغرافي الضيق لبناء مصافى تكرير جديدة ، بالإضافة التشدد التشريعي في مجال البيئة وحمايتها من التلوث ، ولذلك عمدت نحو البحث عن إقامة مشروعات خارج الكيان الصهيوني وكانت البداية مشروع مصفاة التكرير المشتركة مع مصر والتي عرفت باسم " ميدور"

طرحت " مجموعة ميرحاف المالية الإسرائيلية التي يرأسها " يوسى ميلمان " فكرة إنشاء المصفاة بالعريش في عام ١٩٩٢ ، ولكن تعثرت الفكرة إلى أن تم توقيع اتفاق أوسلو وجاء رابين وشيمون بيريز في زيارة للقاهرة عقب توقيع اتفاق أوسلو بواشنطن طالبين الاسراع في

تنفيذ المشروع كعلامة هامة على طريق مشروع السوق الشرق أوسطية.

وتولى المشروع من الجانب الإسرائيلى " نمرود نوفاك " الذى كان يشغل وظيفة كبير مستشارى شمون بيريز وأصبح نائبا لرئيس مجلس إدارة مجموعة ميرحاف ، ورتب السفيرين المصرى والإسرائيلى لقاء فى منتجع شرم الشيخ مع مجموعة مالية مصرية يرأسها رجل أعمال يدعى حسين سالم ومعه قطب من أقطاب الحزب الوطنى بالاسكندرية يعمل فى مجال النقل البحرى مع إسرائيل ، وتكونت بعد ذلك الشركة التى ستبنى المصفاة .

وتبلغ تكلفة المشروع حسب ما جاء في الدراسة التي قدمتها مجموعة ميرحاف ، مليار دولار ويستهدف تكرير ١٠٠ ألف برميل يوميا وتم الاتفاق على إقامة مصفاة "ميدور" غرب الاسكندرية وربطها بخط أنابيب سوميد للحصول على جزء من النفط الضام المار بخط سوميد.

وقد حاول أصبحاب المشروع سواء الإسرائيليين أو المصريين أن يحصلوا على التمويل اللازم بوسائلهم الخاصة من البنوك العالمية واكن حدث اعتراض كبير لضعف الثقة في دراسة الجدوي الاقتصادية أو وجود عميل كبير يضمن الحجم التسويقي لمنتجات المصفاة •

ونتيجة أضغوط أصحاب المشروع ، دخلت الهيئة المصرية العامة للبترول في ملكية المصفاة بنسبة ٢٠٪ سنة ١٩٩٤ وضمنت شراء عشرين ألف برميل يوميا من منتجات المصفاة ارتفعت بعد ذلك إلى ٣٠ ألف برميل ، وبذلك ضمنت الأوساط المالية مصداقية المشروع وتبع ذلك قيام بنك الاستثمار الأوروبي بتقديم تمويل قدره ٢٠٠ مليون دولار ، (وكان المهندس سامح فهمي نائب رئيس هيئة البترول المصرية قد صرح لمجلة "الوكالة " الى تصدر باللغة الانجليزية في مصر ؛ أن هيئة البترول لم تكن مقتنعة بالمشروع حتى عام ١٩٩٤ عندما جاء المستثمرون إليها راجين دخول الهيئة كشريك لتأمين التمويل) .

سار مشروع إنشاء المصفاة في خطوات دقيقة وطبقا لبرنامج تفصيلي بعيدا عن أي تعثر أو عوائق في مسيرة السلام " كما يقولون • فلقد انجزت الدراسات الخاصة بتصميم المشروع وتأثيراته على البيئة بواسطة مكتب الخبرة الأميريكي Fluor Daniel and Woodward وتأثيراته على البيئة المواصفات بين عدد من المقاولين العالميين ثم ترسية العطاء على شركة تكنى بترول الإيطالية Techni petrol ، وإدارة المصفاة بصدد التعاقد مع شركة

ربسول الأسبانية لإدارة عمليات تشغيل المصفاة .

وتجرى الآن على قدم وساق إجراءات تمهيد الأرض بدءا لإقامة المصفاة ذاتها ، ليكون المشروع جاهزا في عام ١٩٩٨ .

ولدى إسرائيل عدة مشروعات أخرى على رأسها إقامة مصفاة تكرير مشتركة مع الأردن، وأخرى مع اريتريا، ولكنها تعترت مؤقتا مع مجىء حكومة الليكود في الحكم، لإن رئيس الوزراء السابق شيمون بيريز كان القوة الدافعة وراء تلك المشروعات.

را يعا:مشروعات الغاز

التصمور الإسرائيلى ينطلق من أهمية الغاز كطاقة نظيفة لتموين الصناعة الإسرائيلية وإحلال الغاز محل الفحم والمازوت في محطات الكهرباء القائمة و توصيله لمحطات الكهرباء المزمع انشاءها في المستوطنات الجديدة ، هذا من ناحية . أما من ناحية أخرى فإن إسرائيل تدرك أن ثلث احتياطي العالم من الغاز موجود في منطقة الشرق الأوسط وغير مستخدم بطريقة تجارية حتى الأن ولذلك فإن إسرائيل تسعى لتكون مركز تجميع وتسويق الغاز في الشرق الأوسط وبشروطها .

(١) خطأنابيب الغاز المسرى الإسرائيلي Trans Gas

طرحت إسرائيل هذا المشروع على مصر منذ عام ١٩٨٩ ، بعد دراسة قام بها البروفيسور حاييم بن شاهار تقوم على تجميع الغازات من حقول شمال الدلتا على أن يبدأ خط أنبوب الغاز من مدينة بور فؤاد ثم شمال سيناء حتى مستوطنة كريم شالوم" ثم يأخذ خط فرعى إلى مدينة بئر سبع لتغذية محطات الكهرباء وتشغيل المصانع في مستوطنة "روش بينا" و"ناحال بيكا" بصحراء النقب وهما مستوطنتان يتم تمويلهما من الصندوق القومي اليهودي والوكالة اليهودية وتضم يهودا من الصومال وأثيوبيا واليمن ، ثم يتجه خط الأنابيب إلي مدينة أشدود بطول قدره ٧٠ كيلو متر لتموين محطة الكهرباء هناك ثم يتجه إلى شمال غزة لتموين محطة كهرباء " الزيتيم " وتكلفة المشروع كانت في البداية ١٥٠ مليون دولار ارتفعت إلى ٣٠٠ مليون دولار ووصلت حاليا إلى ٢٠٠ مليون دولار.

وتحصل إسرائيل بواسطة الخط المصرى على ٣٥٠ مليون قدم مكعب يوميا وقد صمم الجانب الإسرائيلي على إلا يعبر الخط أي أراض تحت إشراف السلطة الفلسطينية بل يجب

أن يصل خط الأنابيب أولا إلى الكيان الصهيوني ومنه يعبر إلى أراضى تحت الاشراف الفلسطيني وقد ضغطت الحكومة الإسرائيلية كثيرا لإتمام إتفاقية المشروع الذي يستهدف أيضا تموين مصانع الأسمدة لإنتاج السماد النيتروجيني العالى الجودة والمطلوب في الأسواق الأوروبية و

ومن فوائد المشروع أن الفرق فى تكلفة النقل عبر انبوب الغاز أو نقله بواسطة البواخر يحقق خفضا قدره ٢٣ دولار فى الطن الواحد · وقد أعلنت إسرائيل أن المشروع يستهدف المرور بالغاز إلى لبنان ومنه إلى تركيا ثم يعبر البوسفور نحو جنوب أوروبا ·

ورغم الجدل الكبير الذى دار فى الأوساط العلمية والسياسية حول جدوى بيع الغاز المصرى لاسرائيل لإن حجم الاحتياطى المصرى هو ٢١ تريليون قدم مكعب فقط فى حين أن الدول التى ستقوم بتصدير الغاز لديها احتياطيات كبيرة (قطر ٥٠٠ تريليون ، إيران ١٠٠ تريليون ، الجزائر ١٢٨ تريليون ، روسيا ٢٠٠٠ تريليون) إلا ان المشروع مضى قدما للامام بسبب الضغوط الإسرائيلية للتطبيع مع مصر ٠ ثم كانت المفاجأة عندما أعلن فى مؤتمر القمة الاقتصادية بعمان وبعد سلسلة طويلة من بيانات النفى توقيع اتفاق اسرائيلى / أمريكي / قطرى بحصول اسرائيل على الغاز من قطر وهو ما أصاب مسئولى قطاع البترول المصرى بالارتباك والدهشة ، خاصة وأن الاعلان عن الاتفاق جاء فى ذروة المفاوضات المصرية الإسرائيلية لتقرير السعر الذى سيباع به الغاز المصرى لإسرائيل.

ومنذ عام ١٩٩٥ تعثرت المفاوضات وأشتدت حدة الضلافات ثم تأزم الموقف بمجىء حكومة الليكود وتعيين الجنرال أرييل شارون وزيرا للبنية التحتية وتبعية وزارة الطاقة الإسرائيلية إليه ، ومنذ ذلك الحين قام شارون بتعيين الجنرال "جيرورا روم" كبيرا لمفاوضى الجانب الإسرائيلي مع هيئة البترول المصرية ، وفي اخر جولة له خلال صيف ١٩٩٦ ، أعلن الجانب المصرى توقف المفاوضات بسبب الخلاف على التسعير ، حيث يطالب المصريون بإن يتحدد سعر الغاز في ضوء الأسعار العالمية بينما يصمم الاسرائيليون على تحديد سعر خاص ينخفض كثيرا عن السعر العالمي وبالتالي تم تعليق المفاوضات حتى فبراير ١٩٩٧ ،

(٢) اتفاقية امداد اسرائيل بالغاز القطرى:

لم يكن أحد يدرى أن هناك مفاوضات سرية منذ أكثر من ٤ سنوات بين الاسرائيليين

والقطريين حول مشروع ضخم لنقل الغاز المسال من قطر بواسطة البواخر ثم تفريغه في منطقة العقبة /إيلات ثم نقله عبر خط أنابيب ضخم إلى البحر الأبيض ومنه إلى أوروبا .

ولعب الأمريكيون دورا كبيرا في بلورة هذا المشروع المتعدد الابعاد ، وتولى جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي السابق دور الوسيط بين شركة " إينرون" Enron التي تستخرج الغاز والجانب القطرى والجانب الإسرائيلي ، مع الجانب الأردني لأن للأردن دور مهم في المشروع.

والمشروع يمكنه أن يتطور في حالة إقرار السالام النهائي في المنطقة ليتم إنشاء أنبوب يخترق المملكة العربية السعودية حتى العقبة/ إيلات - وسوف يقام مشروع ضخم في العقبة بالأردن لاستقبال الغاز المسال من البواخر ثم ضخها عبر الخط الإسرائيلي،

وتبلغ تكلفة محطة التجميع ٣٠٠ مليون دولار ، وسوف تستقيد إسرائيل أيضا بحصولها على كمية سنرية من الغاز لتموين محطات الكهرباء لديها ، وقد تقنن هذا الوضع بإتفاقية أخرى لمدة خمسة وعشرون عاما بين قطر وإسرائيل وشركة إنرون الامريكية ، وقد وقعت اتفاقية ثالثة بين الأردنيين والإسرائيلين وشركة إينرون لتأسيس شركة ؛ وادى عربة للطاقة وذلك لاقامة محطة توليد كهرباء في العقبة وغيرها وتبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع القطرى / الإسرائيلي للغاز ٤ مليار دولار وتم بالفعل اختيار شركتي دانكر وماشاف الاسرائيليتان لتركيب خط الأنابيب من العقبة حتى عسقلان .

والمشروع - في حقيقة الأمر - قد أضر الموقف المصرى في اتجاهين:

- الاتجاه الأول استقواء موقف المفاوض الإسرائيلي تجاه مسئلة تسعير الغاز المصري المتجه لإسرائيل،

- الاتجاه الثانى حرمان مصر من مرور بواخر الغاز القطرى عبر قناة السويس ، لإن البواخر ستقوم بتفريغ حمواتها فى محطة التجميع والتفريغ فى العقبة / إيلات ، وتلك خسارة كبيرة لقناة السويس ، مما دفع رئيس الهيئة السابق المهندس عزت عادل لإعلان الهيئة منحها حكومة قطر تخفيضا فى رسوم العبور لأى بواخر تحمل غازا قطريا قدره ٣٥٪ عن الرسوم المعتادة .

(٣) مشروعات أخرى للغاز ... لتأكيد الهيمنة :

بعد الاعلان في نوفمبر ١٩٩٥ عن المشروع القطرى / الاسرائيلي للغاز أصبح واضما

المخطط الاسرائيلي لإقامة شبكة تجميع الغاز لديها ومن ثم تصبح بؤرة لتسعير وعبور الغاز • وتضمن من ناحية أخرى التموين المستمر لمحطات الطاقة الكهربية بالغاز ودفع خطة الاستثمار الصناعية لديها •

إلا إن المفاجأة الحقيقية التى لم تكن فى حسبان الأطراف العربية الأخرى والتي تصورت أن فوائد السلام ستعم "الكل" (بل إنفراد اسرائيل بغالبية الكعكة) ، كانت المفاجأة هى الكشف عن وجود مفاوضات منذ سنتين تقريبا بين هيئة الطاقة الإسرائيلية وبين شركة "بوتاش" التركية وهى الهيئة الحكومية لخطوط أنابيب الغاز لإقامة أنبوب من الغاز يبدأ من روسيا ويخترق ستة مدن تركية بطول قدره ١٤٠٠ كيلو متر ثم يعبر الغاز لإسرائيل بواسطة بواخر أو يرتبط بالخط المصرى / الاسرائيلي الذي ينطلق عبر لبنان وسوريا وتركيا و وحمل تكلفة المشروع إلى ٣ مليار واربعمائة ألف دولار وقد تعثرت المفاوضات حاليا بسبب وجود الحكومة الإسلامية / العلمانية حاليا في تركيا .

وتشير التوقعات إلى أن إسرائيل ترغب في ربط الغاز الذي ظهر مؤخرا في منطقة " تبوك" بالملكة العربية السعودية بخط أنابيب طوله ١٠٠ كيلو متر ليرتبط بمحطة التجميع في العقبة،

وهناك مشروع إسرائيلي اخر للتفاوض مع اليمن عبر أطراف ثالثة لإقناع اليمن بتمرير الغاز الذي ظهر حديثًا لديها عبر محطة التجميع الإسرائيلية ومنه إلى أوروبا ، وكان الاحتياطي اليمني قد وصل إلى ١٣ تريليون قدم مكعب وأن الحكومة اليمنية بصدد إقرار مشروع لتسييل الغاز مع شركة " توبال" الفرنسية بتكلفة استثمارية قدرها ه مليار دولار.

نظرة عامة على الاتصالات الاسرائيلية / العربية في مجال الطاقة:

يتضح مما سبق أن هناك حجم كبير من الاتصالات المباشرة أو عن طريق طرف ثالث بين إسرائيل وغالبية الدول العربية في مجال البترول والطاقة ويكفى أن نحدد بعض الأمثلة:

- (۱) العلاقات المصرية الإسرائيلية حيث تحصل إسرائيل على ٢ مليون طن من البترول الخام سنويا من مصر ومثلهما عن طريق التجار الذين يحصلون على حصص سنوية من الهيئة المصرية العامة البترول ولدينا مشروع الغاز ومشروع مصفاة التكرير "ميدور" ومشروع الربط الكهربي.
 - (٢) مع قطر فإن إسرائيل لديها المشروع الكبير لنقل الغاز عبر إسرائيل.

- (٣) مع الأردن ، فإن هناك مشروع محطة الغاز في العقبة ومشروع محطات الكهرباء المشتركة ومفاوضات البحث والتنقيب عن البترول مما يتيح قدرا يوميا كبيراً من الاتصالات المفتوحة
- ٤) ذكر آموس رون مدير عام هيئة البترول الإسرائيلية أنه استقبل خلال العامين الماضيين
 رجال أعمال من قطر والبحرين والكويت من أجل مشروع شبكة التجميع لنقل النفط العربى
 عبر إسرائيل
- (٥) هناك إتصالات مع السعوديين عبر رجل أعمال يهودى أمريكى يدعى "برنفمان " يمتلك حصة فى مشروعات بترولية إسرائيلية وحصة فى شركة كونكو الأمريكية التى تعمل فى الملكة العربية السعودية ، هذا بخلاف الاتصالات المباشرة مع الوسيط السعودي عدنان خاشوةجى ،
- (٦) أعلن الكويتيون على لسان جابر العلى الصباح العضو المنتدب للتسويق في مؤسسة البترول الكويتية K.P.C " أن المؤسسة تنتظر إيجاد حل عادل للخلاف العربي /الاسرائيلي لتسويق النفط الكويتي في سوق دولة إسرائيل " ، كما أعرب عن معارضته لإنشاء سوق عربية مشتركة لتبادل المنتجات النفطية بين الدول العربية بأسعار مخفضة لإن ذلك حسب رأيه ضد سياسات تحرير التجارة العالمية واتفاقية الجات".
 - ٧) وهناك إتصالات مع سلطنة عمان لتسويق البترول والنقل والغاز •
- (A) أما مع السلطة الفلسطينية ، فإن شركة " لابيدوت" الإسرائيلية تجرى مفاوضات منذ فترة طويلة مع عدد من رجال الأعمال الفلسطينيين في مجال التنقيب عن النفط في الضفة والقطاع كذلك انشاء مصفاة تكرير مشتركة في غزة

من التطبيع إلى الهيمنة

إن إسرائيل تفتح خطوط الاتصال مع كافة الدول العربية في مجال النفط والطاقة بصفة عامة .. وتسعى إلى " توظيف" الدول العربية لتحقيق مصالحها ، فمثلا قامت " بتوظيف" مشروع الغاز المصرى / الإسرائيلي لصالح خطتها الأكبر لتكون مركز لتسويق الغاز في المنطقة .

وسعت " لتوظيف " الدور الأردني باقناع العراقيين بإنشاء خط أنابيب يصل حتى العقبة

ليرتبط بالشبكة الإسرائيلية لتجميع ونقل البترول العربى عبرها وكانت اسرائيل منذ عشر سنوات ترفض مشروع عراقى / أردنى مستقل لنقل النفط العراقى عبر الأردن ثم العقبة وإلى قناة السويس .

وتسعى إسرائيل عن طريق القائمة الكبيرة من المشروعات التى نفذت بعضها وتدفع غيرها لحيز الرجود ، أن يكون لها دور مؤثر فى تجارة البترول والغاز والمشتقات البترولية وفى حركة النقل ، وبالتالى تصبح " بورصة الشرق الأوسط مثلما هناك بورصة لندن للقارة الأوروبية وبورصة نيويورك للأمريكتين وبورصة سنغافورة لمنطقة جنوب شرق أسيا . .

علينا أن ندرك أن حجم المشروعات الإقليمية والتى ستشترك فيها اسرائيل يتراوح ما بين ٢٠ و٣٠ مليار دولار ، وتريد إسرائيل أن تصصل على نصيب الأسد على أن تمر هذه المشروعات من خلالها وعن طريق قدرتها على " توظيف" أدوار الآخرين • فلم يعد التطبيع الثنائي هو جوهر السياسة المحالية لإسرائيل بل الهيمنة على مقدرات المنطقة في مجال النقط والطاقة ،

هل من سبيل للمواجهة ؟

هذاك بالقطع سيناريوهات متعددة واستراتيجيات قصيرة المدى وأخرى طويلة المدى -(المهم أن نفكر وان نتحرك) ، نطرح بعضها على سبيل المثال:

- * تطوير خط أتابيب سوميد لترتفع طاقة الضخ فيه من ٨٠ ألف طن إلى ١٢٠ ألف طن سنويا وإقامة شمندورات كبيرة لاستقبال السفن الناقلة الضخمة للبترول VLCC أو ULCC حمولة ٣٥٠ ألف طن فأكثر وتطوير الخدمة بالخط حتى تصبح منطقة سيدى كرير غرب الاسكندرية بورصة لتسعير الخام العربى والإيراني،
- * ضرورة إيجاد حوار فعال مع إيران حتى لايتجه النفط الإيراني لخط إيلات /عسقلان الإسرائيلي .
- * البحث في بديل عن مشروع الغاز المصرى/ الاسرائيلي عن طريق التحول غربا والربط مع خط الغاز الليبي ثم الجزائري إلى أوروبا ·
 - * الاتصال بالعراق لإقناعه بتمرير جزء من بتروله عبر خط أنابيب سوميد٠

* دفع مشروع الكويرى المعلق بين المملكة السعودية ومصر وربط خط لنقل البترول كوصلة مم الخط المصرى "سوميد".

- * إعلان هبئة قناة السويس " حرب أسعار" بالنسبة لنقل الغاز والبترول حتى يتوقف المشروع الإسرائيلي /القطرى للغاز ، مع التفاوض مع قطر لنقل الغاز عبر قناة السويس بأسعار مخفضة .
- * تشجيع المشروعات العربية التي تمت دراستها وإقرارها من قبل بواسطة منظمة " الأوابك" في مجال خطوط الأنابيب وناقلات البترول والتخزين.
- * إحلال مستثمرين عرب أو مصريين مكان اسرائيل في مشروع مصفاة التكرير " ميدور " طالما إن التمويل قد دخل المشروع من بنك الاستثمار الأوروبي .
- * أن تقوم هيئة البترول المصرية بإعادة النظر في طريقة تشغيل المصافى المصرية للبترول وتأجير أو بالأحرى التشغيل لحساب الغير لاستخدام الطاقات العاطلة ، وهناك صياغات أخرى غير الطرق التقليدية للإنتاج والتسويق .
- * إشاء بنك عربى متخصص فى تمويل العمليات البترولية ، لينولى تمويل تجارة ونقل البترول وتمويل عمليات البحث والتنقيب وكذلك تمويل المشروعات الضخمة مثل نقل الغاز والنفط أو البتروكيماويات وشراء وتأجير وبناء ناقلات السفن البترولية ومصافى التكرير.

حاشيتان لابد منهما٠٠

أولا: إن البحث قد أظهر غياب استراتيجية عربية مفصلة لمستقبل المنطقة البترولى حتى في ظل السلام الأمريكي المطروح . فالمشروعات المعروضة كلها هي مشروعات اسرائيلية وبرؤى اسرائيلية (لازلنا أسرى سياسة رد الفعل).

ثانيا: غياب التنسيق بين الدول العربية وتبادل المعلومات حول المشروعات البترولية المختلفة وهكذا تحدث حالة الصدمة والمفاجاة لبعض الأطراف حينما يدركون القدر الكبير من الاتصالات المنفردة والاتفاقات " من وراء الظهر" بين هذه الدولة العربية أو تلك ... واسرائيل .

من التطبيع إلى الهيمنة في المياه والزراعة

مهندس حسام رضا

المقدمة

** مع زيارة أنور السادات للقدس في عام ١٩٧٧ ، بدأت إسرائيل في وضع أفكارها حول دورها في المنطقة في إطار استراتيجي ،

ورجحت إسرائيل رؤيتها لمستقبل العلاقات مع مصر أثناء المفاوضات بعد زيارة القدس إلى استعدادها للتنازل!! عن تروات مصر في سيناء في مقابل إقامة علاقات فعلية بين إسرائيل ومصر .

وقد شكل اتفاق كامب ديفيد مرحلة جديدة بالمنطقة لكونه اخرج مصر والعالم العربي من الصراع بالوسائل العسكرية إلى عدم الصراع وأيضا عدم وجود بديل عربي آخر، وكذلك ربط مصر بعملية الاقتصاد الرأسمالي ومؤسساته ، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وتوجيهاتها بالخصخصة وتحرير التجارة ورفع يد الدولة عن الاقتصاد . وكانت هذه التوجيهات هي نفسها ما يحتاجها التطبيع الاقتصادي مع إسرائيل ، حيث أوضحت وثيقة أمريكية هذا التلازم بين نجاح التطبيع وربط الاقتصاد الغربي بالعالم العربي ، وترى إسرائيل أن التطبيع يعني إحداث تغيير على الجانب العربي يبدأ من ضرورة قبول إسرائيل بأساسها الأيديولوجي ويمتد ذلك التغيير إلى قدرات العرب العسكرية ثم ينتهي إلى التعامل الاقتصادي معها وقبولها كجزء لايتجزأ من المنطقة ، ويعتبر ذلك شرطا لتحقيق السلام في المنطقة .

وبعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد فى عام ١٩٧٩ أقر الكونجرس الأمريكى برنامجا للتعاون الإقليمى – التطبيع – للشرق الأوسط تموله الوكالة الأمريكية للتنمية والتى خصيصت له ٨ره مليون دولار سنويا وذلك لاستخدام المعونة الأمريكية كمدخل للتطبيع وأداة منفذة لمخططاته،

وعقب توقيع الاتفاقية تم توقيع أول إتفاقية للتعاون الفنى الزراعى بين إسرائيل وأول دولة عربية وهي مصر وذلك في تل أبيب في ٢٤/٣/ ١٩٨٠ وشمل الاتفاق:

- تبادل البعثات الدراسية للخبراء وإعداد دوريات تعليمية مشتركة٠
- تعاون مصدر وإسرائيل في مجال البحث التطبيقي في جميع فروع الزراعة بما في ذلك تبادل الخبرة العلمية ،
- تعاون مصر وإسرائيل في مجال تطوير الزراعة للخضروات والفواكه والتوابل والنباتات الطبية ·
- تعاون مصر وإسرائيل في مجال الخدمات البيطرية ووقاية النباتات والعمل سويا في تنظيم وإدارة مزارع لتربية الدواجن وإنشاء حظائر المواشي والتلقيح الصناعي ·
 - تنظيم تعاونيات زراعية لإنتاج وتسويق منتجات زراعية ٠
- تنشىء مصر وإسرائيل بالتعاون فيما بينهما ثلاجات معامل تعبئة وتغليف ومعامل لطج القطن ومسالخ آلية ، وإقامة لجنة دائمة لمتابعة الاتفاق خصص لها ٢٦ مليون دولار منها عشرة ملايين لخبراء الزراعة الاسرائيليين لمصر!

وفى عام ١٩٨٣ نشر ثلاثة أكاديميين إسرائيليين بحثا بعنوان اقتصاديات صنع السلام توصل إلى أن التفاعلات الاقتصادية كالتجارة والاستثمار وحركة البشر والبضائع والخدمات تشكل المضمون الملموس للسلام لأنه من دون تلك التدفقات يبقى السلام خاويا وقشرة هشة في الإمكان تهشيمها بسهولة .

وفى نفس الوقت فإن خطة إسرائيل لعام ٢٠٠٠ قد أقرت أن الزراعة ليست من بين الأهداف الرئيسية للدولة لكى تعبر للقرن الواحد والعشرين حيث أقرت تطوير الدولة على أساس صناعى حديث يشمل المجالات الإلكترونية والحسابات والأجهزة الأتوماتيكية والإنسان الآلى والآلات الطبية وأن هذه الصناعات لاتؤدى إلى تلوث البيئة وكذلك تحتاج لعمالة ماهرة ، وتكثيف لرأس المال.

وأن هذا التركيز سيؤدى لتوفير الأرض للاستيطان وتوفير المياه · لسكان إسرائيل الذين بلغ عددهم حتى منتصف سنة ١٩٩٥، ٥ر٥ ملبون نسمة ·

وإنتاجها الزراعى يبلغ حوالى ٢٠٠٠ مليار دولار وتم تصدير إنتاج زراعى بمبلغ ٥٧٠ مليون دولار وإنتاج زراعى مصنع بمبلغ ٣٥٠ مليون دولار وذلك عن عام ١٩٩٥ وذلك لإنتاج

من ٤٣٦ ألف هكتار تستهلك في حدود ١٣٠٠ مليون م٣ من المياه٠

فوفى إطار أهداف إسرائيل المستقبلية بنت خططها المستقبلية لمشروعات التطبيع ٠

وفى الولايات المتحدة الأمريكية وفى إطار إنجاح التطبيع بين إسرائيل والدول العربية قد أقر الكونجرس فى عام ١٩٨٨ برنامجين للمساعدات ، يتم من خلالهما تمويل المشروعات العلمية المشتركة فيما بين الجانب الإسرائيلي والدول العربية وتطبيق نتائج الأبحاث والخبرات العلمية الإسرائيلية في حل المشاكل التي تواجه العالم العربي وأبرز هذه التطبيقات في مجال استصلاح الأراضي الزراعية ومجال النباتات والمحاصيل الزراعية . وهذا البرنامج يستهدف تدريب العلماء في إسرائيل وفي البرنامج الثاني تولى الكونجرس تحويل المبالغ الخاصة بالبرنامج الأول لوزارة الخارجية الإسرائيلية لتتولى بمعرفتها تحديد البرامج التدريبية وأوجه التعاون بين الدول العربية وإسرائيل ، كما تعمل لجنة للتعاون العلمي بين إسرائيل وأمريكا وهي الصندوق الأمريكي الإسرائيلي المشترك للبحث والتطوير الزراعي وتأسس عام ١٩٧٧ وأنفق الصندوق خلال عشر سنوات ١٣ مليون دولار على ٢٧٤ مشروعا تركز على إدارة المياه ووسائل تحسين الإنتاج الزراعي وتطوير أنواع من النباتات ذات قدرة على مقاومة الجفاف ،

والزراعة في إسرائيل تسيطر عليها الدولة والهستدروت - اتحاد عمال إسرائيل - بنسبة ٨٠٪ كما يسيطر على اتحاد العمال القيادات العسكرية العليا المتقاعدة -

وقامت إسرائيل بعد عام ١٩٩٣ بتوقيع اتفاقيتين للتطبيع مع السلطة الفلسطينية والأردن · ففي الاتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية :

- في الزراعة

سمحت بدخول المنتجات الزراعية التى تنتج داخل مناطق السلطة الفلسطينية إلى إسرائيل ما عدا المنتجات التى يمكنها منافسة الإنتاج الإسرائيلي المدعم ولمدة خمس سنوات وهي الطماطم - الخيار - البطاطس - البيض - الدواجن .

في الاستبراد

حددت إسرائيل أن السلطة الفلسطينية وإسرائيل ستكون لهما سياسة جمركية واستيرادية واحدة ، وأن كان من الممكن للسلطة الفلسطينية أن تقوم باستيراد بعض السلع بتصرفات جمركية مختلفة عن إسرائيل بعد اتخاذ اجراءات يتقق عليها الطرفان،

كما يمكن للسلطة الفلسطينية استيراد بعض السلع من دول عربية - ليس كل الدول - بكميات محدودة يتفق عليها ويتوقع ألا تؤثر على الإنتاج الإسرائيلي ،

أما الاتفاق الأردني •

في الزراعة

تحدث عن إمكانية التعاون في مجالات الخدمات البيطرية وحماية النباتات والتقنية الحيوية والتسويق على أن يقوم الطرفان بالتفاوض لانهاء هذه الاتفاقية خلال ٦ أشهر من توقيع المعاهدة ٠

أما فى المياه ففى الوقت الذى جاء بند الزراعة يتحدث عن إمكانية التعاون فلقد جاء بند المياه فى مادته السادسة ليتحدث بالتفصيل عن أنه يستهدف تحقيق تسوية شاملة ودائمة لجميع مشكلات المياه القائمة بين الطرفين:

۱- يتفق الطرفان - فقط - بالتبادل على الاعتراف بمخصصات عادلة لكل منهما وذلك من مياه نهرى الأردن واليرموك ... دون اعتبار لوجود شريكين هما الفلسطينيين وسوريا ٠

٢- الطرفان يتعهدان معا بالعمل على ضمان عدم تسبب إدارة وتنمية الموارد المائية لأحدهما في الإضرار بالموارد المائية للطرف الآخر ، وذلك دون الأخذ بالاعتبار التلوث القائم فعلا من تخزين والسحب الجائز لإسرائيل لمياه نهرى الأردن واليرموك مما تسبب في زيادة نسبة الملوحة لنهر الأردن ، وأن الطرفين ليس هما الطرفان الوحيدان أصحاب الحق في هذه الماه.

٣- موافقة الطرفين على البحث عن كميات إضافية من المياه عبر وسائل وطرق مختلفة بما فيها مشاريع التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي وهنا وافقت الأردن على المخططات الإسرائيلية لمشروعات المياه والتي تتبناها إسرائيل والمنظمات الدولية لصالحها أولا ولإدارة صراع عربي - عربي في مجال المياه.

وعلية فإن إسرائيل وفي إطار نقل الصراع بالمنطقة إلى الهيمنة بالتطبيع كانت تضع في اعتبارها

١- أن أزمتها المائية المزمنة وبالرغم من التخفيض المستمر لاحتياجات الزراعة من هذا

المورد إلا أن استمرار الهجرة الصهيونية ترشح ذلك المورد لأن يكون أكثر ندرة ٠

٢- أن الأهمية النسبية للزراعة والاستيطان الزراعى سوف تقل نظرا لتغير أولويات اهتمام
 الدولة الصهونية ٠

٣- إنها في حاجة إلى التخلص تدريجيا من المنتجات الزراعية التقليدية ذات القيمة
 المضافة القلطة -

3- إنها في حاجة إلى توفير احتياجاتها من المواد الخام الزراعية اللازمة لصناعاتها
 الغذائية والتي تبلغ نصف صادراتها من الحاصلات الزراعية خصوصا من دول الجوار لزيادة
 القدرة التنافسية -

٥- تبحث عن أسواق لتصريف منتجاتها الحديثة وكذلك للمدخلات الزراعية وكان الحل لكل
 ذلك هو التطبيع الذي قدمت الولايات المتحدة كل إمكانياتها لإنجاحه .

المشروعات الإسرائيلية التطبيع في المياه والزراعة

قامت المشروعات الإسرائيلية والتى أخذت شكل الجهد المنظم فى مراكز الأبحاث الإسرائيلية والأمريكية إعتبارا من عام ١٩٨٣ ، والتى توجها جهد لمؤسسة أرماندهمر وجامعة تل أبيب فى عام ١٩٨٩ على أساس أن تنفرد إسرائيل بمزايا التطبيع والوضع فى الاعتبار المصالح الاقتصادية الإسرائيلية ، وتدعيم الرؤية الإسرائيلية بواسطة المؤسسات الدولية والأمريكية .

وفى الدراسة التى أعدتها مؤسسة أرماندهمر توقع البروفيسور الإسرائيلى حاييم بن شاحر أن يزيد الناتج القومى الإسرائيلى بنحو ٢٢٪ خلال عشرة سنوات من بداية عملية التطبيع وبنفس النسبة تقدر الزيادة فى مستوى المعيشة والاستهلاك الفردى ومعدل الاستثمار وجذب الاستثمار الأجنبى بما يخفض تكلفة رأس المال وتوسع التجارة الإقليمية فى إسرائيل ، وتنوقع إسرائيل أن تصبح قاعدة للشركات متعددة الجنسيات وأن تصبح جسرا للتجارة بين العالم العربى وشركائه التجاريين الرئيسيين حيث يتوقع أن يصل حجم هذه التجارة إلى ٢٠٠ مليار دولار سنويا ٠

كما قدم بيرين صاحب رؤية إسرائيل النووية مشروعه الاقتصادى في كتابه شرق أوسط جديد لتحقيق نفس الرؤية الاستراتيجية بتحقيق النفوق لإسرائيل بنقل الصراع إلى ساحة

تتمتع فيها إسرائيل بالتفوق النوعي على الدول العربية في المجال التكنولوجي والبنية التحتية٠

(الخدمات المالية - الاتصالات - الطرق) •

وتحدث بيريز عن مشكلة ندرة المياه فأشار إلى أن المياه عنصر أساسى فى السياسة الاقتصادية ، وأن الظواهر الطبيعية (قلة الأمطار) والزيادة السريعة للسكان – والاستغلال الخاطىء – والسياسة التى تفتقر إلى الترشيد المطلوب هى أسباب افتقار المنطقة للمياه ،

وأشار إلى أن سياسات الدول في المنطقة لا تأخذ في الاعتبار احتياجات الدول المجاورة والأجيال القادمة كذلك ، كما أوضح أن المياه في المنطقة هي ملك للمنطقة كلها وليس لبلد من الميلدان ،

وقد أوضحت مشروعات أرماندهمر وكذلك اليشع كالى مهندس تخطيط مشروعات المياه في إسرائيل بالتفصيل أفكارهم حول حل مشكلة المياه الإسرائيلية في إطار التطبيع ، حيث أكدا أن أي اتفاق سلام إقليمي ستكون المياه بندا من بنوده لتنظيم مياه المنطقة وفقا للأوضاع المستجدة بدخول إسرائيل طرفا فيها، حيث أوضحت أنه توجد بعض الموضوعات المرشحة للتسوية تتعلق بالمياه الجوفية وهي خزانات المياه الجوفية المرتبطة بنهر اليرموك ، والمرتبطة بوادي عربة والتي تشترك اسرائيل والأردن فيها ، وكذلك خزانات المياه الجوفية التي تشترك إسرائيل مع الضفة الغربية وقطاع غزة.

واعتبرت اسرائيل أن هناك مشكلات للمياه يمكن أن تشكل خطرا على السلام وهي :

- نقص المياه في الضفة الغربية -نقص المياه في قطاع غزة.

ورأت إسرائيل أن الاتفاقيات التي يمكن أن تحل مشاكل الماه هي:

أ- اتفاقات مع مصر ٠

تعاون ثنائي على استخدام الموارد المصرية (من أرض ومياه) في الأراضي المصرية .

- نقل مياه من النيل في اتجاه اسرائيل،

ب- اتفاقات مع الأردن .

- تعاون عام على إدارة الأحواض المشتركة بين النولتين ومن ضمنها بصورة خاصة تخزين مياه اليرموك في بحيرة طبريا.

- مشروع بحرين مشترك (جر مياه البحر الأحمر إلى مياه البحر الميت).

- ستروي پدرين حسرت (جر جه ،جد ،جدو، دسترو، ي حه ،
 - ج- اتفاقات مع لبنان
 - استغلا كهرمائي لمياه الحاصبائي٠
 - نقل مياه حوض الليطاني واستغلالها كهربائيا.
- د٠ تزويد مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة بالمياه من مصادر خارجية ٠
 - ١- التعاون الإسرائيلي المصرى •

ترى إسرائيل أن هذا التعاون اعتمد على استغلال مياه النيل في الزراعة في مصر في مشروعات مشتركة تستفيد من الأرض والمياه والعمالة المصرية معتمدة على رأس المال والتكنولوجيا الإسرائيلية وذلك في الأراضى الجديدة وبإدارة إسرائيلية وترى إسرائيل في ذلك نقل الإنتاج التقليدي ذي العائد القليل إلى الأراضى المصرية مع السيطرة على عملية التسويق لهذه المنتجات لتعظيم أرباحها ٠٠ وكذلك ضمان توزيع المدخلات الزراعية الإسرائيلية (تقاوى اسمدة - مبيدات) ... وترى إسرائيل أن هذا التعاون يمكن أن يشجع جهات أجنبية كثيرة (وكالة الولايات المتحدة في الإنماء الدولي USAID والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في مضر امتيازات ومنح كثيرة !!

أما الجزء الآخر من المشروع فهو عن نقل مياه النيل إلى إسرائيل ، وترى إسرائيل أن المشروع يعتمد على نقل ١٪ من استهلاك مصر لحل مشاكل المياه فى الأردن وإسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة (استهلاك مصر حاليا حوالى ١٦ مليار ٣٥ سنويا) – وترى أن حل مشكلة قطاع غزة تكمن فى نقل ١٠٠ مليون ٣٥ سنويا إلى القطاع على أن ينقل ٥٠٠ مليون ٣٥ إلى إسرائيل والأردن عبر إسرائيل وترى إسرائيل أن ثمن ١ م٣ فى مصر يبلغ ٤ سنتات٠٠

وذلك على أن يتم فى المدى الأبعد نسبيا الاتفاق مع أثيوبيا والسودان لتوفير احتياجات لإسرائيل فى ١٠ مليارات م٢ سنويا وقد يتم ذلك بواسطة توفر فوائض من مياه الرى فى مصر ، وتتعلل إسرائيل بأن مشاريع التنمية فى مصر لايمكنها استهلاك هذه الكميات وترى إسرائيل أن مصر تتولى مشروع توصيل مياه النيل إلى سيناء وأن المشروع لن يحتاج إلا توسيعه لينقل هذه المياه المطلوبة فى إسرائيل .

وكانت الحكومة الهولندية في دراسة في عام ١٩٩١ عن مشكلة المياه في قطاع غزة قد أوصت بنفس الحل وهو نقل ١٠٠ مليون م٣ من مياه النيل إلى قطاع غزة ٠

والمعروف أيضا أن اسرائيل تقوم بسحب حوالى ٥٠ ألف م٣ يوميا من مياه جوفية عميقة في سيناء لصالح مستعمراتها في النقب،

كذلك فإن تقرير يورك الذى أعدته هيئة المعونة الأمريكية عن التنمية الزراعية فى مصر قد شكك فى فائدة استصلاح الأراضى حيث أنها فى حاجة إلى ١٦ مليار م٣ لاستصلاح ٨ر٢ مليون فدان ٠

التعاون الإسرائيلي - المصرى في مجال الزراعة،

ترى الدراسة أن الخبرة الزراعية الإسعرائيلية يمكن أن تنقل لمصعر خاصة في مجال الأراضى للستصلحة وكذلك في نظم الرى الحديثة ، وحددت الدراسة ثلاثة مجالات لتشجيع التعاون بين مصر وإسرائيل ،

- التبادل التجاري في مجال المنتجات الزراعية ،
- نقل المعرفة التكنولوجية الخاصة بالأبحاث وتصميمات المشروعات المتطورة ونشرها.
 - المشاركة في الصناعات الغذائية ، وخاصة في المجتمعات الجديدة،

وحددت اسرائيل أن مشاركتها ستكون في :

- الأنشطة التي تعتمد على القطاع الخاص
 - أنشطة الصناعات الغذائية ،
- أن هذه الأنشطة تكون ذات مدى قصير
- تفضل وجود طرف ثالث (يفضل الولايات المتحدة).

أما مشاركتها للحكومة المصرية فستكون في إطار إمداد الحكومة بأنظمة التدريب الإسرائيلية وتوظيف نظام البحوث للتدريب والذي سيتم تطويره في إسرائيل.

كما أوضحت اسرائيل أن استغلال ميزة إسرائيل في زراعة الأراضي المستصلحة واستخدام أنظمة للري المتطورة ومشروعات الزراعة الكبرى -- يمثل جزءا هاما لتطوير الزراعة

فى مصر يمكن تمويله عالميا من خلال هيئات أجنبية ومؤسسات - مثل البنك الدولى - على سبيل المثال ، ويتطلب التخطيط لتمويل مثل هذه المشروعات التواؤم مع التيارات والميول العالمية - كما يمكن اسرائيل من النفاذ إلى السوق المصرية للخدمات الزراعية !!

التعاون الإسرائيلي - الأردني في المياه

وذلك بإدارة الخزانات الجوفية خصوصا في حوض نهر اليرموك وكذلك في وادى عربة وترى إسرائيل أنه يمكن للأردن استغلال نهر اليرموك والذي يبلغ تدفقه حوالي ٥٠٠ مليون م٣ سنويا والذي تستغله الأردن في فصل الصيف أن تقوم بتخزين مياهه الشتوية في بحيرة طبريا في حدود ١٩٠ مليون م٣ والباقي تقوم إسرائيل بتخزينه في خزانات جوفية وسط إسرائيل وهذا الحل سيوفر لإسرائيل حوالي ٢٠٠ مليون م٣ تقوم باستخدامها في مدنها وكذلك فإن ١٩٠ مليون م٣ والتي ستقوم بتخزينها لصالح الأردن ستعمل على تحلية مياه البحيرة والتي زادت الملوحة بها عن ٨٠٠ جزء في المليون علاوة على مخلفات الصرف الزراعي والمبيدات بها مما يجعلها أقل صلاحية لاستخدام الأردن نظرا لنسبة التبخر صيفا وكذلك فإن إسرائيل تطرح مشروع استمطار الغيوم فوق حوض اليرموك وهذا المشروع قد أجريت له تجربتان احدهما في الستينيات وأعطيت نتائج في شمال إسرائيل في زيادة الأمطار بنسبة تجربتان احدهما في الجنوب فكانت النتائج سيئة – والتجربة الثانية تمت في السبعينيات وكما تقول إسرائيل فاقد أعطت في حدود نفس النتائج .

وتتحدث عن تنفيذ هذه التجارب ولكن بنتائج قد لاتكون واضحة وذلك على الحدود الإسرائيلية الأردنية على أمل أن تحقق الأهداف التالية -

- زيادة الأمطار في سهل الغور المنطقة الزراعية الرئيسية في الأردن ٠
 - زيادة الأمطار في حوض التخزين الخاص بنهر اليرموك.
- زيادة الأمطار في أحواض الروافد الصغيرة التي تصب في نهر الأردن واليرموك والميت. التعاون الإسرائيلي اللبناني ·

وفي لبنان: ترى إسرائيل أن هناك احتياجا للتعاون مع لبنان في مجال المياه وذلك في :

- توليد كهرباء من المياه التى ترى إسرائيل أنها ستتدفق إليها وذلك من حصتها من هذه المياة !!

- نقل مياه لبنانية لإنتاج طاقة كهربائية ولتزويد مستهلكين (إسرائيل - الأردن - الأسطين) بهذه المياه .

وقد ترى إسرائيل أن اتجاه التعاون الأول من تدفق للياه وحصتها يتعلق بمياه نهر العيون كما ترى أنه يمكن أن يتم على مياه نهر الحاصباني بشرط أن يكون التخزين في لبنان أما محطة الطاقة فتكون في إسرائيل -

أما الشق الثانى فترى إسرائيل إمكانية إتمامه عن طريق تحويل مياه نهر الليطانى بواسطة بواسطة نفق تم بالفعل – إلى نهر الحاصبانى وتصريف الجزء الأعلى من الليطانى بواسطة بحيرة فرعون بارتفاع ٥٨م فى نفق نحو البحر المتوسط والمياه المتدفقة فى الجزء المنخفض من الليطانى فى إطار خزانات الخرولى + ٢٢٠ م فيمكن تحويل مياه إسرائيل ، حيث أنه توجد فوائض غير مستغلة فى الليطانى فى الأردن ، ويمكن تحويل المياه بدلا من تدفقها إلى البحر المتوسط إلى إسرائيل ،

كما قام فريق من معهد دافيد هوفيتزا التابع لجامعة تل أبيب باعداد دراسة تحدثت عن أنه رغم وفرة الأراضى الصالحة للزراعة والمياه المتوفرة فى لبنان فإن الأراضى المنزرعة فعلا لاتتجاوز ٥٠٪ من الأراضى التى يمكن استزراعها ، وترى إسرائيل أنه يمكن التعاون المشترك فى مجال المشروعات الزراعية واستصلاح الأراضى. وتقول الدراسة أن وجود سياسة حكيمة لتوحيد وضم الأراضى عبر الحدود الإسرائيلية واللبنانية يمكن أن يؤدى إلى توزيع أكثر كفاءة للمياه ، وأن ذلك يحتاج إلى تكثيف عمليات الاستيطان ، كما ترى إسرائيل أن لبنان يمكن أن يصبح معبرا لمنتجاته الزراعية إلى الدول العربية عبر تجار لبنانيين وبدون علامات تجارية إسرائيلية .

المحور الإسرائيلي السورى

بسيطرة إسرائيل على هضبة الجولان فلقد رفضت أن تتحدث بشأن المياه المتدفقة منه إلى بحيرة طبريا، والتى تستفيد منها بالكامل وتصل إلى ١٢٦ مليون م٣ سنويا وذلك غير العيون والآبار النى تتدفق فى الهضبة والتى قامت إسرائيل بزراعة المساحات التى كانت نزرع من قبل المزارعين السوريين قبل عام ١٩٦٧ والذين قامت بطردهم.

وفى دراسة أعدتها جامعة تل أبيب حول إمكانيات التعاون مع سوريا فترى أنه يتمثل في

استغلال الأراضى الجافة وشبه الصحراوية لاستصلاحها واستخدامها فى أغراض الزراعة وتنمية المناطق وتحسين استغلال مصادر المياه وادارتها ، كما يمكن لإسرائيل أن تقدم منح دراسية لعدد من الطلاب السوريين فى مجالات مكافحة الحشرات والرى والتسميد والتسويق ، وترى إسرائيل أن الزراعة فى سوريا تعانى من الأساليب والوسائل القديمة وعدم الاستغلال الأمثل للمياه ، وترى ضرورة زيادة الرقعة الزراعية لزيادة الإنتاج الغذائى والموضوعات التى تضعها إسرائيل على رأس قائمة التطبيع فى مجال الزراعة مع سوريا:

- إقامة مراكز للإرشاد الزراعي وبحوث التنمية والاستغلال الأمثل للتربة والمياه ٠
 - إعداد خطط تنمية إقليمية (إعطاء المشورة في مجال التخطيط الشامل)٠
- فتح الخدمات والإرشاد في مجال حماية النبات والطب البيطري إلي جانب تحسين طرق وسائل الاستصلاح والإنتاج وتطبيق ذلك على مجال الثروة الحيوانية ،
- تحسين استخدام المياه ومنع المساس بها ، إلا بعناية فائقة بما فى ذلك التسويق ووسائل الرى المختلفة ، كما تتوقع إسرائيل أن الأيدى العاملة السورية الرخيصة والتى تنتج منتجات رخيصة سوف تضر بالإنتاج الزراعى الإسرائيلي لو تم بيع هذه المنتجات في إسرائيل ،

التعاون الإسرائيلي الفلسطيني

أما التعاون مع الفلسطينيين نظرا لكونهم تحت الاحتلال فقد وضح التعاون القسرى أو التطبيع القسرى حيث ركزت الاتفاقات مع الجانب الفلسطيني على اقتصاد كل من الضفة الغربية وقطاع غزة كل على حده ٠ وكذلك فإنها منعت الجانب الفلسطيني من أن يكون له أى دور في مجال المياه في الضفة الغربية حيث الوفرة المائية — بينما أبقت قطاع غزة حيث المشاكل الجسيمة والخطيرة بسبب الاستنزاف الاستيطاني الإسرائيلي في يد مشتركة. كما قامت بتحديد ما يزرع في الأراضي الفلسطينية وحددت حصص المنتجات الفلسطينية ذات الفدرة التنافسية العالية ، وفتحت الأسواق الفلسطينية تماما أمام المنتجات الإسرائيلية وفي نفس الوقت منعت الاستيراد إلا عن طريقها ، وللدول التي ترغب في الاستيراد منها وتحت حماية جمركية عالية ، وكان معهد فولكان قد أعد دراسة لوزارة الزراعة طالب فيها إسرائيل في بأن تعمل على تغيير اتجاه النشاط الزراعي في قطاع غزة إلى إنتاج تحتاجه إسرائيل في

مجال التصدير ويحتاج لعمالة كثيفة مثل انتاج الفراولة والزهور٠

وقد كشف توماس ناف امام الكونجرس الأمريكي عام ١٩٩٠ أن نظام المياه في إسرائيل قد أصبح مرتبطا بنظام المياه والخزانات الجوفية في الضفة الغربية ، وأنه يجب النظر إلى مشكلة المياه الإسرائيلية في إطار جهود إسرائيل لاستيعاب مليون صهيوني خلال السنوات الخمس القادمة ،

كما أصدر مركز يافى للدراسات الاستراتيجية والتابع لجامعة تل أبيب تقريرا انتهى إلى "
أن تخلى إسرائيل تخليا واسع النطاق عن سيطرتها على مصادر المياه فى الضفة الغربية
يمكن أن يلحق باقتصاد إسرائيل وزراعتها وبيئتها كوارث ٠٠ إن الوضع النهائى للتسوية
ينبغى أن يضمن سيطرة إسرائيلية طويلة المدى على الخزانات الجوفية ، وهى المناطق التى
استوطنتها اسرائيل بكثافة نسبيا منذ ١٩٦٧٠

النتائج والمخاطر

فى الوقت الذى تعلن فيه إسرائيل أن مشروعات التطبيع فى مجالى المياه والزراعة تعتمد على المصالح المشتركة الطرفين وتوفر عامل الثقة لإيجاد أسس حقيقية فى استمرار السلام •

- فإن مشروعاتها تتبنى المصلحة الذاتية الخاصة بها حيث تضيف هذه المشروعات موارد من المياه والطاقة جديدة عن طريق مياه الليطانى الحاصبانى واليرموك والنيل) وتوفير القروض الدولية بشروط ميسرة ، وفى الوقت نفسه فإننا لانجد أى استفادة للجانب العربى من هذه المشروعات (مصر - الأردن - فلسطين - لبنان - سوريا) سوى تفاقم الأزمة المائية لبعضها (مصر - الأردن - سوريا) . كما تكرس إسرائيل بهذه المشروعات السيطرة على موارد مائية تحت يدها بالاحتلال سوريا) جبل الشيخ ٢٦٦مليونم٣ - منابع نهر الأردن ٥٠٠ مليون م٣ - الضفة الغربية ١٥٠ مليون م٣)٠

كما تصدر مشاكل استهلاكها الجائر للموارد المائية التى تحت يدها إلى (مصر لتحل مشكلة قطاع غزة ١٠٠ مليون م٣ سنويا – العراق باستقطاع جزء من حصتها لصالح سوريا لكى تنحرك لها كمية عادلة من مياه الجولان – كما رفضت الاعتراف بأى حقوق للفلسطينيين.

- تقوم إسرائيل بدمج قسرى ونهب مستمر للموارد المائية في الضفة الغربية وقد أدى ذلك إلى تخلف اقتصادى تم نتيجة التدهور

قطاعى الزراعة والصناعة مع تدهور شديد البنية التحتية (مواصلات - اتصالات) وحصر المناطق القلسطينية في كونها سوقا المنتجات الإسرائيلية ومصدرا للأيدى العاملة الرخيصة وكانت وزارة الزراعة الإسرائيلية قد بلورت موقفها في وثيقة تضمنت النقاط الآتية :

- ١- ليس في الإمكان الفصل بين مرفق المياه في إسرائيل والإدارة الذاتية -
- ٢- إدارة مرفق المياه في مناطق الإدارة الذاتية يتم بواسطة هيئة مشتركة ،

٣- أن ينص أى اتفاق يوقع بين إسرائيل والفلسطينيين على عدم تقليص حصص المياه المخصصة للمستوطنات اليهودية ، وكان البنك الدولى قد أوضع أن الفرد الفلسطيني يستهلك ٥١م٣ بينما المستوطن يستهلك ٨٠م٣ كما أن المواطن الفلسطيني يدفع خمسة أضعاف مايدفعه الإسرائيلي في سعر المتر المكعب من المياه.

٤- فتح الحدود بين إسرائيل والإدارة الذاتية سيكون بالتدريج وينفذ على مدى خمسة أعوام من أجل الحيلولة دون انهيار الزراعة في إسرائيل ، وأن الخطر يتهدد فروع الخضروات والدواجن بسبب المنافسة المتوقعة وفي هذه الفترة الانتقالية لن يسمح بنقل منتوجات زراعية من القطاع والضفة إلى إسرائيل ، وأن هذه الفترة الانتقالية مدتها خمسة أعوام ستعطى للمزارعين الإسرائيليين كمهلة للاستعداد للمنافسة وللانتقال إلى فروع زراعية بديلة مخصصة للتصدير أو مهن أخرى .

وكانت الاتفاقيات التى تمت بين الدول العربية وإسرائيل قد أقرت هذه الشروط وكذلك حق إسرائيل فى السيطرة على المياه الفلسطينية وعدم حقها فى السيطرة أو الحفر حتى معرفة أى معلومات عن المياه الفلسطينية كما اعترفت الأردن بحق إسرائيل فى حصص عادلة فى المياه وألغى الاتفاق حقوق الفلسطينيين والسوريين فى مياه نهرى الأردن واليرموك والأهم من ذلك بموجب هذا الاتفاق أعطت إسرائيل للأردن ٥٠ مليون ٣٠ اتضح أنها من حقوق الفلسطينيين وكانت إسرائبل بناء على هذه المنحة للأردن - الم ٥٠ مليون م٣ – قد استأجرت بضعة كيلو مترات بها أبار مياه من الأردن !!

- أعطت إسرائيل لإمكانياتها التكنولوجية قدرات غير محددة وغير حقيقية حيث أن أساليب الرى الحديثة موجودة بوفرة في أنحاء العالم ومنها مايفوق الخبرة الإسرائيلية ، كما أن الخبرة الإسرائيلية التي كانت وراء مشروع الصالحية بمصر قد أدت به إلى خسائر فادحة

سرعان ما أوصلته للإفلاس وكذلك مشروع الألبان في نفس المشروع والذي اعتمد تقريبا على كل شيء من إسرائيل (خبراء أبقار - تغذية - أدوية بيطربة) فإنه لقى نفس المصير.

كما أن أولى تجارب المصريين مع التطبيع الزراعى الرسمى وهو تسليم مزرعة مستوطنة ينعوت سيناى عند تسليم العريش . ورغم أن الاتفاق المصرى الإسرائيلي هو تسليمها تعمل ، إلا أن مصر قد تسلمتها خرابا ونقلوا كل ما يمكن نقله وقاموا بحرق ما لم يكن بإمكانهم نقله ومن بينها المزروعات كما قاموا بنسف آبار الرى وخزانات المياه في مستعمرة ياميت ، ولكن ذلك لم يمنعهم من استعمال الأنفاق التي كانت تربط المستعمرة بإسرائيل ، لتسهيل هروبهم في حالة أي هجوم مفاجيء - في تهريب المزروعات ومئات الأطنان من المبيدات المحظورة دوليا والتقاوى الفاسدة والتي بها إشعاع والأسمدة الورقية غير الصالحة والهرمونات المحظور استخدامها دوليا، وأكدت مصادر مؤتمر التنمية الزراعية الذي عقد في الاسماعيلية في ١٩٩٢ أن مصر شهدت تسرب ٨٥ نوعا من البنور والأسمدة والمبيدات والهرمونات الضارة من إسرائيل .

كما قامت إسرائيل بإدخال العديد من الأمراض للإنسان والحيوان والنبات والنحل وكان أخرها مرض صانعة الانفاق في الموالح والذي دمر ٧٠٪ من إنتاج مصر من الموالح • كما قامت بسرقة العديد من الجينات الوراثية النخيل وطماطم تتحمل الملوحة وشعير برى وخيار برى وأغنام من واحة الفرافرة وماعز الزرابي المشهور ودواجن مصرية عارية الرقبة كل ذلك استعدادا لتنفيذ اتفاقية الجات •

وقد استخدمت الأراضى العربية ،كما طالبت بإقامة مشروعات كبرى تعود بالفائدة على الطرفين ولكن ما تم كان وبالا على الأراضى العربية ففشلت المسروعات مثل مشروع الصالحية وتم إهدار الأرض والمياه •

كما استخدمت إسرائيل العمالة العربية الرخيصة اما فى مجال التطبيع القسسى (الأراضى الفلسطينية - جنوب لبنان) أو فى اتفاقيات انتقال الأفراد فى اتفاقيات التطبيع (الأردن - مصر) وقد أدى ذلك لظهور العديد من حالات التجسس لصالح إسرائيل بين تلك العمالة ، وكذلك أصبحت تلك العمالة من المروجين للتفاوى والمبيدات الإسرائيلية مما يضر الأمن القومى العربي .

أما التطبيع في مجال البحوث الزراعية فلقد استطاعت إسرائيل بواسطته من الإطلاع على

أبحاث متميزة في مجالات هامة بالنسبة الزراعة المصرية عموما والقطن المصرى خاصة ٠

كما نشطت وبالتعاون مع الوكالات الأمريكية على تحديد أهداف ويرامج الأبحاث المصرية، مما جعل الباحثين المصريين يتكالبون على الأنشطة البحثية المولة من قبل الوكالات الأجنبية والعاملة في اتجاهات معينة لاتفيد الزراعة المسرية بقدر إفادة ممولى تلك الأنشطة والمشروعات، أما في مجال التجارة المتبادلة فلقد استطاعت إسرائيل أن تجد لها أسواقا في السعودية والإمارات عن طريق مصر والأردن واستطاعت أن تدخل الأسواق السورية عن طريق جنوب لبنان واخترقت الأسواق السودانية عن طريق مصر ٠ وعلى الرغم من كل ذلك فإن زيارة وفد اتحاد الصناعات المصرية لإسرائيل عام ١٩٩٤ يوضح المعوقات التي تضعها إسرائيل أمام المنتجات المصرية وهي على سبيل المثال:

- طلب الجانب المصرى من إسرائيل المساواة في الرسوم الجمركية حيث تفرض إسرائيل على الصادرات المصرية جمارك تصل إلى ٢٠٠/ في حين الرسوم الجمركية العادية في إسرائيل ٤٠٪ على الدول الأخرى ، مع العلم بأن هذه الجمارك تنطبق على المنتجات المصرية الداخلة للأراضى الفلسطينية ٠
- كما اشتكى الجانب المسرى من تعويق الجانب الإسرائيلي لحصوله على تراخيص الاستيراد وذلك لدخول منتجاته الأسواق الإسرائيلية أو الفلسطينية ٠
- كما طالبت إسرائيل من الجانب المصرى تسويق منتجاته في الولايات المتحدة وأوروبا ولقد استطاعت إسرائيل أن تحصل على مساندة الولايات المتحدة والهيئات الدولية للدفاع عن مصالحها . فنجد أن الولايات المتحدة تخصص أعلى نسبة من المعونة لمصر لتطوير أنظمة الرى الحقلي والاستفادة من مياه الصرف الصحى والزراعي - كما أوصت الحكومة الهولندية بأن تحل مصر مشكلة المياه في قطاع غزة بكمية ١٠٠ مليون م٣ من مياه النيل كما دعا البنك الدولي في دراسة حديثة له في ديسمبر ١٩٩٥ عن المياه في الشرق الأوسط إلى :
- حاجة بلدان منطقة الشرق الأوسط إلى صياغة استراتبجيات تتطلع إلى أبعد من حدودها الوطنية وستصبح المشاركة على الصعيدين الوطني والنولي من الأمور الرئيسية لنجاح إدارة شئون المياه على مستوى المنطقة -

ومن شأن إقامة مجموعات تنسيق الاتصالات فيما بين الجهات المانحة أن تكون الخطوة الأولى المساعدة على تنسيق وتسهيل عملية التغيير في بلدان المنطقة !!

الخلاصة

إن التطبيع هو رؤية استراتيجية إسرائيلية خاصة بوجودها والدفاع عن مصالحها بالمنطقة • وكان على رأس اتجاهات التطبيع هو التطبيع الزراعى ولاسيما وأن الزراعة في إسرائيل ليست من أهدافها لدخول القرن الواحد والعشرين •

وكانت مشاريعها لتطوير التعاون مع الدول العربية تترجم مصالحها وأهدافها السيطرة على الموارد المائية والزراعية العربية ٠

وفى نفس الوقت الذى تقدمت فيه الصناعات الغذائية فى إسرائيل فإنها فى حاجة إلى المواد الضام لتشغيل هذه الصناعات والوفاء بأعلى نسبة من الاحتياجات الغذائية للمجتمع الإسرائيلي ، فإنها تهدف إلى التخلى تدريجيا عن المنتجات الزراعية التقليدية ذات القيمة المضافة القليلة ،

وسعت إسرائيل لأن تكون اتفاقات التطبيع بينها وبين الدول العربية مع كل بلد على حدة وذلك لتعظيم أرباحها من جهة ، وحتى تصبح مركزا للاقتصاد بالمنطقة ، وتصبح كل الدول العربية هي المحيط وهامش اقتصاد المنطقة ، رغم أن الدول العربية هي صاحبة الموارد وإسرائيل لا تملك أي من هذه الموارد .

وتسعى إسرائيل لأن تكون موارد المياه في خدمة أهدافها لتنتقل إلى إسرائيل الكبرى بتوطين خمسة ملايين يهودي جديد ·

وتسعى إسرائيل إلى تهميش دور الزراعة العربية في الوفاء باحتياجات العرب الأساسية بزيادة الفجوة الغذائية وكذلك أن تسيطر على الأسواق التصديرية للمنتجات العربية وتعتمد إسرائيل في تنفيذ مخططاتها على ضغوط الولايات المتحدة والمؤسسات الدولية في منح مساعداتها وقروضها الميسرة للدول التي تلتزم بهذه المخططات،

التطبيع في القطاع المالي

مما لاشك فيه أن أى مشروع للتطبيع الاقتصادى " والتعاون الاقليمى " يستلتزم مشروعاً مصاحبا للتطبيع المالى ، سواء لتوفير الخدمات المالية المختلفة للصفقات التجارية المبرمة ، أو لتغطية احتياجات المشروعات الإقليمية والمشتركة من التمويل الاستثماري ورأس المال العامل.

ويغادر إلى القول بأنه فى الحدود القائمة للمعاملات التجارية والنشاط السياحى بين مصر وإسرائيل يوجد قدر من التطبيع المالى بين بنوك مصرية وإسرائيلية لتوفير الخدمات المالية المختلفة اللازمة لتلك المعاملات التجارية والسياحية المحدودة،

والسوال المطروح هو إلى أى مدى يمكن أن يتسع نطاق التطبيع في القطاع المالي ، وماهى الأشكال المطروحة لذلك التطبيع ومدى مايرتبط بها من مخاطر .

وللإجابة على هذه التساؤلات يمكن طرح قضية التطبيع المالي عبر ثلاثة محاور،

- موقف رأس المال المصرفي من التطبيع المالي ٠
- بنك التنمية الاقليمي لمنطقة الشرق الأوسط كالية للتطبيع المالي ٠
 - التطبيع عبر سبوق رأس المال،

أولا: موقف رأس المال المصرفي من التطبيع المالي:

يتخذ رأس المال المصرفى موقف الترحيب بالتطبيع المالى الكامل، وقد برز ذلك بشكل واضبح إبان انعقاد المؤتمر الاقتصادى الأول في الدار البيضاء ، حيث طرح رأس المال المصرفى كآلية رئيسية لذلك التطبيع إنشاء بنك مشترك يساهم فيه القطاع الخاص والبنوك والمؤسسات الأخرى العاملة في المنطقة ، بدءا – في مرحلة أولى – من مصر وإسرائيل والأردن وفلسطين ، ثم في مرحلة تالية سائر دول المنطقة ، ومن يرغب من خارجها ، عبر طرح بقية رأس المال للاكتتاب العام ،

وقد تم التأكيد في المشروع المقترح على ضرورة قيام بنك بأعماله على أسس تجارية بحتة تسعدف تحقيق الربح ، على أن تتم هذه الأعمال في إطار مفهوم " البنك الشامل" الذي

يشكل نشاطه نقطة الارتكاز لتحقيق التطبيع المالى بكافة أشكاله من ناحية ، ولدفع مشروع " التعاون الإقليمي" ككل من ناحية أخرى ·

وهكذا تم تحديد أغراض البنك لتشمل جبهة عريضة من الأنشطة ممثلة في :

- توفير التمويل اللازم للأنشطة الاقتصادية المختلفة،
 - دفع حركة التجارة والسياحة البينية -
 - تمويل إنشاء مناطق حرة إقليمية ٠
 - استكشاف وترويج فرص الاستثمار بالنطقة
- تطوير أسواق رؤوس الأموال بالمنطقة وصولا إلى سوق رأسمال إقليمية .
- تمويل المشروعات المشتركة لاسيما في مجال البنية الأساسية مثل الطرق والطاقة وشبكات الاتصالات ، فضلا عن مشروعات النقل بأنواعه،
 - عمليات التمويل التأجيري ·
- تولى عمليات الخصخصة بدءا من تقييم المشروعات المطروحة والترويج لها في داخل المنطقة وخارجها .

إلا أن الواضح أن هذه الدعوة المرحبة بالتطبيع المالى قد اصطدمت على أرض الواقع بمحدودية المعاملات القائمة بالفعل مع إسرائيل على نحو لايوفر إمكانيات ربحية عالية تبرر مخاطرة رأس المال الخاص بالمساهمة في إنشاء مثل هذا البنك .

ومن ثم فقد خبت ذلك الدعوة واختفت تماما في أعقاب مؤتمر الدار البيضاء ولم يتكرر طرحها .

وعلى ذلك فانه يمكن تلخيص موقف رأس المال المصرفى من التطبيع المالى على النحو التالى: ترحيب من حيث المبدأ يوضع موضع التنفيذ عند توافر الشروط الموضوعية لتحقيق ربحية عالية.

ثانيا: بنك تنمية الشرق الأوسط كآلية التطبيع المالى:

تبلورت الآلية المطروحة للتطبيع المالي مع إسرائيل في شكل " بنك تنمية الشرق الأوسط على النحو الذي أسفرت عنه أعمال مؤتمري الدار البيضاء وعمان ،

وعلى الرغم أن الشكل الذى تبلورت فيه تلك الآلبة يستند إلى حد كبير إلى التصور أو الصياغة الأمريكية ، إلا أن جنور النشأة أو المطالبة بإنشاء هذا البنك ترجع إلى كل من مصر

وإسرائيل ، فكما يشير السفير رؤوف سعد - مساعد وزير الخارجية للشئون الاقتصادية تم طرح البنك لأول مرة كمبادرة من الوفد المصرى في مفاوضات مجموعة عمل التعاون الاقتصادي الاقليمي المنبثقة عن مفاوضات السلام متعددة الأطراف ، باعتبار أنه " في ظل السلام الشامل في المنطقة يتعين بالتدريج بناء إطار مؤسسي يشمل مؤسسة تمويلية تسهم في بناء قاعدة اقتصادية جديدة للمنطقة تحقق التوازن بين مصالح الأطراف وتوفر المنافع المتبادلة فيما بينها" ،

ومن ناحية أخرى طرح شيمون بيريز فكرة البنك صراحة في كتابه " الشرق الأوسط المحدد" باعتباره وسيلة تمويل بديلة ، حيث لم يعد لاسرائيل الحق في الحصول على قروض ميسرة من البنك الدولي نتيجة ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي على نحو يخرجها من دائرة الدول التي تستحق التمويل بشروط ميسرة.

وأيا كانت ظروف نشأة البنك ، فإنه قد قوبل على الصعيدين الإقليمي والدولي بوجهات نظر متباينة .

فقد اعترضت دول مجلس التعاون الخليجى على إقامة البنك باعتبار أن المنطقة ليست بحاجة إلى مؤسسات تمويلية جديدة ، فهناك العديد من صناديق ومؤسسات التنمية العربية القائمة بالفعل والتى ساهمت تلك الدول فى إنشائها ، ويمكن التركيز على كيفية تفعيل دورها والغرض الوحيد من إضافة البنك كمؤسسة تمويل إقليمية هو إيجاد منفذ تمويلى لاسرائيل التى لايمكنها الاقتراض من الصناديق ومؤسسات التنمية العربية .

وفى إطار الصراع على النفوذ فى منطقة الشرق الأوسط، اعترضت دول الاتحاد الأوروبى على إقامة البنك الذى تتبني فكرته وتروج لها الولايات المتحدة الأمريكية وأعلنت دول الاتحاد الأوروبي أنه لاتوجد حاجة لمثل ذلك البنك لاسيما فى ظل التجارب غير الناجحة للبنوك الإقليمية واقترحت بديلا يتمثل فى مؤسسة مالية للدراسات والاستشارات الفنية والترويج للمشروعات الاستثمارية الإقليمية والتروية

إلا أن مساندة الولايات المتحدة الأمريكية للمشروع تمكنت في النهاية من التغلب على معارضة الاتحاد الأوروبي واجتذاب العديد من دوله إلى المساهمة في رأسمال البنك،

ويفسر البعض المساندة الأمريكية المشروع بالرغبة في إيجاد آلية بديلة لتمويل إسرائيل في حالة الاضطرار لتخفيض مايمنح لها من معونة استجابة لضغوط الكونجرس في ظل

ماقرر كمبدأ عام من تخفيض المعونات الأمريكية في الخارج ٠

وهكذا تم التوصل في نهاية عام ١٩٩٥ إلى صياغة مشروع اتفاقية البنك ، واختيرت القاهرة مقرا له ، وتحدد أعضاؤه المؤسسون على النحو التالي :

دول إقليمية : ممثلة في مصر وإسرائيل والأردن وفلسطين وتونس وتسهم بنحو ٢٢٪ من رأسمال البنك-

دول غير إقليمية: ممثلة فى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وروسيا والنمسا وكندا وقيرص واليونان وإيطاليا وكوريا ومالطة وهولندا وتركيا ، وتسهم بنحو ٢٥٣٥٪ من رأسمال الدنك.

هذا وقد تركت النسبة الباقية من مجموع رأس المال (٢٤/٥/) لاتاحة الفرصة لدول الخليج وسوريا ولبنان للأكتتاب في البنك في مرحلة تالية ، وإلا يعاد توزيع هذه الحصة مرة ثانية على الأعضاء المؤسسين.

وباست عراض المعلومات المتوافرة حتى الآن عن القوة التصويتية في البنك وإداراته وأغراضه يمكن التأكيد على الجوانب الآتية :

١- ترتبط القوة التصويتية بحجم المساهمة في رأس المال (تساهم كل من مصر وإسرائيل والأردن وفلسطين بحصة مساوية تعادل ٤٪ من رأس المال ، ويتم الموافقة على اتخاذ القرارات بالأغلبية الخاصة بنسبة ٨٠٪ . ويلاحظ في هذا الصدد أنه باستبعاد إسرائيل من مجموعة الدول الإقليمية تصبح حصة الدول العربية ٨١٪ ، بما يعنى عدم قدرتها على الاعتراض على أي قرار في غير صالحها .

٢- هناك إتجاه لأن تكون إدارة البنك غير عربية وقد أوضع نائب محافظ البنك المركزى الاسرائيلي صراحة أهمية أن يكون مجلس إدارة البنك و مجلسه التنفيذي " من غير المقيمين " للتأكد من توافر كادر مهني محترف وكفء

٣- لايخضع البنك لرقابة واشراف البنك المركزى المصرى ، وذلك باعتباره مؤسسة دولية إنمائية " تتمتع بالحصانات المعتادة فى هذا الشئن " وتقتصر سلطة مصر فى الاشراف على البنك من خلال عضويتها فى مجلس المحافظين ومجلس الإدارة.

٤- يمنح البنك قروضه بشروط تجارية تماثل تلك السارية في أسواق المال الدولية ويمكن
 أن ينشأ صندوق تابع للبنك ويمول بمنح من الدول الصناعية المتقدمة وعلى رأسها الولامات

المتحدة الأمريكية ، ليتولى منح قروض بشروط ميسرة للاقتصاد الفلسطينى الذى لايحظى بجدارة ائتمانية تؤهله للاقتراض بشروط تجارية ،

ه- يقدم البنك قريضه بخدماته المالية للدول الأعضاء الاقليميين الملتزمين بعملية السلام
 والتي يدار اقتصادها على أساس التوجه نحو السوق وتشجيع المبادرات الخاصة .

وعلى الرغم من هذا النص الذي يوحى بفرصة متساوية لكافة دول المنطقة (الأعضاء) للاستفادة مما يقدمه البنك من تمويل، إلا أن الاتفاقية تشير إلى أنه "يحظر على البنك تقديم تسهيلات لن يستطيع الحصول عليها من مصادر أخرى يراها البنك مقبولة "•

أى أنه من حق البنك إذا ما رأى ذلك ، وأخذا فى الاعتبار القوة التصويتية فى مجلس ادارته ، أن يرفض منح التمويل لأى مشروع من أى دولة عربية بحجة أنه " يستطيع أن يحصل على التمويل من مصادر أخرى " .

٦- يشمل نشاط البنك تقديم القروض والمساهمة في رؤوس أموال المشروعات وتقديم المشورات المالية والتدريب في القضايا المتعلقة بالمشكلات الاقتصادية ، والقانونية ، والإدارة ، والتمويل ، على أن يتم تقديم تلك الخدمات المختلفة لمشروعات القطاع الخاص أو مشروعات البنية الأساسية ، لاسيما شبكات الطرق والاتصالات والمياه والطاقة ، ويمكن التعامل مع مشروعات القطاع العام بشرط أن تكون في سبيلها للخصخصة ،

بذلك يتضح أن البنك سيتعامل أساسا مع القطاع الخاص ولن يقوم باقراض حكومات وقد أشار نائب محافظ البنك المركزى الاسرائيلي إلى أنه لاتوجد حكومة عربية تؤهلها جدارتها الائتمانية وفقا للتصنيف الدولى Credit Rating للاقتراض من البنك ، ومن هنا أهمية أن يتوجه بنشاطه للقطاع الخاص، وإذا كانت إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي تحظى بجدارة ائتمانية تؤهل حكومتها للحصول على تمويل من البنك ، فانها ليست في حاجة للجوء إليه لأنها دولة " متقدمة" ويمكنها الاقتراض مباشرة من أسواق المال الدولية ،

7- تحدد رأسمال البنك المصرح به بنحو ه مليار دولار ، وتحدد رأس المال المدفوع بنحو
٢ر١ مليار دولار ، مما يشير إلى تواضع موارد البنك المالية ومحدوديتها بالمقارنة بالمهام
المنوط بها تحقيقها ، والتي تتمثل أساسا في تمويل مشروعات البنية الأساسية على أساس
إقليمي وعلى النحو الذي يشكل نقطة انطلاق التطبيع من خلال شبكات طرق وكهرباء
واتصالات ،

وتتضح ضالة رأسمال البنك المدفوع عند مقارنته ببنوك التنمية الإقليمية المائلة والتى تتراوح بين مايقرب من ٤ مليار دولار (لكل من البنك الأفريقي والبنك الأوروبي التعمير والتنمية) وأكثر من ٣٢ مليار دولار (بنك الاستثمار الأوروبي)

ويثور الشك فى الإمكانيات المالية التى يتيحها رأسمال البنك بشكل خاص ، إذا ما أخذ فى الاعتبار الخلافات القائمة على استيفاء حصة الدول المؤسسة فى رأس المال ، بما فى ذلك الولايات المتحدة الأمريكية التى تتبنى المشروع وتروج له ،

٧- بالرغم أنه غير مسموح للبنك بالتعامل مع الأفراد سواء بتلقى ودائع أو منح قروض ،
 باعتباره بنك Wholesale إلا أنه يمكن أن يقترض الأموال من مصادر في داخل الدول
 الاعضاء أو غيرها .

٨- بالاضافة إلى العمليات المالية يكون للبنك منتدى للتعاون الاقتصادي يقوم عبر الحوار بين الأعضاء الاقليميين بالسعى لتشجيع الاستثمارات داخل المنطقة وتنمية التجارة في السلع والخدمات وتشجيع حرية حركة رأس المال والأشخاص واقتراح سلم الأولويات الاقليمية والتنسيق بينها ٠٠٠ باختصار هندسة سبل التعاون الاقليمي.

وهكذا يتضح دور تلك المؤسسة المالية كنقطة ارتكاز لوضع أساس التعاون الاقليمي سواء على الصعيد المادى من خلال مشروعات البنية الأساسية التى تربط اسرائيل بدول المنطقة وتوفر لها احتياجاتها من المياه والطاقة ، أو على الصعيد الثقافي والتنظيمي من خلال منتدي حوار دائم حول سبل التطبيع وتحقيق المشروع شرق الأوسطى .

وتتحدد أولويات التمويل ونوعية المشروعات التى تتوجه إليها تلك المؤسسة - لاسيما فى ظل ضالة رأسمالها - فى غياب أى قدرة حقيقية على الاعتراض من جانب الدول العربية الأعضاء فى ظل قواعد التصويت والشكل المطروح للادارة ، مع فتح الباب لتحول بنك التنمية الاقليمي إلى ألية لتعبئة مدخرات الدول العربية وإعادة ضخها في الاقتصاد الاسرائيلي ،

فعلى الرغم أن البنك لا يتعامل مع أفراد إلا أنه يمكن أن يشكل نقطة جذب لإعادة توظيف ودائع النقد الأجنبي لدى البنوك العربية، لاسيما دولة المقرسسواء باعادة إيداعها لدى البنك أو شراء مايطرحه من سندات لتعزيز موارده المالية،

ثالثًا: التطبيع عبر سوق رأس المال

إذا كانت المبررات الموضوعية التوسع في التطبيع المالي المباشر عبر الجهاز المصرفي لازالت غير متوافرة ، فانه من المتوقع – في رأينا– أن تشكل سوق رأس المال الآلية الرئيسية لهذا النوع من أنواع التطبيع خلال الفترة المقبلة ،

والواقع أن فرص نفاذ رأس المال الاسرائيلي إلى الاقتصاد المصرى عبر سوق رأس المال متعددة:

\- فمن المعروف أنه لاتوجد قيود على تعاملات رأس المال الأجنبى بشكل عام فى البورصة المصرية - بل إن مصر تسعى إلى اجتذاب تلك المعاملات ، وتحرص هيئة سوق المال والقيادات الاقتصادية على الاعلان عن نموها وارتفاع نصيبها من جملة التعامل فى البورصة باعتبارها انعكاسا لنجاح سياسة الاصلاح الاقتصادى وتحول مصر إلي "سوق واعدة " EMERGING MARKET في الاستثمارات الأجنبية .

وتشير تقارير البنك المركزى المصرى إلى أن معاملات المستثمرين الأجانب فى الأوراق المالية المصرية بالبورصة خلال الفترة يوليو/ ديسمبر ١٩٩٦ قد بلغت نحو ٢٦٪ من إجمالى كمية الأوراق المتداولة ونحو ٣٧٪ من القيمة السوقية لهذه الأوراق .

كما أنه من المعروف أنه بالإضافة إلى مؤتمر القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، عقد خلال ١٩٩٦ مؤتمران للترويج للاستثمار في مصر ، أحدهما في القاهرة - تولت تنظيمه مؤسسة Euromoney * - والآخر في لندن، وساهم في الرعاية المالية لكل منهما رجال ومؤسسات الأعمال المصرية ، واشتركوا في فعالياتها مع رجال ومؤسسات الأعمال الأجنبية ، بما في ذلك بعض الأطراف الإسرائيلية ، وحرص المؤتمران على تخصيص جلسات وورش عمل Workshops لابراز تطور البورصة المصرية وآليات التعامل فيها،

٢- وفقا لبرنامج الخصخصة المصرى لاتوجد أية قيود على امتلاك رأس المال الأجنبى
 لأسهم الشركات المطروحة ، باستثناء المشروعات المقامة في سيناء٠

وعلى ذلك فانه إذا كانت الظروف السياسية وتعثر "عملية السلام" تفرض بذاتها قيودا على تواجد استثمارات مباشرة اسرائيلية سواء منفردة أو في شكل مشروعات مشتركة ، فان الخصخصة عبر سوق رأس المال تتيح إمكانيات ضخمة لشراء حصص حاكمة في مشروعات

^{*} تكرر عقد المؤتمر المذكور في سيتمبر ١٩٩٧ تحت اسم " نمر على النيل".

قائمة بالفعل ، سواء عندما تطرح لأول مرة أو بتجميع الحصص المطلوبة بالشراء من السوق الثانوية في مرحلة تالية .

وإذا أخذ في الاعتبار أن مايطرح من مشروعات يشمل قطاعات مثل صناعة الأسمنت والأسمدة والمطاحن والصناعات الكيماوية ، وصناعة الأدوية والبنوك لاتضحت الفرصة السائحة السيطرة على تلك القطاعات الاستراتيجية من خلال سوق رأس المال .

ولعل الحملة الصحفية التى تناولت سيطرة المستثمر اليهودى المغربي على أسهم شركة كلورايد في مصر تعكس بوضوح ثلك المخاوف ،

٣- يمكن لرأس المال الاسرائيلي النفاذ إلي الاقتىصاد المصرى من خالال صناديق
 الاستثمار الدولية ، ففي عام ١٩٩٦ كان هناك أكثر من ١٧٠ صندوق استثمار أجنبي يوجه
 جزءا من نشاطه للاستثمار في الأوراق المالية المصرية ،

والأكثر من ذلك أنه تم - بمشاركة رأس المال المصرفي المصرى - انشاء عدد من الصناديق الدولية تم تسجيلها في لندن ولوكسمبورج وتديرها مؤسسات أجنبية وفقا لمفهوم County Equity Funds بحيث يتمثل عملها الأساسي في الاستثمار في أسهم الشركات المصرية ،

3- يمكن ارأس المال الإسرائيلي النفاذ إلى الاقتصاد المصرى من خلال ماتطرحه المؤسسات المصرية من أسهم وسندات في أسواق المال الدولية ، فمن المعروف أنه تم في عام المؤسسات المصرية من أسهم وسندات في أسواق المال الدولية ٢٢٪ من رأسماله) فضلا عن حصته من رأسمال شركة السويس للأسمنت، وذلك في سوق لندن للأوراق المالية ، وعبر آلية شهادات الايداع الدولية GDR,s

وقد اتبعت نفس الآلية فيما يتعلق بشريحة من أسهم بنك مصر الدولى · · ويسعى نفس البنك لقيد أسهمه في بورصة نيويورك ·

ه-وإذا البورصة فى الداخل والانفتاح على البورصات العالمية فى الخارج يفتحان الباب لامتلاك حصص فى رؤؤس أموال المشروعات المصرية، فإنه يفتح بابا آخر النفاذ من خلال آلية المديونية الخارجية ، سواء لرأس المال الخاص أو الحكومة المصرية.

فقد بدأت المؤسسات المصرية (لاسيما البنوك) في الاتجاه لطرح سندات أو الحصول على قروض مشتركة من أسواق المال الدولية ، وهو اتجاه بدأه البنك التجاري الدولي وراود شركة

مصير للطيران،

وعلى الصعيد الرسمى هناك اتجاه لطرح شريحة من سندات الخزانة في أسواق المال الدولية ، على الرغم من توافر مصادر التمويل المطية وتقلص عجز الخزانة العامة ، ولكن كوسيلة لتأكيد جدارة مصر الائتمانية في الخارج ".

هذا الشكل من أشكال التوجه إلى أسواق المال الدولية تغذيه إلى حد كبير مؤسسات التقييم الدولية التى يتتابع قدومها إلى مصر لاعداد تصنيف أو تقييم سيادى للدولة المصرية ، وتصنيفات للبنوك المصرية – لاسيما بنوك القطاع العام – يحدد جدارتها الائتمانية وأهليتها لأن تكون جاذبة للاستثمار ، وقد تم حتى الآن إجراء ثلاثة تصنيفات من هذا النوع من قبل كل من مؤسسة Moody,s (ومنحت مصر تقييما يقل نقطتين عن درجة الاستثمار) ومنحتاها درجة الاستثمار .

رلعله من المثير للدهشة أن يكون مستشار الحكومة المصرية عند تصنيفها من جانب مؤسسة موديز هو مؤسسة جولامان ساكس Goldman Sachs ، وهي شركة أمريكية يرجع تاريخ تأسيسها كمشروع عائلي يهودي إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر وقد تحولت تدريجيا إلى شركة أشخاص تضم فروعا ومؤسسات تابعة في أوربا وكندا وجنوب شرق آسيا ، بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، مع الحفاظ على الطابع اليهودي ليس فقط بين الشركاء ولكن بين العاملين ، والذين تنتقى منهم أفرادا يتحولون إلى شركاء ،

تلك المؤسسة التى تخصيصت فى إدارة الاكتتابات فى الأسهم والسندات الدولية وعمليات بيع الأصول المملوكة للدولة فى إطار عمليات الخصيخصة ، ارتبط إسمها ببعض العمليات المشبوهة والتواطؤ مع المليونير الاسرائيلى ماكسويل فيما يتعلق بإحدى الصفقات لبيع كمية كبيرة من أسهم شركة ماكسويل للاتصالات بعد إحداث رفع مصطنع فى أسعار تلك الأسهم.

وبالاضافة إلى التقييم السيادى لمصر، تتقاطر مؤسسات التقييم الأمريكية والأوروبية لتصنيف أبرز البنوك المصرية وتقييم مخاطرها ، بما يمثل الأساس الذى تستند إليه البنوك الدولية في التعامل معها أو شراء ما تطرحه من سندات وأوراق مالية مختلفة وبما يساعد المستثمرين على تحديد موقفهم من شراء أسهمها عند طرحها للخصخصة ،

وهكذا تتعدد وتتكاتف السبل والآليات لفتح إمكانيات نفاذ رأس المال الاسرائيلي إلى الاقتصاد المصري عبر سوق رأس المال ·

مشروعات التطبيع فىمجال القوى العاملة

مستشار أمين عز الدين

مقدمة

إذا كان الهدف الاستراتيجى لمشروع الشرق أوسطية فى مجال القوى العاملة هو خلق سوق مشتركة للعمالة تتحكم إسرائيل من خلالها فى حركة إنتقال القوى العاملة فى المنطقة على أساس أنها مركز هذه الحركة ومحورها • فهى التى تحدد حجم ونوعية وإتجاهات إنتقال العمالة • فإن جدور هذا المشروع الإسرائيلي /الأمريكي لانتقال القوى العاملة ، هو جوهر الحلم الصهيوني الذي بدأ يرى النور في كامب ديفيد •

وقد بدأ هذا الحلم بترتيبات واتفاقيات ثنائية بين مصر وإسرائيل ، ثم انتقل إلى مرحلة " عالمية تشارك فيها عشرات الدول من المشرق ومن المغرب ، وتتمثل في سلسلة من مؤتمرات القمة الاقتصادية، عقد منها إثنان : مؤتمر قمة الدار البيضاء ، ومؤتمر قمة عمان ، ومن بعدهما يأتي مؤتمر قمة القاهرة في نوفمير ١٩٩٦ .

هذا وقد أمكننا - فى الدراسة الحالية - تبع الطريق الذى سلكته هذه الترتيبات فى المرحلة الثنائية وفى المرحلة العالمية ، كما أمكننا وضع العلاقات الفارقة وتحديد المكونات فى كل مرحلة على الطريق :

غفى مرحلة الثنائية تمت الترتيبات الآتية:

- ١- وضبع إطار تعاهدى لإنتقال قوة العمل بين مصر وإسرائيل ٠
- ٢- صبياغة إطار إقتصادى لانتقال قوة العمل بين مصر وإسرائيل.
- ٣- صياغة سيناريو لتبادل إنتقال قوة العمل بين مصر وإسرائيل .

وفى المرحلة العالمية: تمت فى هذه المرحلة ترتيبات فى إطار أوسع يضم - كما ذكرنا - عشرات من بلدان المشرق والمغرب تحت مسمى "الشرق أوسطية" وتمثل ذلك فى المؤتمرات الآتية :

١- مؤتمر القمة الاقتصادية في الدار البيضاء

من ٣٠ أكتوبر إلى ٢ نوفمبر ١٩٩٤.

٧- مؤتمر القمة الاقتصادية في عمان - الأردن

من ۲۹– ۳۱ أكتوبر ۱۹۹۵

٣- "مشروع " مؤتمر القمة الاقتصادية في القاهرة

المتوقع في نوفمبر ١٩٩٦ ، وإن كانت لاتزال تحيطه المعوقات التي تقيمها حكومة نتنياهو الإسرائيلية.

وسنتابع فى الورقة الصالية مكونات كل مرحلة من هاتين المرحلتين ، بأكبر قدر من التفصيل ، حتى يلم القارىء بالحقيقة السافرة ، ويتضح له الوجه القبيح للمؤامرة الصهيونية/ الأمريكية على القوى العاملة المصرية خاصة ، والقوى العاملة العربية عامة

أولا المرحلة الثنائية

١- الإطار التعاهدي لانتقال قوة العمل بين مصر وإسرائيل

لم يكن إقرار إنتقال الأفراد أو قوة العمل بين مصر وإسرائيل نتيجة ضمنية من نتائج اتفاقيتى كامب ديفيد (١٧ سبتمبر ١٩٧٨) ، أو معاهدة السلام (٢٦ مارس ١٩٧٩) ، بل كان حكما من الأحكام التى تضمنتها هذه الاتفاقيات . ففى الوثيقة الأولى من وثائق كامب ديفيد والتى تحمل عنوان " إطار السلام في الشرق الأوسط تم الاتفاق عليه في كامب ديفيد " تنبهنا المقدمة إلى ضرورة استخدام الموارد البشرية في متابعة أهداف السلام ، فيقول " أن شعوب الشرق الأوسط تتشوق إلى السلام حتى يمكن تحويل موارد الاقليم البشرية والطبيعية الشاسعة السعى نحو السلام ... "

ولما كان ذلك من الأمور التى لايمكن تحقيقها إلا في ظل "علاقات طبيعية ، فقد نصت الوثيقة الأولى في نفس الوقت على "الفاء المقاطعة الاقتصادية" ، بين الطرفين المتعاقدين ، وهذا يعنى من منظور الدراسة الحالية ، إلغاء مقاطعة الأشخاص الطبيعيين ورفع القيود التى كانت تفرضها المقاطعة على حركتهم وانتقالهم بين إقليمي الطرفين ،

وفى الوثيقة الثانية من وثائق كامب ديفيد ، اتجه الطرفان المتعاقدان إلى صياغة الأحكام الخاصة بانتقال الافراد والقوى العاملة وذلك بالنص على قيام علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية ، وانهاء المقاطعات الاقتصادية والحواجز أمام حركة السلع والأشخاص . وفي المادة

الرابعة من البروتوكول الملحق بالمعاهدة والتى تحمل عنوان "حرية التنقل" نص على أن يسمح كل طرف لمواطنى وناقلات الطرف الآخر بحرية الانتقال إلى إقليمه ، والتنقل داخله . ويمتنع كل طرف عن فرض قيود ذات طابع تمييزى على حرية تنقل الأشخاص والسيارات من إقلميه إلى الطرف الآخر .

وإذا كانت هذه النصوص والأحكام تشكل في مجموعها الإطار التعاهدي المعلن لانتقال الأفراد - ويشمل ذلك قوة العمل - بين الطرفين المتعاقدين ، فإنها بالتأكيد تثير العديد من التساؤلات والملاحظات ،

أولها: أنها لاتشير من قريب أو بعيد إلى إبرام اتفاقية ثنائية محددة تتولى تنظيم هذا الانتقال وبيان شروطه والفئات المشمولة به ، كما هو سائد بين البلدان المتعاقدة في مثل هذه الأحوال •

ثانيهما: إن نصوص وأحكام هذا الإطار التعاهدى لانتقال الأفراد بين مصر واسرائيل تقفز عبر كل الظروف الموضوعية وتتجاوز الأعراف والقواعد الدولية فيما يشبه الاندفاع نحو هدف حرية الانتقال مهما كان الثمن ومهما كانت الآثار المترتبة عليه (إن بلدان السوق الأوروبية المشتركة انتظرت ١٢ سنة وحددت مراحل زمنية متتالية حتى وصلت إلى وضع يسمح لمواطنيها بالانتقال الحر والعمل في الدول الأعضاء • وحتى البلدان العربية لاتزال بعيدة عن الاقرار المطلق بحرية انتقال الأفراد مكتفية باقرار شرط الأفضلية القوى العاملة العربية).

قائلهما: إن هذه النصوص مفرغة من كل ماجرى العرف على إقراره من ضمانات لأفراد قوة العمل المنتقلين والتي يأتي في مقدمتها حرية الدخول وحرية الإقامة والعمل وضمان حسن الاستقبال وضمان جمع شمل الأسر وضمان تحويل المدخرات والتأمينات.

التناقض مع التزامات مصر العربية •

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو : هل تتوامم نصوص وأحكام هذا الإطار التعاهدي مع التزامات مصر العربية في مجال انتقال القوى العاملة ؟

لقد تحددت التزامات مصر العربية في مجال إنتقال الأفراد أو القوى العاملة من خلال الوثائق التالية :

١- الميثاق العربي العمل٠

Y اتفاقيات العمل العربية رقم (Y) ورقم (3)

- ٣- قواعد المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل٠
- ٤- اتفاقية الوحدة الاقتصادية وقرار السوق العربية المشتركة،

فالميثاق العربى للعمل الذى انضمت إليه مصر فى عام ١٩٦٥ ، وانبثقت عنه منظمة العمل العربية ، يلزم الدول الأعضاء ، ومن ضمنها مصر ، بالعمل من أجل استعادة " أراضيهم المقدسة فى السطين المغتصبة " ويؤكد على تكاتف القوى العاملة فى الوطن العربي باعتبارها " إحدى الدعامات الأساسية للوحدة العربية " كما يلزم الدول الأعضاء " بإعطاء الأولوية فى التشغيل لعمال البلاد العربية من غير مواطنيها بما يتفق وحاجاتها" ،

ومن الواضح تناقض هذه الالتزامات العربية مع الالتزامات الجديدة التى فرضتها اتفاقيتا كامب ديفيد ومعاهدة السلام · ذلك أن إنهاء حالة الحرب بين مصر وإسرائيل ، وتطبيع العلاقات بينهما ، يلغى التزام مصر بتحرير الأرض العربية . كما أن انفراد مصر بالصلح مع إسرائيل يعزلها باختيارها عن واجب السعى والنضال من أجل الوحدة العربية التى تعتبر هدفا استراتيجيا من أهداف النضال ضد إسرائيل ·

ويالمثل، فإن الالتزام العربى بتشغيل المواطنين العرب، سواء تم ذلك على أساس الأفضلية أم لا ، يناقض إدخال اسرائيل في مجال التشغيل العربي ، أو تبادل انتقال القوى العاملة معها ، لأن ذلك من الأمور التي تحظرها قواعد المقاطعة الاقتصادية ، وليس من المتصور ، أو المقبول به ، أن تجمع دولة عربية بين تشغيل القوى العاملة العربية ، مصدرة أو مستقبلة ، وبين التشغيل المتبادل مع اسرائيل ، وقد تأكد ذلك ، مجددا ، ضمن قرارات مؤتمر وزراء الخارجية والاقتصاد العرب في بغداد (٢٧-٢١ مارس ١٩٧٩) حيث نص (القرار السابع (أ) على أن تطبق قوانين المقاطعة العربية ومبادئها وأحكامها على الشركات والمؤسسات والأفراد في جمهورية مصر العربية الذين يتعاملون بصورة مباشرة أو غير مباشرة مع العدو الصهيوني . ويناط بمكتب المقاطعة متابعة تنفيذ هذه المهام " .

كما لايمكن لدولة عربية أن تجمع بين التزاماتها المنبثقة عن إتفاقية الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة ، فيما يتصل بحرية انتقال الأفراد ، وبين التزامها بمثل ذلك الانتقال الحر مع إسرائيل ، فذلك من شأنه أن يؤدى إلى انفتاح السوق العربية المشتركة أمام العدو الصهيوني ، وهو أمر مرفوض جملة وتفصيلا.

وأخيرا فإن إقرار مصر بحرية انتقال الأفراد ، أو القوى العاملة مع إسرائيل ، لا يسقط فقط التزاماتها العربية كما حددتها هذه المواثيق والاتفاقيات ، بل إنها بالتالى تسقط عضويتها فى كافة المنظمات التى نصت هذه المواثيق على قيامها لتتولى متابعة هذه الالتزامات ، وفى مقدمتها منظمة العمل العربية ، ويسقوط عضوية مصر فى هذه المنظمة بالذات ، يسقط تصديقها على اتفاقيات العمل العربية عامة ، وعلى الاتفاقية رقم (٢) والاتفاقية رقم (٤) اللتين تنظمان انتقال القوى العاملة العربية بين الدول الأعضاء ،

٢- الإطار الاقتصادي لإنتقال قوة العمل بين مصر وإسرائيل

انتقال القوى العاملة لايتم فى فراغ – فهو باعتباره ظاهرة بشرية - يتحقق فقط عندما تتوفر له مجموعة من الظروف الموضوعية المتشاركة ، يبرز من بينها تزايد قوة الطرد السكانى فى أحد الأقاليم ، ونشوء أو نمو قوة جذب فى إقليم آخر ، وهنا يحدث الإنتقال بصورة منظمة ميسرة (هجرة مشروعة) أو يتم عبر القيود والسدود القائمة فى مواجهته (هجرة غير مشروعة)

إن ماجرى فى أعقاب كامب ديفيد لم يكن سوى محاولة لتوفير الظروف الموضوعية لتيسير تبادل قوة العمل بين الطرفين . ولم يكن الإطار التعاهدى الذى توصل إليه الطرفان لاقرار حرية انتقال الأفراد أو قوة العمل بين إقليميهما كافيا لاحداث حركة إنتقال للقوى العاملة ، مالم يتوفر إطار اقتصادى يحقق كل طرف من خلاله ما يتصوره أو يتوقعه من مغانم اقتصادية مؤكدة ، وربما حقق أيضا مغانم أخرى ذات مضمون سياسى واجتماعى .

لقد كنان المخططون الإسرائيليون يفكرون ويعدون مفردات الإطار الاقتصادى . قبل أن يتوصلوا إلى فرض الإطار التعاهدى على مصر، بسنوات طويلة ، كما أنهم كانوا مقتنعين بأن ظفرهم بالإطار التعاهدى من شأنه أن يمهد لتحقيق المزيد من مفردات الإطار الاقتصادى ومشاريعه،

لقد دخل المفاوض الإسرائيلي كامب ديفيد وبليرهاوس وغيرهما من مواقع المفاوضات ، حاملا معه مشاريع اقتصادية جاهزة منذ سنوات لاينقصها لكي تنفذ ، على أرض مصر ، الا إبرام معاهدة للسلام وإطار تعاهدي بانتقال الأفراد والأموال والسلع ،

وفى تقديرنا أن الجانب الإسرائيلي كان - لايزال - يأمل فى تحقيق الانتقال القوى العاملة مع مصر فى إطار اقتصادى من خلال ثلاث صيغ رئيسية هى :

\- استمرار التشغيل المتحقق خلال فترة الاحتلال وهو ما اخترنا أن نطلق عليه (صيغة العريش).

وقد بلغ حجم القوى العاملة المصرية التي جذبتها اسرائيل للعمل لديها من العريش وبئر السبع خمسة آلاف عامل · وهو رقم يصل إلى ٣٠٪ من إجمالي قوة العمل في العريش ·

ولعب الجانب الاسرائيلي لعبته في محادثات مناحم بيجين السادات (٢٧ مايو ١٩٧٩ بالعريش) عندما وضع الجانب المصرى أمام خيارين: اما أن تفتح الحدود أو يوقف الاسرائيليون استخدام عمال العريش ، اختار الجانب المصرى فتح الحدود، مفضلا ذلك مع بدء عهد الادارة المصرية في العريش ، بهذا الحجم الضخم من البطالة والعجز عن مواجهتها بالتشغيل أو باعانات البطالة .

٢- التشغيل في مشاريع الطرق ونقل القواعد العسكرية الإسرائيلية من سيناء إلى النقب:

فالفقرة (٣) من المادة السادسة من " البروتوكول الثالث" الملحق بمعاهدة السلام تشير إلى عدد من المطارات " بالقرب من العريش ورفح ورأس النقب وشرم الشيخ " سوف تخليها اسرائيل ، وهي المطارات التي تم الاتفاق على أن تقوم أمريكا بتعويض إسرائيل عنها بانشاء قاعدتين جويتين في النقب ، ونصت الفقرة (٥) من هذه المادة على أن " يقوم الطرفان بإعادة فتح الطرق وخطوط السكك الحديدية بين بلديهما وصيانتها – كما ينظران في إقامة طرق وسكك حديد إضافية ، كما يتفق الطرفان ايضا على إقامة وصيانة طريق برى بين مصر وإسرائيل والأردن بالقرب من إيلات ،

وكان معروفا أن تطبيق أحكام هاتين الفقرتين يتطلب وجود قوة عمل يدوية كبيرة قدرت بثلاثة آلاف عامل وهذا مايعجز الوعاء السكانى الإسرائيلى عن توفيره وأعلن مسئولون في وزارة العمل الإسرائيلية أنهم رفضوا استخدام عمال من اليونان ويوغوسلافيا ، مفضلين استخدام العمال المصريين.

٣- التشغيل في إطار "المشروع الاقتصادي الإسرائيلي لمصر" أو ما نسميه " صيغة المشاريع المشتركة"

إن ماتدبره إسرائيل لغزو الاقتصاد المصرى ووضع الخطط لذلك لم يكن وليد الصلح المنفرد عام ١٩٧٩ ، بل يرجع إلى منتصف الستينيات ، ويعتبر الصلح المنفرد مع مصر أداة

من أدوات هذا الغزو . ففى عام ١٩٦٥ ويتكليف من رئيسة وزراء اسرائيل آنذاك جولدا مائير أعد " بنك إسرائيل" ماسمى فيما بعد باسم " المشروع الاقتصادى الاسرائيلى لمصر " ونشر للشروع لأول مرة عام ١٩٧٧ ، وفيما يلى مفردات هذا المشروع وهو من المشروعات التى

١-- مشروع نقل مياه النيل إلى النقب،

لايتسم المجال هنا لعرضها بالتفصيل:

- ٢- مشروع شراء مليار متر مكعب من مياه النيل،
- ٣- مشروع الاستغلال المشترك للمياه الجوفية في سبناء ٠
 - ٤- مشاريع رفع إنتاجية الزراعة في مصر٠
 - ٥- مشاريع البترول والطاقة ٠
- ٦- مشروع شمعون ينتاح (عالم الذرة) لاقامة مركز ذرى مشترك في سيناء ٠
 - ٧- مشروع شركة الكهرباء الإسرائيلية في العريش ٠
- ٨- مشارع النقل والمواصلات (مشروع ايهود سالف الذكر للنقل بالطرق البرية والجوية والسكك الحديدية).
 - ٩- المشاريع السياحية (وكالات سياحية مشتركة وشركات للنقل السياحي)٠
 - ١٠ مشاريع لتشغيل خطوط ملاحية بين الاسكندرية والمواني الإسرائيلية ٠

إن مجمل هذه المشاريع الاقتصادية هي نفس المشاريع التي ستحاول إسرائيل وامريكا تمريرها في إطار الشرق أوسطية في نوفمبر ١٩٩٦ .

إنها التآمرات القديمة تبعث من جديد ، وللأسف تبعث في مؤتمر القمة الاقتصادية الذي سيعقد على أرض مصر ،

٣- صياغة سينارو لتبادل انتقال قوة العمل بين مصر وإسرائيل

تمكنت إسرائيل في " المرحلة الثنائية " لتنظيم إنتقال القوى العاملة المصرية إلى إسرائيل وإنتقال العمالة الإسرائيلية إلى مصر ، تمكنت من صياغة سيناريو كلى لهذه العملية أو المؤامرة ،

وينطلق السيناريو الإسرائيلي من نقطة محددة وهي أن يقتصر استخدام العمالة المصرية المنتقلة إلى إسرائيل في المهن الحقيفة وفي الأعمال الموسمية والعرضية والخفيضة التي لايقبل عليها الإسرائيليون أو التي تركوا ممارستها الليهود الشرقيين الفقراء ويأتي في قائمة هذه

المهن والأعمال:

- ١- الأعمال الترابية (شيق الطرق العسكرية وغيرها في النقب)٠
 - ٧- جمع المحاصيل الزراعية ٠
 - ٢-- أعمال النظافة العامة ٠
 - ١ الخدمات الخفيضة في الفنادق والمحلات العامة ٠
 - ٥- الأعمال والمهن اليديوية الصعبة في التشييد والبناء ٠

وهذا يعنى أن العمالة المصرية ستحتل المستويات الدنيا في هيكل مستويات المهارة وفي هيكل الأجور ، مع احتمال تعرضها لألوان من التمييز العنصرى وخاصة في احتساب الأجور وفي الاقامة والخدمات مما يمس كرامة العامل المصرى ويثير نقمته ،

أما عن انتقال قوة العمل الإسرائيلية إلى مصر ، فقد لوحظ أنه رغم إصرار الإسرائيليين على دفع عملية تطبيع العلاقات ، فإن استخدامهم لانتقال قوة العمل الإسرائيلية في هذه العملية ، كان استخداما بطيئا وراشدا ، تلافيا لردود الفعل العكسية في مصر .

ولاشك أن الاسرائيليين كان لديهم تصور مدروس لمجمل انتقال قوة العمل الاسرائيلية إلى مصر ، والأرجح أن هذا التصور كان يتضمن ضوابط تتحكم في عملية انتقال الإسرائيليين للعمل والاقامة في مصر ، وتحدد الفئات والاعداد التي سيسمح لها بالانتقال والأولوية الزمنية في مراحل الانتقال .

وكان من المتوقع أن تبدأ إسرائيل بالسماح لفئة الخبراء والاختصاصيين بالسفر إلى مصر في صورة وفود رسمية أو ضمن لجان مصرية إسرائيلية والشركات متعددة الجنسية المرتبطة بالحركة الصهيونية الدولية ،

ومع التقدم على طريق التطبيع ، وظهور المشاريع المشتركة بين مصر وإسرائيل سيكون من الطبيعى أن يفد إلى مصر ، وتحت مظلة هذه المشاريع المشتركة مجموعات كبيرة من فئة المديرين والمشرفين الذين يتواون الإدارة العليا والوسطى في هذه المشاريع .

ومع المزيد من تطبيع العلاقات ، ستصبح أبواب مصر مفتوحة لفئة العاملين لحسابهم من الاسرائيليين الذين يمارسون أعمال حرفية وفنية دقيقة مثل الصباغة وحياكة الملابس وأعمال الوساطة والسمسرة التجارية والإقراض وتجارة التحف والإعلان والمحاسبة.

تانيا: المرحلة العالمية أو الشرق أوسطية

نجحت إسرائيل فى الضغط على نظام السادات ومررت من خلال اتفاقيتى كامب ديفيد ومعاهدة السلام ، كل ما كانت تطمح إليه من اقامة أطر تعاهدية واقتصادية للاقرار بحرية انتقال قوة العمل المصرية إلى سوق العمل الاسرائيلي وقوة العمل الإسرائيلية إلى سوق العمل المصرية .

ولكن هذه الأطر التى أبدع المفاوض الإسرائيلي في صياغتها وفرضها على المفاوض المصرى، لم تكن كافية لضمان التنفيذ الفعلى لأحكامها وشروطها.

فقد اصطدمت منذ اليوم الأول بمعوقات عسيرة للغاية ، أوقفت تنفيذها وشلت فاعليتها في التطبيق ·

من ذلك مقاومة الشعب المصرى التطبيع إلى الحد الذى اعتبر التطبيعيين ، وخاصة الحكوميين ، في عداد الخونة والمتآمرين لحساب العدو الصهيوني ، واتخذت هذه المقاومة أشكالا تنظيمية عديدة منها تشكيل اللجان القومية لوقف التطبيع ، ومنها البيانات التي أصدرتها النقابات والهيئات والاتحادات ضد كامب ديفيد ضد التطبيع ،

يضاف إلى ذلك أن الرأسمالية الصهيونية ترددت في الاقبال على الاستثمار في مصر ، واكتفت بمراقبة عملية الخصخصة – وراء أقنعة مصرية – لعلها تقتنص مؤسسة هنا وفندقا هناك من القطاع العام المعروض للبيع كما اكتفى الجانب الإسرائيلي – الرسمى والأهلى – بالتعامل السرى أو شبه السرى مع وزارة الزراعة المصرية لإقامة بعض المزارع أو المراكز الزراعية في الجيزة وفي الصالحية ، لتكون قواعد ينتشر منها التطبيع مستقبلا ،

ويمكننا أن نقول باطمئنان أن حصيلة " المرحلة الثنائية وما تطلعت إليه إسرائيل من مشاريع تطبيعية مشتركة ومن انسياب قوة العمل بين الاقليمين ، قد منيت جميعها بالفشل ، رغم جهود د ، يوسف والى ووزارته لانعاشها ، ورغم الوفود التى تبادلها مع الجانب الإسرائيلى ، ورغم انضام محمد فريد خميس ، رئيس الاتحاد المصرى للصناعات إلى تلك الجهود وتبادله للزيارات مع رجال الصناعة في إسرائيل وتنظيماتهم المتعددة .

ولم يعد أمام إسرائيل وأصدقائها في المشرق والمغرب وخصوصا في أمريكا ومصر ، لكى تخرج من المأزق ، إلا أن تتخفى وراء مشروع عالمي أو إقليمي مشترك باسم الشرق أوسطية يضم مصسر وعشرات من الدول العربية وتركيا وإسرائيل بالطبع ، يكون ضمن أهدافه الاستراتيجية خلق منطقة للتجارة الحرة وسوق عمل مشتركة تحت سيطرة إسرائيل وحلفائها

المستثمرين وتلعب مصر والدول العربية دور التابع الذليل،

بهذه الفكرة بدأت المرحلة الثانية للمؤامرة الصهيونية الأمريكية تحت مسمى "الشرق أوسطية" والتي تجسدت منذ عام ١٩٩٤ في مسلسل من " مؤتمرات القمة الاقتصادية ، التي سترسم وتضع قواعد الشرق أوسطية وتسلمها لاسرائيل – كدولة محور مركزي – وللولايات المتحدة الامريكية راعية الصهيونية وإسرائيل الكبرى في المنطقة ،

وسنستعرض فيما يلى وقائع هذه المؤتمرات ونلقى الضوء على المؤتمر القادم في نوفمبر الموامرة الكبرى على مصر والدول العربية .

١- مؤتمر القمة الاقتصادية بالدار البيضاء (المغرب ٣٠ أكتوبر ٢٠ نوفمبر ١٩٩٤ (١)

كان د. يوسف والى ، وزير الزراعة المصرية وأمين عام الصرب الوطنى الديمقسراطى الصاكم، وأول من أعلن عن "مشروع الشرق أوسطية" وكان ذلك فى حديث رتب له على صفحات جريدة الأهرام فى ٢٧ فبراير ١٩٩٣ ، وحديث آخر مع مجلة المصور فى ١٩ نوفمبر ١٩٩٣ ، ولم نعرف على وجه اليقين الموقع الذى يتحدث منه وهل كان يتحدث الينا كوزير مسئول فى النظام القائم أو كأمين عام للحزب السياسى الحاكم ،

وادعى د والى فى الحديثين أن النظام الاقتصادى العالمى الجديد يقسم العالم إلى تكتلات اقتصادية تتكامل فيها الإمكانيات الإنتاجية بطريقة تمكن من تحقيق الكفاءة الاقتصادية وتخفيض تكاليف الإنتاج من ناحية مع خلق سوق استهلاكية كبيرة وحجم مناسب للطلب يشجع على التطور التكنولوجي من ناحية أخرى · وضرب مثلا لهذه التكتلات بالسوق الأوروبية المشتركة وسوق أمريكا الشمالية وكندا والمكسيك وتكتل دول جنوب شرق آسيا المشهور باسم النمور الأربعة · وقال إننا في دول الشرق الأوسط لايمكننا أن نواجه هذه القوى الكبرى انتاجا وتجارة خارجية وتكنولوجيا ، مالم نقيم كيانا اقتصاديا في تلك المنطقة تتوفر فيه التكنولوجيا المتقدمة كما تتوفر له العمالة والموارد الاقتصادية في شكل سوق كبيرة للشرق الأوسط .

وأكد أن الإدارة الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية ممثلة في الرئيس بيل كلينتون تشجع وتؤبد هذا التوجه في المنطقة ، لأنه بالإضافة إلى البعد الاقتصادي لهذا النوجه من خلق سوق

⁽١) لم نشارك في المؤتمر ست دول عربية هي : سوربا ولبنان وليبنا والعراق والسودان والبمن ٠

كبيرة متكاملة ، فإن لها بعدا سياسيا يتعلق برغبة الولايات المتحدة في دعم السلام في المنطقة والمدخل للسلام هو المدخل الاقتصادي ·

واعترف د٠ والى بأن المحاور والركائز الأساسية في هذه السوق تقوم على مصر في المقام الأول وإسرائيل في المقام الثاني

كما تقوم كافة الدول في الإقليم ، ولو نظرنا إلى السعة السوقية الضخمة نجد أنها تصل إلى مايفوق ١٠٠ مليون نسمة ،

لقد كانت تصريحات د والى مفاجأة للجميع فى مصر اللهم إلا العالمين ببواطن العلاقات بامريكا وإسرائيل فقد صدرت هذه التصريحات دون سابق انذار ودون الإشارة المسبقة التى يستحقها مثل هذا المشروع الضخم والخطير وكان من الطبيعى أن يتلقى من النقد والشكوك والتعليقات مالم يتوقعه د والى وجماعته ، وهو مالم يقدر على الرد عليها و

وكان أهم ما أثار الرأى العام المصرى حينذاك أن الاعلان عن هذا المشروع الشرق أوسطى ، وهو مشروع صهيونى أمريكى ، يأتى على لسان وزير عرف بحماسه للتطبيع مع إسرائيل ، الأمر الذى جعل المراقبين يقتنعون بأن المشروع ليس سوى مرحلة متقدمة لمخططات التطبيع والاحتواء التى عرفناها فى المرحلة الثنائية الفاشلة ، مرحلة تحاول تمرير مافشلت قيه أمريكا والصهيونية فى الفترة من ١٩٧٩ و١٩٩٣ .

وكان من الجلى لجميع المتابعين لمشروع الشرق أوسطية التى يدعو لها د والى وجماعته أنه مشروع يناقض بشدة التوجهات القومية ومساعى العرب نحو الوحدة الاقتصادية ونحو إحياء وتنشيط السوق العربية المشتركة . فالمشروع يستهدف فى الأساس طمس الهوية العربية واعلاء شأن نمط من العلاقات الاقتصادية التى تخدم فقط أطماع الصهيونية وأمريكا فى هذه المنطقة ،

مؤتمر قمة الدار البيضاء ٠

كان انعقاد مؤتمر القمة الاقتصادية الأول في الدار البيضاء في الفترة من ٣٠ لكتوبر ١٩٩٤ إلى ٢ نوفمبر ١٩٩٤ نقطة البداية العملية – والخطيرة – لبناء نظام الشرق أوسطية ٠

فما هي قصة هذا المؤتمر ؟ ومن الذي دعا له أودعي إليه ؟ وماهي نتائجه من منظور الموضوع الذي تناولته هذه الدراسة وهو موضوع القوى البشرية أو القوى العاملة ؟

* وجهت الدعوة لعقد مؤتمر القمة الاقتصادية للدول الشرق أوسطية وشمال افريقيا بالدار

البيضاء من قبل الاستخبارات الامريكية ممثلة في هيئتي :

١- مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي ٠

٧- المنتدى الاقتصادي الدولي بمدينة دافوس بسويسرا ٠

والارتباط بين هاتين المؤسستين والاستخبارات الأمريكية ارتباط وثيق للغاية . فمجلس العلاقات الخارجية الأمريكي يمثل قمة الاشراف - بل وامتلاك - الاستخبارات الأمريكية وتوابعها من منظمات الظل في كافة أنحاء العالم ، ومن أهمها "المنتدى الاقتصادى الدولى (دافوس) " وليد الاستخبارات منذ عام ١٩٩٠ ، تاريخ انشائه ،

وفي مرحلة الاعداد الفعلى للمؤتمر ، دعت رئاسة مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي ، ودافوس ، مجموعة من الهيئات الممثلة لإسرائيل والمجموعة الأوروبية ، ومجلس التعاون الخليجي ، لانجاز المهام المطلوبة في هذه المرحلة ، مع وضع حظر تام — علميا ومعلوماتيا — على الدول العربية المرشحة لعضوية المشروع الشرق أوسطى ، وأهمها مصر والأردن وفلسطين ، ورغم التكتم الشديد على تحركات مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي وC.I.A ودافوس ، فقد تسربت المعلومات عن الهيئات التي دعيت المشاركة في الاعداد ، وهي على وجه التحديد:

١- مؤسسة المبادرة من أجل السلام والتعاون في الشرق الأوسط:

أنشأتها الاستخبارات الأمريكية في إبريل /مايو ١٩٩٧ وجعلت مقرها في قلعة أشفورد في ايرانده ويطلق عليها في المعاملات السرية اسم "جماعة الوشاح الأزرق" وقد عقدت هذه الجماعة مؤتمرا في القاهرة في يونيو ١٩٩٤ لكي تروج لمجموعة من المشروعات التي ستقدمها إلى مؤتمر الدار البيضاء، مثل مشروع إنشاء طرق سريعة بين شمال افريقيا ودول شرق البحر الأبيض ، ثم ١٧ مشروعا في الزراعة والصناعة والخدمات والأسواق المالية والتكوين المهنى وفي الفترة من المالية والمربعة والماعة مؤتمرا في القاهرة تحت شعار " أفاق الاستثمار " ناقشت فيه معوقات الاستثمار في الأقطار العربية (التعريفة الجمركية والضرائب والنظم المالية والحاسبية).

٢-بنك ليومى الإسرائيلى:

أعد هذا البنك مشروعا لصندوق استثمارى باسم " ثمار السلام " برأسمال خمسمائة مليون دولار ، ليتولى تمويل مشروع شرق أوسطى الطيران وصناعة إطارات السيارات لدول

المخليج العربى وسوق للمعلومات وسوق للنفط ومواد البناء والتشييد وصناعة الأدوية

٣- مؤتمر شركاء التنمية:

عقد في القاهرة في الفترة من ٦-٧ ديسمبر ١٩٩٤ بمشاركة ثلاثة أطراف هي :

أ- وزارة الخارجية المصرية

ب- الجمعية المصرية الأوروبية للتنمية

غرفة التجارة العربية الألمانية •

وشارك فى المؤتمر (١٢٠٠) رجل أعمال من الاتحادات الأوروبية ومندوبون من ثلاث دول عربية واسرائيل ، وقال دليل المؤتمر إن أربعين ألف شركة أوروبية أبدت استعداها للعمل فى إطار الجماعة الاقتصادية الجديدة ، وللمؤتمر جلسات فرعية فى تل أبيب وعمان وأريحا ،

٤- صناديق للاستثمار

وجميعها تسعى للنشاط الاستثمارى في إطار الشرق أوسطية من أجل إدماج الاقتصاد الاسرائيلي في اقتصاديات المنطقة العربية مع التطلع الصهيوني لفرض السيطرة على المنطقة ويبرز من هذه الصناديق:

أ- صنعوق والتركولونيالي الامريكي برأسمال ستين مليون دولار وشريك مع شركة ندمورا اليابانية .

ب- صندوق فربالنجتون الذي أسسته مؤسسة ادموند دي روتشلد ، وهو صندوق متخصص في الأوراق المالية .

ج- صندوق المغرب الذي أسسته مجموعة فريملنج الفرنسية .

د • صندوق أوريكس للاستثمار بمشاركة سلطنه عمان

تلك هي غابة المؤسسات التي جُندت من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والحركة الصهيونية لإخراج مشروع الشرق أوسطية إلى حيز الوجود واضح من عرض تلك المؤسسات أنها كانت تعمل وتتحرك بعيدا عن متناول الدول العربية المفروض أنها شريكة في الشرق أوسطية وحنى في الحالات التي شاركت الدول العربية في مسلسل المؤتمرات التي عقدت ، وكان أكثرها في القاهرة ، كانت مشاركة العرب هامشية .

ولم تخل هذه الغابة من شخصيات هائمة وباحثة عن فريسة أو فرائس عربية ، وقد عرفنا من هذه الشخصيات عددا لابأس به ، بعد أن تسربت معلومات عنهم إلى الصحافة من خلال

المؤتمرات التى عقدتها مؤسسة الوشاح الأزرق ومن أبرز هذه الشخصيات : محمد وهبى وهو مصرى كان يعمل ملحقا اعلاميا فى وشنطن ويعمل حاليا فى سفارة قطر بواشنطن وقد حصل منذ أربع سنوات على ميدالية تقدير من إحدى المنظمات الأمريكية اجهوده فى توثيق العلاقات المصرية الإسرائيلية . ثم هناك شخصية د وسعد الدين ابراهيم الاستاذ بالجامعة الامريكية بالقاهرة ، والذى نذكر دوره فى اثارة موضوع الأقليات فى مصر وهناك من كبار الموظفين الأمريكيين أسماء نعرفها جميعا مثل الفريد أثرتون مساعد وزير الخارجية الأمريكية الأسبق ، ويتشارد ميرفى ، من مجموعة سفراء أمريكا السابقين فى المنطقة ، وروبرت ماكنمارا رئيس البنك الدولى السابق ، وجون ماركس أحد أهم الخبراء الامريكان فى شئون الشرق الأوسط الرئيس الحالى لمجموعة الوشاح الأزرق .

وكانت هذه المجموعة قد عقدت خمسة مؤتمرات في أمريكا وأوروبا ثم قررت عقد مؤتمرها السادس في مدينة مراكش بالمغرب في الفترة من ١٨ إلى ٢١ مارس ١٩٩٤ بمشاركة :

١- د ، سعد الدين ابراهيم مصر

۲- محمد وهبي مصر

٣- أحمد سامح الخالدي منظمة التحرير الفلسطينية

٤- يزيد الصايغ منظمة التحرير الفلسطينية

٥- محمد مصلح منظمة التحرير الفلسطينية

٦- د ، حسن ابراهيم الكويت

۷- محمد عزیز شکری سوریا

۸– الیاس همو سوریا

٩- شلوموجازيت اسرائيل (مدير استخبارات سابق)

۱۰ - جوزیف القر اسرائیل (عضو مرکز دیان للدراسات الاستراتیجیة فی تل أبیب)

١١- عدد من مديري المعاهد الفكرية والجنرالات السابقين من إسرائيل ٠

وقائم المؤتمر: فكرته - أهدافه - مقرراته

عقد المؤتمر (تحت مسمى مؤتمر القمة الاقتصادية الشرق الأوسط وشمال افريقيا) بمدينة الدار البيضاء بالمغرب يوم ٣٠ أكتوبر ١٩٩٤ واستمر ثلاثة أبام وحضرته وفود ٦١ دولة

منهم ١٢ رئيس حكومة و١٢٥ وزيرا و١١١٤ من رجال الأعمال وممثلى المؤسسات الاقتصادية العالمة .

واشتركت مصر بوفد رفيع المستوى مثل وزير الخارجية الرئيس حسنى مبارك ، ورافقه . د عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال والمهندس محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ود ، يوسف بطرس غالى وزير الدولة للتعاون الدولى ود ، محيى الدين الغريب رئيس الجهاز التنفيذي للاستثمار والمناطق الحرة حينذاك ، اضافة إلى نائب وزير الخارجية وعدد من رجال الأعمال المصريين ،

ويقول دليل المؤتمر أن فكرة عقده ظهرت من خلال " لجنة العمل" متعددة الأطراف التي نشأت بعد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ ، وأن خبراء البنك الدولي كانوا يرون أن إعادة الحيوية الاقتصادية لدول منطقة الشرق الأوسط ستكون حافزا على استمرار السلام والحفاظ عليه ، ويتطلب ذلك محارية البطالة التي تقدر بنحو عشرة ملايين عاطل في دول المنطقة كوسيلة لمواجهة مشكلات الفقر مع الحد من النمو السكاني ، ونصح الخبراء بالعمل على تدفق الاستثمارات من الخارج لدفع معدلات التنمية لعلاج الركود الاقتصادي الذي أصاب دول المنطقة مع فتح آفاق للتعاون المشترك بين تلك الدول وإطلاق القدرات الكامنة لديها ، ومن خلال هذا التعاون (ومايروجه خبراء البنك الدولي من أحلام وردية وأوهام) يتم وضع استراتيجية بعيدة المدى ترتكز على ثلاثة محاور :

١- مزيد من التعاون الإقليمي (يقصد به التعاون مع إسرائيل وأمريكا) ٠

٢- إصلاح السياسات الاقتصادية لدول المنطقة (يقصد به فرض تطبيق روشتات صندوق النقد الدولى بما في ذلك خفض سعر العملات وفي مقدمتها الجنيه المصرى ، وتفكيك القطاع العام ٠٠٠ الخ ٠

٣- العمل على جذب رؤوس الأموال خاصة التي يملكها أبناء تلك الدول في الخارج (وهو أمل ميت).

هذا وقد شغل موضوع " القوى البشرية أو القوى العاملة" ، جانبا هاما فى مداولات المؤتمر وكلمات الوفود وفى الأوراق المقدمة من الدول - مثل ورقة مصر وورقة إسرائيل وفى " الاعلان" الختامي للمؤتمر .

ففي كلمة وارين كريستوفر وزير الخارجية الأمريكية ، أمام المؤتمر عن برنامج من أربع

نقاط لوضع العرب وإسرائيل ضمن " نظام تعاون اقتصادى اقليمى ، اقترح تسهيل حركة السلع والأفراد والأفكار - عبر حدود دول المنطقة بما فيها اسرائيل ، مع الالحاح على الغاء المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل . كما اقترح انشاء مجلس السياحة - بمشاركة إسرائيل بالطبع يضمن حرية انتقال الأفراد من دولة لأخرى ٠

أما عمرو موسى ، وزير الخارجية المصرية ، فقد طرح على المؤتمر ثمانى ، نقاط ، شملت موضوع القوى البشرية ، حيث أكد فى النقطة (سابعا) " إطلاق الطاقات البشرية لاكتساب المعرفة الحديثة ووسائل التكنولوجيا وتطبيقاتها بما يدفع بقدرات مجتمعاتنا ويتواءم مع احتياجاتها .

وقدمت مصر "وثيقة للتعاون والتنمية والاستثمار" تضمنت (٥٨) مشروعا اقتصاديا في مختلف المجالات تصل قيمتها ٣٤ مليار دولار ، تضمنت مشروعا لاقامة الطرق السريعة لربط المغرب العربي بالمشرق ، وتيسير انتقال البضائع والافراد بين دول المنطقة ، واعادة بناء كوبرى الفردان على قناة السويس وتصويل مطار النقب إلى مطار دولى لتنمية النشاط السياحي في سيناء ، وخمسة مشروعات لربط الشبكات الكهربائية بالمغرب والمشرق . كما تضمنت سبعة مشروعات لإقامة معامل تكرير البترول ومشروعا عملاقا البتروكيماويات وستة مشاريع صناعية لإنتاج مواد البناء والصباغة الحديثة والملبوسات والصناعات المرفية كثيفة العمالة إلى جانب مشروع لاستصلاح نصف مليون فدان باستخدام المياه الجوفية شرق العوينات وثمانية مشاريع سياحية لتنمية شاطىء البحر الأحمر وتحويله إلى ريفييرا المجنوب وخمسة مشروعات للمحافظة على التراث وبناء متاحف حديثة ومشروعات للمناطق الصناعية الصرة منها منطقة شمال السويس وأخرى جنوب سيناء وستة مشروعات لتنمية التقنيات الحديثة في الزراعة والصناعة والاتصالات وسبعة مشروعات لاستخدام التكنولوجيا في مجال الحديثة في الزراعة والصناعة والاتصالات وسبعة مشروعات لاستخدام التكنولوجيا في مجال الحديثة في الزراعة والصناعة والاتصالات وسبعة مشروعات لاستخدام التكنولوجيا في مجال الحديثة في الزراعة والصناعة والاتصالات وسبعة مشروعات لاستخدام التكنولوجيا في مجال الحديثة

ومن منظور الدراسة الحالية ، تضمنت قائمة المشروعات المقدمة من مصر ، مشروعا لاقامة (٤٠٠) مركز تدريب للقوى العاملة وخاصة الخريجين وتأهليهم لاكتساب المهارات في مجالات التشييد والزراعة الحديثة والأعمال الفندقية والأنشطة السياحية والحاسبات الآلية والالكترونية والاتصالات وسبعة مشاريع لحماية البيئة وفي الإعلان الختامي للمؤتمر تأكد ترحيب رجال الأعمال المصريين وغيرهم من المتحمسين للشرق أوسطية " بالشراكة" الجديدة مع إسرائيل

وأمريكا · كما أكد الإعلان على ضرورة التعجيل بإزالة كل الحواجز التجارية والاستثمارية ، وأن الاستثمارات المطلوبة تتطلب حرية تبادل البضائع ورأس المال واليد العاملة عبر الحدود ·

وأوصى الاعلان بضرورة هيكلة هذه الشراكة الجديدة ، ويناء الأسس لمجموعة اقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا يقتضى حرية تدفق البضائع ورأس المال والبد العاملة عبر المنطقة ٠

٢- مؤتمر القمة الاقتصادية بعمان (الأردن) ٢٩-٣١ أكتوبر ١٩٩٥

إذا كان أهم ما يميز قمة الدار البيضاء من الناحية العملية ومن منظور انتقال القوى العاملة ، هو اسقاط المقاطعة لإسرائيل ومواربة الأبواب العربية لاستقبال البضائع والأفراد من إسرائيل والاتفاق على اشتراك معظم الدول العربية في مؤتمر اقتصادي آخر ليبحث تفاصيل التعاون المشترك بينهم وبين إسرائيل وليضع اللمسات الأخيرة لإقامة نظام شرق أوسطى تابع للولايات المتحدة الأمريكية وللصهيونية العالمية وإسرائيل ٠٠٠ إذا كان ذلك هو ما يميز مؤتمر القمة الاقتصادية بالدار البيضاء ٠٠٠ فإن أهم مايميز قمة عمان أنها كانت قمة إنشاء المنظمات وتجهيز الترتيبات المؤسسة للنظام الشرق أوسطى٠

فقد تم الاتفاق في عمان على اقامة المؤسسات الشرق أوسطية الآتية:

۱- بنك التعاون الاقتصادى والتنمية فى الشرق الأوسط وشمال افريقيا ، يكون مقره القاهرة برئاسة اسرائيلية يهدف كما جاء فى مسودة بنوده إلى دعم تنمية القطاع الخاص ومشاريع التنمية البنية التحتية الإقليمية ، وتوفير منتدى يعمل على تعزيز أواصر التعاون الاقتصادى الاقليمي (العرب - اسرائيل - الولايات المتحدة الامريكية).

٢- مجلس إقليمى للسياحة وجمعية لوكلاء السياحة والسفر لمنظمة الشرق الأوسط والبحر المتوسط تكون مهمته تسهيل تسويق المنطقة كمنطقة جذب سياحى فريدة وسيضم المجلس ممثلين عن القطاعين العام والخاص.

٣- مجلس إقليمى لدعم التعاون والتجارة بين القطاعات الخاصة في دول المنطقة ، يعمل على إزالة الحواجز والمعوقات لتدفق السلم والبضائم في إطار منطقة للتجارة الحرة تحت السيطرة الأمريكية الصهيونية .

3- أمانة عامة تنفيذية للقمة الاقتصادية مقرها الرباط ، يندرج ضمن مهماتها العمل من أجل تعزيز أواصد الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتكثيف اللقاءات والاتصالات وتبادل

المعلومات وتعزيز استثمارات القطاع الخاص في المنطقة وبالامانة لجنة متابعة لمجموعة العمل الاقليمية للتنمية .

هذا وقد اعتمد البيان الختامى لقمة عمان هذه المنظمات المؤسسية وأوصى بعقد مشاورات مع الاتحاد الأوروبي وأعضاء آخرين حول الهيكل التنظيمي والوظيفي لهذه الأمانة ، مع وضع تصور لنشاطها .

بيان مصر أمام المؤتمر :

وفى البيان الذى ألقاه د٠ عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال والدولة التنمية الإدارية ، باسم مصر أمام المؤتمر تحت عنوان تحو السلام والتنمية جدد التأكيد على عدة نقاط أهمها التكامل داخل الاقتصاد العالمي والتعاون الاقليمي من أجل التنمية السريعة مع الحفاظ على العدالة الاجتماعية وقيام مجتمع حديث يعتمد على بنية أساسية مادية وإجتماعية واعتبار الصادرات كمحرك لعملية النمو وتطوير قاعدة إنتاج تنافسية وعقد إتفاقيات شراكة أجنبية والإسراع في الاقتصاد القائم على قاعدة مصرفية و

وتضمن البيان عرضا شاملا ومفصلا للإطار الاقتصادى الشامل في مصر بما في ذلك السيطرة على العجز في الميزانية – معدلات الفائدة التي تحددها قوى السوق – السيطرة على التضخم – ثبات معدل الصرف بالنسبة للعملات الاجنبية ،

وتضمن البيان أيضا رسما بيانيا يوضح توافر الطاقة الكهربائية في مصر وكذلك الطرق والبترول وخطوط التليفونات اللازمة المشروعات الاستثمارية ومشروعات الكهرباء والنقل والبترول والزراعة والصناعة والتجارة والسياحة والموارد البشرية والتنمية والتكنولوجيا المتقدمة والبيئة ٠٠٠٠ وهي نفس المشروعات التي وردت في بيان وزير الخارجية المصرية أمام مؤتمر قمة الدار البيضاء ٠

وفى مجال تنمية الموارد البشرية ، وهو المجال الذى يهمنا فى هذه الدراسة . أوضع البيان المصرى أن الهدف من المشروعات فى هذا المجال تطوير التعاون فى هذا المجال وحشد الموارد المتاحة لتطوير نظم التدريب والتعليم،

وتتضمن هذه المشروعات - ذات العلاقة بالموارد والقوى البشرية - مايلي:

١- إقامة مركز إقليمى لتطوير المناهج التعليمية والوسائل الخاصة بالتدريب والتدريس ،
 باستثمارات قدرها ١٥ مليون دولار بما يمكن الشرق أوسطية من فرض أغراضها وقيمها

المشيعة بالصهيونية والأمريكانية على التعليم في مصر بكافة مراحله ٠

Y- إقامة مركز اقليمى لتطوير معدات الحاسب الآلى التعليم الابتدائى والثانوى باستثمار ها مليون دولار ، بغية فرض مزيد من السيطرة الشرق أوسطية (صهيونية / أمريكية) على التعليم .

٣- لتحديث ورفع كفاءة مراكز التدريب المهنى اقترح البيان إقامة (١١) مركزا متخصصا
 فى تكنولوجيا الزراعة والبناء الحديث والكهرباء والصناعة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
 اللاسلكية •

٣- مؤتمر القمة الاقتصادية بالقاهرة ١٢-١٤ نوفمبر ١٩٩٦

بدأت الاستعدادات لمؤتمر القمة الاقتصادية بالقاهرة في ديسمبر ١٩٩٥ بعد إرفضاض مؤتمر عمان . وأولت وزارة الخارجية المصرية اهتماما كبيرا لهذه المهمة ، وتشكلت لجنة عليا برئاسة د ، كمال الجنزوري رئيس الوزراء وعضوية الوزراء المعنيين ، تتبعها لجان على مستوى الوزارات ، بالاضافة إلى لجنة تسيير بوزارة الخارجية ،

وظهرت على ساحة الاستعدادات نفس المنظمات والهيئات الصهيونية والتابعة للاستخبارات الأمريكية وأهمها:

۱- المنتدى الاقتصادى الدولى (دافوس) بسويسرا الذى تعاون مصر فى الاعداد للمؤتمر ويتلقى طلبات رجال الأعمال المشاركين من انحاء العالم مقابل ١٨٥٠ دولار تدفع للمنتدى (١)
 ٢- مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي الذى سينظم أربع جلسات فى المؤتمر حول

المشروعات الإقليمية والخصخصة والتجارة والاقتصاد الفلسطيني -

هذا ويمكن تصنيف المشاركين في المؤتمر إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي :

الوفود الرسمية الحكومية وقد وجهت الدعوة لنحو تسعين دولة من أنحاء العالم وإلى
 عدد كبير من المنظمات الدولية والإقليمية وجامعة الدول العربية والوكالات المتخصيصة

٢- رجال الأعمال المهتمون بالتعامل مع المنطقة من مختلف دول العالم والمتوقع أن يصل عددهم إلى نحو ١٥٠٠ رجل أعمال منهم نحو ٤٠٠ رجل أعمال منهم نحو

٣- مجموعة من الأكاديميين والمفكرين والكتاب ورجال الصحافة والاعلام العالميين ، وجهت لهم الدعوة للمشاركة كمتحدثين في لجان واجتماعات المؤتمر .

⁽١) مالنسبة لرجال الاعمال المصريين فانهم يسبطون انفسهم لعضوية المؤتمر لدى وزارة الحارجية المصرية مقابل ٢٥٠٠ دولار٠

يعقد المؤتمر تحت شعار "البناء المستقبل "وتنحصر الخطوط العريضة لبرنامجه في أربعين جلسة ما بين جلسات عامة وجلسات لموضوعات متخصصة ، وجلسة لكل دولة من دول المنطقة لعرض المشروعات التى تقترحها في إطار التعاون الإقليمي .

وسيجرى توزيع الجلسات العامة على النحو التالى:

١- الجلسة الأولى: عن السلام والتنمية الاقتصادية

٢- الجاسة الثانية: عن المناخ الاقتصادى والسياسات المطلوبة لخلق بيئة مواتية.

٣- الجاسعة الثالثة: عن دور تجمعات الأعمال في عملية التنمية الاقتصادية الشرق أوسطية.

٤- الجاسة الرابعة : وموضوعها الاستثمار - الفرص - والإمكانيات والتحديات .

٥- الجلسة الختامية: وموضوعها رؤية المستقبل للشرق الأوسط وشمال افريقيا في القرن
 القادم •

وواضح من هذا العرض الجلسات العامة اختفاء موضوع القوى والموارد البشرية من مستوى الطرح المباشر، وهذا مالم ترد بعض الاشارات إليه داخل كل موضوع،

وبالمثل ، فقد سقط الموضوع من قائمة الموضوعات الأربعة المتخصصة التى رصدت لها (١٦) جلسة ، اللهم إلا بعض الإشارات العابرة فى الموضوع الرابع حيث قيل إنه سيتناول مسألة " الارتباط بين الموارد البشرية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية الناجحة .

النتائج المتوقعة لانعكاسات الشرق أوسطية على القوى العاملة المصرية والعربية

أن أخطر ما تكشف عنه هذه الدراسة أن المؤامرة الصهيونية الأمريكية لخلق سوق عمل مشتركة مع إسرائيل ، مؤامرة قديمة سبقت مشروع الشرق أوسطية بعدة سنوات ، وقد نجحت إسرائيل ، بدعم سافر من الولايات المتحدة الأمريكية ، في فرض فكرة سوق العمل المشتركة على السادات ، ضمن مافرضته عليه من شروط أخرى مثل شرط الغاء المقاطعة ، وشرط إقرار حرية انتقال القوى العاملة بين الاقليمين ،

وظفرت إسرائيل بكل ما كانت تحلم به وتطمح إلى تحقيقه فى هذا المجال من خلال ماضمنته اتفاقيتى كامب ديفيد ومعاهدة السلام من أطر تعاهدية واقتصادية كانت أثمن ما اقتنصته إسرائيل فى المرحلة الثنائية من مراحل المؤامرة التى انتهت إلى " مرحلة عالمية أو شرق أوسطية " تمثلت فى مسلسل مؤتمرات القمة الاقتصادية .

وقد جمعنا فى هذه الدراسة ماتراكم لدينا من شذرات وأحكام ومواثيق واتفاقيات وشروط مكتوبة بين مصر من ناحية إسرائيل وأمريكا من ناحية أخرى فيما يخص الموارد البشرية ومجالات انتقال القوى العاملة ومستقبل الاستخدام .

ولكننا لازلنا نشعر بأن المحصلة الكلية لهذه المواثيق وأحكامها قاصرة تماما وغير كافية للكشف عن مجمل الآثار والانعكاسات على مجال القوى العاملة المصرية وحركتها ·

فالأمر اذاً يتطلب قدرا أكثر وأعمق من التحليل والوقعات لهذه الانعكاسات لعلها تلقى المزيد من الضوء على الكارثة التى تنتظر مصر واقتصادها ومواردها البشرية نتيجة لابتلاعها في شرك الشرق أوسطية ،

وفي تقديرنا أن أخطر تلك النتائج والانعكاسات هي:

أولا: ستقوط المواثيق واتفاقيات العمل العربية وهي كما ذكرنا من قبل:

١ الميثاق العربي للعمل٠

٢- اتفاقيات العمل العربية المنظمة لانتقال قوة العمل وهي الاتفاقية رقم (٢) ورقم (٤)

٣- قواعد المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل

٤- اتفاقية الوحدة الاقتصادية وقرار السوق العربية المشتركة،

ويعتقد السفير أحمد أبو الخير - المنسق العام المساعد لمؤتمر القمة الاقتصادية بالقاهرة ، أن خروج مصر من نطاق التزاماتها العربية في مجال القوى العاملة ، يعرضها تماما للمؤامرة التي تحاك حولها لتهميش دورها في المنطقة ،

ولكنه يؤكد أن مصر – فى مواجهة هذا الخطر – تدرك دورها فى التنسيق العربى الكامل الذى هو السلاح الفعال لمواجهة أى قوة إقليمية مثل إسرائيل تحاول السيطرة اقتصاديا ثم سياسيا على المنطقة .

ثانيا: باحتواء مصر داخل نظام الشرق أوسطية ، فإنها ستضطر للخضوع لشروط المستثمرين ومطالباتهم المستمرة بوقف العمل بتشريعات العمل والحاحهم على الغاء مكتسبات عمال مصر التى كانت حصيلة الخمسينات والستينات وأهمها المشاركة في الإدارة والمشاركة في الأرباح والاحكام الحمائية ضد الفصل التعسفي .

إن علو صوت القطاع الخاص المصرى في نظام الشرق أوسطية ، وعلاقاته السافرة والوثيقة بدوائر الأعمال الصهيونية والامريكية الدولية ، ستمهد الطريق لتدخلات حلفائهم من

القطاع الخاص الأجنبي للسيطرة على علاقات العمل على حساب القوى العاملة المصرية -

ثالثا: وكنتيجة تالية لعلو صوت القطاع الخاص المصرى وغيره داخل النظام الشرق أوسطى ، سيؤدى ذلك حتما إلى محاولة تقليص دور النقابات العمالية المصرية وتهميش مواقفها في العلاقات الصناعية مستقبلا ، ولن يدهشنا أن يطالب المستثمرون الوافدون من كل حدب وصوب بفترات زمنية - أو مهلة - يجمد خلالها ولحسابهم النشاط النقابى ، كما جمدت لحسابهم الضرائب . وفي ذلك نهاية الديمقراطية الصناعية والحريات الأساسية لعمالنا .

رابعا: إن اطلاق حرية انتقال قوة العمل بين مصر وإسرائيل ودول الشرق أوسطية عملية لايعرف مداها وآثارها إلا الله،

ولم نسمع من الاتحاد العام لعمال مصر ولامن وزارة القوى العاملة والتدريب رأيا أو دراسة علمية حقيقية لتأثير هذا الانتقال على الأجور والمعاملة بالمثل ومخاطر التمييز العنصرى ضد عمالنا ،

ولازلنا ننتظر منهم أن ينطقوا بشيء

تعقيبات: د٠ابراهيم الدسوقى أباظة د٠ جودة عبد الخالق

تعقيب د٠ ابراهيم الدسوقى أباظة

العروض التى استمعنا إليها فى هذا المؤتمر تضع أمامنا البعد الحقيقى للإتجاه العام الذى نسير فيه ونحن نتقدم نحو القرن الواحد والعشرين وفى يقينى أننا نتناول القضية من أخرها وليس من أولها . فما أدركناه اليوم ، وماوصلنا إليه هو ثمار تراكمات كثيرة بدأت منذ أكثر من خمسين عاما و وواجدت من اخطاء فى حرب ١٩٤٨ إلى اخطاء فى حرب ١٩٥٦ إلى كارثة فى حرب ١٩٦٧ وإلى اتفاقات ترتب عليها ، وبدأت تفرز مايعرف بالتدابير الجديدة لمنطقة الشرق الأوسط وهى تدابير وكما تفضل المتحدثون تسهم فيها الولايات المتحدة بنصيب الأسد ، وماعداه من صنع اسرائيل ، وهذه الترتيبات تتم منذ أمد بعيد وويض المنطقة وصلنا اليوم إلى مايسمى بالتطبيع ، وهو فى حقيقته ترويض وليس تطبيعا ، ترويض المنطقة على الدخول فى قفص أعد لها لتبقى فيه ربما طيلة القرن الواحد والعشرين أو بعده و

ومن هنا ، فإن هذه المخاطر الداهمة والتي تمثلت - فيما تفضل به السادة المتحدثون - التي تناولت كل قضية في حياتنا ، ابتداء من قضية الزراعة والماء والطاقة والتمويل والعمالة وغيرها كل هذه القضايا ترتسم الخيوط حولها وتبدو في غير صالحنا على الاطلاق،

الأسباب معروف حتيى لانغرق فى مناقشة النتائج وبنسى الأسباب ، الأسباب معروفة ، نحن هنا نقيم علاقتنا باسرائيل ومن ورائها الولايات المتحدة ونحن على درجة هائلة من التخلف الاقتصادى والاجتماعى ويطبيعة الحال التكنولوجى ، هذا المستوى المتفاوت ، أو هذا الفارق الشاسع جدا بيننا ويين من (نطبع) معه ، هذا الفارق الشاسع يقود بالضرورة إلى خضوع وتبعيه لا محيص عنها ، ويجب أن أشير إلى متوسط دخل الفرد ، هنا مثلا فى مصر ، ٥٠ دولارا للفرد مقابل اضعافها فى إسرائيل والقدرة التصديرية للاقتصاد الاسرائيلي ٢٤ مليار دولار سنويا ، ونحن قدرتنا التصديرية لاتزيد عن أربعة مليارات نصفها مواد خام بترول ، إذن هذا التفاوت فى المستوى ، يأتى بنتيجة طبيعية ، وهى إنك لايمكن أن تكون أبدا على مرتبة واحدة مع اسرائيل ، على الأقل فى المراحل الأولى مُحال ،

هناك كذلك خطر داهم لايقل عن هذا الخطر الأول ، وهو خطر افصحت عنه كثيرا الأوراق المقدمة لهذا المؤتمر ، خطر أراه واضحا جليا هو غيبة الديمقراطية والمشاركة الشعبية •اسرائيل تواجه حكومات العالم العربى ولاتواجه الشعوب • الشعوب فى هذه المنطقة من العالم ملغاة - وإذا نظرنا جليا للقضية - نجدها فى الاستبداد منذ بدأ الصراع العربى الاسرائيلى ، وعزل الشعوب عن المشاركة وتقرير مصيرها • اسرائيل تواجه الحكومات ولاتواجه الشعوب لأن الشعوب ملغاة فى هذه البقعة من العالم •

قضية الحلف الاستراتيجي بين اسرائيل والولايات المتحدة • والتي جعلتنا نذوق ثمار حرب سياسية مع اسرائيل من منطلق خاطىء مفاده أن الولايات المتحدة شريك كامل وبين يديها (٩٩٪) من أوراق اللعبة • الولايات المتحدة حليف استراتيجي لاسرائيل ، وهي ليست شريكا محايدا ، بل هي طرف في الصراع إلى جانب إسرائيل وعلى هذا الأساس لايجوز أبدا أن نعاملها كشريك محايد، يجب أن ننظر لهذه القضية بالذات على أنها خصم وليست شريكا • فالشراكة تقتضى على الأقل نوعا من الحيدة • الشراكة تقتضى نوعا من النظر لمصالح الآخرين والأخذ في الاعتبار مصالح المنطقة • وسنري عكس ذلك تماما •

منطلقات السياسة الخارجية المصرية عموما في ظنى خاطئة لأن تدابير السلام بالصورة التي تريدها اسرائيل والولايات المتحدة من ورائها رثبت وصممت منذ زمن بعيد ويأتى تنفيذها اليوم على أرض الواقع ، فالتنفيذ مراحل بلغت خطورتها عندما بدأت قضية التطبيع ،

علينا نحن وممثلى القوى الشعبية والقوى السياسية أن نحول مثل هذه المؤتمرات إلى قوة دافعة فى جسد شعوبنا وتحركها نحو المطالبة بحقوقها الديمقراطية وبالحرية تفرض وجودها، فى نفس الوقت وفى تحويل الجامعة العربية من جامعة حكومات عربية إلى جامعة شعوب عربية أريد أن تتحول تلك الصحوة التى بدأت فى مؤتمركم هذا إلى قوة دافعة تواجه هذا التيار الجارف ، الذى تتزعمه الولايات المتحدة ومن ورائها ومن أمامها اسرائيل ،

د ، جودة عبد الخالق

آظن حضراتكم جميعا تتفقون على أن المهمة التي آمامي مستحيلة بعد كل هذه الأوراق والمناقشات أنا سأحاول أن أنقل المناقشة بعض الشيء،

عنوان الندوة بقول .. مخططات "التعاون بين إسرائيل والدول العربية .. من التطبيع إلى الهيمنة - رؤبة عربية للمواجهة ·

عنوان الجلسة " تقويم الجدوى الاقتصادية لمشروعات التطبيع "

لابد أن نتوقف عند هذا ، لأنه إذا كان المقصود هو المواجهة – فالسؤال المطروح حول تقويم المجدوى الاقتصادية سؤال يحمل محاذير . لأنه لو تصورنا أن هناك جدوى اقتصادية لمشروعات هذا النظام فكيف نتحدث عن رؤية للمواجهة لذا فأنا لا أعتقد أن القضية بهذا الشكل تصبح موضع التفكير العميق في هذه الندوة فعنوان الندوة يحمل المواجهة من حيث المبدأ وكأنها مواجهة بين الأن والآخر إن جاز التعبير ، لأن عنوان هذه الجلسة هو " دراسة الجدوى " وتكون النتيجة المنطقية أنه لابأس وإلى الأمام . ولكن طبعا كل ماقيل يصب في إتجاه أنه لاجدوى ، يعنى الجدوى لم تثبت ، وبالتالي هناك نوع من راحة الضمير ، أنا أطرح السؤال على هذا النحو ، فأنا أتصور أن المواجهة ، مواجهة على مستويين مستوى أخطر وهو المواجهة مع النفس والمستوى الثاني وهو أقل خطورة وهو المواجهة مع الآخر ، مالم نتصور المسألة على هذا النحو أعتقد أنه هذه الندوة ستكون كلاما تدوره الرياح وتصبح مالم نتصور المسألة على هذا النحو أعتقد أنه هذه الندوة ستكون كلاما تدوره الرياح وتصبح مالم نتصور في مدة قصيرة ،

النقطة الثانية · لاحظت بمطالعة الأوراق وفى متابعة الكلمات أن ثمة مراوحة بين نقيضين · بين نقيض تهوين · التقليل من شأن الآخر ونقيض التهويل أى المبالغة فى هذا الشأن · ودعونى أحذر من المخاطر التى تنطوى على هذا · إذا أردنا المواجهة الحقيقية ، فلابد من النظر لعدونا فى حجمه الحقيقى · لا أكثر من هذا الحجم ولا أقل من هذا الحجم أيضا · وأنا أعتقد أن هذا الحجم علينا أن نواجهه وبكل جدية وبلا تسويف.

النقطة الثانية هي أن ما يجرى الآن هو مشروع استعماري منذ السنوات الأولى من القرن العشرين وحتى بعد بضع سنوات من الحرب العالمية الثانية • تحديدا حتى حرب السويس ، حيث كان يقوم أقوى أشكال الاستعمار الاجنبي. ولكن الموقف تغير بعد ١٩٥٦ كما نعلم جميعا.. ليصبح الجديد في هذا الموضوع والذي يشكل خلفبة للمسرح الذي تجرى عليه الاحداث هو وجود قوة غربية ذات طبيعة استعمارية هي الولايات المتحدة الامريكية وجودا مباشرا • هذه حقيقة لايجوز أن تخفي علينا على الاطلاق • فيجب أن نستحضرها في أي حديث عن قضية المواجهة •

النقطة الثالثة طرح العرب هنا باعتبارهم فئات واتجاهات ٠ ولكن أنا أود أن أضم صوتى إلى

صوت د. ابراهيم الدسوقى أباظة فى التمييز بين النظم وبين الشعوب النظم مآلها إلى زوال ، ولكن الشعوب هى الخالدة ، وبالفعل أى تعامل منهجى مع هذه المسألة لابد أن يأخذ فى الاعتبار أننا نسعى إلى مصلحة الشعب العربى والشعوب العربية فى البلاد العربية المختلفة ، وأعتقد أن جزءاً من المشكلة هى أحيانا فى تواطؤ واحيانا تحالف الأنظمة مع الآخر الذى نتحدث عن ضرورة مواجهته ، وهذا هو المعنى القانوني وراء قولنا أننا ننظر للمستوى الأول والأخطر وهو المواجهة مع النفس، ولايمكن ذلك إذا نصورنا أن هذه الانظمة هى منا ونحن منها فثمة الكثير الذي يمكن قوله فى هذا الصدد ،

النقطة الرابعة:-

مما عُرض من أوراق ، نفهم أن هناك محاولة لإعادة هيكلة الاقليم بحيث يكون على النمط المعد له؛ كل الموارد العربية توظف لخدمة المركز المسيطر ونستنتج من ذلك أن أى تفسخ عربى مرتبط بضعف مصر مثل هذا الذى حدث بعد ١٩٦٧ • فمصر لم تعد هى القوة الحاكمة فى المنطقة ، وبالتالى تبرز بعض القوى الاقليمية الأخرى فيجرى اضعافها أيضا . كما تمثل فى نتائج غزو العراق للكويت ، وذلك لتعود القوة إلى المركز المعد •

النقطة الخامسة:

بالنسبة للمشروعات المطروحة أريد أن أركز على مشروعات البنية الأساسية التى تتضمن مثلا الحديث عن خطوط لنقل الخام والغاز الطبيعى وفي ورقة أ عمرو حمودة ، ورد فيها أن هناك محاولة للإلتفاف حول الموقع المصرى ، وعلى وجه الخصوص قناة السويس وخط سوميد ولكن بالاضافة إلى هذا هناك خطوط النقل البرى ويمكننى القول أن المشروع قدم لقمة عمان ، وسيردد هنا في مؤتمر القاهرة من قبل اسرائيل ، ومفاده هو مد شبكة السكك الحديدية الاسرائيلية إلى خليج العقبة. وطبعا لأن الحيز الجغرافي محدود جدا فالاقتراح هو المزاوجة بين المعمور الاردنى في العقبة والمعمور السعودي في نفس المنطقة ، وخلق ما يشبه النظام النقل البرى والسكك الحديدية بما يسمح بالنقل بين ميناء خليج العقبة وميناء حيفا على البحر الأبيض المتوسط، وهذا يعتبر تهديدا مباشرا وضارا نوقع مصر.

وقد يفيد هنا الرجوع التاريخ وأذكر حضراتكم أنه في أوائل القرن السادس عشر خرجت الأساطيل المصرية بقيادة السلطان الغوري لمنازلة البرتغاليين في محر الهند قرب بومباي ، والكثير منا نسى هذه المعلومات ، لكن علينا أن نستحضرها وهناك موقعه مشهورة اسمها موقعة (شولز) سنة ١٥٠٨ على وجه التحديد، بين الأساطيل المصرية والأساطيل البرتغالية ، حينما اكتشف البرتغاليون طريق رأس الرجاء الصالح ومصر فى هذه الأيام كانت تنعم بميزة موقعها الجغرافي ويصفتها وسيطا للتجارة ، بعيدة المدى ، ودفاعا عن هذا الموقع جيشت الأساطيل للدفاع عن مصالحها ، ولكن فى ذلك الحين ووجه المصريون بغزو من الشمال بقيادة سليم الأول ، وهنا أيضا يمكن أن نستحضر التاريخ الحديث جدا ، فقد كانت جيوشنا منغمسة فى حرب تحرير فى الجنوب مرة أخرى حين جاء الغزو من الشمال وذلك فى رؤية أخري لموضوع ١٩٦٧ لمن شاء إعادة قراءة التاريخ، وطبعا الحديث هنا ذو شجون ، لكنى أود أن أقول أن هذه النقطة هامة جدا وتبرز بشكل قاطع ما يلزم من مواقف واجراءات وتدابير الدفاع عن المسلحة الوطنية المصرية المباشرة فإذا كنا نعنى كلمة المواجهة حقا وأعتقد أن هذه السئلة يجب أن نرتب عليها إجراءات عملية من الآن ،

نقطة أخيرة – البعض يتصور أن قناة البحرين • وهذا الكلام ورد فى ورقة د • محمود عبد الفضيل - هى قناة السويس ، والحقيقة أن البديل لقناة السويس ، والحقيقة أن البديل لقناة السويس هو السكك الحديدية والنقل البرى •

والأمر هنا مثل زراعة محاصيل معينة ونقلها من اسرائيل لمصر للحصول على المياه المصرية بطريقة غير مباشرة أى بتعبير آخر بدلا من أن ننقل المياه للمحاصيل ننقل المحاصيل للمياه وسنصل لنفس النتيجة •

وهنالك أيضا الإلحاح الاسرائيلي الذي وصل إلى حد الطلب المتكرر من الحكومة المصرية بزيادة المياه من الدول في أعالى النيل لتمر من سيناء إلى النقب أو أن نذهب المياه حتى بحيرة السد العالى ثم نوصل خط أنابيب من البحيرة لنقل المياه لاسرائيل وهذا يؤكد أن هناك مشروع اسرائيلي للمياه بأي صورة •

المناقشات : ابراهیم البدراوی / د۰ صلاح صادق

أ • إبراهيم البدراوي

أنا رأيى أن هذه مرحلة مختلفة هي امتداد للمشاريع الامبريالية ، ولكنها ذات طبيعة خاصة

هذا المشروع نو طبيعة خاصة جدا ، (لأن في مواجهته أيضا ما يسمى مشروع المتوسطية أيضا مشروع امبريالي لكن هذا مشروع نو طبيعية جدا) لأن اسرائيل هي الطرف الرئيسي فيه متحالفا أو كما نقول متأمر مع الامبريالية الامريكية ،

(وبالتالى لابد أن ننظر للطرف الآخر فى شكله ومنظومة اسرائيل ، الحركة الصهيونية الامبريالية الامريكية) وهى التى تحكم المسألة من بدايتها لنهايتها وهذا الذى يعطى هذا المشروع نوعه الجديد،

النقطة الثانية الشرق أوسطية ليست مجرد سوق هي نظام إقليمي متكامل يختلف عن كل التصورات الخاصة بالمباديء الثابتة في الاربعينيات والخمسينيات وحلف بغداد وغيرها ولأنه نظام اقتصادي اجتماعي ثقافي قيمي وهذا المشروع انظام اقليمي جاء في وقته بالنسبة لإسرائيل وإذا كانت المرحلة الأولى المشروع الصهيوني هي تلك التي صاغها ويشر بها هرتزل وهي التي خلقت الدولة اليهودية والمرحلة الثانية من المشروع الصهيوني هي الهيمنة الكاملة وسلما ولكن سيكون هناك شكل من أشكال الهيمنة الصهونية والصهونية والمحمونية والمحمونية والمحمونية والمحمونية والمحمونية والصهونية والمحمونية و

وإذا أرى أن سياستنا يجب أن تكون هي الفيصل وأعتقد أنه في عدد من البلدان العربية وعلى الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيره هي أيضا تصب في مسار هذا المشروع لأنه تنفيذا لتوصيات المؤسسات المالية والدولية وهذه في النهاية تقدم البلدان العربية على طبق من فضة الشرق أوسطية والهيمنة الصهيونية وهناك مسألة. تروجها أبواق الدعاية الشرق أوسطية أن الرخاء سوف يأتي وسوف تكون الحياة جميلة جدا أو يقولوا أن الديمقراطية ستأتي ولايدركون أن هذا المشروع يتم عنوة رغما عن الشعوب (صغيرة جدا لموقفه) للوقف هذا المشروع من الديمقراطية ومرت لأنها تأتي على سياق طويل ويقول بيريز أن هذه البلدان التي حكمت افترات طويلة جدا وحتى الآن بواسطة نظم حكم استبدادية لماذا تحصل على الديمقراطية الآن وكيف الأنه يعلم أن الديمقراطية في هذه البلدان تعني

التأثير ضد هذا المشروع وإسقاطه ٠

أنا طبعا متفق مع كل الكلام الذى قيل حول إمكانية إسقاط هذا المشروع — طالما هناك شعوب لابد أن يسقط هذا ، لكن نحن اليوم نتكلم فى التشخيص وعن النتائج المصلحية وراء مشروع الشرق أوسطية داخل المنظومة المصلحية الدولية التى يلعب فيها رأس المال الصهيوني دورا كبيرا جدا وضاصة رأس المال المصرفي الصهيوني ، ومن هنا فبعد خصخصة البنوك والتطورات الغير مواتية في البلاد العربية وبالتالى تسهل عملية الهيمنة على الأوضاع المالية في البلاد العربية وبالتالى تسهل عملية الهيمنة على الأوضاع المالية

د، صلاح صادق

أخطر ما أراه فى الشرق أوسطية أنها صناعة للأسف الشديد محلية تعاونت مع الصناعة الخارجية ، وما أقصد بصناعة محلية هم رجال الأعمال فى مصر من خلال منظمات رجال الأعمال،

وهذا يتطلب الربط بين مختلف اطراف عملية التطبيع رجال الأعمال ومنظماتهم ورجال القرار والشعب الذي هو نحن ، أنا أتصور أن الطرفين الأول والثاني كانا يعملان منذ زمن طويل فأنا أقول أن العلاقة القائمة بين جمعيات رجال الأعمال والسلطة في اتخاذ القرار وضحت. كانوا يحاولون اخفاءها عن القوى الشعبية أو الطرف الثالث ، مطلوب أن يتوفر لها رؤية أساسية . كيف تحدد رؤى المواجهة ؟ كيف يوضع برنامج تنفيذي يتضمن ليس مجرد مواجهه كلامية أو اعلامية ، ولكن مواجهة فعلية تصدر عن القاعدة الجماهيرية وذات أساس من القيم أي النظام القيمي بمعنى إن تكون المواجهة شاملة في النواحي الاعلامية وفي النواحي الاقتصادية ، مع التركيز على النواحي القيمية .

الحور الثالث مواقف الأطراف في عملية التطبيع ودور الثقفين

أثر التطبيع على العمل العربى

عماد جاد

احتوت عملية التسوية السياسية للصراع العربى – الإسرائيلي وفق صبيغة مدريد على نوعين من المفاوضات ، النوع الأول تمثل في المفاوضات الثنائية المباشرة بين إسرائيل ، وكل طرف عربى معنى، وتدور حول تسوية لب الصراع وهو الإحتلال الإسرائيلي للأراضى العربية وهي الضغة الغربية – بما فيها القدس الشرقية – وقطاع غزة ، ومرتفعات الجولان السورية وأراضى الجنوب اللبناني ، أما النوع الثاني والذي سمى بالمفاوضات الإقليمية متعددة الأطراف ، فهي تبحث بالأساس إزالة مظاهر الصراع وتدشين روابط تعاونية بين إسرائيل والدول العربية وتسوية قضايا خلافية نبعت من تفجر الصراع وتطوره ، وهي المفاوضات التي تحددت مجالاتها في الجولة الأولى التي عقدت بموسكو يومي ١٩٩٨ يناير ١٩٩٢ ، بخمسة مجالات هي الحد من التسلح والأمن الإقليمي ، اللاجئون ، الموارد المائية ، البيئة وأخيراً التنمية الاقتصادية (١)

ومنذ بداية عملية التسوية بدأ الانقسام في الرؤية واضحاً بين الدول العربية من ناحية وإسرائيل والولايات المتحدة من ناحية أخرى ·

فالجانب الإسرائيلي - بدعم أمريكي كامل - تمسك بالفصل الكامل بين مساري التفاوض الثنائي المباشر والإقليمي متعدد الأطراف ، ورأى الجانب الإسرائيلي أن مساري التفاوض يجب أن يسيرا بمعزل عن بعضهما البعض حتى لا يعرقل الجمود أو الخلاف في أحدهما ، إمكانية التطور في الأخر ، وعلى نحو يمكن في مرحلة تالية من تيسير المفاوضات في المسار الذي تعرض للجمود وجاء الدعم الأمريكي للرؤية الإسرائيلية من خلال التأكيد على أن حدوث تقدم في مسار المفاوضات الإقليمية متعددة الاطراف يمثل إغراء لإسرائيل للسير في المفاوضات الإقليمية المشتركة (١).

أما الجانب العربى فتمسك بصفة عامة بالارتباط بين المسارين على أساس أنه لايمكن أن تبدأ المفاوضات الإقليمية متعددة الأطراف التي تبحث إزالة مظاهر الصراع وتدشين علاقات

تعاون ، إلا بعد أن تنسحب إسرائيل من جميع الأراضى العربية المحتلة ، وفي إطار الرؤية العربية يمكن أن نميز بين موقف رافض تماماً للإنفصال بين المسارين ويرفض المشاركة في المفاوضات الإقليمية متعددة الأطراف إلا بعد الانسحاب الإسرائيلي الشامل من جميع الأراضي العربية المحتلة ، وقد تبنت هذا الموقف سوريا ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وغيرت الأخيرة موقفها بعد توقيع اتفاق إعلان المبادىء في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ ، وموقف آخر عبرت عنه مصر ويمثل نهجاً وسيطاً بين الطرحين الإسرائيلي - الامريكي من ناحية والسوري عبرت عنه مصر ويمثل نهجاً وسيطاً بين الطرحين الإسرائيلي - الامريكي من ناحية والسوري ويتمثل هذا الموقف في دخول المفاوضات الإقليمية متعددة الأطراف وحضور كافة اجتماعاتها وبحث كافة درجات التعاون ، بل وتحضير اتفاقيات في المجالات التي يمكن التوصل إلى حلول وسط بشأنها على أن يتوقف تنفيذ هذه الاتفاقيات على وصول المفاوضات الثنائية المباشرة إلي محطتها النهائية ، فهذا الموقف وإن كان ينطلق من إنفصال "شكلي" بين مساري التفاوض ، إلا أنه ينتهي إلى خدمة الرؤية العربية التي عبرت عنها سوريا ولبنان ، كما أنه بأخذ في الاعتبار الحجج الأمريكية الخاصة بتشجيع إسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة ،

مسار المفاوضات الثنائية: لم تسفر الجولات العديدة التي عقدت في مدريد ثم واشنطن عن أي تقدم يذكر على كافة المسارات حتى يونيو ١٩٩٧ بإجراء الانتخابات الإسرائيلية التي سقط فيها تكتل الليكود وجاءت حكومة حزب العمل بزعامة إسحاق رابين واتسمت هذه الفترة ببروز التنسيق بين الأطراف العربية المعنية بالمفاوضات الثنائية المباشرة إضافة إلى مصر، فيما عرف باجتماعات " دول الطوق" والتي كانت تُعقد قبيل بدء جولات المفاوضات الثنائية لتنسيق المواقف وترتيب التعاون خلال فترة التفاوض ، وأيضا بعد انتهاء الاجتماعات لتقييم المواقف وقد عقد خلال الفترة من أكتوير ١٩٩١ وحتى توقيع اتفاق إعلان المبادىء الفلسطيني – الإسرائيلي بالأحرف الأولى في أغسطس ١٩٩٧ ، ١٢ اجتماعاً تنسيقاً . (٢)

وجاء الإعلان عن توصل الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي إلى اتفاق بعد مفاوضات سرية جرت في العاصمة النرويجية أوسلو ليشكل ضربة قوية للتنسيق العربي، وليكرس مرحلة جديدة من المفاوضات في ظل غياب التنسيق العربي وتبلور ملامح نجاح المسعى الاسرائيلي – الأمريكي للتلاعب بمسارات التفاوض في محاولة لتعميق الخلافات العربية – العربية والضغط

على الأطراف العربية التى تمسكت بالارتباط بين مسارى التفاوض الثنائي والإقليمى وذلك عبر فتح المجال أمام تنشيط عمليات التطبيع (3) . وكانت جولة المفاوضات الثنائية العاشرة التى عُقدت خلال الفترة من ١٨ يونيو حتى ه يوليو ١٩٩٣ هى اخر الجولات التى شهدت التنسيق العربى ، ثم جاءت بعد ذلك المعاهدة الاردنية – الاسرائيلية فى ١٤ أكتوبر ١٩٩٤ لتمثل إضافة جديدة على طريق اللاعودة بشأن التنسيق العربى وذلك بخروج الاردن رسمياً من التحرك العربى تجاه إسرائيل ، بل إن ماترتب على معاهدة السلام الاردنية – الاسرائيلية شكل بوابة العبور التطبيع العربى – الاسرائيلى بعد أن سار الأردن خطوات إرداية طويلة على طريق التطبيع ليس فقط الثنائي مع إسرائيل ، بل المشاركة فى خدمة المخطط الاسرائيلي – الأمريكي لممارسة الضغوط على الأطراف العربية الأخرى – سوريا ولبنان – وأيضاً منظمة التحرير – أو السلطة الوطنية الفلسطينية – من خلال الاتفاق على قضايا تمس المسالح الجوهرية للأطراف العربية الأخرى .

وفيما يتعلق بالآثار المباشرة لاتفاق أوسلو ومعاهدة السلام الاردنية - الاسرائيلية ، يمكن القول إنهما مثلا الأساس الموضوعي الذي مكن إسرائيل من صياغة " نموذج " للتسوية جرى تسويقه على أنه " القدوة" التي ينبغي على الأطراف العربية الأخرى - سوريا ولبنان - أن تتبعه إذا كانت تريد حقاً الوصول إلى تسوية مع إسرائيل .

فالملاحظ أن إسرائيل استخلصت من خبرة أوسلو عدة قواعد طالبت سوريا باتباعها وهى: ١- الدخول في مفاوضات سرية بعيداً عن وسائل الإعلام للاتفاق على أسس التسوية ٠

٢-- إسقاط أي مراهنة على دور أمريكي ضباغط على إسرائيل ، لأن الأخيرة سوف تقبل
 بأسس تسوية نابعة من إرادة ذاتية .

٣- إبعاد قرارات الشرعية الدولية والتفاوض "بدون شروط مسبقة" فجميع الاحتمالات
 واردة وكافة أشكال الحلول يمكن أن تطرح على مائدة التفاوض.

أما ما استخلصته إسرائيل من معاهدة السلام مع الاردن وجعلته نموذجاً لما يجب أن تقتدى به سوريا فهو --

- ١- إقرار مبدأ مبادلة الأراضى .
- ٢- إقرار مبدأ تأجير الأراضى (٥).

ورأت أن التسوية مع الجانب الفلسطيني ممثلة في اتفاق إعلان المباديء ، ومعاهدة السلام مع الأردن ، تمثل سوابق في تاريخ التسوية في الشرق الأوسط ، تجب تسوية بيجن مع السادات والتي انسحبت إسرائيل بمقتضاها من كامل الأراضي المصرية المحتلة ، ومن ثم فإن الخبرة المتولدة عن التسوية على المسارين الفلسطيني والأردني قدمت لإسرائيل سوابق في عدم الانسحاب الكامل ومقايضة وتبادل الأراضي (٢).

ولأن سوريا رفضت سوابق المسارين الفلسطيني والأردني ، ولأن المسار اللبناني مرتبط بالمسار السوري بشكل مركب، فقد ساد الجمود المسارين السوري واللبناني ولم يشهدا أي تطور إيجابي بسبب رفض سوريا الطرح الإسرائيلي المدعم أمريكياً .

المفاوضات الاقليمية متعددة الأطراف:

إذا كان القبول الفلسطيني بالمفاوضات السرية وتوقيع اتفاق معيب مع إسرائيل ، قد أدى إلى الإجهاز على التنسيق العربي وفتح المجال أمام إسرائيل والولايات المتحدة للتلاعب بالمسارات المختلفة بما قيها المسار الفلسطيني ذاته ، فإنه أيضا رفع الحرج عن الأردن لتوقيع معاهدة سلام - جاهزة مسبقاً - مع إسرائيل ،

فى نفس الوقت أدى اتفاق أوسلو إلى خروج منظمة التحرير عن الموقف السورى - اللبنانى الرافض لفكرة الفصل بين المفاوضات الثنائية والإقليمية متعددة الأطراف ، كذلك أدى توقيع معاهدة السلام الأردنية - الاسرائيلية إلى اندفاع الأردن فى نهج التطبيع مع إسرائيل ، ومن ثم فقد نشطت المفاوضات الاقليمية بلجانها الخمس وهى المفاوضات التى كانت بمثابة البوابة التى مرت عبرها تطلعات بعض الدول العربية للتطبيع مع إسرائيل وذلك عبر استضافة اجتماعات لجان المفاوضات الإقليمية متعددة الأطراف .

وفى الوقت الذى لم يتم فيه تحقيق تقدم ملموس فى لجان الحد من التسلح واللاجئين والموارد المائية والبيئة $\binom{(V)}{1}$ فإن الاهتمام الاسرائيلى – الامريكى إنصب على لجنة التنمية الاقتصادية اتساقاً مع النظرية الخاصة باعتماد المدخل الاقتصادى كأداة لتسوية وحل الصراعات ، على أساس أن تنامى المصالح الإقتصادية والاعتماد المتبادل بين أطراف متصارعة يجعل فكرة الحرب والصراع مكلفة، ومن ثم تنتهي عداوات تاريخية $\binom{(A)}{1}$ ورغم أن النظرية استخدمت للاختبار في مناطق مختلفة وأثبتت درجة من الصحة ، فإنها تغفل طبيعة

نوعية معينة من الصراعات - ومنها الصراع العربى - الإسرائيلى - هى تلك المسماة بالصراعات الاجتماعية المتدة إضافة إلى خصوصية الحالة الإسرائيلية في النشأة والتفاعل مع المحيط الإقليمي ورؤية الذات المنفصلة عن الإقليم، الأمر الذي يجعل هذه النظرية - ومن ثم المدخل الاقتصادي - غير ملائمة لاسيما في المراحل الأولى من تسوية الصراع، أي في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، وإذا كان للمدخل الإقتصادي من دور في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، فإن هذا الدور لايمكن أن يأتي في ظل صراع قضايا سيادية أو مصيرية، ويأتي هذا الدور في مرحلة تالية لإزالة جوهر الصراع، ومن ثم يكون دوره تدشين شبكة من المصالح والاعتماد المتبادل فوق ميراث الصراع والعداء،

ولكن إسرائيل والولايات المتحدة ركزتا على المدخل الاقتصادى لتحقيق أهداف مرحلية تتمثّل في إسقاط المقاطعة العربية، والإجهاز تماماً على التنسيق العربي ، وتطبيع العلاقات مع أكبر عدد ممكن من الدول العربية لإنهاء عزلة إسرائيل وأيضاً عزل الأطراف العربية الرافضة للرؤية الإسرائيلية - الأمريكية عن قاعدتها العربية أولاً ثم محاصرتها في مرحلة تالية لإجبارها على التسليم بهذه الرؤية ،

إسقاط المقاطعة العربية لإسرائيل:

المعروف أن المقاطعة العربية لإسرائيل كانت أحد أسلحة العرب في مواجهة إسرائيل، وأثبتت هذه المقاطعة فعاليتها على مستويات عديدة لاسيما وأنها تشمل ثلاثة مستويات هي:

- ١- مستوى أول: مقاطعة إسرائيل في كافة المجالات.
- ٢- مستوى ثان: مقاطعة الشركات التي تتعامل مع إسرائيل.
- ٣- مستوي ثالث: مقاطعة الشركات التي تستخدم مكونات إسرائيلية في منتجاتها (٩).

وظلت المقاطعة فعالة ، حتى مع حدوث بعض الاختراقات والتجاوزات، ثم بدأت في التراجع على المستويين الثاني والثالث بعد معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية ١٩٧٩ ، إلى أن تفككت في أعقاب بدء مؤتمر مدريد ثم اتفاق أوسلو معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية،

وبعد خروج منظمة التحرير من الصف السوري - اللبناني الرافض للسير في المفاوضات

الإقليمية بمعزل عن الثنائية ، نشطت المفاوضات الاقليمية، وكانت استضافة بعض الدول العربية – لاسيما المغاربية وبالتحديد تونس والخليجية بالتحديد قطر وعمان – لبعض اجتماعات اللجان ، مدخلاً لتجاوز المقاطعة في مستواها الأول ، الأمر الذي أفضى إلى تطور علاقات إسرائيل مع بعض الدول العربية ووصولاً إلى مستوى إقامة مكاتب اتصال مثل عمان وقطر والمغرب وتونس – وبدا ذلك واضحاً في زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق اسحق رابين لعمان عام ١٩٩٤ ثم زيارة خلفه شيمون بيريز لقطر وعمان في، زيارة وصفتها وسائل الإعلام الإسرائيلية بأنها " دافئة وشهية" (١٠٠) . واتخذت دول مجلس التعاون الخليجي (١٩٩٤) قراراً بإلغاء المقاطعة من المستويين الثاني والثالث دون الرجوع إلى جامعة الدول العربية على أساس أن عملية التسوية في المنطقة تأخذ مساراً جاداً منذ مدريد ، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في بنود المقاطعة العربية لإسرائيل" (١٠).

وفى هذا الإطار تبلورت فكرة عقد لقاءات قمة تحت عنوان " التعاون الاقتصادى والتنمية فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" لم تقتصر الاجتماعات فيها على الوفود الرسمية ، بل تمت دعوة مؤسسات قطاع خاص ورجال أعمال لتكريس قاعدة العمل وفق معايير اقتصادية فى قضية أبعد ماتكون عن الخضوع للمنطق الاقتصادى البحت ، فقد كانت هذه الفكرة خطوة رئيسية على طريق إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل لاسيما فى مستواها الأول.

وقد أثارت هذه الخطوة جدلاً حاداً بين المفكرين والمسئولين في العالم العربي وبدت حالة الانقسام واضحة في العالم العربي حول هذه الخطوة، وصاغ كل فريق حججه ومبرراته انطلاقاً من رؤيته للمصالح العربية ·

فمن ناحية رأى الفريق الرافض للفكرة:

ان الدخول في اجتماعات ومؤتمرات اقتصادية " شرق أوسطية" يعنى السماح
 لإسرائيل بالهيمئة على الأسواق العربية -

٢- أن تقدم الاقتصاد الإسرائيلي والتكنولوجيا الإسرائيلية وروابط تل أبيب برأس المال
 العالمي يعني إخضاع الاقتصادات العربية لأساليب استعمارية •

٣- أن التعاون الاقتصادي سيكون أداة لتسلل وتجسس إسرائيل على المجتمعات العربية

- ٤- أن التعاون الاقتصادى سيعطى إسرائيل قدرات اقتصادية إضافية تسمح باستيعاب
 المزيد من اليهود ومن ثم تجرى عمليات تهويد ماتبقى من الأراضى العربية المحتلة .
- ه- أن القبول بالتعاون الاقتصادى مع إسرائيل يُعطى مشروعية الوجود الإسرائيلي ويقلل من إرادة المقاومة لدى العرب.
- ٦- أن إسرائيل ستخلق من خلال التطبيع جماعات مصالح موالية لها داخل العالم العربي (١٢).
- ٧- أن المشروع الشرق أوسطى يهدف بالأساس إلى تجاوز المشروع العربى وطمس هوية
 المنطقة ونزع خصوصيتها العربية (١٣)
 - أما الفريق المؤيد للفكرة فقد صاغ حججه على النحو التالى:
- ان التعاون الاقتصادى مع إسرائيل يبلور تكتل إقتصادى فى المنطقة ، يمكنها من التعامل مع التكتلات الاقتصادية الدولية (١٤).
- ٢- أن هناك مبالغة في القدرات الخاصة بالاقتصاد الإسرائيلي ، فإسرائيل لم تصل إلى
 مرتبة المعجزة الاقتصادية التي حققتها بعض دول جنوب شرق أسيا
- 7- إسرائيل لاتستطيع الهيمنة على الاقتصادات العربية، فصادراتها لاتتجاوز ١١ مليار دولار في حين أن صادرات دولة مثل سنغافورة تصل إلي ٥٩ مليار دولار ، كما أن ٣٠٪ من صادرات إسرائيل عبارة عن ماس مصقول والباقي حاصلات زراعية ومنتجات صناعية تقليدية
- ٤- أن التعاون الاقتصادى مع إسرائيل يخفف الضغوط عن الاقتصاد الفلسطينى بما
 يؤدى إلى تثبيت السكان الفلسطينيين في أراضيهم •
- ٥- التعاون الاقتصادى مع إسرائيل سينزع عنها صفة الدولة المحاربة، ومن ثم يقلل من
 النزعة العقائدية التي تكمن وراء التوسع .
- آن التعاون الاقتصادى مع إسرائيل يجعلها تعتمد على الأسواق والمنتجات العربية،
 ومن ثم يسبهل التأثير عليها واستيعابها في المنطقة وربما ذوبانها على غرار الولايات الصليبية
 في القدس والمنطقة (١٥)٠

ومانؤكد عليه هنا هو أن القضية لاتختزل في مزايا أو مساويء التعاون الاقتصادي مع إسرائيل، بل في صلاحية المدخل الاقتصادي ، والمعايير الاقتصادية للحكم في قضية سيادية ، هذا بالإضافة إلى أن التعاون الاقتصادي مع العرب ومدى التعويل عليه قضية غير محسومة في إسرائيل وتتمثل في رؤبة حزب العمل ومعه كتلة ميرتيس اليسارية ، هذا في حين أن اليمين الإسترائيلي. لايُعطي أي وزن للتعاون الاقتصادي مع الدول العربية ويطرح حججه بشكل مشابه لما يطرح في عالمنا العربي لمعارضة التعاون الاقتصادي في المنطقة . والفارق هنا هو أن اليمين الإسرائيلي يرغب فقط في توظيف "التعاون الاقتصادي كمدخل للإجهاز على المقاطعة العربية وإتمام التطبيع مع الدول العربية لحسابات سياسية بالأساس فتمثل في كسر التنسيق العربي وممارسة الضغوط على الأطراف العربية المناهضة الرؤية الإسرائيلية -الأمريكية، ومما يؤكد ذلك أن القمة الأولى للتعاون الاقتصادى والتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي عقدت بالدار البيضاء - المغرب ديسمبر ١٩٩٤ شهدت طرح مشروعات إسرائيلية تعمدت المساس بمكانة مصير وركزت على مكافأة الأردن لإخلاصها في القيام بكل ماهو ضروري لاستكمال الرؤية الإسرائيلية - الامريكية (١٦) . وجاءت القمة الثانية (عمان أكتوبر ١٩٩٥) لتشهد الانهيار الشامل للتنسيق العربي ويروز مناوشات عربية /عربية مثلت انتصاراً للرؤية الإسرائيلية - الأمريكية • وعندما أصرت القاهرة على استضافة القمة الثالثة بدلاً من قطر التي طلبت استضافتها ، ولأسباب تتعلق برغبة مصر في ضبط إيقاع التفاعلات والحيلولة دون انفلات الأوضاع على صعيد تطبيع العلاقات ، لم يجد رئيس الوزراء الإسرائيلي شيمون بيريز من تعليق على ذلك سوى القول " من كان يتوقع أن تتنافس الدول العربية فيما بينها على إستضافة مثل هذا المؤتمر (١٧) وهو تصريح ينم عن حالة الزهويما وصل إليه حال التنسيق العربي ، مع إدراكنا انه يجهل أبعاد السعى المصرى الحقيقي لاستضافة القمة -

وخلال هذه الفترة التي شهدت نراجع التنسيق العربي ، لم تقبل إسرائيل بمجرد التقاء زعماء عرب لتنسيق المواقف ، ووصف كاتب إسرائيلي يدعى موردخاي فارتهايمر قمة الاسكندرية التي جمعت الرئيسين مبارك والأسد والعاهل السعودي الملك فهد بأنها "قمة حرب" (١٨) ووصفها كاتب آخر دعى بنحاس عنبري بأنها تسعى لإحياء الجامعة العربية كمحور مناهض لنهج القمم الاقتصادية في الشرق الأوسط (١٩).

مخاطر التطبيع قبل التسوية النهائية:

نظراً لحالة الهرولة التى اتسمت بها سياسات بعض الدول العربية تجاه إسرائيل ، والتعامل مع الصراع العربى – الإسرائيلي باعتباره من تلك النوعية التي يصلح معها المدخل الاقتصادي لتسويتها ، فقد وصلت إسرائيل إلى حالة من القناعة بانتهاء التنسيق العربي أو كما قال بيريز في تصريح له بالدار البيضاء " إننا سرنا في جنازة المقاطعة العربية لإسرائيل بل ودعوته لتفكيك الجامعة العربية باعتبارها من مخلفات الشرق الأوسط القديم وإفساح المجال لجامعة شرق أوسطية جديدة تضم الدول العربية ودول الجوار الجغرافي غير العربية ، نظراً لذلك ركزت إسرائيل على تنفيذ رؤيتها المدعومة من الولايات المتحدة بالنسبة المسارين السوري واللبناني ، وتوقفت في منتصف الطريق في تنفيذ المرحلة الثانية من إعلان المباديء وردت على عمليات المقاومة الفلسطينية ، بشن عدوان " عناقيد الغضب" على لبنان وهو العدوان الذي شهد ارتكاب مذبحة جديدة تضاف إلى مذابح الدولة العبرية ضد المدنيين العرب "منبحة قانا" ، وترتب على هذه التفاعلات المتناقضة سقوط بيريز في الانتخابات التي جرت في "منبحة قانا" ، وترتب على هذه التفاعلات المتناقضة سقوط بيريز في الانتخابات التي جرت في مع الجانب الفلسطيني ودعا إلى تعديل صيغة التسوية لتكون "السلام مقابل السلام" بدلا من " مع الجانب الفلسطيني ودعا إلى تعديل صيغة التسوية لتكون "السلام مقابل السلام" بدلا من " الأرض مقابل السلام"

وواصل نتنياه و توزيع تهديداته يميناً ويساراً على النحو الذى أعاد إحياء التنسيق العربى في حده الأدنى بعقد أول قمة عربية موسعة منذ أزمة الاحتلال العراقي للكويت في أغسطس ١٩٩٠ وهي القمة التي عقدت بالقاهرة في الفترة من ٢١ -٢٣ يونيو ١٩٩٦ واتخذت قرارها بالربط بين التطبيع والتسوية وأنه مالم تواصل إسرائيل السير في التسوية وفق مبدأ الأرض مقابل السلام فإن الدول العربية سوف تعيد النظر في الخطوات المتخذة تجاه إسرائيل أي التطبيع والتي اتخذت في إطار عملية التسوية ، ونظراً لاستمرار نتنياهو في رفضه لمبدأ الأرض مقابل السلام ، فقد أوصت القاهرة بإلغاء المؤتمر الإقتصادي المقرر عقده في ١٢ نوفمبر القادم ، ثم عادت وأكدت على انعقاده في موعده ، والسؤال هنا كيف يمكن توظيف نوفمبر القادم ، ثم عادت وأكدت المكان العمام الإسرائيلية؟ أولاً لابد من التأكيد على أن الصراع العربي – الإسرائيلي من تلك النوعية من الصراعات التي لايمكن حلها إلا من خلال تسوية حوهرها ، أي قضدة الأراضي المحتلة ، وثانياً أن المدخل الاقتصادي لايصلح إطلاقاً في تهيئة عوهرها ، أي قضدة الأراضي المحتلة ، وثانياً أن المدخل الاقتصادي لايصلح إطلاقاً في تهيئة

المجال أمام التسوية، ومايمكن أن يقدمه المدخل الاقتصادى يأتي في مرحلة لاحقة على تسوية جوهر الصراع وثانياً لابد من التأكيد على أن ماتم حتى الآن من ضرب لفكرة التنسيق العربي لايعنى استحالة استعادته، ولكن ذلك يتطلب عدة خطوات:

- ١- لابد من استخدام آليات الجامعة العربية لوقف خطوات التطبيع التي اتخذتها بعض الدول العربية غير المعنية بالصراع مباشرة .
- ٢- تفعيل أليات التنسيق بين الدول العربية على نحو يعيد إحياء روح المقاومة داخل
 الأراضي المحتلة .
- ٣- دعوة الدول العربية لتجاوز ماسبق من خلافات وتوحيد الجهود لإعادة الأمور إلى
 نصابها كما كانت قبل الإعلان عن اتفاق أوسلو.
- ٤- العمل على دعم الموقفين السورى واللبناني باعتبارهما أساس أى موقف عربى فاعل
 يمكن أن يتخذ في مواجهة سياسات الحكومة الإسرائيلية.
- ٥- إنهاء الحديث عن إغراء إسرائيل بالمدخل الاقتصادى ، فالليكود لايهمه ذلك والأولوية لديه المنية و الإيديولوجية ، إذ أنه يرى إسرائيل كدولة ديمقراطية غربية يجب أن تتحصن فى مواجهة بيئة إقليمية مغايرة .
- ٦- السعى لتدعيم القدرات العسكرية العربية وتقليص الفجوة النوعية مع إسرائيل من خلال امتلاك أنواع من الأسلحة تمثل معادلاً موضوعياً لحيازة إسرائيل للسلاح النووى.

المراجم

- ۱- التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٣، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ١٩٩٤ ، ص ١٩٥٠.
- Y- د · عبد المنعم سعيد ، الشرق الأوسط بعد السلام . نظرة عامة على المفاوضات ، السياسة الدولية ، عدد (١١٥) يناير ١٩٩٤ ، ص ١٥٢.
 - ٣- التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٣ ، مرجع سابق ، ص ١٩٥٠
 - ٤– المرجع السابق ، ص ١٩٦٠.
- ٥- مختارات إسرائيلية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، العدد الأول

، ینایر ۱۹۹۵ ، ص ص ۸-۹۰

٦- المرجع السابق ، ص ص ١٠-١٠

٧- التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٤ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام . القاهرة ١٩٩٥ ، ص ص ١٧٧- ١٧٩٠

٨- د٠ عبد المنعم سعيد ، الشرق الأوسط بعد السلام ، مرجع سابق ، ص ١٥٨٠

٩- التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٣ ، مرجع سابق ، ص ٢٢٦٠

١٠- مختارات إسرائيلية ، العدد (١٧) ، مايو ١٩٩٦ ، ص ص ٢٨-٣١.

١١-التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٤ ، مرجع سابق ، ص ص ١٩٥ - ١٩٦٠ .

١٢- د ، عبد المنعم سعيد الشرق الأوسط بعد السلام ، مرجع سابق ، ص ١٥٩ .

١٣- التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٣ ، مرجع سابق ، ص ص ٢٣٠ - ٢٣١٠

١٤- المرجع السابق ، ص ٢٣٢٠

١٥- د ، عبد المنعم سعيد ، الشرق الأوسط بعد السلام ، مرجع سابق، ص ١٥٩ .

١٦- مختارات إسرائيلية ، عدد (٢) ، فبراير ١٩٥ ، ص ص ٢٣- ٢٤.

١٧- مختارات إسرائيلية عدد (٢٠) أغسطس ١٩٩٦ ، ص ٤٠

۱۸- مختارات إسرائيلية عدد (۲) فبراير ۱۹۹۵ ، ص ص ۲۵-۲۳۰

١٩- المرجع السابق ، ص ص ٢٣ -٢٤٠

دور الثقافة والمثقفين المصريين في المشروع الشرق أوسطى

د مسيد البحراوي

ليس مفهوم "الشرق الأوسط" جديداً ، فهو مفهوم شائع في الكتابات السبياسية وغيرها منذ فترة طويلة ، تمتد إلى ماقبل الحرب العالمية الثانية ، ولايحتاج الأمر إلى كثير من الجهد ، لإثبات أن المفهوم ، منذ البداية— يحمل بعدا استعماريا ، بمعنى أنه ينطق بمصالح أوروبا وأمريكا في العالم ، يجعلهم ينظرون إلى مناطقه المختلفة ، ويقسمونها طبقا لنظرتهم ومصالحهم ، ومدى قربها أو بعدها عنهم ، باعتبار أنهم مركز العالم ، ورغم أن المفهوم لايحدد بدقة ، ماهى البلدان التي تدخل في إطار هذه المنطقة ، بحيث نجده أحيانا يشمل بلدانا من وسط آسيا أو حتى شرقها ، وأحيانا أخرى من بلاد "المغرب" العربى ، فإن الأساس بلاد الذي يبدو أن المفهوم يقوم عليه ، هو أساس جغرافي ليس أكثر وهذا الأساس، كما هو واضح متهافت نظرا العاملين اللذين سبق أن ذكرناهما. أنه ليس محدداً تحديدا حصريا ، وهو ليس "أوسط" إلا بالنسبة لأوروبا وبعد ذلك أمريكا ، رغم بعدها — الجغرافي فقط عن المركز .

أردت من هذا المدخل أن أوضح أن مفهوم الشرق الأوسط ليس ابن اللحظة الراهنة من تاريخ العالم، أي أنه ليس نتاجا لمرحلة انتهاء الحرب الباردة والبحث عن أسس لنظام عالمي جديد ولكن الجديد حقا هو "مشروع الشرق أوسطية "فهذا بالفعل مرتبط بالتغيرات التي حدثت في العالم مع أواخر ثمانينات القرن وأوائل تسعينياته وهذه التغيرات بالتحديد أربعة أولها إنهيار منظومة المعسكر الاشتراكي ، وثانيها هو حرب الخليج الثانية ونتائجها وثالثها هو تطورات عملية "السلام" بين العرب وإسرائيل ، وإما رابعها وربما كان جذرها ، فهو الترتيبات الأمريكية والأوروبية الخاصة بالصراع حول شكل النظام العالمي الجديد ، في القرن القادم .

فالولايات المتحدة الامريكية وكثير من بلدان أوروبا يدركون أن ثمة قوى عالمية جديدة تنمو

في العالم على نحو يهدد السيطرة الغربية المطلقة على العالم ، والمقصود هذا بالطبع منطقة شرق أسيا، وخاصة اليابان والصين ، بالاضافة إلى بعض البلدان الأوروبية التي كانت مقموعة خلال فترة الحرب الباردة ، مثل المانيا • ولا يتمثل خطر هذه القوى على القوى التقليدية في الجانب العسكري أساسا، بقدر مايتمثل في الخطر الاقتصادي الذي أخذ مفهومه يتطور ، مع تطور التكنولوجيا ، إلى التكنولوجيا والمعلومات ، بحيث أصبحت هذه الأخيرة (في البلدان المتقدمة) أقوى وأهم عناصر القوة الاقتصادية • في ظل هذا الادراك تخوض أوروبا بقيادة الولايات المتحدة (رغم الصراعات الثانوية بينهما) صراعا حادا مع العالم مثلت حرب الخليج أعنف أشكاله · ولكن العنف العسكري ليس هو الشكل الوحيد لهذا الصراع ، وإنما هناك ترتيبات التكتلات القادرة على مواجهة التكتلات المعادية ٠ وفي هذا السياق يأتي تكتل " الوحدة الأوروبية" على سبيل المثال ، ويأتي أيضا السعى لتحقيق تكتل "الشرق الأوسط" بقيادة إسرائيل وبالتبعية المباشرة الولايات المتحدة الأمريكية، بمعنى أن المقصود من اقامة هذا المشروع الذي يسمونه سوقا ، أن يكون سوقا أو تكتلا (سوقيا) مغلقا أمام المنتجات الآسيوية المنافسة ، ومفتوحا - بالتبعية - للمنتجات الأمريكية والأوروبية . هنا يجوز لنا أن نوافق على تسمية هذا المشروع "الشرق أوسطى" سوقا ، لا بالمعنى التقليدي المتعارف عليه للسوق الاقتصادية (كما هو الحال في السوق الأوروبية المشتركة مثلا) وإنما بمعنى السوق المستهلكة للمنتجات القادمة من الخارج •

فى سياق تحقيق هذا الهدف المهم ، والذى يضمن لأمريكا استمرار قوتها فى العالم القادم أتصور أنه يمكن إدراج الجهود الأمريكية "الجبارة" من أجل تحقيق "السلام" بالمفهوم الأمريكى بين العرب وإسرائيل • ويالطبع لايتعارض هذا الهدف مع هدف إسرائيل نفسها فى "السلام" الا وهو الوصول إلى التوسع فى المنطقة من النيل إلى الفرات ، وليس بالقوة العسكرية ، ولا بالوجود البشرى الذى هو أمر مستحيل فى ظل حجم اليهود فى العالم ، وإنما بالهيمنة الأوتوماتية والذهنية • فإسرائيل ، الولاية الأمريكية الحادية والخمسين ، هى المنوط بها تحقيق المخطة الأمريكية فى المنطقة ، وفى هذا السياق لابد أن تفرض هيمنتها بالمكن الوحيد وهو الهيمنة التكنولوجية المنفذة للهيمنة الذهنية • وهنا تأتى الأهمية الحاسمة لمقولة بيجن المبكرة والتي أصبحت شعارا المشروع الشرق أوسطى عن تعاون العقل الاسرائيلي والأيدى العاملة المصرية (والفلسطينية) والأموال العربية الخليجية .

فكما سبق القول يحتل العلم والمعلومات والعمل الذهنى الأهمية الأولى في مفهوم التقدم في "النظام العالمي الجديد" وإسرائيل هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي تملك إمكانية هذا التقدم ، إن لم يكن متحققا بالفعل، فقد تم إنشاء قاعدة علمية تكنولوجية متقدمة في إسرائيل تمكنها من استيعاب وتطوير التكنولوجيا الحديثة المستجلبة من الضارج والمساهمة في خلقها والمسارعة إلى تطبيقها في كل الفروع ، بما في ذلك الزراعة ، إن إسرائيل توجه البحث العلمي نسبة من الناتج القومي الإجمالي تعادل أعلى النسب في العالم المتقدم، وهي تجعل التوجه العلمي الشامل خيارها الاستراتيجي الأول في كل المجالات الاقتصادية " (١).

بهذه القوة العلمية تعد إسرائيل نفسها لتكون العقل المهيمن على المنطقة اتحقيق مصالح الولايات المتحدة ومصالحها المشتركة وأيضا مصالح الدول الأوروبية غير المناوئة الهيمنة الأمريكية وهذا العقل المهيمن سيكون قادرا على التخطيط لواقع المنطقة وتوجيه مستقبلها واستغلال طاقاتها المادية والبشرية ، ولكن – بالطبع – بشرط قمع طاقاتها الذهنية والعلمية والتكنولوجية ، وصولا إلى جعلها منطقة خاضعة تماما ودائما ومستقبلة دائما لما يأتى من الخارج ماديا ومعنويا وفي هذا السياق وحده يمكن فهم الاهتمام الإسرائيلي والأمريكي المبكر ، والسابق على توقيع اتفاقيات كامب ديفيد ، بما أسموه " التطبيع الثقافي " والتعامل على نحو شديد الذكاء مع فئة المثقفين في مصر والبلدان العربية الأخرى وهنا لابد من العودة إلى ماهو أبعد لتبيان الحالة الذهنية المثقفين العرب المحدثين ، لأن هذا هو الأساس الذي بنت عليه أمريكا وإسرائيل تعاملهما معهم .

لقد أوضحنا في دراسات سابقة (٢) أن الكتلة العامة من المثقفين العرب- التي لا تنفى الاستثناء ولاينفيها بدوره – كجزء من الطبقة الوسطى العربية ذات التكوين الهش والفوقى والمنخلع من جذوره اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا – مصابة بنوع من التبعية الذهنية للنموذج الحضارى الرأسمالي الغربي ، وأن الطروح الفكرية ، سواء تلك التي مارست دورا سياسيا ، أو ظلت مشروعا فكريا ، وضعت أمام عينيها دائما أفاق التطور التي مرت بها الحضارة الأوروبية، وظل طموحها العلني أو الخقي هو تحقيق الدولة الرأسمالية الحديثة ، ينطبق هذا القول على الفكر الليبرالي بوضوح مطلق ، وينطبق أيضا على الفكر الاشتراكي الذي يسعي إلى تحقيق الدولة الوطنية (أي الرأسمالية) كوسيلة لتحفيق الشيوعية ، وينطبق على تيار الإسلام السياسي وخاصة الاخوان المسلمين الذين يرون في العودة إلى الشريعة الإسلامية

إطارا قانونيا مناسبا لتحقيق الدولة الرأسمالية المتقدمة ، وينطبق أخيرا على التيار القومي الذي حقق من قبل رأسمالية الدولة ، ولا أظنه يعاديها الآن ·

ليس لدى هنا اعتراض على طموح المفكرين العرب - بتوجهاتهم المختلفة - إلى تحقيق المجتمع الرأسمالي والدولة الحديثة ، ولكن اعتراضى هو اعتراض على أن يكون مفهوم المجتمع أو الدولة الرأسمالية الحديثة هو ذاته الذي وقع في أوروبا ، الاعتراض نابع من أننا نصم آذاننا ونغلق أعيننا عما نعيشه ويعيشه مجتمعنا ونوجه أبصارنا فقط إلى النموذج الأوروبي ونسعى إلى نقله أو تقليده أي التبعية له ، سواء في الاقتصاد أو أنماط الحياة المختلفة من عمارة وملابس وفنون وآداب وسلوكيات اجتماعية ... الخ ،

ولاتنفى هذه التبعية أن هناك مثقفين وطنيين ، بل وثوريين قاموا فى مراحل مختلفة من تاريخنا الحديث بمواجهة الاستعمار الغربى ، أو حتى الغزو الثقافى الغربى ، فى إطار حركة تحرر وطني ذات تاريخ طويل ونضالات وتضحيات مريرة ، غير أن الوضع العام الطبقة الوسطى التى شكلت قيادة المجتمع وسلطته كان فى الغالب قامعا على نحو مباشر أو غير مباشر لمشروع حركة التحرر – وإمكانيات تعميقه وتطويره واستكماله ، ولاشك أن بدايات السبعينيات كانت لحظة حاسمة فى هذا الصراع بين حركة التحرر والسلطة السياسية التى خلعت نفسها من المشروع الوطنى ، وتحوات إلى معاداته ، ومعاداة كل رموزه وخاصة من المثقفين الوطنيين .

ويستطيع المراقب الأمين أن يرصد عددا من ممارسات العداء المباشر أو غير المباشر ضد المثقفين المصريين منذ بدايات السبيعينات وحتى الآن · تبدأ من طردهم إلى خارج الوطن حتى ولو باسم الإعارة إلى بلدان الخليج وتنتهى بسجنهم وطردهم من أعمالهم ، وتمر بوسائل مختلفة لتهميشهم وتهميش دورهم الطبيعى في مجتمعهم ، وتشويه هوياتهم بالضغوط الاقتصادية والاضطرار إلى الكتابة المسطحة في الصحف المأج ورة ، أو الأبحاث الموجهة لخدمة مصالح أجنبية عبر مراكز البحث الأجنبية أو البحوث المشتركة الممولة من الخارج ، أو عبر العمل في مراكز بحوث وخدمات تهتم بقضايا فرعية كالأقليات والمرأة ، ، ، الغ .

هذه الممارسات وغيرها - على المستويات المختلفة - لم تكن - فيما أرى سلوك السلطة السياسية في مصر ، منفصلة عن التوجهات والتوجيهات الأمريكية والإسرائيلية المناسبة

لخطتهما في مصر والمنطقة - ومن هنا ليس غريبا أن تتضمن وثيقة أمريكية نشرت عقب كامب ديفيد (٣) إشارة إلى أهمية المثقفين في تمرير مفاهيم السلام والمشروع الإسرائيلي الأمريكي في المنطقة ، باعتبارهم ، أي المثقفين ، صانعي التوجهات والقناعات العامة لدى مجمل أبناء الشعب عبر أجهزة الإعلام والثقافة المختلفة ، وهو أمر يؤكد الأهمية التي أولتها إسرائيل ، وأمريكا ، وغيرهما من الدول الأوروبية ، لمسألة التطبيع الثقافي و"التعاون " العلمي والفني بين المصريين والإسرائيليين ، فهذا المجال الثقافي والقائمون عليه هو المنطقة الرئيسية التي يتم من خلالها تغيير المفاهيم والقناعات والوصول إلى تسليم جديد بمفاهيم ومباديء أخرى ، هي ذاتها التي يقوم عليها – الآن – مشروع الشرق الأوسط ، والتي تنتشر بالفعل – بتوقيع مثقفين كان بعضهم وطنيا فيما مضي – في مختلف وسائل الاعلام ، وخاصة في الصحف المؤثرة بين أوساط المثقفين ،

ولعل أهم مبدأ كان ينبغى على منفذى هذه الخطة ، من السياسيين والمثقفين هدمه هو المبدأ العام الذى ركز عليه جمال عبد الناصر بشأن كيفية معالجة الصراع العربى الإسرائيلى وهو " ما أخذ بالقوة لايسترد بغير القوة " وهو مبدأ لايتفق بأية حال من الأحوال مع مشروع "السلام" الذى أوهم بإمكانية استرداد الأرض بالطرق السلمية ، وتدرج هذا النقيض فى البداية من المزاوجة بين الحرب والتفاوض ، حتى أصبح الأن الحرب بالتفاوض أو التفاوض فقط دون الحرب كما تريد إسرائيل بالضبط ، وهذا واضح تماما فى إصرار إسرائيل على أن تدين سلطة الحكم الذاتي في غزة/ اريحا كل أشكال المقاومة المسلحة ، باعتبارها إرهابا ووصولها إلى تغيير ميثاق منظمة التحرير ليتماشى مع هذ المبدأ ،

وإذا كانت الفترة الناصرية قد أعلنت شعار " اعرف عدوك" عبر البحث والاطلاع والدراسة فى الجامعات ومراكز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، فإن هذا الشعار أصبح يستخدم الآن تبريرا اضرورة زيارة المثقفين والباحثين إلى إسرائيل مباشرة أو بالتعاون مع المركز الأكاديمى الإسرائيلي بالقاهرة أو مع الباحثين الإسرائيليين (والأمريكيين والأوروبيين) فى مراكز أبحاث أجنبية أو فى زياراتهم إلى القاهرة ، وبالطبع فإن معرفة " العدو" تحول هذا العدو إلى صديق كما حدث لكاتب مثل على سالم أو مخرج مثل حسام الدين مصطفى فى إسرائيل .

أما الشعار أو المبدأ الجوهري الذي تقوم عليه بقية شعارات الشرق أوسطية فهو شعار

العالم الجديد الذي أصبح قرية واحدة ، ويصل عند بعض دعاته إلى أن العالم قد أصبح بالفعل قرية واحدة حقيقة لامجازا · حيث أن هناك بالفعل حكومة عالمية (ممثلة في الدول الصناعية الكبرى) قد وضعت أسسا لحكم العالم وتمارسها ، فيما يختص بالاحتياجات الأساسية البشر ، مع ترك الأمور التفصيلية للحكومات " المحلية" . وأن هذا الترتيب ستتضح أثاره الحقيقية في المستقبل القريب جدا · وفي ظل هذا الشعار لايصبح طبيعيا أن يدافع المثقف عن مفهوم " الوطن " المستقل" أو أن يتحدث عن التحرر من الاستعمار ، فهذه شعارات المرحلة الماضية من التاريخ التي عفا عليها الزمن · وبالتالي يصبح الاتصال بالعالم هو الطريق الوحيد ولامناص منه ، والمهارة هي أن ننجح في أن يكون تواصلنا مع العالم فعالا بحيث نحصل على نصيب " ما " من الكعكة ، بقدر همتنا ونشاطنا · وكلما كنا كتلة أو قوة إقليمية ، كانت فرص نجاحنا أكبر ، ولايهم هنا ما إذا كانت هذه الكتلة عربية أو اسلامية أو شرق أوسطية · · · أو كلها معا · (٤)

وفى إطار هذا الفهم يصبح مفهوم "الثقافة الوطنية "و"المثقف الوطنى " من أثار الماضى الاستعمارى الذى انقضى ويصل البعض إلى حد اعتبار هذه المفاهيم نتاجا لصراع مرضى جاء كرد فعل على وجود الاستعمار وأما وقد زال الاستعمار ولم تعد الدول الاستعمارية بحاجة حقيقية إلى العالم الثالث، فإن هذا المفهوم يجب أن يزول وأن يتوجه المثقف الحقيقى إلى تنمية مجتمعه الداخلى بتحسين الخدمات عبر مراكز وأنشطة ، لامانع – بالطبع – من أن يمولها الأجانب الذين لم يعودوا مستعمرين (٥)

وليس الهدف هذا ، هو الرد على هذه الشعارات أو المقولات . الهدف فحسب هو كشف شبكة العلاقات التى تربط بينها من ناحية وبين تجلياتها وصيغها المختلفة لدى كاتب أو آخر ولعل المفهوم الأخير عن الثقافة الوطنية أو المثقف الوطني أن تكون جذرا لبقية المفاهيم ، حيث تنتفى مع هذا المفهوم أية ضرورة للتمسك بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني مثلا أو للهجوم على شروط البنك الدولي وصندوق النقد أو التبعية لأمريكا .. الخ فهذه جميعا أمراض من الماضي ينبغي أن نتخلص منها وننفتح على العالم الجديد ، دون إحساس بالضعف أو الدونية ،

وهنا نجد التناقض المركزى الذي يمكن أن يهدم نسق المقولات كله ، إذ كيف لنا أن نتعامل مع العالم الجديد دون إحساس بالضعف أو الدونية ، ونحن فعلا ضعاف ودون كما

رتب لنا العالم الجديد في الحاضر وفي المستقبل · كيف نتعامل بندية مع قوى رأسمالية قمعت – عبر الاستعمار – امكانيات نمونا الرأسمالي · وكيف نتعامل بندية مع عالم جديد يدار بالعلم والتكنولوجيا ويمنع عنا إمكانية المشاركة الفعالة في خلق وتطوير هذه التكنولوجيا وكيف نتعامل بندية مع إسرائيل التي تريد الهيمنة على المنطقة بالعلم والقنابل الذرية وتحرص على تدمير أية بادرة لنمو علمي أو ذرى في أي من البلاد المحيطة بها

إن أفضل تقدير يمكن أن توصف به محاولات مثقفى الشرق أوسطية والعالم الجديد هو أنها ذات نوايا طيبة ولكن فى المعترك السياسى الثقافى لايكفى مثل هذا الوصف ، لأننا اسنا إزاء حالات فردية ، بل إزاء توجه عام يساهم فيه فريق عمل توزع عليه الأدوار (والمناصب) ، بحيث لايمكننا الا القول بأنه مشروع متكامل يهدف – كما قلنا – إلى هدم نسق المفاهيم (الوطنى) السابق وإحلال نسق آخر يخدم الخطة الجديدة للاستعمار الجديد فى المنطقة ومركز هذا النسق – كما قلنا – نفى مفهوم الوطن والوطنية ، والدعوة إلى الاندماج فى النظام العالمي الجديد ، وصورته فى منطقتنا هى الشرق أوسطية ولأن هذا الاندماج حادث بالفعل ، فإن المطالبة هي مطالبة بمزيد من الاندماج ومزيد من التسليم إلى حد النوبان، وليس الندية كما يزعمون و إن المطروح على المثقفين الآن، ليس " غزوا ثقافيا" بمعنى فرض مفاهيم وأفكار علينا لاتتفق مع مصالحنا وقيمنا ، كما يرى البعض الحال سابقا ، وإنما فرض مفاهيم وأفكار علينا لاتتفق مع مصالحنا وقيمنا ، كما يرى البعض الحال سابقا ، وإنما حقها في الوجود "الطبيعي" في المنطقة ، والتعامل معها باعتبارها شعبا أصيلا مثله مثل كل حقها في الوجود "الطبيعي" في المنطقة ، والتعامل معها باعتبارها شعبا أصيلا مثله مثل كل اليهودي هو إنسان متميز ، لايوجد – أين وجد – إلا سيدا على من سواه ، لأن اليهود هم شعب الله المختار ، والبقية عبيد ،

وهنا نجد أنفسنا قد تجاوزنا إلى حد كبير مفهوم "التبعية الذهنية" الذى سبق أن رصدنا وجوده لدى المثقفين العرب فى الحقبة الماضية ، إلى مفهوم آخر ، هو نفى الوجود بمعنى نفى الهوية تماما ، وليس فقط نفى الخصوصية كما كان الحال من قبل القد أدت التبعية الذهنية إلى تجاهل خصوصيتنا ، أى مستوى تطورنا الاجتماعي والاقتصادي ، ونسق قيمنا الجمالي والانساني ، وهذا أدى إلى تشققات فى هويتنا وتمزقات وتصدعات فى وعينا بانفسنا ، تجلت حتى الأن فى السؤال الشهير : من نحن عرب أم مسلمون أم فراعنة أم ننتمى إلى حوض

البحر الأبيض المتوسط؟ وأدت إلى حلول سياسية متطرفة ، وربما كان أعلاها صوبتا الآن هو التيار الإسلامي الذي يرجع أحد جذوره – في تقديري – إلى هذه التمزقات ، وترجع أهميته إلى أنه يقدم تصورا – ولو ضمنيا – لتجاوزها عبر أحادية الحل "الاسلامي " · أما الآن ، فالمطلوب هو القضاء على هذه الهوية تماما واندماج أفرادها ، فرادي مشتتين ، في إطار هوية جديدة لا أسس لها سوى مصالح الأقوى ، ولاتمثل – بأي حال من الأحوال – قيم شعوب المنطقة ولامصالحها

عرضت فيما سبق - على نحو عام - لبعض المفاهيم الفكرية للشرق أوسطية ، محاولا إدراك العلاقة بينها بهدف الوصول إلى جذرها- الفكرى والمادى المتمثل في مصالح الهيمنة الإسرائيلية والأمريكية على المنطقة ، هيمنة تدوم في زمن النظام العالمي الجديد، ولم يكن العرض يريد أن نصل إلى التسليم بما يعتبره أنصار هذه المفاهيم بحتمية اندماجنا في هذا النظام ، فرغم تسليمنا بالقوة الأمريكية والإسرائيلية ، وبتهافت القوى الاجتماعية والثقافية المسيطرة على الوضع الداخلي في العالم العربي بل وتعاونها مع هذا المشروع الأمريكي الإسرائيلي - لمصالح طبقية وفردية ضيقة ومحدودة النظر ، رغم ذلك فإننا لانستطيع تجاهل المقاومة العنيدة التي أبداها المثقفون الوطنيون والمهتمون بالعمل العام في النقابات المختلفة ومعظم الأحزاب السياسية ، التطبيع الثقافي والمشروع الشرق أوسطي والهيمنة الأمريكية الإسرائيلية ، ولعل تصاعد هذه المقاومة في الفترة الاخيرة خير دليل على ذلك ، ففي الوقت الذاتي في غزة ، سوف يسحب البساط من تحت أرجل المعارضين "للسلام" ، فإذا بنا نفاجأ - على النقيض - بتصاعد الرفض ، وتزايد عدد الرافضين ، بل والتجديد في أشكال رفضهم وممارسته ، عبر اللجان المتعددة التي أنشئت وماتزال طور الانشاء في مواجهة هذه المشاريع.

ولعله أن يكون لافتا للنظر أن وعيا جديدا لدى رافضى "السلام" قد بدأ يتبلور ليس فقط على المستوى النظرى ، وإنما أساسا على المستوى العملى ، حيث بدا الادراك واضحا الآن ، أن التعويل على رفض المثقفين وحدهم ليس موقفا صحيحا لأن هؤلاء المثقفين ، بعد أن تعرضوا لكل ماسبق أن رصدناه في المخطط الأمريكي الإسرائيلي السلطوي ، ليسوا كتلة جيلية طليعية كما كان الوضع احيانا من قبل ، وأنهم قابلون للاختراق إن لم يكونوا مخترقين بالفعل ، ومن هذا الإطار الضيق ، إلى

الفئات الاجتماعية الأوسع والأفقر ، صاحبة المصلحة الحقيقة في الرفض، لأن المشروع الشرق أوسطى سيحولهم إلى مجرد رعاع مأجورين لا هوية لهم ، كل وظيفتهم هي تحقيق المصالح الامريكية والاسرائيلية ، والتي هي في التحليل الاخير ، ضد مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والثقافية ،

ولعله من المهم هنا ، أن نؤكد أن هذه الفئات الاجتماعية "الشعبية" لم تخضع بعد — بنفس الدرجة التى خضع بها كثير من المثقفين - لا للتبعية الذهنية للنموذج الغربى ، ولا لمقاهيم محو الهوية ، فرغم النشاط الاعلامى الكثيف وخاصة فى التليفزيون لتفكيك عناصر الهوية الوطنية وتشويهها عبر البرامج والمسلسلات الاجنبية الاستهلاكية وغيرها ، فإن حدا أدنى من الحس الوطنى بالمعنى العام مازال يضمن للفقراء تماسكا نسبيا ، يمكن أن يكون أرضية حقيقية لعمل شعبى واسع ضد المشروع الشرق أوسطى ، فاذا نجح رافضو هذا المشروع فى الوصول إلى هذه القوى عبر التعامل الصحيح مع مفردات حياتها اليومية ومشاكلها المعاشة ، وقيمها العميقة وجدانيا ونفسيا وعقليا ، فإن هذا يمكن أن يضمن لا عرقلة هذا المشروع فقط – الآن – بل يمكن أن يصل إلى حد إسقاطه فى مدى زمنى أبعد قليلا.

الهوامش

۱- راجع : فوزى منصور : الشرق أوسطية ٠٠٠ مشروع وليس سوقا ، الاهالى ١٩٩٤/١٠/٣٦

٢- راجع دراستينا:

- -البحث عن المنهج في النقد العربي الحديث دار شرقيات، القاهرة ١٩٩٣.
- التبعية الذهنية في النقد العربي الحديث . مجلة آدب ونقد القاهرة · عدد ابريل ١٩٩٤ .
- (٣) الوثيقة هى وثيقة رسمية صادرة عن وكالة التنمية الامريكية التى تشرف على توجيه أموال المعونة الامريكية فى العالم الثالث واستخداماتها ، شارك فى اعدادها ثمانى وزارات وهيئات حكومية أمريكية وعشر مؤسسات ومراكز خاصة للبحث العلمى من بينها الاكاديمية القومية الامريكية للعلوم ، وقدمت بعنوان " التعاون الاقليمى فى الشرق الأوسط" إلى الكونجرس الامريكي فى أول فبراير ١٩٧٩" وفى هذه الوثيقة نجد نصوصا مثل ·
- " ان الدعوة لهذا المشروع وتنفيذ الجانب الأكبر منه يجب أن يكونا عن طريق أجهزة (غير

حكومية) ويجب أن يلعب المفكرون ورجال الثقافة ورجال الأعمال دورا هاما " في العمل لخلق وتعميق الروابط والعلاقات بين الدول التي يضمها النظام الشرق أوسطى // الخ

راجع فوزى منصور: حديث الوثائق المشروع الشرق أوسطى خطة أمريكية الأصل" الاهالى عدد ١٩٩٤/١٠/١٩

وراجع أيضا إشارة د٠ رشدى سعيد (الهلال يناير ١٩٩٥) إلى أن مائة مليون دولار تنفق سنويا كي يروج المثقفون مصطلحات سياسية معينة ص ١٦٠

- (٤) يدخل في هذا السياق بعض كتابات لطفى الخولى وطه عبد العليم ووحيد عبد المجيد وسيد ياسين وغيرهم٠
- (ه) راجع حول هذه المفاهيم كتابات محمد السيد سعيد وجابر عصفور في صحيفة الحياة السعودية اللندنية ، ديسمبر ١٩٩٣ ، يناير ١٩٩٤.

تعقیب : د، حسن نافعة

تعقيب د٠ حسن نافعة

طبعا أنا متفق مع تحليل أ عماد جاد حول موضوع المدخل الاقتصادى ودوره في عملية التسوية و لكنه توصل في نهاية الأمر إلى نتيجة تقول أو توصى على الأقل أنه لايجوز أو يجب الحذر من عملية التطبيع – قبل التسوية ، وبمفهوم المخالفة أنه لايعترض على موضوع التطبيع بشرط أن يأتى هذا التطبيع في أعقاب عملية التسوية و

والقضية التى تمثل إشكالية حقيقية هنا، هى: هل شكل التفاوض الحالى وأسلوب التفاض الحالي يمكن أن يوصل إلى تسوية تكون مقبولة أو تكفل الحد الأدنى للمصالح العربية التى يستطيع على أساسها أن يتعامل مع اسرائيل باعتبارها دولة طبيعية في هذه المنطقة وبالتالى يمكن أن يتعامل بقدر من الثقة وبقدر من الاطمئنان مع هذه الدولة الاسرائيلية إذا ماتوصل إلى هذه التسوية أم لا ؟

اذن القضية ليست قضية متى يتم التطبيع ، وإنما القضية هى قضية إلى أين تأخذك هذه المفاوضات أو هذا المنهج القائم فى عملية التفاوض؟ وهل يحاول هذا المنهج أن يصل بك لشكل معين قبل أن يبدأ إعادة تشكيل المنطقة ككل أم لا ؟

أنا أتصور أن الخطر كامن فى صلب العملية التفاوضية ، فى شكلها الحالى ، وأنا أتصور ، كما قلت قبل ذلك فى بعض المداخلات أو فى تعليقات فى الصحافة أن العملية التفاوضية الجارية حاليا تتضمن ثلاث مظاهر أساسية لخلل هيكلى ، وبالتالى لايمكن أن تقود إطلاقا إلى أية تسوية تحقق الحد الأدنى المطالب العربية ،

الخلل الأول في هذه العملية التفاوضية هو أنه ليست هناك مرجعية لعملية التفاوض المتفق عليها. طبعا هناك نظريا مرجعية ، وهي مرجعية القرار ٢٤٢ والقرار ٣٣٨ الصادرين عن مجلس الأمن ، لكن حتى القرار ٢٤٢ له تفسيرات متباينة ، الطرف الاسرائيلي يفسره بطريقة ، والأطراف العربية تفسره بطريقة ، ورغم مايتردد عن أن المبدأ الأساسي هو مبدأ الأرض مقابل السلام فأنا أعتقد أنه لم يصدر إطلاقا أي إلتزام اسرائيلي يقول أنه ملتزم بتفسير القرار ٢٤٢ وفقا للفهم العربي له، أي ضرورة الانسحاب الكامل من كل الأراضي العربية المحتلة في عام ١٩٦٧. فليس هناك حتى هذه اللحظة التزام اسرائيلي واضح بأن

اسرائيل سوف تنسحب من الأرض العربية المحتلة سنة ١٩٦٧ . وإذا كانت المرجعية أصلا أى المبدأ الجوهرى لعملية التفاوض مسألة مختلف عليها ، إذن فهى مسألة مقصودة فى حد ذاتها وهى أن يترك الموضوع لموازين القوى التي سوف أتى إليها بعد ذلك وبحيث تصبح القضايا الأخرى تفصيلات أمنية أو غير أمنية ، ، ، الخ .

مظهر الخلل الثانى هو افتقاد أفق زمنى لعملية التفاوض ، فلا يوجد زمن محدد ستنتهى بعده عملية التفاوض ، لم يوضح أنها لمدة شهر أو شهرين أو سنة أو سنتين أو لمدة عشر سنوات . وإنما تبدو العملية التفاوضية كأنها عملية مطروحة بلا نهاية ،

متى بدأت عملية التفاوض مع إسرائيل؟ التفاوض مع إسرائيل بدأ فى الواقع فى أعقاب حرب أكتوبر مباشرة بمفاوضات الكيلو ١٠١٠ ومعنى ذلك أنه منذ ١٩٧٤ حتى ١٩٩٦ ، وحتى لو افترضنا أن العملية السلمية لم تتحرك بشكل حقيقى إلا بعد زيارة السادات للقدس والتى بدأت فى ١٩٧٧ فمعناها أيضا أن العملية استمرت عشرين عاما من المفاوضات ، وماتزال القضايا معلقة وربما تستمر بهذا المنطق وبهذا التواتر عشرين سنة أخرى ،

إذن مطلوب مـفـاوضـات ، ولكن مـفـاوضـات بلا أفق زمنى وهذا الأسلوب هو جـزء من الاستراتيجية الاسرائيلية للتفاوض، وتحدث عنه الاسرائيليون بصراحة أى التفاوض إلى مالا نهاية من منطلق أن الزمن يحدث تأكلا فى الموقف العربى ويحدث خللا فى النظام العربى وبالتالى يؤدى باستمرار إلى مزيد من التنازلات العربية ،

بهذا المنطق إذن إسرائيل تنتظر حدوث أشياء معينة قبل أن تشرع أو تقر عملية التسوية في واقع الأمر ، الخلل الثالث وهو الخلل الحادث في موازين القوى ، معروف طبعا لكل دارس أو تلميذ مبتدىء في العلاقات الدولية إن نتيجة أي مفاوضات تعكس بالضرورة موازين القوى على أرض الواقع. هذه لحدى القوانين الثابتة في العلاقات الدولية أي أن القضية لا تنوقف على المهارة التفاوضية ولاتتوقف على قوة البيان ولاحدة المنطق ولا ... ولا ... إلى آخره إنما هناك موازين قوى تحكم وسوف تحكم في نهاية الأمر نتيجة هذه العملية .

اسرائيل في واقع الأمر تتصرف في المفاوضات باعتبارها الطرف المنتصر · وبالتالي ووفقا لهذا الموقف فأن على الطرف العربي أن يقبل بالكامل بشروطها · أما الطرف العربي فإنه

لايقر أنه طرف مهزوم • وبالتالى فهناك خلل ثالث فى جوهر العملية التفاوضية ولايمكن اطلاقا تجاوزه فلا الطرف المنتصر قادر على أن يفرض شروطه بالكامل ولا الطرف الذى يعتبره الآخر مهزوما يقر بأنه طرف مهزوم ، وبالتالى يسلم بسهولة •

من هنا فنحن أمام عملية مقصودة في حد ذاتها إذ تصبح هندسة التفاوض أو شكل العملية التفاوضية والاجراءات مسألة في غاية الأهمية

ولكى نفهم مايجرى فى الشرق الأوسط لابد أن نفهم لماذاتم التفاوض وفقا لهذا الشكل ووفقا لهذا المنطق ولذلك نحن لانتكلم عن مفاوضات بالمعنى المفهوم فى العلاقات الدولية أو مؤتمر السلام وإنما نحن نتكلم عن عملية سياسية أى نحن نتحدث عن عملية سوف تؤدى فى النهاية إلى نتيجة معينية ولكننا لانتحدث فى الواقع عن مفاوضات يحضرها أطراف دولية وشروط دولية ولها مرجعية والهدف من هذه العملية كما أتصور فى نهاية المطاف هو تفتيت النظام العربى والغائه وبالتدريج اقناع النخبة العربية أن تقبل باسرائيل لأن اسرائيل فى واقع الأمر هى المنتصرة وبالتالى اسرائيل تطرح نفسها وتتحدث بصراحة عن ذلك حتى أن شيمون بيريز وأعتقد أن ذلك كان فى مؤتمر الرباط – تحدث بصراحة تصل إلى حد الوقاحة عن أن بيريز وأعتقد أن ذلك كان فى مؤتمر الرباط – تحدث بصراحة تصل إلى حد الوقاحة عن أن يقبل بالقيادة الاسرائيلية وعلى العالم العربى أن مرحلة مصر قادت النظام العربى خلال الفترة الماضية وكانت النتيجة كارثة وعلى العالم العربى أن يقبل بالقيادة الاسرائيلية سوف تقوده إلى مرحلة من الازدهار.

سوف أدخل من هذا المنطق في موضوع الشرق أوسطية - موضوع الشرق أوسطية - في الواقع - هو ليس سوقا وأنا لا أتصور أن الذي يعنى اسرائيل في نهاية المطاف هو السوق الاقتصادي أو السوق العربي ولا القضية قضية تبعية كما يقول الأخ سيد البحراوي. فالتبعية موجودة وأنا لا أعتقد أن التبعية الاقتصادية العالم العربي سوف تزداد بعد عملية التسوية عن التبعية الموجودة حاليا، سيكون هناك هيكل جديد وخريطة جديدة لمنظومة الشرق الأوسط . لكن التبعية الاقتصادية قائمة كما هي وبالتالي فما يجرى الأن ليس الهدف منه السيطرة على السوق ، لأن السيطرة على السوق قائمة وبالتالي أنا أنظر المشروع الاسرائيلي باعتباره مشروعا تقافيا سياسيا استراتيجيا أكثر منه مشروع اقتصادي وبالتالي يجب - إذا كنا مشروعا تقافيا في المرحلة القادمة - فيجب أن نحسن فهم هذا المشروع الذي هو نتحدث عن دور المثقفين في المرحلة القادمة - فيجب أن نحسن فهم هذا المشروع الذي هو

مشروع صهيونى فى الأساس ، والحركة الصهيونية فى العالم إستطاعت أن تخضع الولايات المتحدة وقيادة النظام الرأسمالى لمنطقها هى ، بمعنى أنها أقنعت الإدارة الامريكية أن تأتى على أرضيها باعتبار أن هناك تطابق كامل بين النظام الرأسمالى العالمي أو أهداف النظام الرأسمالي العالمي وبين أهداف المشروع الصهيوني .

وبالتالى أنا لا أتصور أن يصل المشروع الصهيوني إلى منطقه ومنتهاه بدون تفكيك النظام العربي بالكامل ، وبدون إسقاط الهوية العربية ، وبدون القضاء على المكون الثقافي داخل الوطن العربي .

وعلى هذا الأساس لايكفى أن نتحدث عن التبعية الاقتصادية لأن هذا معناه أن نتحدث حول ماهى القوى التى يتعين عليها أن تواجه هذا المشروع الصهيونى ؟ وبالتالى نبحث ماهى القوى المستفيدة اقتصاديا أو المتضررة اقتصاديا؟ وتصبح القوى المحتمل أن تتضرر اقتصاديا من مشروع الهيمنة الاقتصادية القادم هى القوى التى عليها أن تقاوم ، أنا أعتبر أن هذا يختزل العمل الوطنى ويقلصه ، لأن المطروح ضرب الهوية ضرب الحضارة العربية الاسلامية فى المنطقة واسرائيل تبحث عن تفتيت الكيان العربى بالأساس ، وتتحدث عن كيانات طائفية ، كيانات سنة وشيعة ، ودروز — الخ هذه الأمور ، وبالتالى تستطيع هى أن تسيطر. أن تصبح هى ضابط الإيقاع السياسى. أن تبرر صفتها اليهودية ،

لو نحن نظرنا للمشروع الصهيوني بهذا المنطق ومن هذه الزاوية أي أن القضية قضية هوية ولو اقتنع المثقفون في مصر وفي العالم العربي بأن المطروح هو ضرب الهوية ، إذن فإن وعاء النضال أو الطاقة الممكن حشدها لمواجهة هذا المشروع سوف تكون طاقة أكبر وطاقة أوسع نتيجة تجاوز الأطروحات التقليدية ،

الناقشات:

عبد العظيم المغربي/د، عبد الباسط عبد المعطى/د، محمد عامر/ د، أحمد حسن ابراهيم/د، أشرف البيومي/حلمي شعراوي/ يسري مصطفى

أ٠ عبد العظيم المغربى

يهمنا بعد كلام د · حسن نافعة أن نؤكد على المفهوم الثقافي لإدارة الصراع بين الطرف العربي والطرف الصهيوني، وهو يذكرني بحادثة غاية في الوضوح والبساطة : فبالأمس القريب وقعت الاتفاقيتان المشئومتان الفلسطينية والأردنية و وقف الشعب العربي والمثقفون العرب وكثيرون من الساسة العرب ضد هاتين الاتفاقيتين . ثم جرى بعض الماء في النهر الاسرائيلي وجاءت حكومة ورئيس جديدان ، وتعثرت المفاوضات وأصبحنا مثل اليوم نقرأ المانشيتات الصحفية عن أن القضية الأساسية في المشكل الحالي هي عدم التزام اسرائيل بما وقعته من إتفاق وعدم استعداد اسرائيل لتنفيذ الاتفاقات الموقعة . كما لو أن الاتفاقات الموقعة هي العدل وهي الحق ، ومن هنا يتزايد التدني في الموقف خطوة بعد خطوة ، ويوما بعد يوم وهو أمر يلح على أهمية وخطورة دور المثقفين الوطنيين من مواجهة هذا الصراع ، بأقصى الوضوح •

د • عبد الباسط عبد العطي

ثمة يعض انطباعات عما أثارته ورقة الزميل د • سيد البحراوي

الورقة ركزت على ثلاث قضايا أساسية دور المثقفين، والذهنية التابعة ، ثم دور الذهنية وعلاقتها بالقضايا اليومية ، هذه القضايا الثلاثة تثير في الذهن مجموعة من الانطباعات في مقدمتها كما أشار له بحق د ، حسن نافعة عن علاقة الثقافة بما هو اقتصادي وماهو سياسي وماهو ثقافي ، الحصر هنا خاص بالتحليل فقط . لكن في الواقع الثقافة تتغلغل داخل كل انماط الحياة ويشكل الناس رؤيتهم للعالم من خلالها وبالتالي عندما ننظر إلى مفهوم الشرق أوسطية على مستوى المفهوم ، نجد أنه قصد به ابتداء نفي الأمة العربية القائمة فهي رموز ذات دلالات خاصة ببنية عربية وتجمع لمجتمع عربي مثل الأمة العربية والعالم العربي والمجتمع العربي والمجتمع العربي والمجتمع عربي مثل الأمة العربية والعالم العربي والمجتمع العربي والمجتمع عربي مثل الأمة العربية والعالم العربي والمجتمع أو بنخر وخاصة وحدة اللغة ، الوجدان ، التاريخ ، رؤية العدو المشترك المتمثل في اسرائيل كمقدمة وراءها الولايات المتحدة بشكل مباشر ، حتى الحديث عن نظام عالمي يمكن أن يضيف للقضية بعض الغموض ، إذن علينا أن نحدد الأطراف بشكل مباشر، هذه النقطة الأولى .

النقطة الثانية أن هذا المفهوم يوظف التفكيك ، ثم يعيد بناء جديدا فى ضوء هيكل متكامل تستخدم فيه أشياء اقتصادية لجاذبيتها ، لارتباطها بالمصالح المباشرة ، ونحن نعرف بعض الأقطار العربية التى هروات لعمل اتفاقيات اقتصادية مع إسرائيل ، لكن هذه مقدمة جذابة ، وراءها بحق – كما قال د، حسن نافعة – مسألة تفتيت أو تفكيك الكيان القومى فى أبعاده الروحية والوجدانية والثقافية بدرجة أساسية وتلك نقطة يجب أن نلتفت إليها ،

وبذلك تكون فكرة الشرق أوسطية إحدى الأليات التى تستخدم فى مرحلة من مراحل الصراع العربى الاسرائيلى و إحدى الآليات وقد تتغير مستقبلا بعد أن ينجز الكيان الصهيونى بعض أهدافه ويمكن أن يبتدع آليات أخرى و

المفهوم قديم ، لكن التوظيف جديد وقد يكون – الكيان الصهيوني – قد وجد في الشرق أوسطية مايساعده في الساحة العربية من حيث قبول النظم العربية به من الناحية السياسية والاقتصادية أي من حيث قبول دلالات كلمة الشرق الأوسط ويمكن للبعض أن يقولها ببساطة هناك صحف تحمل نفس العنوان ، إذاعات تحمل نفس العنوان هناك كتابات عربية كثيرة تحمل نفس عنوان الشرق الأوسط وبالتالي ، الإدراك اليومي المباشر يهيىء قبول فكرة الشرق أوسطية ، هذه نقطة هامة علينا أن نضعها في الاعتبار ،

النقطة الثالثة د. سيد البحراوى تحدث عن المثقف نو الذهنية التابعة . وربما كان تحفظى الوحيد هو تعميمه الجائر على المثقفين الذين إحتكوا بالغرب أو تعاملوا معه، وأعتقد أن كل من بالقاعة إطلع أو تفاعل بطريق أو بآخر مع منجزات الغرب الفكرية والعلمية وليس في هذا ضمرر ١٠٠ أى دعونا نعيد النظر في بعض المفاهيم الجامدة والشعارات الساخنة التي تعمينا عن رؤية بعض الواقع ٠

فالمثقفون الموجودون حول هذه المائدة لهم علاقات متباينة بالثقافة الغربية ، لكنهم وطنيون فلديهم القدرة على الفرز ·

البعد الثانى فى طرحه لقضية المثقف هو تعيينه لمثقف ذو تبعية ذهنية وعليه أن يناقش هذا من خلال نشأة المثقف العربى بصفة عامة وموقفه من عملية التحديث أو أن بعض المثقفين بحكم مواقعهم الطبقية كما قال د. سيد بالضبط – فيهم أقصى اليمين المحافظ وفيهم الانتهازى وفيهم أيضا الرجل الذى كافح فعلينا أن نميز ونفرز جيدا وضعية المثقف.

وفى هذا الصدد فعندما نتحدث عن دور المثقف والمثقفين علينا أن نقف أمامها طويلا منذ اتفاقية كامب ديفيد حتى الآن. وهناك جهود النقابات ، جهود الاحزاب المختلفة ، جهود الحركات الطلابية ، واقعة معرض الكتاب وغيرها ، جهود المفردات الشعبية اليومية فى التعامل مع بعض السلع الاسرائيلية ورفضها .كل هذه قضايا مهمة. حتى الاعلام بالرغم من ملاحظتنا عليه لكن الاعلام لايخلو من بعض الوجوه المضيئة التي علينا أن نقف أمامها ، على سبيل المثال مسلسل رأفت الهجان . لننظر مدى تأثيره ، أنا فى رأيى تأثيره فى ثقافة العامة وفى موقفهم ورؤيتهم لاسرائيل وصورتهم عن الاسرائيلى أكثر تأثيرا من عشرات الكتابات التي تأتى من الصحف اليومية ،

هذه نقاط يجب أن نضعها أمامنا لنقرأ قراءة حقيقية ونقرأ تأثيراتها أيضا ووزاليوسف فى فترات كثيرة تقوم ببعض التقارير الاسبوعية أتصور أنها مفيدة على سبيل المثال تقرير اسبوعي منذ اسبوعين أوأل عن السفير الفاشل – مسألة مهمة.. لأنها كشفت فكرة العزلة التى تقرض على السفراء الاسرائيليين فى مصر وهذا يؤثر فى ثقافة العامة وفى رؤيتهم و

وعندما نتحدث فى البعد الثالث عن دور الناس ودور الجماهير نحن بحاجة بالفعل إلى رصد تصرفات الناس وسلوكهم ومواقفهم من الاسرائيلي. والمواطن المصرى البسيط يستدعى فى حياته اليومية النكتة والقول المأثور والحكم والخبرة المباشرة لكى يقدم رفضا قاطعا للاسرائيلي فى شكله كمرابي إلى آخره كل هذا طبعا فى ثقافة العامة لاتبحث فيها عن المنطق المباشر بلغة العلم ، إنما هو يستدعى فى مفرداته اليومية كل مامن شأنه أن يشكل رفضا أساسيا للاسرائيلي ، ويستدعى الجنور الدينية فى علاقة اليهودى بالاسرائيلي ويوحد بين المفرد السياسي والمفرد الديني لكى يشكل رفضا قويا فى ثقافة العامة — وموقفه هذا أتى نتاج الإيديولوجيا الصهيونية نفسها التى استدعت الديني فى تأسيس أهدافها حتى كلمة اسرائيلي في حد ذاتها محملة بالمدولات الدينية والايديولوجية وبالتالي المصرى فى علاقته بالاسرائيلي يحاول أن يطابق بين اليهودى وبين الاسرائيلي لكى يشكل رفضا أساسيا ، علينا أن نرصد هذه اللغة ، هذه التصورات ، حتى نقيم حركة علمية للعمل مع الناس ويكون خطابنا خطابا حقيقيا ،

النقطة الرابعة التي أختم بها حديثي أننا بالفعل لحاجة لجهود جماعية . يعنى الاحزاب،

النقابات كل المنظمات غير الحكومية المعنية بهذه القضية عليها أن تتكاتف سويا لتدفع العمل إلى الامام في خطوط المواجهة مع الثقافة الصهيونية بصفة عامة ·

كلمة أخيرة عن قضية التبعية بطبيعة الحال اسرائيل لديها فرصة مواتية كبيرة فى أن تتغلغل من خلال الثقافة الاستهلاكية الرأسمالية العالمية ، وتوظف الشبكات الفضائية ، شبكات الاتصال العالمية ووكالات الانباء ٠٠٠ الخ وهذا يؤثر حتى على اللغة اليومية وعلى قيم النشء والشباب.. الخ وعلينا أن يكون لدينا منتج آخر فى مواجهة كل هذا بإيجاز شديد.. قضية الثقافة ودور المثقفين الذين قاموا بأدوار كثيرة ، علينا أن نرصده حتى نضع أمامنا التجارب الإيجابية ونحللها لكى ندفعها إلى الأمام ولانكتفى فقط بالادانة .

د محمد عامر:

يصعب الحديث عن البعد الثقافي دون الحديث عن اللغة – اللغة ليست فقط أداة للفكرة بل هي موجه للفكر وللسلوك أيضا – ومن أساليب الفزو الفكري اختيار اسماء جميلة لمعاني قبيحة من ذلك إطلاق اسم عملية السلام على عملية هي كما أوضح د مسن نافعة إعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة بقوة السلاح وأيضا اسم التطبيع على عملية تكريس وضع هو الشذوذ بعينه و الضفاء الشرعية على كيان عنصري مغتصب وفرض سيطرته على المنطقة و

سأسوق ثلاثة أمثلة على تداعيات هذا · المثال الأول نجد بعض الكتاب يصدفون اعداء العملية الجارية حاليا بأنهم اعداء السلام . مثال آخر · السؤال الذي طُرح بالأمس ، وأثار خلافا مع أ · محمد سيد أحمد ود · أشرف البيومي لماذا لايتعاون أنصار السلام العربي مع حركة السلام الآن الاسرائيلية التي تحمي عملية السلام · · إذا لم تكن هناك عملية سلام أصلا فالسؤال غير مطروح .. المشكلة اللغوية أوقعتنا في مشكلة عملية . المثال الثالث والأخير يسألونك · كيف تقاوم التطبيع ... هل أنت مع الشنوذ؟ الاجابة الوحيدة على هذا أنني لست مع الشنوذ · إنني مع التطبيع . ومايجري حاليا ليس تطبيعا لأنه غير طبيعي · هذه اساءة لاستخدام اللغة · علينا إذن أن ندفع نحو الاستخدام الصحيح للغة وقد حدث بعضا من هذا في جلسة الأمس فقد تفضل د · محمود عبد الفضيل فأشار إلى أن مايسمي تطبيعا هو في الواقع تضبيع (بالضاد) وتفضل د · ابراهيم الدسوقي أباظة وأسماه ترويض · · إن التطبيم

بالمعنى الصحيح للكلمة أمر علينا أن نغذيه. وبالتالى على اللجنة التى نجتمع فى إطارها أن تغير اسمها من اللجنة المصرية لمقاومة التطبيع — الى اللجنة المصرية لمنازلة التطبيع والعلاقة الطبيعية الوحيدة مع الكيان العنصرى هى منازلته بغرض القضاء عليه. علينا أيضا أن نأخذ زمام المبادرةولانعتبر كرد الفعل، واستعير هنا عبارة شهيرة سن د، أحمد صدقى الدجانى وهى (لا للعنصرية، نعم للحل الديمقراطي) الحل الديمقراطي مقصود به ببساطة هو الحل كما هو في جنوب افريقيا وهذا هو المفهوم العربي للتحرير ، وهذا هو المفهوم العربي لحل المشكلة منذ أن أثيرت القضية في أروقة الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ .

وانطلاقا من هذا · على اللجنة المصرية ليس فقط أن تغير اسمها ، وانما أيضا تغير استراتيجيتها وتعمل تحت اسم اللجنة المصرية الكافحة الصهيونية وتحرير فلسطين ، وأن تتبنى استراتيجية تتمشى مع هذا ·

د٠ أحمد حسن ابراهيم

لفت نظرى فى ورقة د · سيد البحراوى تعليقه على مسئلة التقدم التكنولوجى الاسرائيلى، وأنا أتصور أن هناك شىء من التهويل نقع فيه دائما · فقد أثير أمس فى هذه الجلسة تحليل الفرق بين التهويل والتهوين · التهويل فى قوة اسرائيل والتهوين من قوتها · وأضيف إلى ذلك والتهوين أيضا ·

التقدم التكنولوجي الذي يثار دائما ويرفع من شئن المساهمة الاسرائيلية القصوى أو العظيمة في تطوير المنطقة وفي تقدمها ٠٠٠ إلى آخره ٠

أنا كان لى شرف إعداد ورقة فى مؤتمر الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية عن التكامل العربى فى القطاع الزراعى فى مواجهة الشرق أوسطية، وتعرضت لهذا التهويل بالحسابات والارقام. فوجدنا أن كل المؤشرات تشير إلى أن اسرائيل متخلفة تكنولوجيا فى مجال الزراعة حتى عن السعودية بكثير، وليس فقط عن مصر ، رغم أنه عندما نقرأ أوراق الشرق أوسطية الجديدة وتصريحات السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة نشعر دائما أن اسرائيل متفوقة تكنولوجيا، نعم ، لكن ليست متفوقة عنا ، وأنا لاأعتقد أنه يمكن أن يكون هناك أية ميزة لاسرائيل فى هذا الصدد ولايجب أن نضخمها ولانعظمها أكثر مما هى ، ومع ذلك ، نحن

متقدمون في أشياء ومتخلفون في أشياء أخرى ٠

نقطة أخرى فيما يتعلق بالتفوق التكنولوجي ، اسرائيل متفوقة تكنولوجيا في مجالات لايمكن أن تعطيها لنا ، التفوق التكنولوجي الاسرائيلي يتركز في مجال واحد.. البحوث النووية. هل يمكن لاسرائيل أن تعطينا تكنولوجيا في هذا المجال؟ هل يمكن لاسرائيل أيضا أن تعطينا تكنولوجيا في أي مجال أخر ، اسرائيل ممكن أن تعطينا منتج لتكنولوجيا ، ولكنها لاتعطينا التكنولوجيا ذاتها ، يمكن أن تسوق لنا أو تصدر لنا منتجا من منتجات التكنولوجيا ولكنها لاتدعنا ننتج هذا المنتج باتاحة فرصة معرفة التكنولوجيا ، إذا كان لديها تكنولوجيا خاصة .

أذكر في هذا المجال كلام المرحوم استاذنا د. فؤاد مرسى؛ أنه يتكلم عن أن اسرائيل في هذا المجال رغم عدم التهوين من شأنها لاتعدو أن تكون وسيطا لنقل التكنولوجيا. نفس الشيء يؤكده على الطرف الأخر د. سعيد النجار ، ود. سعيد النجار لا أعتقد أنه يعارض الشرق أوسطية . د د سعيد النجار يقول (أن اسرائيل متفوقة تكنولوجيا ، وأن التكنولوجيا موجودة في كل مكان ، أن معظم التكنولوجيا التي لدى اسرائيل هي تكنولوجيا مستوردة) .

أرجو أن نعلم هذا ونضعه في اعتبارنا في حركتنا ، وألا نهول من شأن التكنولوجيا الاسرائيلية ·

وأخيرا: إنهم يتكلمون عن مقومات التقدم الاجتماعى الصناعى الاسرائيلى - أحد هذه المقومات هو التربية البشرية أو التنمية البشرية لكافة الاتجاهات ، والتركيز على التربية القومية والتربية القومية بالمفهوم الصهيوني نحن نعرفها جميعا - وفي المقابل نجد أن مناهج التعليم عندنا تفرغ من محتوياتها لكي تحول أو تزور محتويات التعليم عندنا وتزيفها . لكي تحول العداء التعليم للوجودة .

وأنا أوكد الكلام الذي قاله صديقى د٠ عبد الباسط أن دور المنظمات غير الحكومية أن تحمى الفكرة الوطنية والفكرة القومية وتقاوم عملية التزييف ٠ حتى وان كان في المناهج الرسمية سيكون هناك تزييف فعلينا أن نفند هذا وأن نفضحه وأن نقومه ٠

د٠ أشرف البيومي

أولا أنا الحقيقة اعجبتنى بشدة مداخلة د. حسن نافعة ، ولكن أختلف فى نقطة ، أو أكثر .

النقطة الأولى التى أختلف فيها وكانت مثار نقاش شخصى بينى وبينه ، وأعتقد أن البعض يجب أن يتصدى لها لبحثها بشكل جيد لأنها ستأخذ مجهودا ، هى قضية أن الحركة الصهيونية استطاعت أن تخضع أمريكا لنظريتها والبعض يتكلم طبعا عن تزاوج الصهوينية والرأسمالية الامريكية ، باعتبارها الآن قائدة الرأسمالية العالمية ، ويمكن هذا أقرب للصحة .. ولكنى أعتقد من منطلق معارفى الشخصية ودراستى لهذه الموضوعات أنه لاشك لدى الآن أن الأصل هو الرأسمالية الامريكية والامبريالية الامريكية ، ولازالت الحركة الصهيونية هى شريك أو تابع لامريكا .

طبعا أهمية هذا قد تبدو أنها أكاديمية - بالضبط كما قد يبدو كلام د · محمد عامر أنه جزالة لفظية · لكن الحقيقة أن لها مغزى هام واستناجات تتبع هذه الخطوة - طبعا هذا ليس مجال نقاش · ولكن أعتقد أن هذا الموضوع جدير ببحث علمى جيد · في نظرى سيوضع الحقيقة التي أعتقد أنها حقيقة ·

النقطة الثانية؛ كلمة حسن نافعة عن قضية الشرق أوسطية على أنها ليست اقتصادية ، هذه مبالغة بعض الشيء وقد يكون عذره وهذه الحقيقة أتفق معه فيها – أنه حتى برنامج الندوة مكتوب فيه تقويم الجدوى الاقتصادية لمشروع التطبيع ، أى هناك شيئين سيئين ، كلمة تطبيع لاتوضع بين قوسين، على الأقل، والجدوى الاقتصادية أى عن مكسب وخسارة ، وأعتقد أن النقطتين السابقتين يجب ربطهما ببعض ، وحتى لاندخل فى جدل عن الشرق أوسطية اقتصادية أم لا ؟ واضح أن كل الأمور مندمجة حتى من خلال كلام د ، حسن نافعة أوسطية أنها ليست اقتصادية فقط لكنها بالتأكيد اقتصادية وثقافية وحضارية وسياسية . هي قضية تملك المنطقة واخضاع المنطقة ، بشرط أن الخاضع لايشعر بخضوعه ويدافع عن خضوعه .

النقطة الثالثة: الحقيقة أن د · عبد الباسط عبد المعطى قال نقطة مهمة جدا؛ حكاية الأسبود والابيض ، وهذه الثنائية · يبدو أنها متغلغلة جدا فينا كلنا كمثقفين · أن الأمور إما أسود أو

أبيض على رأى عادل امام ٠٠ لا، الأمور ليست بهذه البساطة ٠ حتى فى إطار الحكومة التى نحن حاليا ننقدها نقد لاذع لازالت هناك خطابات تأتى للجامعة ٠ للاساتذة بعدم التعاون مع الاسرائيليين، فهناك تناقضات بين المؤسسة الحاكمة والمؤسسة المالية والمؤسسة الاقتصادية في مصر ، ويمكن هنا ذكر مؤسسات رسمية مثلما كان في الاهرام الاقتصادي في لحظة ومواقفه ضد التطبيع ٠

النقطة الرابعة: حكاية الانتهازية جاءت في معرض كلام عبد الباسط، وأنا قد أكون فهمت خطأ ٠٠ أن الانتهازية عند ألوان سياسية أخرى، لا . الانتهازية موجودة ، في كل الألوان السياسية. يعنى بعض السياسيين القدامي هم من أبطال دعاة التطبيع الآن ٠٠ إما من منطلق إنتهازي أو من منطلق أبله ٠ هناك ناس بلهاء ، وهناك ناس انتهازيين يقبضوا . ولابد أن نميز بينهم .

النقطة الخامسة عن حكاية التغلغل الذي لايشعر به أحد عبر الكلمات · كلمة تطبيع وكلمة جدوي اقتصادية في هذا المضمار ·

النقطة الاخيرة حكاية التفوق التكنولوجي والعلمي.. والصقيقة كان يجب أن تكون هناك ورقة أو ورقتين عن التكنولوجيا وعن العلم لأن أول مجالات التطبيع في مصر أو مايسمي بالتطبيع كان في مجال العلم ولذلك هناك بعض اخطاء أنا من أنصار فعلا عدم المبالغة الشديدة في قوة اسرائيل أو ضعفها لأن هذا أضربنا في كلا الحالتين ولكن أياكم أن تقللوا – وأنا هنا أنتمى لتخصصي – وأدعى لا هناك تقدم علمي هائل في اسرائيل. أنت لاتنظر للحاضر الان ، أنظر المستقبل، والامكانية في المساهمة التكنولوجية الاسرائيلية عالية جدا لكن محمد سيد أحمد يريد اسرائيل أن تحول لنا الأصفر للأخضر ، هذا مفهوم تبعى وعنصري في الحقيقة ولكن يجب أن نعترف بالواقع كبداية .

فقضية التفوق العلمى والتكنولوجى لابد أن نقيسها بشكل جيد ، وبالتالى واضح؛ وطبعا د ، فؤاد مرسى على عيني ورأسى ، ولكن الأمور تتغير بشكل سريع جدا في هذا المضمار بالذات ، فأمريكا تستورد بعض اشياء تكنولوجية من اسرائيل في مجالات الاجهزة العلمية ،

وأخيرا هناك قصور في جمع الناس المهتمين بشدة بهذه القضايا بينما القوى التي تحاول تفتيت المثقفين قوى عاتية داخليا وخارجيا وتجمعنا الآن أصبح من العمل الوطني ،

أ٠ حلمي شعراوي

إننى أنبه إلى ضرورة التعرف على مايجرى داخل اللجان متعددة الاطراف فيما يسمى (بعملية السلام)، لأن هذه اللجان من أخطر مايمكن ومستمرة وهي حوالي تسع لجان على ما أعتقد و تجتمع في كندا ، وبروكسل ، وعُمان والاردن و الى آخره و هذه اللجان تنسق كل الذي تفكرون فيه وعلى نطاق واسع أخطرها عملية مثلا لجنة المياه ومقرها عُمان لتتوسط بين تركيا والخليج ومشروعات بحوالي ثلاثين إلى أربعين مليار دولار سيدفعها طبعا الخليجيون في مشروع أنابيب السلام وهو مثل مشروع ترعة السلام الذي يجرى التاويح به طوال الوقت على أننا سنستخدمه مع الاسرائيليين. واللجان المختلفة يستمر عملها رغم معوقات مايسمي بعملية السلام ، وهذه اللجان هي التي تخطط للتطبيع الفعلي أو بالأحرى تطبع اسرائيل بسرعة وسط البلاد العربية و

النقطة الثانية خاصة بورقة د، سيد البحراوى وعلق عليها د، عبد الباسط عن التبعية الذهنية أو ذهنية التبعية وسأعلق هنا موضحا مفهومه بسبب غيابه عن الجلسة وسيد البحراوى له كتابات أخرى يوسع فيها المفهوم ويوضح فيها مفهوم التعبية الثقافية والتبعية الذهنية، العقلية للغرب – الخ وهو يعلم معنى العلاقات بين الثقافات المختلفة لكنه يؤكد على مفهوم التبعية أى خلق عقلية تابعة وليس مجرد العلاقة بالثقافة الاخرى أو الاستفادة من الثقافة الأخرى أو الاستفادة من الثقافة الأخرى أو الاستعمر دائما ذهنية الأخرى أو الاعجاب بالثقافة الغربية، وأشير هنا أن المستعمر يخلق لدى المستعمر دائما ذهنية ما يسميه جرامشى (ذهنية القبول) أى عن طريق التعليم والتدريب وعن طريق المشاركة في مشروعات البحوث الخ ، نجد المستعمر يشكل عقلبة الخاضع يجعله في حالة قبول طبيعي أو ما يسميه د، أنور عبد الملك أحيانا الوكيل العضوى للثقافة الاجنبية مثل المثقف العضوى داخل المجتمع ،

هذا الوكيل العضوى يُخلُق ذهنيا.. في قبوله ورفضه للمواقف وللمفاهيم وتكوين حالة الاستسلام، فذهنية التبعية هي ذهنية القبول التام والقناعة بذلك ،

أ• عبد العظيم المغربي

الأمانة تقتضى أن أقول أنه اذا كان هناك مخطط يجرى تنفيذه من قبل العدو على كل

المحاور في الوطن العربي، وإذا كان في مواجهة ذلك يتم نوع من المشاركة التابعة أو العاجلة من النظم العربية، فهناك محاولات على المستوى الشعبي والأمة العربية لمواجهة هذه المخططات ربما يكون عملنا في هذه الندوة أو في اللجنة المصرية أحد الاسهامات المتواضعة والتي نطمع في أن تنمو وتتطور إلى الافضل .

ولابد أن أذكر على المستوى القومى أن ملتقى الحوار العربى الثورى الديمقراطى يرعى ويتتبع أيضا هذه الأنشطة المقاومة الشعبية العربية ، ويجمعها آملا فى أن يطور بها النضال القومى وعقد مؤتمر قومى شعبى عربى جامع فى مواجهة ما يسمى بمؤتمر القمة الاقتصادية الذى سيعقد فى أوائل الشهر القادم فى القاهرة .

د٠ يسری مصطفی

ملاحظتى تتعلق بآليات الصراع ومفاهيمه، يعنى الملاحظ دائما أننا نرتكز على مفهوم الهوية ، وهو مفهوم خلافى جدا فى الداخل، أي هوية؟ لأن هناك دائما هويات كثيرة جدا ولذا فهو مفهوم خلافى لأننا لابد أن نحدد ما الذى سنحافظ عليه بالضبط؟

تأنيا فكرة التبعية الذهنية أو الثقافية هي مظهر من مظاهر أزمة تتعلق أساسا بسببها الرئيسي وهو هشاشة النظام الاجتماعي ، ولابد أيضا من النظر للبعد التاريخي ، فمفاهيم المرحلة الماضية قد تكون غير صالحة المقاومة الآن وقد كان هناك مفهوم الاستقلال الذاتي بمفاهيمه الفرعية التي كانت تعتمد أساسا على الكفاح المسلح أو ..أساليب خصصت لمتغيرات لاننكرها، وإذا وافقنا عليها لابد من القول أنها تؤثر على مفاهيمنا التي نستخدمها في الصراع .

نعود إذن لمشكلة هشاشة النظام الاجتماعى الذى يسمح بالتبعية أو بالاختراق، اقترح أن نعالج مفهوم الاستقلال الذاتى ومفهوم آخر وهو الاستقواء الذاتى ؛ فلا مواجهة تحدث سواء مع اسرائيل أو السعودية أو أى كان إلا إذا كان النظام الاجتماعي قوى جدا وليس هشا. وبالتالى فان مقاومتنا لاتعتمد على السياسيين فقط ولا على الاحزاب ولكن علياحزاب وتجمعات مثقفين وطنيين ليسوا بالضرورة مسييين ولكنهم بطبيعة المثقف الوطنى الخاصة كالطبيب والمهندس .. الخ وهؤلاء مفروض ان يكونوا الجبهة الأولى في مواجهة الصهيونية لابحاثهم

وقدراتهم فالطبيب الموجود في حجر صحى لابد أن يفهم أنه ضمن سلطة حيوية ويحافظ على النظام الاجتماعي وعلى وجوده الثقافي والبيولوجي، وإن ذلك أن يسمح له بسهولة أن يمرر منتج ملوث أو منتج فاسد أو صهيوني لإحساسه هو كمواطن بالوطن وبالعدو وهذا معنى ضرورة الاستقواء الذاتي قبل فكرة الاستقلال الذاتي ومن هنا تخلق مفاهيم مشحونة بدلالات تاريخية جديدة للمقاومة،



البديل العربى للمشروع الصهيونى الأمريكى لتكوين نظام شرق أوسطى جديد يصفى فكرة القومية العربية بالاستناد إلى سوق شرق أوسطية تلعب فيها إسرائيل دورا قياديا أن لم يكن مهيمنا هو أحياء المشروع الذى تبنته حركة النضال العربية منذ نشأتها والذى طرحته وسعت لتحقيقه القوى الوطنية والقومية والتقدمية العربية بعد أن حصلت الدول العربية على استقلالها واستعادت السيطرة على مواردها ونعنى بذلك السعى لتحقيق تنمية عربية مستقلة ومتكاملة تستند إلى اعتماد جماعى على النفس وتستهدف تحقيق الأمن العربي من خلال تنمية بشرية عربية مطردة وتطوير مستمر لقدرات الوطن العربي الإنتاجية والخدمية ولإنتاجية العمل فيه بما يؤدى إلى تحسين مستمر في نوعية الحياة لمجمل الشعوب العربية في كل أقطار الوطن العربي في إطار من الديمقراطية والعدل الاجتماعى ٠

وإذا كانت حركة النضال العربى قد فشلت حتى هذه اللحظة – ورغم ظروف مواتية فى بعض الاحيان فى تحقيق أهدافها أو حتى فى تحقيق الشروط الضرورية للنجاح فى تحقيق هذه الأهداف فإن ذلك لا يجب أن يؤدى إلى التنكر لهذه الفايات والقبول بما يراد لنا ومايفرض علينا من أنظمة تستهدف اخضاعنا واستغلال مواردنا وان كان تمسكنا بهذه الفايات والأهداف يفرض علينا اعادة نظر شاملة فى وسائلنا التى اتبعناها واعادة تحديد أولوياتنا ورسم خطواتنا ومسارنا على ضوء التغيرات العالمية والاقليمية بل والداخلية (العربية) ذات التأثير البالغ فى توازنات القوى وفى تحديد الفرص المتاحة للاختيار والحركة ، ان التمسك بالاهداف واعادة النظر إلى الوسائل والأليات تنبعث من :-

آ- الرفض الكامل لمشروع النظام الشرق أوسطى ومحاولات بناء سوق شرق أوسطية لما يرتبط بهذا المشروع ومايترتب عليه من فقدان لحرية الارادة واستمرار للتبعية ونهب للموارد وافقار للشعوب العربية .

ب- ضرورة التعاون والتكتل الاقتصادي والعمل التنموي العربي المشترك لانجاح التنمية

العربية وتأمين اطرادها على كل من المستويين القطرى والقومى في عالم يتصف بالاتجاه إلى العولمة وبناء تكتلات اقتصادية كبرى وتفرض فيه سيطرة الدول الصناعية الكبرى بالاستعانة بالمؤسسات الدولية للائتمان والنقد والتجارة ·

ج- الاستفادة من دروس الفشل في الماضي واخذ التغييرات العالمية والاقليمية والداخلية
 في الاعتبار لرسم المسار المستقبلي ، وهو ما سنحاول أن تركز عليه هذه الورقة .

أولا: الرفض الكامل للنظام الشرق أوسطى والسوق الشرق أوسطية لماذا؟

سيتم تناول هذا الموضوع بالتفصيل بواسطة باحثين آخرين في هذا المؤتمر ومن ثم تنتفى الحاجة لأي إطالة لشرح طبيعة المشروع وتفصيلاته وتاريخه أو لبيان المساعى الحثيثة لوضعه موضع التطبيق ولفرضه على الدول العربية بوسائل الاغراء من ناحية والضغط والتهديد من جهة أخرى ونكتفى هنا بالتركيز على نقاط محدودة .

(۱) ان التناقض الكامل بين المشروع الأمريكي الصهيوني من جانب وبين المشروع العربي التي تناضل القوى القومية والتقدمية والوطنية من أجل تحقيقه ينبع من أن المشروي الصبهيوني الامريكي هو في الأساس مشروع للاخضاع ، اما التنمية العربية المستئلة والمتكاملة فإنها مشروع تحرري في الأساس يستهدف تدعيم سيطرة العرب على مواردهم وتحرير ارادتهم وتمكينهم من اتخاذ قراراتهم بانفسهم وتحرر الانسان العربي وتنمية قد الته ومهاراته ومعارفه ليكون قادرا على العطاء والأخذ والتعامل مع العالم الخارجي على أساس من التكافؤ والمساواة.

ويرفض العرب من هذا المنطلق أى موقف استعلائى أو تمييزى ينظر لهم باعتبارهم قوة عمل قابلة للاستغلال وخاصة فى الانشطة التى لاتحتاج لمهارة عالية ، أو يعتبر أوطانهم مجرد مصدر لواد خام مطلوبة أو لمصادرة الطاقة اللازمة للغير ، أو مجرد سوق السلع الاستهلاكية المنتجة فى الخارج ،

كما يرفض العرب أى موقف الحاقى بأى من التكتلات الاقتصادية الكبرى سواء فى ذلك الولايات المتحدة الامريكية أو الاتحاد الأوروبي ، إن الالتحاق بالتكتلات الاقتصادية بواسطة البلدان النامية كفيل بأن يزيد من ظاهرة تركز الأنشطة الاقتصادية فى الدول الأكثر تقدما ، وزيادة حدة النمو غير المتساوى بما يؤدى إلى زيادة حدة الفروق بين المناطق الأكثر والأقل

البديل العربي د٠ ايراهيم سعد الدين

تقدما · مالم تلتزم الدول أو المناطق الأكثر تطورا ببرنامج فعال لتسريع التنمية في المناطق الأقل نموا وللحد من الفجوة بين مستويات التطور والتقدم في مختلف مناطق السوق.

أن مثل هذه السياسة قد اتبعت في إطار دول الاتحاد الأوروبي لتسريع نمو دول مثل ايرلندا والبرتغال واليوبان لتكون أكثر جدارة بعضوية الاتحاد وقد صار ذلك ممكنا في حالة الاتحاد الأوروبي لأن الدول الأكثر تقدما قد قبلت تحمل عبء مساعدة الدول الأقل نموا لتتمكن من توسيع الاتحاد الأوروبي خطوة بعد خطوة ليضم في الأجل الطويل مجموع الدول الأوروبية حتى يستطيع أن يطاول التكتلات الدولية الاقتصادية الأخرى التي تكونت بالفعل أو التي يجرى السعى لتكوينها وعلى رأسها منطقة النافتا التي تضم كلا من الولايات المتحدة وكندا والمكسيك ومنطقة التجارة الحرة للدول المطلة على المحيط الهادي والتي تشمل بالإضافة إلى دول أمريكا الجنوبية المطلة على المحيط الهادي واستراليا ونيوزيلندا و

أما بالنسبة للشرق الأوسط فإن أى تكتل اقتصادى يضم إسرائيل والدول العربية سيكون بالضرورة بين دول تختلف فى مستويات تقدمها وتطورها الاقتصادى والاجتماعى فضلا عن تمايز واختلاف ثقافاتها وسيضم فى إطاره دولا متقدمة صناعيا وتكنولوجيا جنبا إلى جنب مع دول متخلفة تكنولوجيا و صناعيا وزراعيا وسيكون بين ارجائه دول مرتبطة بعلاقات خاصة ببعض التكتلات الاقتصادية الدولية (كالعلاقة الاستراتيجية الخاصة بين الولايات للتحدة وإسرائيل وووراعيا والارتباط باتفاقية تجارة حرة بين الدولتين وعلاقة تركيا بالسوق الأوروبية المشنركة) جنبا إلى جنب مع دول صغيرة منعزلة لايشملها أى رابطة تعاون مع بعضها البعض.

ويلاحظ في حالة الشرق الأوسط أن أي اعباء مطلوبة لتسريع التنمية في المناطق الأقل نموا (كاليمن) أو التي عانت طويلا نتيجة للاحتلال الإسرائيلي (كما في الضفة الغربية وقطاع غزة) أو في البلاد التي تعرضت لحروب أهلية طويلة تتطلب اعادة اعمارها (كما في حالة لبنان) أن حدثت ، سوف تتحملها الدول النفطية العربية دون غيرها من دول المنطقة دون أن يترتب على عملية التسريع تلك أي آثار لمضاعفة النمو أو تسريع النشاط الاقتصادي في الدول المانحة للمعونات ، بينما تفتح عملية تسريع النمو الاسواق أمام الدول الأكثر تقدما صناعيا في المنطقة وعلى رأسها إسرائيل .

ويزيد من قدرة إسرائيل على تحقيق نمو سريع فيها ، وتركيز جزء هام من النشاط الصناعى والخدمى المتقدم فى إطارها قدرة إسرائيل على جذب انشطة الشركات متعدية الجنسيات للتوطن فيها بالاعتماد على صلاتها الدولية والطبيعة العابرة للقارات للرأسمالية اليهودية – هذا فضلا عن ارتفاع مستوى المهارة والانتاجية فى إسرائيل ، وإن إسرائيل تعتبر ثقافيا جزء لايتجزأ من مراكز الحضارة الغربية التى تم زراعتها فى قلب الوطن العربى ولأن الدول والشعوب الغربية بصفة خاصة تعتبر اليهودية أحد مصادر حضارتها وتعتبر إسرائيل مركزا متقدما من مراكزها فى الشرق الأوسط الذى يضم شعوبا ذات ثقافة عربية وإسلامية تنظر لها الدول الغربية عامة والدول الأوروبية خاصة نظرة عداء ،

وعلى عكس ما يروج له من أن السوق الشرق أوسطية ستفتح بابا واسعا للرفاهية لكل شعوب المنطقة - فإن الأرجح أن يؤدى تكوين مثل هذه السوق إلى نفاذ إسرائيل لكل المنطقة العربية في إطار يحميها من المنافسة الدولية ، وإلى حقن الاقتصاد الإسرائيلي بعناصر قوة جديدة تمكن إسرائيل من استيعاب المهاجرين الجدد اليها ومن الحد من معدلات البطالة فيها ومن أن تصبح مركز ا قياديا مهيمنا داخل السوق بما يسمح بارتفاع معدلات النمو فيها مقارنة بباقي أجزاء السوق مع ما يترتب على ذلك من زيادة الفروق الداخلية بينها وبين باقي دول المنطقة بما في ذلك الدول المجاورة لها •

إن إسرائيل ستتحول إذ ذاك إلى قاعدة ورأس جسر للشركات متعدية الجنسية خاصة الأمريكية الأصل تلحق بها المنطقة العربية بما تحويه من نقط ومن مصادر بشرية فى وضع تابع.

ان ملاحظة السلوك الإسرائيلي مع الدول المجاورة التي دخلت معها في علاقات سلام بما فيها مصر، ومنطقة الحكم الذاتي في الضفة والقطاع تعطى مؤشرا واضحا للسلوك الاستعلائي الإسرائيلي ولاستخدامها لقوتها وعلاقتها الخاصة بالولايات المتحدة لفرض سلام غير متكافىء على المنطقة العربية ، سلام يعطى الأولوية للأمن المطلق لإسرائيل وان على حساب آمن الدول المجاورة الأخرى ، فإسرائيل تبقى مصممة على أن تبقى بمساعدة الولايات للمتحدة الأمريكية أقوى عسكريا من كل الدول العربية مجتمعة ، وترفض الخضوع لنفس القواعد الخاصة باخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل التي يطلب أن تفرض على كل دول الشرق الأوسط الأخرى ، وهي تهدد وتعمل بالفعل على استخدام نفوذها الخاص في الولايات

المتحدة لعقاب مصر مادامت قد تجرأت على المطالبة بتطبيق نفس القواعد الدولية على كل من إسرائيل ودول الشرق الأوسط الأخرى • وقد شنت إسرائيل هجوما لا هوادة فيه على اجتماع ثلاثة من الزعماء العرب في الأسكندرية للتنسيق بين دولهم للدفاع عن المصالح العربية • كما تشن هجوما حادا على الدبلوماسية المصرية لاصرارها على أن يعتبر تحقيق السلام الشامل والكامل مع كل الدول العربية شرطا سابقا لأي خطوات للتعاون الاقتصادي بين العرب وإسرائيل في هذا الهجوم تهمة المعداء لإسرائيل لإرهاب مصر والعرب واخضاعهم لإرادتها •

وتستمر إسرائيل فى عملية الاستيطان فى الأراضى المحتلة وحول القدس بالذات وترفض أن تضع موضع التطبيق ما تضمنه اتفاق المبادىء الإسرائيلى الفلسطينى من بنود حول إعادة نشر القوات الإسرائيلية وانسحابها من مناطق التركز السكانى فى الضفة الغربية وعطلت طويلا عملية الانتخابات لانشاء مجلس فلسطينى يكون مسئولا عن الحكم الذاتى للضفة والقطاع .

وتمارس إسرائيل في نفس الوقت ضغوطها لمنع تقديم أي معونات مالية سبق أن وعدت بها سلطة الحكم الذاتي في الضفة واريحا للمساعدة في إعادة تعمير هذه المناطق والحد من معدلات البطالة فيها ، بينما تفرض إسرائيل عقاب تجويع جماعي بفرض الحصار على مدن الضفة والقطاع وحرمان العمال العرب من بيع قوة عملهم في إسرائيل والاستغناء عنهم لاستيراد قوة عاملة بديلة من خارج الأراضى الفلسطينية،

وقد فرضت إسرائيل بمعاونة الولايات المتحدة بذلك على العرب الذين قبلوا السلام معها أن يشتركوا مع إسرائيل والولايات المتحدة الامريكية في نوع من التحالف لمواجهة ما يسمى بقوة التطرف المعادية السلام دون أن تقدم إسرائيل أي تنازل عن أهدافها التوسعية والاخضاعية -

وتمارس إسرائيل نفس سياسة الاستعلاء فى مفاوضاتها مع الجانب السورى واللبنانى - حيث ترفض أن تنسحب من كل الجولان والأراضى اللبنانية المحتلة وان كان ذلك مقابل سلام كامل وتطبيع للعلاقات مع إسرائيل وتطالب إسرائيل بوضع قيود على القوة العسكرية السورية دون اخضاع إسرائيل لقيود مشابهة

أن أي نظام شرق أوسطى تتمتع فيه إسرائيل بالسيطرة الاقتصادية والعسكرية وتستمر

فيه إسرائيل حليفا استراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية لايمكن إلا أن يكون نظاما للاخضاع والالحاق وللتفرقة بين الدول والشعوب العربية • ولاستخدام العرب ضد العرب لحراسة المصالح الاسرائيلية والامريكية • وهو مايفرض على القوى الوطنية والقومية والتقدمية ضرورة رفضه والكفاح ضد أى محاولات مباشرة أو غير مباشرة لوضعه موضع التطبيق •

ثانيا : ضرورة التعاون والتكتل الاقتصادى والعمل التنموى العربي المشترك لتحقيق التنمية قطريا وقوميا •

عند منتصف الثمانينات وبعد عقد من النمو السريع الذي ترتب على ارتفاع أسعار النفط في منتصف السبعينات تصف دراسة مشروع استشراف المستقبل العربي عن التنمية العربية البنية القائمة إذ ذاك للاقتصاد العربي ذاكرة " أن المتأمل لبنية الاقتصاد العربي عند منتصف الثمانينات يلحظ مدى ضعف التشابكات الافقية بين الأقطار العربية المختلفة ، وكذلك ضعف التشابكات الرأسية فيما بين القطاعات المختلفة داخل القطر الواحد ، ورغم وجود العديد من المشروعات العربية المستركة فإنها لم ترق إلى مستوى خلق حالة من الإنماء التكاملي بين الأقطار العربية المختلفة بل هناك العديد من المؤشرات التي تشبهد على ضعف التنسيق الصناعي فيما بين البلدان العربية الأمر الذي نتج عنه الكثير من مظاهر الازدواجية وتبديد الموارد : وتضيف الدراسة بعد ذلك أن العديد من التشابكات الاقتصادية التي كانت قائمة إذ الموارد : وتضيف الدراسة بعد ذلك أن العديد من التشابكات الاقتصادية التي كانت قائمة إذ ذلك فيما بين البلاد العربية مثل إنتقال الأيدي العاملة والتدفقات المالية عبر الاقطار العربية إنما هي تعبير عن عوامل ظرفية ولاتعود لأسباب هيكلية ضاربة بجذورها في أعماق الواقع الاقتصادي العربي .

وتستطرد الدراسة بعد ذلك لتوضيح أنه بالرغم من الصجم الهائل العائدات النفطية الذى هبط على المنطقة العربية خلال السبعينات والنصف الأول من الثمانينات (١٩٧٤–١٩٨٥) فإن تطور قوى الإنتاج ومعدلات التراكم في الإطار الإنتاجي كانت تسير بمعدلات ووتائر بطيئة لاتتناسب مع حجم الامال التي علقت على الحقبة النفطية باعتبارها حقبة "الدفعة الكبرى "المرجوه في مجال تطوير قوى الإنتاج في المجتمع العربي .

وتشير الدراسة أيضا إلى نكوص وتراجع معدلات نمو القطاعات السلعية وانفجار معدلات نمو قطاع الخدمات في جميع البلدان العربية النفطية وغير النفطية وانتقال معظم البلدان

العربية من بلدان تتمحور اقتصاداتها بصفة أساسية حول الزراعة والرى والصيد وغيرها من الأنشطة الأولية إلى بلدان تتمحور اقتصاداتها بصفة أساسية حول أنشطة الخدمات دون المرور بمرحلة النضج الصناعى حيث استمر نصيب الصناعة التحويلية في تشكيل الناتج المحلى الإجمالي لمعظم البلدان العربية نصيبا مواضعا بصفة عامة لايتجاوز ١٥٪ من جملة الناتج المحلى الإجمالي باستثناء حالات الجزائر ومصر والمغرب .

كما تشير الدراسة إلى أن نمط تخصيص الموارد الذى ساد خلال الفترة المشار إليها قد ادى إلى ارتفاع درجة الإنكشاف الغذائي للمنطقة العربية من خلال تراجع معدلات الاكتفاء الذاتي من الحبوب وغيرها من السلم التموينية وارتفاع فاتورة واردات الغذاء العربية إلى نحو ٢٠ مليار دولار أمريكي سنويا بما أدى إلى تصاعد العجز في أرصدة موازين مدفوعات أغلب البلدان وكان من أهم أسباب العجز في موازين المدفوعات أن المنطقة العربية قد شهدت منذ منتصف السبعينات نوعا من الانفجار الاستهلاكي الممول نفطيا ولاسيما في مجال السلم المعمرة والسلم الترفيه التي لاتتوافق مع البنية الاجتماعية للاقتصاد العربي وانعكس ذلك الانفجار الاستهلاكي والنمو غير المتوازن في الاقتصاد العربي في شكل ارتفاع في حجم الواردات من الحوب التي أصبحت تشكل مابين ٢١ إلى ٢٦٪ من مجمل الواردات السلعية حتى في البلدان الزراعية كالسودان واليمن العربية والأردن والجزائر ٠

وفى الوقت نفسه أدى السلوك الاستهلاكي المفرط إلى معدلات سالبة لنمو الادخار وتصاعد حجم الدين الخارجي وحجم مدفوعات خدمة الدين كنسبة مئوية من حصيلة صادرات السلع والخدمات ومن الناتج المحلى الاجمالي في معظم البلاد العربية في منتصف الثمانينات .

وأشارت مشاهد المستقبل المقدمة في إطار مشروع الاستشراف انه في إطار مشهد التجزئة فإن الاقتصاد العربي سوف يستمر يعاني من كل الاغتلالات التي سادت في المرحلة النفطية التي يحتمل أن تعمق نتيجة لميل أسعار النفط إلى الانخفاض ولاتجاه الصادرات النفطية للانخفاض أيضا ، مع ما للنفط من تأثير في الاقتصاد العربي في كل من الدول النفطية وغير النفطية • وركزت الدراسة على أهمية التكيف لحقبة مابعد النفط بالحد من الإنفاق الحكومي الجاري وحجم الانفاق الاستهلاكي الخاص وتقليص فاتورة الواردات وبينت أن أهم الصعوبات التي تواجه عمليات التكيف في البلدان العربية النفطية وغير النفطية ستكون هي عدم مرونة الاستهلاك الخاص والنشاط الاستيرادي في اتجاه التخفيض نتيجة

السلوكيات والعادات التي استشرت في سنوات الوفرة المالية والتي تستعصى على التكيف مع أوضاع العسر وتراجع العائدات النفطية ·

والواقع أن العقد الذى مر منذ اتمام هذه الدراسة ونشرها لم يشهد فحسب استمرار التجزئة وتراجع العائدات النقطية بل شاهد إلى جانب ذلك تدهور الأوضاع العربية بشكل عام وانتقال العرب من التصدى للصهيونية والامبريالية إلى محاربة انفسهم وعدوان بعضهم على البعض الأخر والاستمرار في خوض حروب غير مبررة مع دول مجاورة في الخليج وعلى الحدود الليبية التشادية وذلك فضلا عن الحروب الأهلية في الصومال واليمن والسودان وموريتانيا وكان من نتائج السياسات التي اتبعت حدوث أكبر هدر في الموارد العربية البشرية والمادية و

لقد تم تبدید جزء هام من الفوائض العربیة فی شراء أسلحة وأنظمة تسلح لم ولن تستخدم فی الدفاع عن أی مصالح قومیة أو حتی قطریة ، إلا أن الهدر الأكبر فی الموارد هو ذلك الذی نتج عن حرب الخلیج الأولی والثانیة ، لقد استمرت حرب الخلیج الأولی بین العراق وإیران أكثر من ثمانی سنوات لأن القوی الدولیة المسیطرة لم تجد مبررا لتدخلها أو لوساطتها لایقاف الحرب التی استنزفت أكبر قوتین فی منطقة الخلیج ، ولأنها وجدت فی الحرب مجالا متسعا لبیع أسلحتها التی تقادمت ، وقد أدت الحرب الی تحمل كلا من العراق وإیران خسائر بشریة كبیرة وقدرت تكالیف ماتحمله العراق من خسائر بما یصل إلی نحو ۲۰۰ بلیون دولار وهو ما یتجاوز ما حصل علیه العراق من ایرادات نفطة منذ بدأ استخراج النفط فیه ، وتحملت دول الخلیج الاخری نحو ۳۵ بلیون دولار قدمت كقروض للعراق لتمویل المجهود الحربی ،

أما التبديد الأكبر فهو مانتج عن عدوان العراق على الكويت واحتلال لاراضيها في ١٩٩٠ . وماتبع ذلك من استنجاد بالقوة الأمريكية لحماية السعودية من تهديد محتمل ولاستعادة الكويت التي ضمت قسرا إلى العراق ،

وقد انتهزت الولايات المتحدة الامريكية والدول التى تحالفت معها من خارج الوطن العربي اخطاء القيادة العراقية لتشن حملة عسكرية على العراق استهدفت إلى جانب طرد القوات العراقية من الكويت تدمير الآلة العسكرية العراقية تدميرا كاملا واحداث أوسع تخريب في البنية الأساسية للاقتصاد العراقي وتدمير الصناعات العسكرية وضمان اخضاع العراق

البييل العربي د- ابراهيم سعد الدين

الهيمنة الاجنبية ٠

وقد أدت الحرب إلى جانب ذلك إلى تدمير وتخريب آبار النفط الكويتية ومنشات صناعة النفط في الكويت · وانزلت عملية التخريب تلك أكبر كارثة بيئية بمنطقة الخليج العربي ·

وقد تحملت السعودية والكويت ودول الخليج الاخرى التكلفة الكاملة للحرب ، وكان من الضرورى لذلك أن تقدما على تصفية قدر كبير من فوائضها النفطية ، وتحولت كل أقطار الوطن العربى التى خاضت الحرب أو التى وقع على عاتقها تمويلها وتمويل إعادة تعمير ما خربته الحرب من بلاد فائض إلى بلاد عجز ،

وتشير التقديرات التى أوردها الدكتور الإمام عن خسائر الدول العربية من كارثة الخليج بإنها تصل إلي مابين ٦٠٠ - ٨٠٠ بليون دولار وهو مايعادل ضعف ايرادات النفط السنوات ١٩٨٠ - ١٩٩٠.

ويلاحظ أن هذه التقديرات لا تشمل التكلفة الإضافية التى تحملتها الدول الخليجية لتمويل التحرك والحشد الامريكى لمواجهة ماقيل على حشد العراق لجيوشها قرب الحدود الكويتية فى عام ١٩٩٤ كما لاتشمل خسائر العراق الناجمة عن الحصار الاقتصادى الذى استمر مفروضا عليه من بداية غزو الكويت والذى لايعرف متى يحتمل أن ينتهى .

وقد أثر انخفاض الايرادات النفطية ثم الحرب وتداعياتها تأثيرا سلبيا على باقى الاقتصاديات العربية و لقد كان من نتيجة انخفاض الايرادات النفطية ثم تحول البلاد الخليجية المصدرة للنفط من بلاد فائض إلى بلاد عجز تقلص استثمارات أو قروض الدول العربية والمؤسسات المالية العربية للدول العربية الاخرى وقد صاحب ذلك في نفس الوقت اتجاه إلى تقليص المعونات والمساعدات الخارجية من الدول المتقدمة واتجاه إلى خروج الادخارات العربية واستثمارها خارج الوطن العربي وقد أدى ذلك كله إلى حدوث انخفاض شديد في معدلات النمو في كل اقطار الوطن العربي وزيادة كبيرة في معدلات البطالة في الدول العربية الكثيفة السكان.

وتبين دراسة البنك الدولى حدوث انخفاض حاد فى معدلات النمو فى أقطار المغرب العربى (المغرب، والجزائر ، وتونس) وفى كل من مصر والاردن فى الفترة التى بدأت منذ ١٩٨٥ . وحتى الآن . كما يتبين من الارقام التالية .

معدلات النمو الحقيقى الناتج المحلى الإجمالي لعدد من الدول العربية

	75-197.	V9-19V0	ለ ٤-\٩٨٠	۸۹-۱۹۸٥	199.	1991
الجزائر	۸۱ره	۰۲ر۲	٥٢ره	-ر۲۰ر،	-۲٤٦	۱٫۱۹
المغرب	۷ر٤	ەغر٦	٥٢ر٢	٤٣٤	٤٠-٤	۸۳رع
تونس	۲۷ر۸	7,77	۲۲ر٤	۸۲۲	٤٢٫٧	۸۰ر۲
مصر	١٤ره	١٠٫٩٤	۹۹ر۲	7927	30,7	۲٫۲۷
الأردن	£ اره	ه٠ر١٤	-۲۰ر۱۶	-۳۰ر۱۱	–۱۷٫۱۱	-۲۷٫۰۲
سوريا	۱۳٫۲۹	٩٤ر٢	۸۹ر۲	۳٫۳۹	٤٠٠٤	۸٫۲۰

المصدر: التنمية الاقتصادية والتعاون في الشرق الأوسط وشمال افريقيا - اسحاق ديوان ولين سكوير من سلسلة أوراق لمناقشة البنك الدولي نوفمبر ١٩٩٣.

وتبين نفس الدراسة أن حجم البطالة في الدول العربية المشار إليها تعدى عشرة مليون عامل في ١٩٩٠ وتقدر أن حجم الادخارات الهاربة من دول المغرب الثلاث قد بلغ خلال فترة الثمانينات نحو ٢٠١ مليار دولار سنويا أما الادخارات الهاربة من دول المشرق فقد قدرت بنحو ٥٠٤ دولار سنويا خلال نفس الفترة وقد قدر الحجم الكلى للادخارات العربية بالخارج من الدول الست المشار إليها سابقا بنحو ١٨٠ مليار دولار في عام ١٩٩٠

ان هذا الهدر والتبديد الواسع ، وإن كان في جزء منه هو نتيجة لسلوك الدول الصناعية المسيطرة ، بضغوطها أو اغراءاتها أو حتى خداعها ، كما أن نتيجة السياسات التي تتبعها هذه الدول فإن المسئولية الكبري عنه تقع على عاتق انظمة الحكم الاستبدادية العائلية والفردية التي تتسلط على جل أقطار الوطن العربي (٢) والتي تعمل لتحقيق صالح فئات محدودة في قمة السلطة داخل الأقطار العربية المختلفة مستخدمة أجهزة القهر والاعلام لادامة تسلطها ولمنع أي محاولات لإصلاح ديمقراطي حقيقي يمكن الشعوب من المشاركة في تحديد سياسات اقطارهم واختيار السبل الكفيلة بتقدمهم وتطورهم .

كما تشارك في المسئولية القوى السياسية التي فشلت في تعبئة القوى الشعبية لاحداث تغيير في اقطارها ونشر الوعى بأن السبيل الأساسي لتقدمها هو أحداث تنمية اقتصادية

اجتماعية مطردة تؤدى إلى تحسين نوعية الحياة لكافة المواطنين العرب في إطار من العدالة الاجتماعية والديمقراطية •

وكما أن الانظمة التسلطية القائمة هى المسئولة عن هدر الموارد العربية فإنها مسئولة بنفس الدرجة أيضا عن عدم التقدم على طريق التكامل العربي وبناء السوق العربية الموحدة التي طالما أعلن استهدافها ، فحتى وإن كان التكامل يواجه عقبات موضوعية تتعلق باختلاف هياكل الإنتاج ، ومحدودية الإنتاج القابل التبادل وتشوه البنية الأساسية وغير ذلك فإن التعثر في بناء وتوفير الحد الادنى من الشروط والمتطلبات الضرورية التقدم في طريق التكامل العربي يعود بدرجة أو بأخرى لاخضاع تنفيذ القرارات الاقتصادية ، وخاصة المتعلقة بالعلاقات العربية العربية لاهواء قيادات سياسية تستبدل نفسها بالامة وتحكم مشاعرها الخاصة في قراراتها دون التفان إلى مصالح قومية أو حتى قطرية ،

ان الخروج من حالة الهوان والتردى التي تتعرض لها الأمة العربية لن تكون ممكنة دون استرجاع الشعوب العربية لسيطرتها على أقدارها ودون مشاركة حقيقية في حكم نفسها • وفي رسم طريق مستقبلها والنضال من أجل وضع ذلك موضع التنفيذ •

والأمر هنا ليس أمر التخلص من أنظمة استبدادية فاسدة قائمة يكاد يكون زوال الكثير منها أمرا لا مناص منه ، ولكن القضية الأساسية هي كيف تتمكن الاقطار العربية والأمة العربية في مجموعها من ضمان أن يتم التغيير لصالح أنظمة ديمقراطية وطنية تفتح الطريق لنهضة عربية شاملة تحقق التقدم الثقافي والعلمي والاقتصادي والاجتماعي في إطار من السيمقراطية والعدل الاجتماعي بما يمكن العرب من ضمان استقلالهم وتصفية تبعيتهم وضمان أمن كل اقطارهم على حدة وأمن الوطن العربي في مجموعة ، وتتيح مشاركتهم في التقدم الذي يتم في العالم على أساس من التكافؤ والمساواة معطين وآخذين في نفس الوقت ،

أن نقطة البدء في مثل هذا الطريق ليست هي مجرد فضح الانظمة وبيان سوءاتها التي أصبحت ظاهرة للعيان ولا هي استثارة حماس العرب لمجد سابق ولا هي انتظار برواز أو ظهور زعيم جديد ملهم يلم شمل الأمة ويقود حركتها ونضالها خاصة ضد اعدائها الخارجيين٠

ولكن نقطة البدء الصحيحة والمبتغاه هي امتلاك القوى الديمقراطية والوطنية العربية لرؤية

مستقبلية طويلة المدى تجسد حلما عربيا قابل التحقيق فى مدى زمنى منظور يتيح اشباب اليوم أن يجنوا ثمار نضالهم وكفاحهم من أجله فى أثناء حياتهم ، وأن تناضل هذه القوى للاقناع بهذه الرؤية ونشرها والدعوة اكفاح من أجل تحقيقها ، لكى لايكون المجال الوحيد للاختيار هو بين بقاء نظم فاسدة أو الانتماء لدعوة سلفية لا تقدم حلولا لمشاكلنا وقضايانا المعاصرة ، أو انتظار مغامرات غير مأمونة العاقبة من هذا المصدر أو ذاك ،

ومن نافلة القولة أن نؤكد أن مثل هذا الحلم لابد وأن يستند على دراسة الواقع وادراك التطورات العالمية المعاصرة والمحتملة وتأثيرها على الوطن العربى وعلى فرصة واختياراته المكنة • وعلى ادراك نقاط القوة والضعف في أوضاعنا دون مبالغة في هذا الاتجاه أو ذاك وهي مبالغات تؤدي أما إلى التثبيط أو إلى التعلق بأهام غير قابلة للتحقق •

لقد كان المستقبل العربى موضع اهتمام أكثر من دراسة لعناصر وطنية وديمقراطية بعد حرب الخليج وبعد التدهور والتردى في الأوضاع العربية · ونشير بوجه خاص إلى ثلاث دراسات أساسية ·

\- التنمية العصبية من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي (٣) للدكتور يوسف صايغ

٢- مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادى العربي المشترك، للدكتور محمد محمود
 الإمام

٣- وحدة الأمة العربية المصير والمسيرة ، للدكتور إسماعيل صبرى عبد الله

وتتفق الدراسات الثلاث رغم اختلاف التفاصيل في عدد من الأمور الأساسية تتعلق بأسباب ونواحى القصور والفشل العربي حتى الآن وسبل الخروج من التردى الحالى وكيفية توفير الشروط الضرورية لتحقيق تنمية قومية وقطرية شاملة وتجديد شباب الحضارة العربية وبناء بديل عربى يحقق آمال المواطن العربى للعيش في وطن مستقل تتحسن فيه باطراد أوضاع المعيشة ويتوفر العدل الاجتماعي والمشاركة الديمقراطية .

ونستعرض فيما يلى نقاط الارتكاز الأساسية المتفق بشأنها فى الدراسات الثلاث والتى يمكن النظر إليها باعتبارها تكون نظرة عربية علمية مشتركة ذات طابع مستقبلى حول كيفية بناء بديل عربى للمشروع الصهيوني الالحاقى رغم عدم تطرفها المباشر للموضوع .

وبستند الدراسات الثلاث إلى الثقة بالشعوب العربية وبقدرتها على صناعة مستقبلها وتحقيق رفاهية مواطنيها في إطار من عالم متغير يأخذ العرب تغيراته وتطوراته السريعة في الحسبان ، ويبذلون الجهد للمشاركة الفعالة في رسم طريق المستقبل في إطار من التكافؤ والأخذ والعطاء المتبادل دون اضطرار إلى خنوع أو استسلام أمام معطيات خارجية يحسبها البعض قدرا لايمكن الفرار منه،

أ- وتركز الدراسات الثلاث على أن المخرج الوحيد من سوء حالة الأمة العربية ومن استمرار التردى والتدهور واحتمالات التفكك والتهميش هو بذل جهود مكثفة لتحقيق تنمية شاملة ومطردة في كل أقطار الوطن العربي وعلى المستوى القومي في الإطار يصفى الصراعات القطرية ويقرب بين الأقطار العربية ويزيد التعاون فيما بينها •

وتمتد التنمية من وجهة هذه الدراسات لتشمل ماهو أبعد من مجرد النمو أو التنمية الاقتصادية ، حيث تفهم التنمية بانها شاملة لكل جوانب المجتمع بما في ذلك تطوير الثقافة الوطنية والقومية والسعى لتغيير قواعد السلوك الاجتماعي في اتجاه يزيل العوائق ويزيد الدافعية العمل المنتج ولزيادة إنتاجية العمل ،

وتستهدف مثل هذه التنمية إشباع الحاجات الأساسية المتزايدة والمتعاظمة دوما المواطنين وتشمل هذه الحاجات الحاجات المادية والتي تشمل الغذاء والكساء والمؤي ، والحراك واتلعلم والصحة ، كما تشمل الحاجات غير المادية والتي تتضمن كفالة حقوق الانسان الأساسية ، وتحقيق تكافؤ الفرص بين المواطين ، وافساح المجال لمشاركتهم في صنع القرار وتمكينهم من تحقيق ذاتهم وإشباع حاجتهم إلى الانتماء في نفس الوقت ،

ان تنمية من هذا النوع لاتتم إلا بحشد كل جهود المجتمع وبالدأب والصبر خلال فترة زمنية طويلة يخوض فيها الوطن والمواطنون العديد من المعارك ضد المعوقات الداخلية والخارجية ،

ب- ولا يمكن لمثل هذه التنمية أن تتم إلا بالاستناد لابناء الوطن دون غيرهم • وبالاعتماد على الذات أولا وأخيرا دون أن يعنى ذلك انكفاء على النفس وتجميد العلاقات مع العالم الخارجي خاصة بعد أن أصبح هذا التجميد مستحيلا في عالم يتجه إلى عولمة النشاط الاقتصادي والثقافي •

ان الاعتماد على النفس يعنى فى هذه الحالة الاعتماد بصفة أساسية على الموارد الوطنية لاحداث التنمية وتنمية هذه الموارد نفسها بصفة مستمرة والنظر إلى أى موارد اجنبية كمكمل أو اضافة فقط للموارد التى يجرى تعبئتها داخليا ، بما يتيح للوطن أكبر قدر ممكن من حرية الاختيار وحرية القرار ،

ويتضمن تعبئة وتنمية الموارد زيادة حجم الادخار المحلى ليكون قادرا على تمويل الاستثمار الضرورى للتنمية وتوجيه هذه المدخرات لتحقيق استثمار عينى يزيد القدرات الانتاجية في مجالات الإنتاج والخدمات المختلفة بما يتيح توظيفا منتجا للعنصر البشرى الذي يجرى باستمرار زيادة حصيلته المعرفية وقدراته ومهاراته ، بما يسمح برفع معدالات الإنتاجية في كافة مجالات العمل ويرفع من القدرة التنافسية للوطن حيث أصبحت القدرة التنافسية ضرورية لا من أجل زيادة القدرة على التصدير للأسواق العالمية فقط بل حتى من أجل احتفاظ المنتجين المحليين باسواقهم الداخلية أو بنصيب مناسب في هذه الأسواق .

ويعنى الاعتماد على النفس أيضا بناء قاعدة وطنية وقومية للعلم والتكنولوجيا لتتمكن الاقطار العربية والوطن العربى في مجموعه من المساركة في تحقيق التقدم العلمي والتكنولوجي ولتحقيق الأخذ والعطاء بقدر مناسب من التكافؤ .

كما يعنى الاعتماد على النفس توفير خدمات صحية مناسبة للمواطنين ، واتاحة فرص التعليم لكل مواطن ، وتصفية الأمية بين من فاتتهم فرص التعليم فيما سبق وتوفير إمكانيات اكساب العاملين ومن يخرجون لسوق العمل لأول مرة مهارات تمكنهم من التعامل مع التكنولوجيا المعاصرة وحسن استخدامها بما يؤدى إلى رفع الإنتاجية وتخفيض التكاليف وتحسين المنتجات وزيادة القدرة التنافسية لاقطار الوطن العربي المختلفة ،

ويمعنى أخر يستلزم الاعتماد على النفس تحقيق تنمية بشرية مطردة خاصة وقد أصبح العنصر البشري المؤهل، والقادر على اكتساب المعرفة وعلى حسن استخدامها هو العامل الأهم في تحقيق التنمية الشاملة · وتطور المجتمع وتحسين نوعية الحياة ·

من ناحية ثانية فإن الاعتماد على النفس يتطلب اتباع سياسات فعالة المحافظة على الموارد النادرة وحسن استخدامها والمحافظة على البيئة والامتناع عن تلوثها . ويأتى في مقدمة الموارد التي لابد من المحافظة عليها وحسن استخدامها الموارد المائية التي تتزايد

البديل العربي د٠ ابراهيم سعد الدين

سِين سربي

ندرتها النسبية والتي تتركز مصادرها الأساسية خارج اقطار الوطن العربي ٠

ويتلو الموارد المائية في الأهمية الأرض القابلة للزراعة ، والتي يختلف مقدار ندرتها النسبية أو فرتها باختلاف الاقطار العربية • حيث تزيد الندرة النسبية للأراضى القابلة للزراعة بشدة في مناطق التركز السكاني •

أما بالنسبة للموارد المعدنية فالبلاد العربية في مجموعها فقيرة في مصادر الثروة المعدنية باستثناء النفط والغاز • الذي لم يزل الجزء الأكبر منه يتيح بواسطة البلاد الأقل سكانا التي حولت جزءا كبيرا من ثروتها المدفونة إلى ثروة مالية تبدد الجزء الأكبر منها •

إن تنمية من هذا النوع لاتتم إلا بحشد كل جهود المجتمع وبالدأب والصبر خلال فترة زمنية طويلة يخوض فيها الوطن والمواطنون العديد من المعرك ضد المعوقات الداخلية والخارجية ،

ب- ولايمكن لمثل هذه التنمية أن تتم إلا بالاستناد لابناء الوطن ذون غيرهم • وبالاعتماد على الذات أولا وأخيرا دون أن يعنى ذلك انكفاء على النفس وتجميد العلاقات مع العالم الفارجي خاصة بعد أن أصبح هذا التجميد مستحيلا في عالم يتجه إلى عولمة النشاط الاقتصادي والثقافي •

أن الاعتماد على النفس يعنى فى هذه الحالة الاعتماد بصفة أساسية على الموارد الوطنية لأحداث التنمية، وتنمية هذه الموارد نفسها بصفة مستمرة والنظر إلى أى موارد أجنبية كمكمل أو إضافة فقط للموارد التى يجرى تعبئتها داخليا . بما يتيح للوطن أكبر قدر ممكن من حرية الاختيار وحرية القرار،

ويتضمن تعبئة وتنمية الموارد زيادة حجم الادخار المحلى ليكون قادراً على تمويل الاستثمار المضرورى للتنمية وتوجيه هذه المدخرات لتحقيق استثمار عينى يزيد القدرات الإنتاجية في مجالات الإنتاج والخدمات المختلفة بما يتيح توظيفا منتجا للعنصر البشرى الذي يجرى باستمرار زيادة حصيلته المعرفية وقدراته ومهراته ، بما يسمح برفع معدلات الإنتاجية في كافة مجالات العمل ويرفع من القدرة التنافسية للوطن حيث أصبحت القدرة التنافسية ضرورية لا من أجل زيادة القدرة على التصدير للأسواق العالمية بل حتى من أجل احتفاظ المنتجين المحليين بأسواقهم الداخلية أو نصيب مناسب في هذه الأسواق.

ويعنى الاعتمادعلى النفس أيضا بناء قاعدة وطنية وقومية للعلم والتكنولوجيا لتتمكن الاقطار العربية والوطن العربي في مجموعة من المشاركة في تحقيق التقدم العلمي والتكنولوجي ولتحقيق الأخذ والعطاء بقدر مناسب من التكافؤ.

كما يعنى الاعتماد على النفس توفير خدمات صحية مناسبة للمواطنين ، واتاحة فرص التعليم لكل مواذن، وتصفية الأمية بين من فاتتهم فرص التعليم فيما سبق وتوفير إمكانيات اكساب العاملين ومن يخرجون اسبوق العمل لأول مرة مهارات تمكنهم من التعامل مع التكنولوجيا المعاصرة وحسن استخدامها بما يؤدى إلى رفع الإنتاجية وتخفيض التكاليف وتحسين المنتجات وزيادة القدرة التنافسية لأقطار الوطن العربي المختلفة .

ويمعنى آخر يستلزم الاعتماد على النفس تحقيق تنمية مطردة خاصة وقد أصبح العنصر البشرى المؤهل والقادر على اكتساب المعرفة وعلى حسن استخدامها هو العامل الأهم في تحقيق التنمية الشاملة ، وتطور المجتمع وتحسين نوعية الحياة .

من ناحية ثانية فإن الاعتماد على النفس يتطلب اتباع سياسات فعالة المحافظة على الموارد النادرة وحسن استخدامها والمحافظة على البيئة والامتناع عن تلوثها ويأتى في مقدمة الموارد التي لابد من المحافظة عليها وحسن استخدامها الموارد المائية التي تتزايد ندرتها النسبية والتي تتركز مصادرها الأساسية خارج أقطار الوطن العربي .

ويتلو الموارد المائية في الأهمية الأرض القابلة للزراعة والتي يختلف مثقادر ندرتها النسبية أو فرتها باختلاف الأقطار العربية . حيث تزيد الندرة النسبية للأراضي القابلة للزراعة بشدة في مناطق التركز السكاني،

أما بالنسبة الموارد المعدنية فالبلاد العربية في مجموعها فقيرة في مصادر الثروة المعدنية باستثناء النفط والغاز. الذي لم يزل الجزء الأكبر منه ينتج بواسطة البلاد الأقل سكانا التي حوات جزءا كبيرا من ثروتها المدفونة إلى ثروة مالية تبدد الجزء الأكبر منها ·

وقد فقدت الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط القدرة على التحكم في إنتاجها وأسواقها بعد اتباع الدول الصناعية الرئيسية لسياسات الحد من استهلاك الطاقة ، وبعد اتجاه الدول الصناعية إلى أنواع جديدة من الصناعات الأكثر اعتمادا على التراكم المعرفي والأقل استخداما للطاقة ، وقد أدى ذلك إلى تصول سوق النفط من سوق يتحكم فيه المنتجون

البديل العربي د٠ ايراهيم سعد الدين

والبائعون إلى سوق يتحكم فيه المشترون · وقد أدى تحول الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط من دول دائنة إلى دول مدينة ، كما أدى تدنى أسعار النفط ، وبقاء أنماط الاستهلاك المسرفة في هذه البلاد إلى فقدها أى قدرة على التحكم في السياسة النفطية واضطرارها لاتباع السياسات النفطية التي تمليها الدول الصناعية الكبرى ·

أن تحقيق اعتماد البلاد العربية على الذات يتطلب ضمن ما يتطلبه المحافظة على مصادر الطاقة القابلة النفاذ لأطول فترة ممكنة وخاصة فى البلدان ذات الاحتياطات المحدودة والكثافة السكانية الكبيرة كمصر وسوريا وتونس. كما يتطلبه الأمر فى نفس الوقت امتناع الأقطار ذات الاحتياطات الأكبر وذات العدد السكانى المحدود من الاسراف فى تحويل ثروتها المخزونة ، والتى لا تتحمل أى تكلفة لاستمرار خزنها والتى يحتمل أن تزيد قيمتها فى المستقبل إلى ثروة مالية تتعرض قيمتها التآكل المستمر.

ج- وتتفق الدراسات الثلاث على أن التنمية لاتحدث تلقائيا بالاستناد إلى أيات السوق ، وأن التنمية عمل إرادى تعبأ من أجله كل جهود المجتمع الذى يتطلب تحقيق تحرره سلسلة من المعارك المتالية خلال فترة قد تطول ،

كما تؤكد على أن التنمية المعتمدة على الذات تتطلب فى حالة الدول العربية وجود قطاع عام كبير يتصف بالدينامية لينشط فى المجالات التى يتردد القطاع الخاص فى دخولها أو فى تحمل مخاطرها و وذلك مع ضمان كفاءة القطاع العام وتحرره من سيطرة البيروقراطية فى إطار نظام فعال للحوافر يربط بين الكفاءة والعائد فى محيط اقتصادى تسوده المنافسة ويمتنع فيه الاحتكار.

من ناحية أخرى فإن تعبئة كل الموارد التي يمكن إنتاجها تتطلب أيضا توفير حرية النشاط للقطاع الخاص والتعاوني مع تشجيعهما على الاستثمار العيني في قطاعات الإنتاج والخدمات ذات الأهمية لخدمة الاقتصاد الوطني والقومي · مع السعى لتوفير الشروط الضرورية لاكسابها الوعي بمسئوليتها الاجتماعية وذلك بتوفير حرية النشاط النقابي وتنشيط جمعيات الدفاع عن المستهلكين وجمعيات المحافظة على البيئة · وغيرها من الجمعيات الأهلية غير الحكومية التي تنشط للدفاع عن المجتمع ·

وتتطلب التنمية المعتمدة على الذات أيضًا وجود سلطة حكومية ذات توجه قومي وإنمائي ،

تعمل على تحديث الإدارة الحكومية لتكون قادرة على أداء دورها بكفاءة . ويشمل دورها بالإضافة إلى توفير وبناء القاعدة الأساسية المادية . وتوفير الخدمات الأساسية الملازمة للتنمية البشرية وضمان توزيعها العادل بين مختلف مناطق البلاد، اختيار استراتيجية التنمية وتحديد أولوياتها وتبنى السياسات الكفيلة بتنفيذ هذه الاستراتيجية بكفاءة ووضع البرامج التنفيذية ومتابعة ومراقبة مايترتب على ذلك من نتائج،

ويشمل دور الحكومة أيضا توفير المناخ القانونى والاجتماعى والسياسى والثقافى والاقتصادى الكفيل بتنشيط قطاع الأعمال وزيادة فعاليته وكفاعته وتستخدم الحكومة لذلك حزمة مناسبة من السياسات النقدية والمالية والتجارية وسياسات الاستخدام وسياسات خاصة بإعادة التوزيع ومعالجة البطالة وغير ذلك وتلعب الحكومة دورها في هذه المجالات باستخدام حوافز وكوابح اقتصادية مع الابتعاد بقدر الإمكان عن أساليب التدخل الإدارى واصدار الأوامر والقرارات الواجبة التنفيذ.

وتلعب الحكومة لتحقيق التنمية بالاعتماد على الذات دورا إيجابيا ومحابيا لزيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية مع الابتعاد بقدر الإمكان عن التدخل البيروقراطى أو القيام بأدوار تنفيذية فى مجالات يستطيع القطاع الخاص أو التعاوني القيام بها بكفاءة أكبر .

وتتطلب التغييرات المتسارعة فى المجال الدولى والاقليمى وحتى المحلى ، قدرة الأجهزة الحكومية على المتابعة والتنبؤ بالاحتمالات المستقبلية ، وقدرتها على اختبار تأثير التغير المحتمل فى الاستراتيجيات أو السياسات على أداء الأنشطة المختلفة المترابطة والمتفاعلة فى إطار النسق الاقتصادى الاجتماعى السائد .

ويتطلب قيام السلطة الحكومية بأنواع جديدة من الواجبات ، أو استخدامها لأساليب جديدة ، إعادة النظر في أساليب التخطيط وأساليب الإدارة وإجراء تغيرات أساسية في وظائف الأجهزة الإدارية وإعادة تنظيمها وتدريب أو إعادة تدريب العاملين فيها لتصبح أكثر تواؤما مع ظروف العمل الجديدة وأكثر قدرة على اتباع سياسات إيجابية فعالة على ضوء التغيرات المتتابعة في الأوضاع العالمية والاقليمية والداخلية ذات الأثر الكبير على جملة الظروف التي يتم في إطارها السعى التنمية.

د- وتتفق الدراسات الثلاث على أن الأبعاد المتعددة لعملية التنمية وخاصة التنمية المعتمدة

على الذات تتجاوز قدرات أى من الأقطار العربية منفردة ، وان تنمية حقيقية بالمعنى الذى سبق الإشارة إليه تشترط وتفترض تعاونا فعالا يربط جهود التنمية فى الدول العربية بعضها بالبعض الأخر ، ويهيء الظروف والشروط الضرورية لتحقيق قدر واسع من التكامل يكون هو نفسه أحد العناصر المساعدة لحدوث التنمية قطريا وعلى نطاق الوطن العربى ، وتزيد أهمية السعى للتكامل وضرورة العمل على توفير شروطه نتيجة للتطورات المعاصرة فى المجالات الاقتصادية والتكنولوجية ،

ان الاتجاه المتزايد لتدويل الاقتصاد • والاعتماد الشديد في المنافسة على نجاح جهود التطوير والتجديد في السلع وفي وسائل وطرق الإنتاج • مع مايترتب على ذلك من سرعة التقادم وضرورة استعادة ما انفق في البحث والتطوير وفي الاعداد لإنتاج منتجات جديدة خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا يتطلب أن تملك وحدات الإنتاج القدرة على الوصول لأوسع الأسواق وأن يكون لها ميزة تنافسية فيها تمكنها من جني ثمار جهودها في وقت مناسب.

أن تكوين التراكم المعرفى والتقنى المطلوب لاكتساب ميزة تنافسية المنتجات العربية يصبح لذلك أمرا صعبا أن لم يكن مستحيلا في إطار قطر عربي واحد مهما اتسع سوقه ، أو توفرت فيه العناصر العلمية اللازمة ،

ويلاحظ فى هذا الإطار أن نجاح جهود التطوير والتحسين لاتعتمد وحسب على توفر الطاقات البحثية والعناصر العلمية الضرورية وإنما ترتبط أيضا بوجود طلب اجتماعى فعال محلى أو إقليمي على الخدمات التى يمكن توفيرها محليا أو إقليميا وهو ما يتطلب اتساع دائرة الأنشطة التى يمكن أن تستخدم هذه الطاقات.

من ناحية ثانية فإن نجاح جهود التطوير والتحسين تتطلب انفاقا تراكميا لفترة قد تطول وهو ماينوء به أكثر الأقطار العربية • وخاصة تلك التي تملك العناصر البشرية المؤهلة ، ويعوزها القدرة على الانفاق البحثي الطويل الأجل •

وإذا كان التعاون والتكامل الاقتصادى هي عناصر ضرورية لتحقيق التنمية العربية المطردة المعتمدة على الذات من ناحية ، فإن تكوين سبوق عربي موحد وهو غاية هذا الجهد يؤدى في نهاية المطاف إلى زيادة القدرة التفاوضية للبلاد العربية في علاقاتها مع العالم الخارجي.

ان عالما عربيا متعدد الأنشطة المترابطة والمتشابكة ، سوف تزيد حجم تجارته الدولية

ومبادلاته ، مع العالم الخارجى فى نفس الوقت التى تتسع فيه التجارة البيئية بين الدول العربية وسيكون سوقا مسعة تسعى الدول الصناعية المتقدمة وتكتلاتها الاقتصادية المختلفة إلى زيادة نصيبها فيه على أسس أكثر تكافؤا .

٥- وبالنظر لأهمية التكامل لتحقيق التنمية فقد افردت الدراسات الثلاث جانبا كبيرا منها لمتابعة تطور أساليب التعاون والتكامل العربى في المجال اقتصادي وتتبعت الدراسات محاولات بناء سوق عربية موحدة تنفيذا لاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية التي عقدت في عام ١٩٥٧ في أثناء صعود المد الوحدوى ورغم ذلك فقد تجاوزت مرحلة الانضمام إليها والتصديق على الاتفاقية بواسطة أغلب الدول نحو خمسة عشر عاما.

وقد تم ابراز المناهج المختلفة التي اتبعت لتحقيق الغايات التي استهدفتها اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وما انتهت إليه هذه المحاولات من نتائج محدودة . كما أعطى انتباه خاص للجهود التي بذلت لوضع استراتيجية عربية اقتصادية مشتركة ولوضع خطة للتنمية الاقتصادية العربية المشتركة اقرها مجلس قمة عربي في عمان في عام ١٩٨٠.

كما جرى بحث الأسباب التى أدت إلى التحول من السعى لبناء سوق عربية موحدة إلى الاكتفاء بانشاء مشروعات عربية مشتركة لم يكتب لها نجاح يذكر ، ولم يكن لها أثر كبير على دفع واحداث التنمية والتكامل المطلوبين،

وتم تتبع الأسباب التى أدت إلى التحول من السعى لتكامل عربى شامل إلى التركيز على محاولات تكامل إقليمى لم يكتب لأى منها أى نجاح يذكر بل وتعرض بعضها للانهيار، وكما يتضح من هذه الدراسات وغيرها فإن الفشل فى تحقيق تكامل اقتصادى عربى ليس ظاهرة شماذة تقتصر على دول العالم العربى دون غيرها ، ان دراسة تجارب التكامل ومحاولات توحيد الأسواق فى دول العالم الثالث تبين فشل أغلب هذه المحاولات ، ويرجع ذلك لأنها سعت لتقليد مناهج التكامل التى اتبعتها الدول الصناعية المتقدمة دون أن تكون مؤهلة لاستخدام الأساليب التى اتبعت ونجحت هناك

ان الدول الصناعية المتقدمة تتصف باتساع النشاط الإنتاجي في إطار كل منها وبتشابك واسع بين القطاعات الاقتصادية فيها ، كما يوجد بين هذه الدول درجة واسعة من التبادل التجارى والعلاقات المتشابكة ، ومن هنا فإن الحد من القيود التجارية وتحرير التجارة بين

هذه الدول والاتجاه لتوحيد الأسواق فيها كفيل باتاحة مجال أوسع للفعاليات الاقتصادية التفاعل والتعاون والتنسيق فيما بينها في إطار منطقة التجارة الأوسع ·

والأمر مختلف بالنسبة لأغلب دول العالم الثالث ان اقتصادیات هذه الدول ترتبط ارتباطا شدیدا بالسوق فی الدول الصناعیة المتقدمة ، حیث تتجه الدول النامیة إلی استیراد الآلات والمعدات والمعرفة التكنولوجیة والخبرة الأجنبیة فضلا عن سلع الاستهلاك الترفیة ، والأسلحة ونظم الدفاع من الدول الصناعیة المتقدمة . وتكون هذه الدول نفسها هی المستوعبة لأكثر صادراتها خاصة إذا كان قطاع الصناعات التحویلیة لم یزل محدودا وتكون أغلب الصادرات هی من سلع أولیة أو منتجات منجمیة أو مصدرا للطاقة أو ماشابه ذلك .

ان تحرير التجارة بين عدد من الدول المتجاورة من الدول النامية لا يؤدى إلى زيادة تذكر في التجارة البينية فيها ، حيث تبقى وحدات الأعمال على ارتباط بمصادر الاستيراد ، وأسواق التصدير الذي يوجد الجزء الأكبر منها خارج نطاق السوق،

انطلاقا من هذه الحقيقة فإن تحقيق تكامل فعال يرسى الأساس لخطوات تالية فى اتجاه بناء سوق موحدة يتطلب البدء بعملية التنمية التي تطور القدرات الإنتاجية للدول التي تسعى المشاركة فى السوق بما يؤدى إلى نشوء واتساع قاعدة للإنتاج والتبادل الذي يزداد اتساعا مع الوقت بين دول السوق،

وتتطلب سرعة التنمية في هذه الحالة ، والاستفادة من قاعدة الموارد المتاحة والقابلة للنمو ، ان تتجه جهود التنمية منذ البداية اتجاها تكامليا • بحيث يكون الانماء تكامليا وفقا لتعبير الدكتور الامام ، أو أن يكون التنمية تكاملية وفق تعبير الدكتور اسماعيل صبرى • وبمعنى أخر فإن زيادة قدرات الإنتاجية لا تحرير التجارة تكون هي نقطة البداية •

وإذا كانت كل تجارب التكامل أو التوحيد في العالم الثالث قد جوبهت بصعوبات للأسباب السابق ذكرها ، فإن عددا من الأسباب جعل هذه المحاولات تتعثر بدرجة أكبر في حالة البلاد العربية ،

ان أحد أهم هذه الأسباب هو الخلاف الشديد فى درجة الثراء بين الدول العربية الذى برز وازداد بشكل حاد بعد ارتفاع أسعار النفط فى النصف الثانى من السبعينات وفى بداية الثمانينات.

فقد أدى ارتفاع أسعار النفط إلى ثراء عدد محدود من الدول العربية القليلة السكان المنتجة والمصدرة للنفط، وزيادة التباين في الدخل الفردي بينها وبين باقى الدول العربية • وقد نتج عن هذا التباين نمو تدريجي لشعور بالاستغناء والتباعد لدى الدول الثرية عن باقى دول الوطن العربي ، وإلى تزايد الاتجاه لتكوين رابطة خاصة للدول النفطية الثرية في الخليج للدفاع عن مصالحها الخاصة.

وقد اتجهت هذه الدول خلال مجلسها ويصورة منفردة إلى تعزيز علاقاتها بالدول الصناعية المتقدمة وإنشاء علاقات خاصة بها والتنسيق معها خارج الإطار القومى العربى ، رغم ان نضال الحركة الوطنية والقومية العربية لعب دورا رئيسيا فى حصول هذه الدول على استقلالها السياسى أولا وفى تمكينها من استعادة قدر من السيطرة على مواردها النفطية فيما بعد.

وأدى تراكم فوائض مائية كبيرة لدى هذه الدول ، وحرصها على استخدام هذه القوائض فى المجالات الأكثر أمنا والمدرة لأكبر الارباح ، مع الاحتفاظ بقدر عال من سيولة الأموال فى نفس الوقت إلى تحويل الجزء الأكبر من هذه الأموال للأسواق المالية فى الدول الصناعية للتقدمة التي قامت بإعادة تدوير الأموال وفقا لما تراه المؤسسات المالية صالحا لها .

ومع أن هذه الدول قد قدمت قدرامن المساعدات والقروض الميسرة لعدد من الدول العربية والاستلامية ولدول عالم ثالث اخرى إلا أن هذه المساعدات والقروض لم تشكل إلا جانبا بسيطا من الأموال القابلة للاستثمار التي توفرت لدى الدول الثرية.

وارتبطت بذلك مصالح الدول الموظفة للأموال والدول التى تم فيها التوظيف ارتباطا شديدا، حيث أصبح أى اهتزاز في الأوضاع الاقتصادية أو المالية في الدول التي وظفت فيها الأموال لها آثارها العكسية على الدول المالكة لهذه الفوائض.

ولم يمنع هذا الترابط في المصالح الدول الغربية من السعى الحثيث لاستعادة سيطرتها على سوق النفط، والعمل على تصفية هذه الفوائض بأقصى سرعة ممكنة عن طريق التشجيع على الانفاق الترفى ، والانفاق على مشروعات استثمارية مظهرية ، وعن طريق الانفاق على التسلح وعلى أنظمة دفاعية غير ذات جدوى في نفس الوقت .

ورغم ان ضغوط القوى الوطنية والقومية قد نجحت في ظل الوفرة المالية ، في تحريك

البديل العربي د٠ ابراهيم سعد الدين

الجامعة العربية ومجلسها الاقتصادى والاجتماعى وتحريك مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في اتجاه وضع استراتيجية للتنمية العربية ولوضع خطة العمل العربي المشترك فإن هذه الاستراتيجية والخطة اللتان اقرتا في مؤتمر القمة في عمان في نوفمبر ١٩٨٠ سرعان ماتم التخلص منهما في خطوات متتالية قادها وزراء الدول الثرية ليتم ايقاف العمل بالاستراتيجية والخطة في مدة لم تتجاوز ثلاث سنوات.

واتجهت الدول العربية بقيادة نفس الدول إلى اعطاء اهتمام أكبر للمشروعات العربية المشتركة خاصة بعد ان سقط كل التزام بالاستراتيجية والخطة • وقد عزى لهذا النهج عددا من المزايا بواسطة مؤيدية والداعين إليه • فالمشروعات المشتركة لا تتعارض في هذا الرأى مع السيادة الوطنية ، ولا تتأثر بتباين الأنشطة السياسية كما أن قيامها وانتشارها خاصة في ميادين الإنتاج يرسى قاعدة صلبة لمزيد من خطوات التعاون والتكامل ويسمح باداة مرنة لتجميم كل من رأس المال والعمل واستخدامها في زيادة الإنتاج .

ورغم مااسند المشروعات المشتركة من مزايا فإن تأثيرها كان محدودا على كل من التنمية والتكامل فرغم تكوين عدد كبير من المشروعات المشتركة في مجالات متعددة فإن جملة استثمارات الشركات المشتركة بكافة انواعها خلال فترة الوفرة المالية (-1900 - 1900) وهي الفترة التي انشئت فيها أغلب الشركات كانت في حدود تقل عن -10 من جملة الاستثمارات التي تمت في دول الوطن العربي خلال هذه الفترة -1000 وقد حظى قطاع التمويل بأكثر من -1000 من رؤوس الأموال المشتركة العربية كلها -1000 ومن ناحية أخرى فإن نسبة كبيرة من الشركات المشتركة التي نشأت في هذه الفترة كانت ذات طابع عربي -1000 أنها تشمل طرف أو أكثر دولي إلى جانب الأطراف العربية -1001 وقد بلغ هذا النوع من الشركات -1001 من العدد الكلي الشركات المشتركة تملك نحو -1001 من جملة رؤوس أموالها -1001 وكان النشاط الأكبر المذه الشركات هو أيضا في قطاع التمويل -1001 ميث ركزت على التمويل قصير الأجل والتمويل التجارة الخارجية دون اهتمام يذكر بتمويل التنمية -1001 بدفع عمليات التكامل.

وحتى بالنسبة للشركات المشتركة في ميادين الصناعة الاستخراجية والتحويلية فإن عددا من الشركات الكبرى في هذا المجال – خاصة تلك التي نشأت في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قد اتخذت شكل الشركات القابضة التي تسعى للاستثمار في مجال نشاطها في مختلف الدول العربية وقد كان توزيع الاستثمار ومجالاته يتم إذ ذاك تحت

ضعوط ممثلى الدول المختلفة في المشروع المشترك الذي يسعى كل منهم لزيادة حصة دولته في استثمارات الشركة دون وجود مخطط عام ذو طابع تكاملي لعمل هذه الشركات.

وتميزت الشركات المشتركة التى انشأها القطاع الخاص بأنها كانت صنفيرة فى الحجم نسبيا وان نشاطها الفعلى كان يتم فى إطار قطر بعينه وإن المشاركة هنا لم تكن تزيد عن مشاركة فى التمويل بواسطة عناصر عربية من أكثر من قطر

وقد أظهرت البيانات المتاحة عن المشروعات العربية المشتركة التى أمكن حصرها حتى سنة ١٩٩١ استمرار نفس المظاهر السابقة،

ان أحد نقاط ضعف الشركات العربية المشتركة هى نظرة الدول الأقل ثراء للدول الثرية كمجرد مصدر تمريل أو كمجرد مستخدم لعمالة خارجية ، ان الترجمة العملية لمثل هذا الموقف هو بقاء التنمية قطرية حتى وان تدفق رأس مال عربي لتمويلها ، أو تدفقت عمالة عربية للاستخدام في أنشطة قطرية بطبيعتها ،

ان الدول الأكثر ثراء في الوطن العربي لم تملك في وقت من الأوقات ولايحتمل أن تملك في أجل منظور نظرة شاملة لمتطلبات التنمية والتكامل والتقدم العربي ومن الطبيعي في إطار الظروف العربية أن تسعى هذه الأقطار لتعظيم مصالحها الخاصة وتحقيق أكبر أمان لمدخراتها ومن هنا فإن مسئولية توفير مناخ ملائم للتنمية المتكاملة تقع أساسا على الدول التي تملك مهارات إدارية افضل والتي تمتلك تراكم معرفي وتقنى أوسع يمكنها من دراسة وطرح مشروعات عربية تزيد الترابط الإنتاجي بين البلاد العربية وتو طن الإنتاج في الأماكن أو الأقاليم الأكثر ملاءة للنشاط في إطار يبعد عن أي نظرة قطرية ضيقة.

والواقع أن مثل هذه النظرة لم تزل مفقودة في الوطن العربي في مجموعه ، ان نظرة المخططين وقطاع الأعمال العام في أي من البلاد العربية هي نظرة قطرية بحتة تسعى ف أحسن الأحوال لتعظيم العائد المجتمعي للقطر الذي تتوطن فيه الأنشطة ، وينطبق نفس الأمر على القطاع الخاص الذي مازال نو طابع عائلي وافق محدود في أغلب الأحوال ، ويؤدي هذا الطابع العائلي والفردي للنشاط الترويجي وقصور الطابع العائلي والفردي للنشاط الترويجي وقصور أنشطة المؤسسات المالية عن استيعاب المدخرات العائلية وإعادة تشغيلها إلى تفضيل القطاع العائلي في البلاد الثرية وغير الثرية ، بل وتفضيل العام والحكومي أيضا توظيف مايملكه من

مدخرات فى أسواق مالية يتسع فى إطارها نطاق الاختيار ، ويتوفر فيها الشفافية ، وتتداول فيها المعلومات وتذاع بسرعة ، ويمكن فيها الدخول إلى الأسواق والخروج منها دون عوائق ، ويؤدى كل ذلك لتفضيل أصحاب المدخرات عامة سواء كانوا فى البلاد الثرية أو الفقيرة توطين مدخراتهم خارج الأقطار العربية ، وهو مايدل عليه الحجم الكبير للمدخرات العربية من مختلف الأقطار المستثمرة خارج الوطن العربي ،

وقد بينت الدراسات كما بينت حوارات مؤتمرات رجال الأعمال والمستثمرين العرب، وغرف التجارة والصناعة العربية، ان قيام المستثمرين العرب بدور فعال في التنمية الاقتصادية العربية وفي انجاح التكامل الاقتصادي العربي يتطلب التغلب على معوقات الاستثمار التي لخصت فيما يلي:

أ— عدم وضوح الاستراتيجية الانمائية طويلة الأمد وعدم وضوح توجهات السياسات الاقتصادية ·

ب- قصور دراسات الجدوى الاقتصادية

ج- تخلف البنيات الأساسية

د- البيروقراطية والتعقيدات في الأجهزة الإدارية

هـ - وجود قدر من عدم الاستقرار الاقتصادي خاصة في معدلات النمو وأسعار الصرف والقوانين والتشريعات ،

و- وجود تجارب استثمارية متفاوتة الحظوط من النجاح لأسباب عديدة من أهمها افتقاد الإدارة العلمية الحديثة والمتخصصة،

وقدمت مؤتمرات رجال الأعمال لذلك التوصيات التالية لتذليل هذه المعوقات:

(أ) إزالة مايعترض المشروعات المشتركة من معوقات تعويلية أو تسويقية ، ومعاملة منتجاتها وخدماتها عين معاملة مثيلاتها الوطنية ، حرصا على إنجاح المشروعات القائمة والاستفادة من طاقاتها الإنتاجية كاملة ، وحفز إقامة مشروعات جديدة ، ونظرا لأهمية مشاريع الأمن الغذائي ، جرى التأكيد على قيام الدول المضيفة للمشاريع الزراعية الإنمائية بمعالجة العقبات التي تحول دون انسياب الأموال إليها ، لاسيما عدم استقرار أسعار الصرف

، وفرض تسعيرة محددة للإنتاج ، وعدم استقرار السماح بالتصدير ، وصعوبات أنظمة العمل.

(ب) فتح الأسواق العربية أمام المنتجات العربية بتوفير شروط أفضل لها في مواجهة منافسة المنتجات الأجنبية ، وإزالة ما يعترض انتقالها من عقبات مع توفير التمويل المسر والضمانات اللازمة لتنمية وتوسيع حجم التجارة البينية العربية ، وجرى التأكيد على أهمية برنامج تمويل التجارة العربية البينية لدى صندوق النقد العربي ، وبرامج البنك الإسلامي لتمويل التجارة ، وهي برنامج تمويل الواردات وبرنامج تمويل الصادرات (الأطول أجلا) ومحفظة البنوك الإسلامية ، ودعوة رجال الأعمال والمستثمرين العرب للتعرف على هذه البرامج والاستفادة منها ، كذلك اقترحت حلقة الصناعات الهندسية في المؤتمر الثالث عقد ندوة حول معالجة المشاكل التي تحد من توجه رجال الأعمال العرب إلى الاستثمار العربي ، والتغلب على عدم فتح الأسواق العربية أمام منتجاتهم ، والنظرفي تحديد دور المنظمات العربية المتثمرين العرب وأوصت حلقة الصناعات الكيماوية في نفس المؤتمر ، في معرض التأكيد على أهمية الأسواق ، وأوصت حلقة الصناعات الكيماوية في نفس المؤتمر ، في معرض التأكيد على أهمية الأسواق العربية بتطوير فكرة السوق المشتركة وإجراء الدراسات حولها انطلاقا من الأوضاع الراهنة في الأقطار العربية ،

(ج) التأكيد على أهمية تطوير وربط أسواق الأوراق المالية العربية لكى تلعب دورا أكثر فاعلية فى تشجيع وجذب الاستثمارات العربية فى المنطقة العربية ، والتوصية بدعم ومؤزارة استراتيجية وبرنامج عمل صندوق النقد العربى لتطوير الأسواق المالية العربية ، (د) تعزيز دور المؤسسات المالية العربية ومدها بموارد جديدة تمكنها من المساهمة فى تشجيع وتنمية الاستثمارات وتوظيفها داخل الوطن العربى وفقا لمعايير السيولة والربحية والسلامة ، والقيام بدور الأمين على الأموال العربية المستثمرة فى الخارج من مخاطر التأكل التى تتعرض لها ، نتيجة التقلبات فى أسعار الصرف والفوائد والأسهم والمعادن ، ومخاطر المصادرة والتجميد التي قد تتعرض لها ، ودعوة المصارف الإسلامية والتقليدية إلى تعزيز إمكانيات التعاون فيما بينها وابتكار السبل والوسائل والأدوات الكفيلة بتوسيع وتعميق هذا التعاون ، وقيام البنوك بتقوية أجهزتها الفنية وأجهزة المتابعة للتأكد من استعمال الائتمان فى وجهته الصحيحة بناء على أهلية المشروع وليس هوية طالبة أو صاحب المشروع . وتعزيز دور المصارف المركزية

والسلطات النقدية في مساندة البنوك في الظروف الصعبة ، وتطوير أدوات وأساليب الضبط ومراقبة الائتمان ·

- (هـ) التأكيد على أهمية وجود " إطار قومى للمشروعات المشتركة " ، الذى رؤى أن يتضمن العناصر التالية :
 - * وجود الصيغة القانونية التي يجب أن تتخذها المشروعات المشتركة ٠
- * توفير وضوح بالنسبة لاستراتيجيات وسياسات التنمية في البلدان العربية وهو ما يجب أن تتولاه المنظمات الرسمية والمؤسسات الاقتصادية العربية التي عليها أن تبنيها على أساس الخطة القومية الإنمائية التي تضعها الجامعة العربية (المجلس الاقتصادي).
- * قيام المنظمات والمؤسسات العاملة في مجال العمل الاقتصادي العربي المشترك بالمساعدة في إعداد دراسات الجدوي •
- * إيجاد النظم الكفيلة بتدعيم الروابط بين المشروعات المشتركة وبعضها بعضا (مثلا بقيام المشروعات المالية بتوفير التمويل للمشروعات الإنتاجية) والتنسيق والتعاون بينها في مجال التسويق أو البحوث والدراسات.
- * قيام المشروعات المشتركة بالتفاعل مع البيئة المحيطة بها ، بالمساهمة في النشاطات المتصلة بالتنمية ، كالبرامج التدريبية واستيعاب التقانة ·

ثالثًا: من أجل مستقبل أفضل

الدعوة للعمل الجاد من أجل تحقيق تنمية مطردة تعتمد على الذات على المستوى القطرى والقومى ، والتنادى لان تكون هذه التنمية تكاملية لترسى الأسس لتوحد عربى ونهضة عربية تمكن الأمة من الدفاع عن استقلالها ، والمحافظة على أمنها ، ورفع قدراتها العلمية والتقنية ، وتزيد من ميزاتها التنافسية في عالم يتنامى فيه الاتجاه نحو العولمة ، وتطور نوعية الحياة فيها في إطار من الديمقراطية والمحافظة على العدل الاجتماعى ، تظل دعوة مثالية مالم تتوفر لها الشروط الضرورية لتحقيق هذه الغايات ، ومالم يتبناها مواطنو الأمة العربية ويناضلوا من أجل تحقيقها ، ومالم تترجم هذه الدعوات إلى برامج عمل وخطوات تنفيذ تحدد أولوياتها ويسعى لتطببقها في خطوات متصاعدة ودؤوية تكون كل خطوة منها هي قاعدة انطلاق لخطوات تالية في الدرب الطويل الذي سيكون على الأمة أن تجتازه لتحقيق أهدافها ،

وببين استعراض الموقف العربى المعاصر استشراء حالة من الاحباط والاستسلام والاحساس بعدم جدوي النضال القومى أو الوطنى أو الاجتماعى فى كافة الأقطار العربية . وأنه يسود يأس من اصلاح النظم المتسلطة القائمة أو ازاحتها .

وتميل أنظمة السلطة القائمة للاستسلام والخنوع للمخططات الخارجية ، وتسعى هذه الأنظمة بصفة عامة للتوافق مع مايحدث من متغيرات خارجية ترى أنها معطيات لاقبل لأى قطر عربى أو لمجموع الأقطار العربية التصدى لها ،

وفضلا عن ذلك فإن جل هذه الأنظمة يرتبط ارتباط مصلحة مع القوى الدولية المسيطرة التى تظله بحمايتها ، أو أنها فى أحسن الأحوال مستسلمة لوهم أن أى تنمية أو تقدم عربى هو رهن بتدفق استثمارات خارجية إلى أقطار الوطن العربى وباستجلاب التكنولوجيا الخارجية والاستفادة منها .

من ناحية أخرى فإن أغلب الأنظمة العربية القائمة ، سواء منها المانحة المساعدات أو القروض أو الأنظمة المتلقية للأموال لها تجاربها المرة مع بعض أقطار الوطن الأخرى والتى رصلت إلى درك أسفل في حالة الغزو الوحشى الذى ارتكبه العراق ضد الكويت ، والذى لم تزل آثاره المادية والنفسية مستمرة حتى الآن ،

ومن ثم فإن أى من أنظمة الحكم القائمة لايتخيل حتى ضرورة السعى لتحقيق تنمية تعتمد على الذات ، أو العمل لتحقيق تكامل عربى فعال ، أو استهداف توحد عربى فى اجل قريب أو بعيد رغم ماقد يعلن فى بعض الأحيان على خلاف ذلك ،

وإذا كان هذا هو الأمر في شئن سلطة الحكم والنخبة المسيطرة ، فإن قوى المعارضة تكاد تكتفى أيضا بالاعتراض السلبي على خطوات الحكم وتوجهاته ومجرد الرفض لمخططات القوى الدولية المسيطرة ومحاولاتها لاخضاع الوطن العربي وتدجينه ، وترفع في هذا السبيل شعارات ماضوية أو مستقبلية ذات طابع ايديولوجي خالية من أي مضمون محدد ينطلق من الأوضاع الحاضرة وبعمل على تغييرها عن طريق النضال الجماهيري .

ورغم أن بعض الاحزاب ترفع شعارات التنمية المستقلة أو النهضة الحضارية عربية كانت أو إسلامية فإن هذه الشعارات لاتجد ترجمة لها في شكل استراتيجية مستقرة واضحة تتحدد فبها الاهداف والأولويات والتتابع الزمني، وطبيعة القوى الاجتماعية التي يمكن تعبئتها قطريا

وقوميا ، وسبل هذه التعبئة ، ونوعية المؤسسات القطرية والقومية التي يمكن الاعتماد عليها في هذا المجال ونوعية الإصلاح اللازم في هذه المؤسسات نفسها لتؤدى دورها المطلوب،

وإذا كنا نجد العديد من اللبنات التي يمكن أن يستند إليها في بناء مثل هذه الاستراتيجية في كتابات المثقفين القوميين والوطنيين فإننا نلاحظ غياب أي استفادة من هذه الادبيات في برامج الاحزاب الوطنية أو القومية في أي من الأقطار العربية ، كما نلاحظ غياب أي مشروع طويل الأجل تسعى هذه الاحزاب لتحقيقه في أقطارها أو في الوطن العربي خلال الربم الأول من القرن الواحد والعشرين الذي بات على الأبواب،

وإذا كان الخيار الصهيونى الاستعمارى هو فى مرحلة الاعداد الفعلى للتنفيذ بعد أوسع حملة إعلامية وضغوط سياسية لبث اليأس فى نفوس العرب من أى تعاون مشترك ولاغرائهم بالمن والسلوى الذى يمكن أن يتدفق على منطقة الشرق الأوسط فى إطار تعاون دولى يشمل اسرائيل ، فإن العرب بما فيهم انظمتهم الحاكمة واحزابهم السياسية ومنظماتهم الجماهيرية لا يزالون فى مرحلة رد الفعل قبولا أو رفضا لاقتراحات يقدمها الآخرون . أو لاستكمال هذه المقترحات بمقترحات اضافية فى هذه الجزئية أو تلك دون أن يكون هناك أى نظرة عربية مستقبلية أو مشروع عربى متكامل بديل يسعى العرب لوضعه موضع التنفيذ .

والحقيقة التى يجب أن تدرك أن البديل العربى ليس خيارا متاحا وجاهزا يمكن اختياره أو اللجوء لاختيار بديل والمديل العربى يجب أن يبنى وهو لايبنى إلا بنضال متصل وطويل ولكنه نضال يبدأ بادراك النتائج السلبية التى تترتب على أى تنمية مشوهة تابعة تتم فى إطار ينفى العروبة ويقيم أنظمة إقليمية بديلة لها تلتحق الدول العربية بها فرادى من موقف ضعف وتخلف يفرض عليها استغلال مواردها البشرية والمادية وتوفير ميزات الشركائها وأن كان على حساب نفسها.

وبناء البديل العربي يتطلب إعادة التثقيف الاجتماعي والوطني لتأكيد مايلي:

أ- ان العرب أمة واحدة تستند إلى حضارة وقيم مشتركة تعيش في منطقة جغرافية متلاصقة ومتجاورة من المحيط الأطلسي إلى بحر العرب والخليج وتمتد من خط الاستواء إلى البحر الأبيض المتوسط.

ب- أن الوطن العربي في جملته فقير ومتخلف وأنه باستثناء أربعة دول عربية تقع في

مجموعتى الدول الأعلى دخلا والدول ذات الدخل المتوسط العالى ويقل سكانهم عن ١٠٪ من مجموع سكان الدول العربية فإن باقى سكان الوطن العربي يعيشون في أقطار ذات دخل منخفض أو ذات دخل متوسط أدنى ٠

ومن ناحية ثانية فإن الوطن العربى رغم انتشار التعليم فيه يفتقر إلى تراكم معرفى وتقنى يمكنه من حسن استخدام ما يملكه من موارد قليلة ويساعده فى تحقيق انتاجية تسمح له بميزات تنافسية فى الأسواق التى يتعامل معها ٠

وتتجه البنية الأساسية فى الوطن العربى لخدمة العلاقات العربية الدولية بأكثر مما تتجه لتسبهيل تكوين السوق العربى الواحد، وتيسير انتقال السلع بين ارجاء الوطن العربى عبر الاقطار العربية .

ج- ادراك أهمية التنمية العربية الشاملة والمطردة من أجل اخراج كل الأقطار العربية من دائرة الفقر وتحسين نوعية الحياة لابناء الوطن العربي في مجموعه،

د— تنمية الوعى بان التنمية العربية لكى تحقق الاستقلال والأمن القومى وتطوير نوعية الحياة تستلزم توجه عربى نحو التوحد ، وأن تشمل التنمية جهودا قطرية وقومية متنافسة وبتدعم بعضها بعضا . كما أن التنمية لتتحقق تحتاج لسلطة سياسية واقتصادية قادرة وفعالة على المستويين القومى والقطرى لتوجه وتساند وتعبىء الجهود من أجل التنمية ،

وتستند التنمية إلى جهود كل من قطاعات الدولة والقطاع التعاوني والقطاع الخاص الذي تتاح له فرص الاستثمار ويحفز على بناء قدرات انتاجية جديدة تتنافس على أساس المساواة فيما بينها في السوق الداخلي ، وتستهدف تحقيق كفاءة تمكنها من التنافس الدولي في إطار الأسواق الداخلية وأسواق التصدير ·

هـ القبول بحقيقة أن التوحد لايمكن أن يتم إلا من خلال خطوات تدريجية تمهد كل منها لم بعدها وترسى الأساس لها دون انتكاس أو الحراف عن الهدف المبتعى والتعلم من دروس الماضى ورفض تكرار الاندفاع لتجاوز مراحل تمهيدية ضرورية للبناء على ماتحقق فيها من نجاحات .

ومن ثم فإن العمل العربى لابد وأن يبدأ كما يدعو الدكتور إسماعيل صبرى بالتقارب لينتقل إلى التعاون فالتكامل تمهيدا للتوحد · وذلك مع التأكيد على أن التوحد هو الهدف الذي يسعى إليه العرب، والذى يقاس به وتقيم على أساسه كل الخطوات التمهيدية المتعاقبة في الطريق إليه ،

و- توضيح ان التنمية المعتمدة على الذات وأن التوحد العربى لايتم بجهود الحكومات وحدها وان مشاركة شعبية نشيطة مطلوبة في كل مراحل العملية التنموية والتوحيدية بما في في ذلك مرحلة تحديد الأهداف واختيار التنظيم الاجتماعي المناسب ، ومناقشة استراتيجيات التنمية والتوحد وأولوبات العمل في إطارها وفي النضال من أجل وضع هذه الاستراتيجيات موضع التنفيذ .

ان التعلم من دروس الماضى يؤكد على عدم صحة التضحية بالديمقراطية أو تأجيلها باسم أهداف وطنية أو قومية أو اجتماعية وان الديمقراطية هي الضمان الحقيقى لتعبئة جماهيرية واسعة لخوض معارك التنمية والتوحد والاستمرار ومواصلة الجهود اللازمة لتحقيق الأهداف.

ومن المهم فى هذا الإطار إدراك أن التنظيمات المجتمعية العربية بدءا من العائلة الى المدرسة ووحدات الأعمال ومؤسسات المجتمع المدنى بما فيها الجمعيات المهنية ، وجمعيات الخدمة العامة ، والمنظمات الجماهيرية ، والاحزاب السياسية ٠٠٠ الخ لاتتصف بسيادة العلاقات الديمقراطية فى داخلها ولا فى العلاقات فيما بينها ، وان ترسيخ الديمقراطية يتطلب كذلك عملا متصلا على أكثر من جهة ، لتأكيد حق الاختلاف وتشجيع طرح الآراء المخالفة والحوار حولها ، مع احترام الرأى الآخر والاستعداد لتقبل مايبدو سلامته منه ، كما يتطلب احترام الشرعية القانونية والدستورية وفرض التساوى أمام القانون ، وضمان حق المساطة الكل من تولى سلطة أو مسئولية عما انبط به من مسئوليات وعن كيفية استخدام ما منحه من سلطات ، وإيجاد التنظيمات والوسائل الكفيلة بتغيير السلطة سلميا عن طريق الاقتراع العام،

ان التقارب والتعاون لايعتمد على فعل الحكومات ونشاطها فحسب ، بل يمكن ويجب ان يبدأ ويتزايد بين رجال الأعمال الذين يمارسون الانتاج والتوزيع وينمون مصالح مشتركة بينهم، كما يمكن العمل على زيادة الوشائج العربية خلال نشاط المنظمات العربية ، والنقابات والاتحادات المهنية ، والاتحادات الصناعية والتجارية دون انتظار لمبادرات حكومية من هذا

القطر أو ذاك ، ان زيادة الترابط والتفاعل داخل هذه المؤسسات ، وبين المنظمات غير المحكومية وعلى رأسها المنظمات الشبابية ومنظمات النساء ، ومنظمات الدفاع عن حقوق الانسان وغيرها هو الذي يبنى القاعدة العريضة العمل العربي المشترك ، وهو الذي يكون رأيا عاما عربيا يتبنى العمل من أجل التوحد العربي ويضغط في سبيل تحقيقه على أسس نفعية ومصلحية مستقبلية تبنى قاعدة أصلب التكامل والتوحد ،

ورغم ان التكامل يكون أكثر جدوى إذا كان شاملا للوطن العربى فى مجموعه - فإن الجهود التعاون والتكامل ليس من الضرورى أن تتم بالسرعة نفسها بين جميع الأقطار · أن تعاونا أوثق قد يبدأ بين من هم على استعداد السير بسرعة أكبر على طريق التعاون والتكامل والتوحد دون أن تحول هذه الخطوات البلاد العربية إلي مجموعات مقفلة تتخذ كل منها سبلا وسياسات متباينة .

ومن المفيد في مثل هذه الحالة أن يسعى أكثر من قطر التواجد في أكثر من تجمع عربى لتكون نواة الالتقاء بين المجموعات العربية ولتمهيد الطريق لالتقاء الجماعات المختلفة لبناء تكامل عربى اشمل ومن هذا المنطلق فإن محاولة مصر للانضمام لمجلس التعاون المغربي لاتتناقض بالضرورة مع مايمكن أن يبذل من جهود لبناء تعاون أوثق مع الدول المشرقية الأكثر استعداد للتعاون مثل سوريا وحتى الأردن ولا مع وجودها ضمن اتفاقية دمشق إذا ما استخدم هذا الوجود لبناء جسور بين الجماعات العربية ،

ومن المهم لانجاح التوجه نحو التوحد أن يتم اعادة الثقة بين الأقطار العربية وبين الشعوب العربية تخطوها العربية تدريجيا . كما يجب الحرص أيضا على أن يكون النجاح حليف أى خطوة تخطوها لتنمو الثقة في إمكان اتخاذ خطوات أبعد .

ان جامعة الدول العربية هى المنظمة الأكثر تأهيلا القيام بهذه المهمة . إذا ما عواجت الأمور بدأب وصبر بهدف تصفية الجو العربى من الخلافات غير المبدئية التى تسوده ، وإذا ما تمت الاصلاحات المؤسسية التى تمكن الجامعة من لعب دور فعال فى حل الخلافات بين اعضائها وفى التصدى لأى اعتداء من طرف عربى على آخر ، وإذا ما أعيد تنظيمها لتلعب دورا أساسيا فى التنمية العربية وبناء التعاون العربى

ومن المتصور في إطار الأوضاع الحالية أن تضغط القوى الوطنية والقومية من أجل تعظيم

التعاون الاقتصادى بين مصر وسوريا وليبيا تمهيدا لنوع من التكامل فيما بينها يبنى على أساس تنمية تعتمد على الذات في الأقطار الثلاث • وذلك مع استمرار الارتباط بالاتحاد المغاربي ومع استمرار التعاون والتنسيق مع الاتحاد الخليجي •

ان مثل هذا الجهد فى حالة نجاحه يمكن أن يكون أكثر جنبا للأردن ، ولبنان وللعراق فيما بعد فى حالة تهيؤ الظروف لعودته لإطار العمل المشترك . كما يكون قادرا على جذب السودان إذا ذلان العوائق التى تحول بينه وبين التعاون مع مصر وليبيا وغيرها من دول شمال افريقيا العربية .

وفى ظننا فإنه دون انتظار لتغيرات سياسية تفتح الطريق لتغيير فى التوجهات الاقتصادية القائمة ، فإن القوى السياسية الوطنية والقومية فى الدول الثلاث وفى غيرها مطالبة بأن تناقش وتطرح وتناضل من أجل احداث تنمية تكاملية تعتمد على الذات فى الأقطار المهيأة لذلك ، وأن تكسب الجماهير والمثقفين ورجال الأعمال مثل هذا الطرح وأن تستقيد فى طرحها وبرامجها بما تضمنته الأدبيات الوطنية والقومية من أفكار واقتراحات ، وماتبنته مؤتمرات رجال الأعمال العرب من توجيهات ،

ومن المهم هنا أن نشير إلى أهمية المحافظة على الطابع العربى المؤسسات العربية والعمل على الاستفادة القصوى بمؤسسات العمل القائمة بعد تطويرها إذا كانت ثمة حاجة الاله.

ونؤكد بوجه خاص على أن مايستطيع أن يقدمه الصندوق العربى للانماء ، وصندوق النقد العربى من خدمات الدول العربية تنفى الحاجة لانشاء مؤسسات شرق أوسطية بديلة خاصة وقد أصبح فى استطاعة الصندوق العربى أن يتحول بالفعل إلى بنك التنمية العربية بعد أن سمح له بزيادة قدراته الانتمائية باللجوء إلى الأسواق المالية العربية وغيرها .

اليوامش

* ورقة قدمت للمؤتمر الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية في نوفمبر ١٩٩٥٠.

١- د ، محمد محمود الامام - مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادى العربي المشترك
 المعهد العربي التخطيط الكويت - مايو ١٩٩٣٠

٢- افاض الدكتور محمد محمود الإمام في دراسته " مستقبل التنمية العربية والعمل

الاقتصادى العربى المسترك " فى شرح وتوضيح دور سياسات الدول الصناعية فى هدر وضياع الموارد العربية ، ورغم التسليم بما أورده الدكتور الإمام فإن المسئولية الأولى تبقى دائما على عاتق الأنظمة العربية ،

٣- المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ١٩٩٣ -

٥- مركز الاهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٥ .

٦-وردت في د . محمد محمود الإمام مرجع سابق ص ٢٣٥-٢٣٧ .

٧-راجع د ا إسماعيل صبرى عبد الله وحدة الأمة العربية المصير والمسيرة ص ٩٧-١٠٢.

٨-راجع اسماعيل صبرى عبد الله نحو جماعة عربية، بحث في العلاقات الاقتصادية العربية منشور ضمن كتابه وحدة الأمة العربية المصير والمسيرة ، تذييل رقم ٢ ص ١٣٩-١٥٩.

٩- نوجه النظر هنا بوجه خاص إلى الاطروحات الثلاث الذى سبق الاشارة إليها ، وإلى ماورد من طرح حول أولويات العمل فى مسار التنمية العربية بالاعتماد على النفس فى كتاب التنمية العصية للدكتور يوسف صايغ ص ١٤٤- ٢٥٨.

مائدة مستديرة

متحدثون :

د · محمد محمود الإمام / جميل مطر / صلاح الدين حافظ / حسين عبد الرازق / عبد العال الباقوري / د · محمود عبد الفضيل

د • محمد محمود الامام:

دعونى أبدأ بمصطلح تردد في هذه القاعة حول كلمة التبعية ، وأقصد هنا التبعية الاقتصادية وجه خاص ، باعتبار أن المشروع يطرح في ثوب اقتصادي ،

وسؤالى • هو كيف لاتخشى اسرائيل بحجمها الضئيل من التبعية ، ونحن العشرين دولة نجزع حينما تدخل اسرائيل بيننا ونقول ستحدث كارثة ؟

ينقلنى هذا إلى تأمل ماذا نواجه ؟ وماهى التحديات التى تقابلنا ؟ وأقول أننا نواجه ثلاث تحديات؛ محاولة السيطرة الأمريكية ومحاولة الهيمنة الاسرائيلية ، ثم التخلف العربى والثلاثة يسيرون سويا ، وإن اختفى أحدهم تختل معادلة الصورة ، وبالتالى إذا تحدثت عن التخلف العربى ففى هذه الحالة أضعه هو العامل رقم واحد .

القضية هنا أن ما يُطرح وما يبرر قضية الشرق أوسطية أو سوق مشتركة إنما يقوم على التهيئة لكيان إقليمى مترابط منزوع منه فتيل النزاع وقد قيل أن هذا غير ممكن لأن اسرائيل ليست عضوا في كيان عربى قديم إنسلخت منه ويراد إسترجاعها إليه فإسرائيل تظل دخيلة على هذا الكيان وبالتالى لايمكن مقارنة أى تجمع إقليمى آخر أسيوى أو أمريكى أو أوروبى بما يراد إحداثه في المنطقة، أى أنه لاسابقة علمية لهذا ويالتالى فإن عدم وجود علاقات بالمنطقة من قبل مع وجود مقاطعة عربية لاسرائيل قد أفاد الاخير من ناحية زيادة اعتمادها على النفس ولكنه دفعها إلى التآخى مثلا مع النظام العنصرى في جنوب افريقيا وليس من الغرابة أن الاثنين قاما في نفس الوقت مما يجعلنا نتأمل ظروف غرسهم في القارة الافريقية والمنطقة العربية ومن ثم فليس هناك ما يدعو لإقامة مبررات لإكساب اسرائيل مواقع لم تكن علاقات ، وإذا كانت هناك مقاطعة ، ستزول المقاطعة وإذا كان هناك اضطراب في المنطقة فإن علاقات ، وإذا كانته مناك مقاطعة ، ستزول المقاطعة وإذا كان هناك اضطراب في المنطقة فإن المتشارك في المؤتمرات على أن اسرائيل سيكون لها موقعا متميزا يدعوهم إلى الاستفادة من هذه الفرصة السائحة للاستثمار في إسرائيل ولجعلها محط الاستثمار المقبل والمشروعات القلة الهندة .

ونلاحظ هذا أن اسرائيل تطلب أشياء وتفرضها على المنطقة ، بينما المنطقة تراقب الموقف وأتوقف قليلا أمام المؤتمرات التي عقدت حول الشرق أوسطية :--

المؤتمر الأول فى الدار البيضاء أقام عددا من المؤسسات ، منها البنك ، منها مجلس إقليمى السياحة ، منها مجلس إقليمى للأعمال ، ومنها لجنة أو أمانة عامة للمؤتمرات أعطيت ارضاء المغرب لتنظيمه المؤتمر الأول .

وفى نفس الوقت انشئت لدى مجموعة مجلس العلاقات الخارجية التابع للمخابرات الامريكية لجنة استراتيجية للنظر في أسس التعاون المستقبلي المنطقة ،

إذن فانهم من ناحية يهاجمون التخطيط الذي يروجون أنه اضاعنا ، هم ضد التخطيط إلا إذا كان تأشيريا بينما المعنى الواضح هو نقل عملية التخطيط من المستوى الوطني إلى مستوى خارجى للمنطقة وتشترك فيه إسرائيل وحليفتها أمريكا .

أى أنه تم نقل عملية التخطيط ورسم الاستراتيجية إلى الخارج ولم يعد هذا التخطيط حراما بل واجب لأنه يحقق الأعباء المطلوبة على المنطقة ،

لابد أن تتنبه إلى أنه ذكر في الدار البيضاء وأسقط في عمان فكرة انشاء جماعة اقتصادية الشرق الأوسط وشمال افريقيا ، وردت في إعلان كازابلانكا ولم ترد في إعلان عمان الجماعة الاقتصادية هي التعبير عن السوق المشتركة وفيها حرية السلع ورأس المال والعمال ولذا لم يثر هذا مرة أخرى ، أي حدث تراجع عن مضمون السوق الشرق أوسطية ؟ أنا أقول كما قيل وأظن الأخ عبد الفضيل أيضا أشار إلى هذا – أن مفهوم السوق بالمعني الدقيق غيرمطروح أصلا ، لأنه يضع اسرائيل في وضع أصغر مما تريد لماذا ؟ لأن هذا التنظيم كما ثبت في أوروبا ينشىء هيئة فوق وطنية ولايمكن أن تقبل اسرائيل نفسها أن ننشىء سوقا ، لأنه اذا فرض وقبل الغرب قيامه يكون لاسرائيل صوت مقابل العشرين صوت فهي في هذه الحالة تخضع للقرارات الفوق وطنية العربية ، طبعا هذا طرح مجازي لأنه حتى لو العرب أرادوا ، فالعشرين صوت سيأتوا من أمريكا ، فبالتالي سيكون هنا صوتان اسرائيليان وليس عشرين زائد واحد ،

هناك عملية تفاعل مستمرة بشكل آخر والتي /أشار اليها الاستاذ شعراوي ، هي عملية المفاوضات متعددة الأطراف، لأن هذه اللجان هي التي تقرر · أيضا في مؤتمر عمان انشئت

لجنة متابعة في عمان مكافأة لها. وأصبح بالتالي هناك هيئة تخطط في خارج المنطقة، هيئة تتابع داخل المنطقة العربية في مكان أمين هو عمان · ثم هيئة تنفيذية – وياللعجب – سموها لجنة توجيهية اعضاءها من الحكومات ، عندما نضع عناصر الصورة مجتمعة ماذا نجد؟ البنك الإقليمي الذي قيل أن رأسماله خمسة مليارات يدفع منها مليار وربع فقط بما لا يقيم مشروعا واحدا كبيرا إنما القصد منه أن تكون هناك هيئة تدرس جدوى المشروعات المنطقة وبالذات المشروعات المتعلقة بالبنية الأساسية ، لأنه عندما تدخل اسرائيل في الجسد العربي تتفرق كل البنية الأساسية العربية ويصبح الالتفاف حول اسرائيل والعبور من خلال اسرائيل وحدها والبترول والغاز يجب أن يصب فيها وهي تعيد بالاتفاق مع امريكا توزيعه لأوروبا · لأن الذي سيأخذ من البحر الأبيض المتوسط هو أوروبا · والمقصود أن تكون اسرائيل الوكيل الأول

هذا هو " التنظيم" أو التخطيط المطلوب،

يضاف إلى هذا أننا لأول مرة فى تاريخ العالم نصبح حقل تجارب اشىء مهين شديد الإهانة فهناك إعلان عن مؤتمر قمة بينما يحضره كل من هب ودب وهذه إهانة لكل الرئاسات العربية إذا أحسنت التقدير .

القضية هنا أنه لأول مرة بعد أن أصبح القطاع الخاص يملك وسائل الإنتاج ، وأعطيت له السيطرة بفضل الصندوق ، والبتك على مقدرات التنمية أصبح يُشكل مجلس إقليمى هو الذى يخطط للمنطقة . وقيل بالنص صراحة أن القطاع الخاص يتولى بمسئولياته الدولية الجديدة تحريك دبلوماسية السلام لأول مرة نضع أمام العالم وأمام مناطق دول العالم الثالث نمونجا رديئا لسيطرة خارجية عن طريق رأس المال الذى كان مفترضا أن يكون وطنيا ، ومع ذلك فرجال الأعمال يمثلون شريحة واحدة من المجمتع ، ولم تأت هذه الشريحة عن طريق الانتخاب حتى تستطيع أن تتحدث عن سياسات مستقبلية للدول ، فإذن من حقنا أن نرفض من هذا الأساس أن تتجاوز دورها ، نعود بهذه الصورة إلى سؤال : لماذا اسقطت عملية السوق الشرق أوسطية ؟ في الواقع هناك الشراكة الأوروبية ، وهناك محاولة تمويل تجمع متوسطي يضم إسرائيل وتركيا وقبرص ، وهؤلاء سيدخاون اعضاء في السوق الأوروبية أو البحر الابيض

المتوسط أى أن إسرائيل بذلك تكون قد دخلت هذه المنطقة دون أن تدخل فى تعاقد مباشر مع العرب إذن قضية السوق محلولة من هذه الناحية ولابد من تنبيه الاتحاد الأوروبي إلى ذلك أى أن نضغط باتجاه أن يكون هذا التجمع تجمعا عربيا وليس متوسطيا على هذا النحو القضايا التي أثيرت في ورقة د ا ابراهيم سعد الدين تشير إلى أن الحقيقة الأساسية والمشكلة الأساسية في كل هذا هي التخلف العربي ، وإذن الخروج منه يكون بالتنمية العربية .

أشار د ابراهيم سعد الدين إلى استراتيجية العمل العربى المشترك وقد كان لى حظ المشاركة في إعدادها ، وأقرت في مؤتمر القمة سنة ١٩٨٠ في عمان ولكنى أعددت أيضا وضمنها خطة عمل عربى مشترك فرفضها الخليجيون ، رفضتها السعودية والكويت ، وقالوا هذه مشروعات من بعض خبراء لايرسمون لنا التنمية ، ورفضت ووئدت عملية التخطيط على المستوى العربى بين ١٩٨٠ - ٢٠٠٠ إذن لابد من محاولة لاحياء هذه الاستراتيجية على المستوى العربى بين ١٩٨٠ - ٢٠٠١ إذن لابد من محاولة تحيدة من سنة ١٠٠٠ والمرحلة التالية ، وأعتقد المستوى الرسمى أى محاولة بناء استراتيجية جديدة من سنة ١٠٠٠ والمرحلة التالية ، وأعتقد أن هذا دور المجلس الاقتصادى، ليس دور المجلس الاقتصادى بناء منطقة تجارة حرة وجود المجلس الاقتصادى أعطى فرصة لتعاون ضعيف بدلا من تكامل قوى المنطقة الحرة وما يعقبها من سوق عربية مشتركة يجب أن تكون ضمن إتفاقية مجلس الوحدة العربية هناك سوق عربية قائمة يجب إحيائها ، وكل من سوريا ومصر وليبيا والعراق اعضاء فيها . فإذن حتى التجمع مباشرة لكل الدول العربية ، قضية أن منطقة التجارة الحرة ونسميها كبرى أو صغرى ، لم مباشرة لكل الدول العربية ، قضية أن منطقة التجارة الحرة ونسميها كبرى أو صغرى ، لم تعد هناك مناطق تجارة غير حرة ومناطق حرة ، كل فُتح الآن ، إذن أصبح غدر أن هذه المنطقة لصالح دول وضد دول إنتهى لأنها فرضت عليها .

واسمحوا لى أن استعيد بعض نقاط لبرامج عمل ممكنة وضرورية :-

أولا: تكوين جبهة من المؤسسات الأهلية على المستوى العربي تتبنى رسم غايات المجتمع العربي ، وأنا أود أن أشير هنا فقط إلى أن العيب في الأنظمة ، فدعونا نعمل عملا شعبيا والشعوب ليست بديلا للأنظمة ، الشعوب يجب أن تكافح لإقامة أنظمة سليمة. دور الشعوب أو هذه المؤسسات يتوجه إلى ثلاث أهداف؛ بناء منظور تنموى قوى، فضح المخططات التي تدور حولها، ثم محاولة توجيه العمل الرسمي إلى من تريده الشعوب ، الشعوب ليست تنظيما

قائدا، إنما كما أثبتت لى تأملات فى مسألة التنمية أن التنمية ليست مجرد البناء التحتى وإنما البناء الثقافى ككل إذن يجب أن نتمسك بثقافتنا وهويتنا لليس من باب الخوف على ضياعها لأن بدونها لايوجد بناء فوقى التنمية وحتى بلدان جنوب شرق أسيا عندما عملت تنمية على الطريقة الغربية عملتها بمنظومة الثقافة الشرق أسيوية وليست الثقافة الغربية وتمسكهم بهذه الثقافة مكنهم من عمل بناء مؤسسى مجتمعى ويحتفظ بدور قوى للدولة وأنا لا أعارض في ذلك ولم يخضع الفردية على نحو ما يقال فى النظام الحرابذن دور المجتمع والتنظيم المجتمعى هو الأساس.

ثانيا : تكوين منظمات شعبية على غرار اللجنة المصرية لمقاومة عملية ما يسمى بالتطبيع مع اعتبار التطبيع تعبير خاطىء لأنه لايوجد شىء طبيعى فيما يجرى ، وإنما هناك علاقات أو لاعلاقات .

ثالثا: انشاء هيئة للتضامن مع أبناء الأراضى المحتلة في فلسطين وفي الجولان وفي لبنان • هذه الأراضى يجب تحريرها من اسرائيل بالتعاون الأهلى • ونعمل شبكة علاقات لهذا الهدف •

رابعا: إقامة مراكز بحثية وهنا لاتكون عملية الندوات هذه مجرد عملية استدعاء أوراق، وإنما مراكز تجتمع لتناقش ناتج عملها من خلال ندوات،

خامسا : هيئة شعبية لحماية البيئة · لأن هناك تخريب للبيئة العربية والموارد العربية ، والحفاظ على موارد المياه وحسن استخدام الموارد العربية.

سادسا: بالنسبة لما ذكر عن الجمعيات الأهلية والمجتمع المدنى أقول يجب إعادة تنظيمها وتخليصها من السيطرة الأجنبية لأنها تستخدم لنشر ما يسمى بثقافة السلام وصياغة عقلية الطفل – إلى غير ذلك من الأمور بوعد منحها مساعدات مالية • وأنا أعتقد بضرورة تخليصها من هذا الإذلال •

سابعا: لابد من جبهة تبنى استراتيجيات تنموية قومية سليمة تمثل كل فئات الشعب وليس فقط رجال الأعمال وأنا لا أريد أن أستبعد رجال الأعمال وأقول أنهم ضد الأمة بل يجب إعادتهم إلى موقفهم الصقيقى ، بقدر ما يجب ضم العمال والمثقفين وغيرهم من القوى الاجتماعية

ثامنا: لابد من إقامة جمعيات الدفاع عن مصالح المستهلكين في إطار مواجهة التطبيع لأنهم أول من يضاروا سواء في أسباب رزقهم أو فيما يرسل إليهم من مواد ملوثة من اسرائيل . تاسعا : العمل على كشف الاستراتيجية الامبريالية الصهيونية وبالذات الدور الامريكي لأن بعض الناس ظنوا أن تعظيم وجود امريكا في المنطقة ينهى دور اسرائيل ، أنا أقول أن دور اسرائيل باق بل حاول بيريز أن يستعيده بقوة بإقناع أمريكا أنها – أي اسرائيل سهي البوابة الاقتصادية – وإن كان نتانياهو يقول لا ، إسرائيل الكبرى هي الأساس لأنه من "الصابرا" ولاحظوا هذه النقطة أن "الصابرا" ليس لهم دولة أو ملاذ آخر فاليهود القادمون من الخارج لهم دولة أم ، وتعتبر إسرائيل دولة ملاذ، انما " الصابرا" أي المولودون في إسرائيل هم أبناء إسرائيل وهم مستقبل اسرائيل وليس لهم ملاذ غير اسرائيل ، فيجب أن تكن في نظرهم اسرائيل "كبرى" من البداية وأعتقد أن هذه النقطة مهمة ويجب تحليلها وإيضاحها . عاشرا : بناء قاعدة للمعلومات تخدم الترابط العربي .

حادى عشر: إعادة النظر فى استراتيجية العمل العربى المشترك كما ذكرت، وتطوير الصناديق العربية بعد أن بدأت تتأكل ومقاومة دعاوى انشاء مناطق حرة ، المناطق مثل الاستماعيلية وبور سعيد... لأن هذه منفذ لوجود رأس المال الاجنبى المستغل داخل الدول العربية .

أ • جميل مطر :

شاعت الظروف أن يأتى إنعقاد هذه الندوة فى فترة من أخطر فترات التطبيع بين مصر وإسرائيل ، بل أقول أنها أخطر من أيام مماثلة - حدثت فى السبعينيات ، أيام الحملة التطبيعية الأولى ولذلك أطلق على مايحدث الآن بالحملة التطبيعية الثانية ، وهى أخطر لأسباب أوجزها فى أربعة .

السبب الأول: أننا نشهد جديدا يدخل فيه الاتهام بكلمة "اعداء السلام" هذا التعبير جديد وكان قد طرح في السبعينيات، ثم هزم فترة ليتصاعد بدرجة شديدة إلى حد أنه كثيرا من الامريكان والأوروبيين لايخفون أن اسرائيل تطرح الأن في أوروبا وأمريكا إصدار تشريعات لعاقبة أو مطاردة من هم أعداء السلام، تماما كالتشريعات التي صدرت في فرنسا وفي

المانيا وفي إيطاليا مؤخرا ، ضد من يتهموا بالعداء للسامية المنتشرة أيا كانت. الآن سوف نظارد نحن بهذا التعبير الجديد مثل القوانين التي كانت موجودة عندنا في السبعينيات على المعارضين لكامب ديفيد وهذه نقلة خطيرة ضد العرب عموما .

السبب الثانى من أسباب الخطورة هو توسيع التطبيعيين المصريين الجدد لمضمون عبارة أنصار السلام فى إسرائيل؛ فبينما كان أنصار السلام فى اسرائيل هم قلة مثل يورى افنيرى واثنين أو ثلاثة أصبح الآن يغطى كل ما يسمى اليسار الاسرائيلى ، بما فيه حزب العمل . كل حزب العمل ، أصبح من أنصار السلام،

السبب الثالث لخطورة الموقف الحالى هو التغير النوعى والجذرى فى طبيعة قيادات الحملة التطبيعية الثانية فى مصر. انها تضم الآن أطراف من اليسار من كل الألوان وفيها يمين ليبرالى وفيها عمال وفلاحين ويسافروا جميعا للهجرة والعمل فى إسرائيل، وفيها قوة مالية ضخمة وفيها قوة مالية تلمح وتعطى باستمرار اشارات فى كل الاحاديث الخاصة والعامة أنها أصبحت تشارك فى صنع القرار السياسى المصرى ٥٠ وهذا غير خاف عليكم، وفيها عناصر متقدمة بدرجة أعلى كثيرا وعلى ذكاء وخبرة من الذين شاركوا فى الحملة التطبيعية الأولى ، وفيها مؤسسات وجماعات ضغط منظمة وعظيمة التمويل ، وفيها جماعة أمريكية عربية من المشتغلين بالتجارة والتنظيم .

السبب الرابع هو ما نلاحظه جميعا وهو المغزى الخطير فى مبررات الحملة التطبيعية الثانية، نعم فى كل عملية تطبيع يوجد مبررون وتوجد مبررات لكن هذه المرة يبدو التبرير وقد جاوز حد المعقول ووصل إلى حد الخطر.

المبرر الأول الذي يقال ويقال بشدة وقيل في الاجتماعات العامة ويوجه للحكومة هو خطورة استمرار الخطاب السياسي الوطني وضرورة توقيفه بكل السبل وهذه قيلت وتقال وتلمح بها كثيرا من المطبعين الجدد عن الخطاب السياسي و

ويرتبط ذلك ثانيا بطبيعة هؤلاء المطبعين كقوى اقتصادية من قوى الانفتاح التى لاترغب فى تقدم سياسى ديمقراطى لانها غير ممثلة لتحول اقتصادى ليبرالى ، ويُقال ثالثا أن ثمة احتمال أن يؤدى استمرار الخطاب السياسى الوطنى إلى امتلاك الوطن لقيادته تحت الزيادة المنتظرة لضغط الشارع المصرى والعربى على القيادة المصرية ويقال – رابعا – للحكومة أيضا احتمال

عزوف رأس المال والاستثمارات الاجنبية نتيجة تصاعد الخط الوطني٠

المبرر الثانى هو تفاقم ظاهرة اعداء السلام فى مصر وخصوصا بعد مؤتمر القمة العربية فى القاهرة فى يونيو ، يُقال الآن أن من يسموا باعداء السلام أو ظاهرة العداء التطبيع أو مناهضة التطبيع المنتشرة أخيرا كان سببها انعقاد القمة العربية فى القاهرة وماتلا ذلك من تصرفات فى المجال الدولى والمجال السياسى .

المبرر الثالث أن ضعف ظاهرة أنصار السلام في إسرائيل منذ العمليات الانتحارية وفشل حزب العمل في الانتخابات مما يضعف مايسمون بأنصار السلام ومن ثم هناك ضرورة في رأيهم لانقاذ السلام وبالتطبيع و إلا فقدنا أنصار السلام في إسرائيل •

ولايخفى بعض المطبعين الجدد في مصر والعالم العربي أن الهدف من هذه الهجمة الجديدة هو إنقاذ شيمون بيريز نفسه ،

أنا شخصيا أعتقد أن وراء التطبيعيين الجدد في مصر هناك يد لشيمون بيريز ويتصل الآن بشخصيات معينة وله من يقوم بهذا العمل في مصر الآن ·

يقال أيضا أن اعداء السلام في مصر وهم ضد التطبيع يمهدون لاعادة الديكتاتورية لمصر والقضاء على حرية التعبير والتعددية الحزبية وهذه تُقال أيضا السلطة السياسية، في النهاية من كل هذه المبررات التي يقودها طبعا التطبيعيون الجدد إما لأنهم سافروا لإسرائيل أو السماح بسفرهم لإسرائيل أو أنهم على وشك السفر لإسرائيل ويمكن تعودنا عليها خلال العشرين سنة الماضية – لكني أقول لهم وإن شئتم ذهاب اليساريين العرب –، فالحكومة المصرية لا تمنع أحدا من السفر لإسرائيل ولاداعي لتبرير الذهاب بتنظيرات ومبررات ومنطلقات فكرية ولكن أنصح لإظهار جدوى مايفعلوه أن يُشترط على أنصار السلام الاسرائيلي إثبات صدق ولكن أنصح لإظهار جدوى مايفعلوه أن يُشترط على أنصار السلام الاسرائيلي إثبات صدق النوايا على الأقل وهو ما أشار إليه بالمناسبة – محمد سيد أحمد أمس ضمنا حيث قال أن هناك ضوابط يجب أن تحكم إتصالاتنا بالاسرائيليين والمن أن من هذه الضوابط مثلا أن يعلنوا أو يعلن اليسار الاسرائيلي بما فيه حزب العمل مثلا الاعتذار عن كل ما ارتكبته اسرائيل من جرائم وهل هذا ممكن كشرط لأن نعتبر أن هناك في اسرائيل أنصارا سلام والشرط الثائي أن يتخذ أنصار السلام موقفا واضحا من سياسة نتنياهو والشرط الثائث أن يعلن أنصار السلام النهائي بما فيه حق العودة الفلسطينيين ووضع يعلن أنصار السلام تصورهم لشكل السلام النهائي بما فيه حق العودة الفلسطينيين ووضع

القدس وحكومة الدولة الفلسطينية٠

أظن أنه لو أن التطبيعيين الجدد وضعوا هذه الشروط أمام اليسار الاسرائيلي وطلبوا منه الالتزام بها و فلا مانع من أن يذهبوا ويتحدثوا معهم وفعلا يكونوا جادين عندما يقولوا ماهو السلام في مصر مثلا يقولوا ، لماذا أنت ضد السلام أنا أطلب ان تكون نهاية هذا المشوار واضحة على الأقل بتأكيد الحقوق العامة مثل حق العودة الفلسطينيين.

وفى النهاية أركز على نقطة غائبة عنا جميعا · نعلم أنه كان هناك بين التطبيعيين الفلسطينيين والتطبيعيين الاسرائيليين من أنصار السلام الاسرائيلي فكرة انشاء جماعات مشتركة ظلت تجتمع بصفة سرية وعلنية لمدة ست سنوات، وكان ذلك نتيجة الاتفاق المشترك. هل يعلم أحدكم أن هذه اللجنة لازالت تجتمع حتى اليوم؟ وأذكّر هنا بشيء واحد أن عضوا منها هو مستشار نتانياهو السابق · فإذا كان أنصار السلام لم يحققوا شيئا في ست سنوات من الاتصالات الاسبوعية تقريبا أو الشهرية على طريق السلام فلا داعي لكل ذلك إذن!

أ، صلاح الدين حافظ

أجاد الاستاذ جميل مطر توصيف الحالة التي نحن فيها الآن وأضيف في إشارة سريعة أخرى أننى في موقف جيد للقراءة، فنحن أمام تناقضين غريبين. التناقض الأول هو هذا الموقف المتقدم والمتشدد الذي يتخذه زعيم – مثل جاك شيراك كما استمعتم اليوم لخطابه أمام المجلس الوطنى الفلسطيني ، فهو يطرح أفكارا بالغة التقدم إذا ماقارناها بالأقطار العربية ، فشيراك يصر اليوم على إقامة دولة فلسطينية مستقلة ، مَنْ من العرب يطرح هذا ؟

موقف اخر؛ نحن فى البلاد العربية نروج ضد أعداء السلام. وهذه بصراحة شديدة تذكرنى أنا شخصيا بلهجة الاستشراق والمستشرقين ابتداء من القرن الثامن عشر والتاسع عشر عين جاء إليها هؤلاء المستشرقون بعيون غربية ولكنهم ينظرون إلى الدول العربية من الخارج ويحسبوا أن بعض مايطرحون هو الصحيح. هنا للأسف الشديد نفس هذه الرؤية التى يديرون بها الأوضاع العربية من الخارج ، لكنى أضيف إلى أن تعميم مشروع الشرق أوسطية ومحاولة مساندة بيريز بعد النكسة الانتخابية التى سقط فيها فى ٢٩ مايو ١٩٩٦ هى محاولة ليست اسرائيلية وايست أمريكية ولكنها للأسف الشديد عربية ، ألا يدعونا هذا إلى التفكير ؟

أعتقد يجب إعمال الفكر في هذه القضايا الخلافية •

والأن أتسامل ما العمل؟ أو ماهو مفهومنا؟ أو ماهى خطتنا التى يمكن أن نقترحها لإعداد مواجهة عربية ؟

أبدأ بالنقطة الأولى وهى أننى أمام مقولات كثيرة جدا عن ضرورة مقاومة الحلف الاسرائيلى الامريكى أو الحلف الصهيونى الغربى بشكل عام · خاصة مايطرحه من أفكار متعددة فى المجال الاقتصادى والتعاون السياسى والشرق أوسطية الجديدة التى يعول عليها ولكنى أعتقد أساسا أن هدفنا لايجب أن يكون مقاومة هذا الحلف فقط بقدر ما يكون هدفنا الأول مقاومة الحلف الداخلى الذى بدأ الاختراق من جديد · وهذه نقطة هامة · إذا لم نكن نعتمد على أرضية داخلية قوية داخل وطننا ، فكيف نستطيع أن نقاوم الحلف الخارجى ؟ لذلك فأنا أعتقد أننا يجب أن نعيد تشكيل هذا الهدف مرة أخرى · بأن نبدأ بمقاومة هذا الاختراق الذى نتحدث عنه وهو الهجوم من الداخل .

لم يعد يفيد هنا تبادل الكلام والشعارات لأن هذا المنولوج الدائر الآن هو محاولة اقناع المقتنعين ، لكن علينا أن نضغط في الجبهة الأخرى وأن نتصدى لهذه الجبهة الأخرى ، بأن نتحاور معها وطنيا داخليا ، علينا أن نتحاور معهم لنقنعهم أو يقنعونا ، ولكن المنولوج الدائر الآن ما هو إلا إعادة ترديد.. إعادة إنتاج الشعارات .. الكلمات التي نصيغها على مدى السبعة عشرة عاما الماضية ،

النقطة التالية أننا نتحدث دائما عن أننا في مواجهة حضارية مع اسرائيل وهذا حقيقى ولكن المواجهة مع إسرائيل تستدعى اعدادا حضاريا أيضا في هذا الصراع وإننا نتحدث عن المواجهة الحضارية باللفظ ولا نستعد لها بالعمل بأى شكل من الأشكال؛ وهذا يستدعى منا إذا كنا جادين بالفعل، أن نعيد احياء حضارى شامل لأمتنا العربية، احياء حضارى ثقافيا وفكريا وسياسيا واقتصاديا ، وعسكريا وينقص هذه المواجهة الهامة النظر في الوضع الردىء والمتدهور الذي نحن فيه. ولو فكرنا في التطور الاقتصادى الاجتماعي على سبيل المثال سوف نواجه بتناقضات مرعبة كيف يقبل مثلا أن ندخل في حلف اقتصادي أو عمل المثلا المسوق مشتركة أو سوق شرق أوسطية مشتركة بين دولة بلغ مجمل ناتجها القومي عام ١٩٩٥ (٨٥ مليار دولار) وبلغ متوسط دخل الفرد السنوي فيها ستة عشر ألف دولار ولار

وبين دولة أخرى يبدو عدد سكانها أكثر من عشرة أضعاف اسرائيل هي مصر · ومازال متوسط دخل الفرد فيها ستمائة دولار - هذه أرقام البنك الدولي ·

النقطة الثانية في هذا التناقض أنه لا يتيح فكرة الانتاجية بحد ذاتها ولايحقق فكرة التنسيق - لأنه لايمكن التنسيق بين المتناقضات الحالية ،

أى أنه بوضوح نحن فى معادلة صعبة • معادلة التنمية التى يستتبعها بالضرورة التطور التطور الديمقراطى ومناخ الحرية والعدالة الاجتماعية • إذا كانت هذه المقاييس مطبقة بشكل أو أخر • أو يُروح أنها مطبقة بشكل أو آخر فى إسرائيل • فهى على وجه اليقين ليست مطبقة فى الوطن العربى على إجماله

النقطة الثالثة هي دور الدولة المحورية في هذا • ونحن نتحدث عن مصر • ودور الدولة المحورين هو اعطاء النموذج والقدوة • ليس فقط في التنمية وليس فقط في التطور الاقتصادي وليس فقط في الاستعداد العسكري ولكن أعتقد أيضا أن دور الدولة المحورية هو في التنوير الثقافي والعمل الديمقراطي • سلاح أساسي من الأسلحة الأساسية في المواجهة •

النقطة الرابعة وهي اعادة صياغة مفهوم العمل العربي المشترك، في مناخات أجنبية ودولية متغيرة مناخ اقليمي تطرح فيه اسرائيل كقوة مهيمنة قائدة للشرق أوسطية ، كقاعدة التطور التكنولوجي الهائل في مواجهة دول متخلفة وليها رأس مال متراكم ولديها بطالة شديدة ومناخات دولية متغيرة تطرح إلى الآن العلمنة وقواعد تحرير التجارة الدولية بالشروط المختلفة، فتح الأسواق بشكل لم يعد فيه حاجة لفكرة المنطقة الحرة والسوق الحرة، ولكن من يقرأ نصوص اتفاقية التجارة الدولية الجديدة ، يدرك أن الهدف الرئيسي هو تجهيز فتح جميع الأسواق أمام القوي الحاكمة في العالم وهي قوة وحيدة ومنفردة في العالم و

إذن علينا في هذه المناخات الاقليمية والدولية المختلفة أن ندرس صياغة العمل المشترك دراسة جديدة ونطرح صياغة جديدة تستطيع أن تتعامل مع هذه المتغيرات أو تواجه هذه

المتغيرات ٠

أ، حسين عبد الرازق

يمكن أن أكتفي بأربع نقاط بسيطة

النقطة الأولى من ورقة د ابراهيم سعد الدين الذي يقول أنه لنعمل بديل عربى المشروع الصهيوني الامريكي ويجب توفر مجموعة من الأهداف نتمسك بها الوفض الكامل الشروع النظام الشرق أوسطى .

وأنا أعتقد أنه حتى يكون رفضنا للمشروع الشرق أوسطى رفضا كاملا لابد أن نعيد الاعتبار للرفض والعداء والمناهضة لاتفاقيات كامب ديفيد واتفاقيات الصلح المصرية التى نسيناها والصلح بين السادات وبيجين والتى نسيناها تماما فى المرحلة الاخيرة ولأن هذه الاتفاقيات كانت هى نقطة البدء فى التحرك المباشر لتنفيذ وفرض النظام الشرق أوسطى وصحيح أن المشروع هو مطروح من فترة ولكن نقطة البدء فى تنفيذه كانت اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة الصلح المصرية.

وأيضا ليست صدفة أن أول إشارة عربية واضحة فى المنطقة لموضوع السوق الشرق أوسطية إنطلقت من مصر على لسان د. يوسف والى على ما أذكر فى فبراير ١٩٩٢ . وأن مصر كامب ديفيد كانت شريكة فى كل المؤتمرات والندوات والمبادرات التي عقدت على مساحة العالم كله بالنسبة السوق الشرق أوسطى،

النقطة الثانية بالنسبة للرؤية العربية للمواجهة التي تقدم د. ابراهيم وطرحها تفصيلا: أنا أعتقد أن هذه قضية هامة جدا تتمثل في مواجهة السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة في المنطقة العربية تقريبا وتعارف على تسميتها بسياسة التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي – أن هذه السياسات تنهى دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي وتؤدي إلى تبنى الخصخصة بمعنى بيع وتصفية القطاع العام وتجعل البطالة جزءا أسياسيا من مكوناتها ، إلى آخره من هذه التفاصيل المعروفة ولايمكن مواجهة السوق الشرق أوسطية أو النظام الشرق أوسطى أو الحلف الصهيوني الامريكي مع استمرار هذه السياسات الاقتصادية والاحتماعية .

النقطة الثالثة أشارت الورقة في أكثر من مكان لموضوع الديمقراطية، وأن الخروج من حالة الهوان وتردى الأمة العربية، لن تكون ممكنة دون استرجاع الشعوب العربية لسيطرتها وأعتقد أننا كلنا ندرك أننا نعيش في ظل أنظمة غير ديمقراطية وبلا استثناء لأى نظام عربى ، نحن في الواقع نعيش في ظل أنظمة بوليسية بالمعنى الدقيق اتعريف هذه الكلمة ولايمكن ممارسة نشاط لا لجمعيات أهلية ولا لمنظمات غير حكومية بشكل صحيح في ظل هذه الأوضاع غير

الديمقراطية · فتغيير هذه الأوضاع غير الديمقراطية واقامة نظام ديمقراطى وحكم مدني يواجه التسلط البوليسى وأى تسلط آخر · هذه أعتقد قضية أساسية من قضايا مواجهة نظام الشرق أوسطية ·

هذه النقاط الثلاث حول الورقة المقدمة تتكلم عن الفط العريض لمواجهة هذا البديل • لكن أعتقد أننا مطالبون أن تكون لنا إجراءات عملية سريعة في الوقت الراهن وفي ظل انعقاد مؤتمر القمة الاقتصادية بالقاهرة •

فإلى جانب الكلام الهام الذى قيل اليوم من طرف الاستاذ جميل مطر والدكتور الامام علينا أيضا أن نطرح عدد ا من القضايا على الاحزاب والقوى السياسية والمنظمات الجماهيرية والنقابات والتناضل من أجلها في المرحلة الحالية ومن ضمنها مطالبة الأنظمة الحاكمة العربية بإعادة النظر في منهج التسوية السياسية الذي بدأ بكامب ديفيد ومايليه ولازالت مستمرة حتى الان الواقع يثبت أن الذين عارضوا هذا المنهج كانوا على صواب وكل يوم تتأكد صحة مواقفهم وهذا أيضا يشمل إعادة النظر في اتفاقيات الصلح المصرية الاسرائيلية ولابد أيضا من وقف كل أشكال التطبيع أو تجميدها على الأقل والتي إنطلقت عقب مدريد ونحن في مصر لابد أن نأخذ موقفا من مسائل كثيرة وكذلك على مستوى المنطقة العربية و كذلك على مستوى المنطقة العربية وكذلك علية وليس مجرد الاشارة كما نبه إلى ذلك الاستاذ حلمي و

ونأتى الآن إلى ضرورة التصدي عمليا لموضوع مؤتمر القمة الاقتصادية:-

أري أنه يجب تصعيد الحركة من أجل الغائه أو تأجيله ، وفي حالة عقده أن يكون هناك تعبيرا شعبيا رافضا لهذا المؤتمر في الشارع تحت شعار لا للنظام الشرق أوسطى ، لا للتعامل مع الصهاينة .

النقطة الأساسية هي الامساك بقرارات القمة العربية بالقاهرة حول احياء المنظمات الوحدوية والاقتصادية العربية والضغط من أجل تحويلها إلى عمل يومي وفعال.

هذه مجرد أفكار سريعة حول العمل المباشر والذي لايتناقض ، بل يتكامل مع العمل الاستراتيجي الوارد في ورقة د · ابراهيم سعد الدين ·

أ• عبد العال الباقوري

الكلام الذى قاله جميل مطر عن اعداء السلام · أحب أن أذكر أن الإطار الأول من كامب ديفيد فيه نص تستطيع اسرائيل بناء عليه أن تطلب محاكمتنا جميعا على كل ما قلناه ونقوله إذ يوجد نص ونص خطير جدا ضد كل من يكتب مقالا أو يرفع رأيا تستطيع اسرائيل أن تطالب بمحاكمته ، وبناء على قوانينهم - أنا لاأعرف كيف يجوز هذا في القانون الدولي · وكيف مر على من صاغوا هذا الاتفاق؟

بالنسبة الشرق أوسطية وماقيل حولها . أود أن أذكر أيضا مرة أخرى أنه إذا كان شيمون بيريز قد طرح هذا المشروع في كتابه الشرق الأوسط الجديد ، فإنه طرحه لأول مرة سنة ١٩٦٨ في كتاب له بعنوان "مقلاع داود" • وأباإيبان في تلك الفترة له مجموعة من المحاضرات والاحاديث داخل الجمعية العامة الأمم المتحدة تحدث فيها أيضا عن هذا المفهوم للذ توقف هذا المفهوم الذي طُرح عام ١٩٦٨ بعد العدوان مباشرة ، ولم يظهر إلا في التسعينيات؟ أعتقد أنكم لستم في حاجة لإجابة مني •بالنسبة الورقة التي أمامنا وماقيل حول المواجهة • الورقة التي وضعها د • ابراهيم سعد الدين وما قاله د • محمد محمود الامام • قد تجيب على سؤال قد يراود الكثيرون منا وهو ما البديل؟ لكن ألاحظ أن البديل الذي طرح يتحدث عن بديل في المدى الطويل وفي المدى المتوسط بينما نحن مطالبون الآن بخطوات عملية قد تكون سريعة ، ولكنها قادرة على أن تواجه وتصد الهجمة الامريكية الصهيونية •

د. ابراهيم قدم بديلا كاملا متكاملا على المدى الطويل كما قلت ، هو يؤكد هذا حين يقول.. أن العرب بما فيهم أنظمتهم الحاكمة واحزابهم السياسية ومنظماتهم الاجتماعية لا يزالوا فى مرحلة رد الفعل ..) إذا كان الأمر كذلك وهو بالفعل كذلك فما الأمر ؟ صحيح ما يقوله أ ، د ، ابراهيم سعد الدين إن البديل ليس خيارا متاحا وجاهزا ، إذا فرضنا أنه لايوجد بديل جاهز ومتكامل ، فهل ننتظر إلى أن يتم هذا البديل ؟ علينا أن نبحث عن نقطة البداية ، عن الحلقة الوطنية في المواجهة الآن ، وهي في تقديري.. إذا سمحتم لي تتمثل في الانطلاق بما يسميه البعض الانطلاق من القاعدة - وأظن أ ، صلاح حافظ أشار إلى هذا - والقاعدة هي مصر ، البعض الانطلاق من وجهة نظري في محور القاهرة دمشق ثم بناء محور إرتكاز للمقاومة ، وهذا المحور يتمثل من وجهة نظري في محور القاهرة دمشق

والذى يمكن أن تبنى حوله مجموعة دول الطوق التي تمتد فى هذه الحالة الى لبنان وفلسطين والأردن ثم تليها دول الخط الثانى من العراق إلى ليبيا عبر السودان ، هذه القاعدة هى محور إرتكاز يبدأ تجميع القوى وتوحيد الجهود الشعبية لبناء حلف شعبى منظم ومضاد لما يسمى التطبيع .

لا أتحدث عن لجنة شعبية أو غيرها بل عن تجميع للقوى من خلال أشكال تنظيمية مختلفة مثل الأحزاب والهيئات والمستقلين وانهاض الاتحادات المهنية العربية؛ إتحاد المحامين العرب الصحفيين والطباء والمهندسين ووعيرها التي تستطيع أن تمتد بنشاطها عبر محور ممتد من القاهرة لدمشق وبالعكس من أجل هدف في هذه اللحظة وهو مقاومة مايسمي بالتطبيع واعادة الاعتبار للكلمة التي أهدرت وهي كلمة المقاطعة وهي التي تم التراجع عنها بشكل مهين وعضح المطبعين وفضح من له علاقة مع العدو الصهيوني وهذه في تقديري النقطة الأولى للخروج من دائرة الاعتراض السلبي، الخروج هنا عمل شعبي أساسي – هو تنظيمي حقيقة ولكنه ينبع أساسا من الشارع ومن القوى الفاعلة والمؤثرة في هذا الشارع و

الان وبعد مجموعة المتغيرات التي شهدناها في الفترة الاخيرة · تبدو التربة العربية مهيأة القبول ذلك ،

د٠ محمود عبد الفضيل

بعد الكلمات الثرية التى أوضحت الكثير من معالم الصورة – سواء على المستوى الاستراتيجى أو العملى ، أعتقد أن حديث اليوم يجب أن ينصرف إلى كيفية المواجهة المتحديات التى تعتبر تحديات ثقيلة فعلا ، بل ومصيرية بالذات بالنسبة لمستقبل هذه المنطقة في القرن القادم ، المشروع الشرق أوسطى – كما أشير – بغض النظر عن صياغة بيريز الأخيرة ، له بدايات منذ نشأة المشروع الصهيونى ، وأبا إبيان كانت له عدة مقالات توضح هذا الكلام منذ الستينيات ، وبالعكس هذا موجود في شكل يوتوبيا عند هرتزل أو ما أسماه مشروع كومنولث للمنطقة ،أى أن الفكرة عميقة الجذور ؛ كومنولث للمنطقة واسرائيل تلعب دورا أساسيا في،ه إذن فهذا جزء من التركيب الصهيونى الأساسى منذ جاءوا إلى المنطقة من هنا فإن الطرح الأخير سنسميه التصويب أو التغليف الأخير للشرق أوسطية سواء في

كتابات بيريز أو خطط حزب العمل ووراء ذلك مصالح اقتصادية معينة واضحة فى هذا العصر الذى نعيشه أى العصر المالى والمصرفى ، وراء هذا المشروع الذى يضع بنية يهودية فى الخارج من رجال الأعمال ، وراءه التأييد الأمريكى ، ، أصبح بالتالى ضرورة أساسية للسيطرة الاقتصادية على المنطقة لأنها منطقة صعبة القياد، ولذا رأوا إغراقها فى تشكيلة شرق أوسطية تشمل تركيا واسرائيل بالذات كقوة اقتصادية واستراتيجية فاعلة فى المنظومة الاقتصادية والأمنية الجديدة .

هذا هو البعد الاستراتيجى الاقتصادى • وأى فصل بين البعد الاستراتيجى والاقتصادى هو محاولة فاشلة ونظرة اقتصادية ضيقة ، وهذا ما قصدته من القول بأنه التغليف والتصويب الجديد للشرق أوسطية .

ليس غريبا أن وزير الخارجية الأمريكي سواء في خطابه في الدار البيضاء أو في عمان كان يقول باستمرار أن القضية الأولى المطروحة على جدول الأعمال هي رفع المقاطعة العربية ، وبناء على ذلك استخدم فكرة أنه مفتوح "لبيزنس" هذا التعبير جاء على أعلى مستوى في خطاب كريستوفر في عمان والدار البيضاء. لقد أصبحنا اذن نقرأ في كتاب مفتوح وليس هناك أية مداراة بينما نحن نفتقد الرؤية ونفتقد الحركة المضادة ، ومن هنا تجيء أهمية المناقشة ، ان هناك ضرورة امتلاك رؤية المستقبل واستراتيجية لإسقاط وتفكيك المشروع الشرق أوسطى ذلك أن المشروع الشرق أوسطى قائم على أن يفكك النظام العربي وإجهاضه تماما - إجهاض عملية التكامل والتعاون التي فشلت. فالمطلوب " هو مشروع عربي يشمل النظم والقوى الشعبية والقوى الاجتماعية في مشروع لإسقاط النظام ، وهو ضرورة تاريخية، ولا يوجد وقت نضيعه فكل يوم ينشأ واقع جديد صعب الفكاك منه وفق نظرية السلام المطروحة، هذا الوضع بعد فترة نجد من الصعب علينا أن نفكك ماتم؛ خصوصا وأنت تدخل في منظمة دولية مثل الجات ومجموعة أخرى من الترتيبات، الدولية وهذه الترتيبات الإقليمية ليست منعزلة عن الترتيبات الدولية وليست منعزلة عن وضع يتم التوقيع عليه في إطار الجات ، وليست منعزلة عن اتقاقات أخرى في إطار شراكة أخرى ، وليست منعزلة عن الترتيبات متعددة الأطراف كما قبل هنا .

باختصار المشروع بغض النظر عن انعقاد المؤتمر بالقاهرة أو عدمه ، أنا رأيي أن المؤتمر

بالذات في ظروف انعقاده الراهنة – ليس قضية في منتهى الخطورة – هذا رأيى الشخصى بل بالعكس، كان مؤتمر الدار البيضاء اخطرهم لأنه كان يعنى التدشين .. ثم اخذ قرة دفع في عمان، تبقى القضيتين الأساسيتين في المشروع الشرق أوسطى ، أنه يستهدف على المستوى المؤسسي والفوقى بناء مئلت نو طابع اقتصادى يضم إسرائيل ، الأردن ، والحصان الفلسطيني مهيض الجناح لأنه طبعا ليست له إرادة خاصة ومحاصر وبذلك يكون ضعيفا وبالتالى يتم بناء هذا المثلث بأضلاع غير متساوية ، وأريد أن أؤكد أن نتانياهو على علاقة أكثر من بيريز بالأردن ، وبالتالى سيجرى تمرير هذا المشروع في الشارع الأردني، وهو مشروع حقيقي يؤسس وضعا اقتصاديا جديدا وهذا وليس معناه أنه غير قابل للتقتيت ، بالعكس الضلع الأردني فيه مشكلة حقيقية داخل الاردن كذلك وفلسطين، ومع ذلك فإن محاولة بالعكس الضلع الأردني فيه مشكلة حقيقية داخل الاردن كذلك وفلسطين، ومع ذلك فإن محاولة عليه حتى لا يتصور أحد أنه كان مشروعا بيريزيا ،

الشيء الثانى الأخطر هو الآليات التي يسمونها القوى الجزئية تتحرك من خلال رجال الأعمال حيث يبدأ رجال الأعمال بإقامة شبكات مصالح ومقاولين وسماسرة ، وتجار يعملون بشكل واسع جدا في البيزنس. والغريب أن رجال مثل خاشقجي وغرودي الاسرائيلي كانا من كبار تجار السلاح بالأمس ، واليوم هم كبار المقاولين والسماسرة ، ولكن هناك شبكة واسعة من رجال الأعمال تتحرك في اتجاه بناء مصالح جديدة ،

والقضية الثانية هي سوق العمالة ، وهناك مايقدر بعدة آلاف من المصريين ذهبوا لإسرائيل (١٢) ألف أو (١٣) ألف ذهبوا لسوق العمل ، وهناك سياحة مصرية واسعة أيضا تجاه اسرائيل هذه أشكال من التطبيع خطيرة جدا ولها فعاليات وآليات ، وبالتالي من خلال سوق رجال الأعمال ومن خلال سوق العمل – هناك آليات مستمرة وقائمة ولها خطورتها .

فى الجانب الآخر المضاد يجب القول أن هناك قوى اجتماعية وسياسية مستهدفة لكى تكون حاملة المشروع الشرق أؤسطى لكن هناك أيضا شارع عربى - كما قال أ عبد العال النباقورى - قوى وحى ، وظهر بعد مؤتمر القمة العربية ، لكنى أكرر ضرورة الانتباء القوى الحاملة المشروع الجديد الذى هو الشرق الأوسط الجديد ، وهو تحديدا عندهم رجال الأعمال الجدد ممثلة فى جمعية رجال الأعمال فى مصر والبلاد العربية ، والمهنيون العرب الجدد الذين

يعملون مع الشركات متعددة الجنسية ويضعون مستقبلهم فى إطارها وكل منهم لديه طموح ليصعد لمستوى قيادات المؤسسات الجديدة فى العالم من المهنيين سواء مهندسين أو رجال كمبيوتر أو خلافه وهناك الشباب والمشروع مهتم جدا بالشرائح الشبابية الجديدة على أساس أن هناك أناسا يحملون كما يقولون بذور السلام وهناسيعاد صياغة العقول والوجدان من خلال برامج تعليمية وثقافية جديدة تقوم على محو الذاكرة التاريخية و

فإذا كنا نستهدف فعلا إسقاط المشروع الشرق أوسطى مع اعتبار الشارع العربى فإن هناك قوى تقدمية وقوى ناهضة على المستوى السياسى يجب الاهتمام بها أى بهذه القوى الثلاث (رجال الأعمال – المهنيون – العمالة الشبابية) وفى رأيى يمكن إحداث انقسامات عميقة فى صفوفها وثمة انقسام فعلى بين رجال الأعمال مثلا · وقد أشار د · أحمد حسن فى ورقته أن هناك إتحاد للغرف التجارية والصناعية والزراعية .. فالسكرتير العام د · برهان الدجانى ضد العملية كلها. وهناك البنك العربي بقيادة شومان يرفض الشرق أوسطية · أى ليس هناك مايسمى موقف كل رجال الأعمال فهناك صراع بين الوجود والعدم ولنحدد ماهو التناقض الرئيسي وماهو التناقض الثانوي كقضية جوهرية، ويالتالي يمكن استقطاب رجال الأعمال – الذين لايريدون أن يتحولوا لرجال أعمال من الدرجة الثانية أو خادمي مشروعات الشركات الذين لايريدون أن يعبأوا في إطار النجاح مستعددة الجنسية، وكذلك المهنيين فليس كل المهنيين يريدون أن يعبأوا في إطار النجاح الشيوية سواء خطأ أم وهما – وهؤلاء يمكن أن يتم تعبئتهم في إطار مشروع وطنى إذا وجد · أما في حالة الفراغ فيتم طبعالصطيادهم وهم فرادي – كعناصر تبحث عن النجاح ·

الشباب أيضا ، الشباب قوة أساسية يجب أن يتم الاهتمام بها وهناك آليات مهمة جدا لذلك. فالشباب يذهب لاسرائيل ليجدوا عملا ولابد من مواجهة هذه الآلية بآلية مقابلة فى الواقع العملى، على المستوى السياسى العام هناك ضرورة تطوير الموقف على مستوى النظم تطوير قمة القاهرة/ دمشق/ الرياض وقد ذكر أ عبد العال الباقورى القاهرة/ دمشق ، وأنا أضيف السعودية بغض النظر عن تناقضات فعلية داخل السعودية لكن يجب أن نساعد فى ألا تنجرف أو تقرمل موقفها أو فى رأيى أنه كلما عززنا لقاء القاهرة/دمشق/الرياض فإن هذا سيلجم الخليج ويلجم قوى أخرى كثيرة ، أما العراق فجريح الآن ، والمغرب لديه أزمات أخرى.

من ناحية أخرى لابد بالطبع من تطوير مؤسسة القمة العربية باعتبار أنها مؤتمر قمة مفتوح أما على مستوى المداخل الجديدة لعمليات التكامل الاقتصادى العربى ، فيجب أن يكون أكثر عملية .

د. الإمام أشار إلى أن مشروع السوق العربية المشتركة موجود وان وهناك بلاد تنسحب منه بدلا من أن تدعمه مجلس الوحدة العربية لايستطيع أن يدفع مرتبات ، بينما هناك مؤسسات يمكن أن تكون أدوات جديدة مثل المؤتمر الاسلامي والهيئات الاقتصادية المختلفة أين وثائقها ؟ أين برامجها ؟ في مواجهة هذه العمليات ،

هناك ضرورة لتنشيط مؤسسات العمل العربى المشترك ومنع التناقضات والتنافسات التي بينها لأنها تستطيع أن تكون آليات جديدة ·

كان هناك مكتب لتحرير التجارة وهذا الكلام ثبت فشله لأسباب معروفة ٠ إنما مداخل التنسيق واضمة ٠ هناك تنسيق قطاعي كأضعف الإيمان ٠ ممكن يتم تنسيق قطاعي على أساس المصلحة والمعرفة المتبادلة سواءفي مجال الصناعات الأساسية أو موضوع التقنية العالية أو مجال التصنيع الحربي ، هناك بدايات تمت وهذه يمكن تعميقها ، هناك تجربة بلاد "الأنديز " الناجحة في عمل خطط قطاعية على مستوى مجموعة من بلاد أمريكا اللاتينية وفي مجال التفاوض مع الشركات الدولية في أنشطة معينة لمنع عملية الانفراد أو الاستفراد بكل بلد على حدة. هذاك موضوع المشروعات المشتركة ، وقيل عنه الكثير ولكن يبدو أن الموقف الخليجي ومؤسساته المالية تعارض ذاك، وتكتفى بمشروعات ثنائية أو ثلاثية فقط وهذا لايؤدى إلى تعظيم المنفعة القومية، ومع ذلك نرحب به في هذه الظروف رغم أن رؤية رجال الأعمال مازالت رؤية ريعية أو محدودة ١٠٠ الامام تحدث عن تجربة كنا جميعا جزءا منها وذلك خلال التحضير لمؤتمر قمة عمان ١٩٨٠ ٠ حينما كانت الأمال عريضة ، وكانت هناك خطة أشرف عليها د٠ الأمام لعمل خطة عمل عربي مشترك أو خطة قومية لكن الارادات السياسية رفضتها ومع ذلك يمكن البحث عن أشكال من التخطيط سواء كان ملزما في قطاع العمل المشترك أو لترشيده مع مراعاة تخلف مستويات التنمية، وأشير هنا إلى التفاوت في مستويات التنمية والحقيقة لاأستطيع أن أقول أن الفشل الذي حكم هذه التجارب في الماضي سيحكمنا في المستقبل، أن التحديات مختلفة والمخاطر والمخاض مختلفين ٠ وأشير باختصار هنا أن هناك منطق التحدى

والاستجابة أو التحدى ورد الفعل وموضوع بلاد الانديز يظل مثلا حيث قضى عليها لأسباب سياسية بعد أن كان لها مشروعات إقليمية ناجحة فى فترة من الفترات والآن عندما نشأت مناسبة أخرى تم إحياء اللشروع بشكل أو بأخر وتم عمل تجمع لذلك ويعملوا جيدا رغم التفاوت فى مستوى التنمية • كذلك تجرية الآسيان هامة جدا؛ لأن هناك ثلاثة مجموعات كل نوع له مستوى تقدم مختلف، بل هناك توجه سياسى مختلف. فهناك بلاد شديدة الليبرالية وهناك بلاد مثل فيتنام لازالت تحبو وهناك بلاد فيها نوع من التخطيط نصف المركزى. ومعنى ذلك أن النموذج الأوروبي في الوحدة أو التوحيد ليس هو النموذج الوحيد للاحتذاء، لأن بيريز يتكلم على طول كتابه عن المشروع الأوروبي ، يتكلم عن بلاد فيها تكافؤ. أعلى أريد أن أقول يتكلم على طول كتابه عن المشروع الأوروبي ، يتكلم عن بلاد فيها تكافؤ. أعلى أريد أن أقول أن "الآسيان" وبلاد الأنديز تعطى شكلا من الأشكال يقطع بأن تدعيم العلاقات الثنائية العربية العربية بشكل من أشكال البراجماتية السائدة يمكن تدعيمه — على أساس يفضى إلى علاقات أوسع في الإطار العربي .

كذلك طُرح موضوع دور الصناديق العربية - انها تستطيع أن تلعب أدوارا مهمة وتلغى تماما دور بنك الشرق الأوسط للتنمية الموجود وتجعل المال العربي في الإطار العربي وتمول مشروعات تحقق نوعا من البناء التكاملي وهي موجودة ، ويمكن ترشيدها بأشكال مختلفة ، لكن أنا أقول كل هذا في إطار رؤية مشتركة .

فالمواجهة ممكنة ويبقى أن نحدد ماهى القوى الحاملة لها ولايفل الحديد إلا الحديد كما يقولون ومن حق اسرائيل أن تخطط للمنطقة ، ولكن من حفنا أن نعيد امتلاك المستقبل .

المناقشات:

أحمد عبيد/أمل محمود/حسين السويعدى/ أحمد شرف/د - حسن علام/د - أشرف البيومي/السفير وفاء حجازى

١٠ أحمد عبيد

سوف أتطرق إلى بعض المقترحات العملية وقد أشار دو محمود عبد الفضيل إلى القوى الحاملة أو المرشحة لنقل المشروع الشرق أوسطي وركز على ما أسماهم بالمهنيين العرب الجدد الذين يرشحون أنفسهم للتعاون مع القوى الجديدة في المنطقة وفي هذا أتذكر ماقاله أو عبد العال الباقوري عن أهمية إنهاض الاتحادات العربية وأود أن أدلى ببعض المطومات الهامة أنه في إطار التعامل مع المنطقة تصاول المنظمات الدولية العاملة بالذات في مجال القانون أن تتوغل نحو المنطقة لتشكل تنظيمات موازية لتنظيماتنا العربية والمعنى أنها تحاول أن تسعى لإدماج العرب ضمن نماذج شرق أوسطية، على سبيل المثال الاتحاد الدولي للمحامين كون مايسمى بالمؤتمر الإقليمي العربي وعقد مؤتمره الأول في الدار البيضاء ثم عقد مؤتمره الثاني في العام التالي في مراكش وشاركت فيه نقابة اسرائيل أيضا و

أيضا النقابة الدولية للمحامين تسعى لتشكيل مايسمى المنتدى العربى ، وهى تركز على المحامين الذين يعملون فى مجال الاستثمار – أى يكونوا هم المؤهلون للتعامل فى مجال رؤوس الأموال، اتحاد المحامين العرب يواجه صعوبات شديدة أى أنه يتم اختبار التنظيمات المهنية الخطيرة والهامة لاجتذاب الاعضاء لتشكيل مايسمى المنتديات المتخصصة بل واجتذاب نقابات وعليه ، فأنا مع الدعوة المهمة بضرورة استنهاض الاتحادات العربية خاصة إننا نجد فى القاهرة الآن مركز اتحاد المحامين العرب واتحاد الصحفيين العرب ويمكن أن يقوموا بتدريب اعضائهم ليكونوا عناصر فاعلة فى هذا الشأن وهناك نقطة مهمة فى هذا الشأن هى كيف نطور الآلية الموجودة تحت اسم " اللجنة المصرية لمقاومة التطبيع ومواجهة الصهيونية "

أنا أتصور أنه من المكن أن تتحول هذه اللجنة إلى منتدى تتجمع فيه كافة الأطر العاملة فى مجال مناهضه الصبهيونية ومناهضه التطبيع ، وهو مايدعو له أ · عبد العال الباقورى لرد الاعتبار لمواجهة الصبهيونية خاصة أن التطبيعيين الجدد الآن تواجههم حالة جماهيرية متدنية ، بينما كان الأمر في السابق يواجهه حالة جماهيرية متصاعدة ·

وندعو نقابة الصحفيين أن تقوم بتنشيط دورها في هذا المجال كما ندعو اتحاد الفنانين أن يعقد مؤتمرا المسرحيين على الأقل في مواجهة المؤتمر الاقتصادي · ويناقشوا أية أعمال

متنوعة في تجمعاتهم • وأن تتحول الآلية الجديدة إلى منتدى ينعقد بشكل منظم •

أ٠ أمل محمود

سأنتقل عبر الحوار الذي دار راغبة في التدليل على بعض النقاط التي يستنبط منها نتاج حركة، لأني أرى في ضوء نقاش اليوم والأمس كوكبة من المفكرين والمثقفين استطاعوا أن يقدموا لنا رؤية متكاملة تصلح قاعدة للمواجهة من الناحية الفكرية والثقافية بيبقى أن نتعرض لقضية الحركة كيف يمكن لنا أن نتحول هذه الرؤية إلى سلوك يومي يؤدي إلى انتشار هذه الرؤية لتكون الرؤية الشعبية العربية المطروحة ، وهي سبيلنا الوحيد – في تقديري – للمقاومة التي ستجبر الأنظمة وستجبر المؤسسات أن تتبنى هذه الرؤية .

- ان قضية الأجيال الجديدة تحتاج لمزيد من الاهتمام ، وهنا أشير لبرنامج التعليم .
 الصراع العربى الصهيوني غائب تماما عن مناهج التعليم .
- قضية السلام تدرس لابنائنا كما لو كان هذا الصراع لاوجود له في تاريخ هذه الأمة ولا في مستقبلها · ولابد من أعادة تعريف الاجيال الجديدة بذلك ·
- ٢) فيما يتعلق بالاعلام وبالتحديد الاعلام الحزبي أقترح أن تكون هناك مساحة ثابتة في
 كل صحف المعارضة تحت عنوان (المواجهة)
- ٣) فكرة الأفق القومى أو الحركة القومية. الفكرة التي طرحها د ، الامام المتعلقة بتجميع أو
 عمل رابطة مابين المؤسسات الشعبية التي تنشأ ،

أريد أن أشير للعديد من المؤسسات في مواجهة التطبيع ليس في مصر فقط ، ولكن في البلاد العربية أيضا · وهناك محاولة في لبنان ومحاولة في الاردن وهناك الحركة الاسلامية العربية للمقاومة ·

قضية المراكز البحثية ، وأشارك د ، الامام في الاصرار عليها ، باعتبار أنه ينبغي أن تكون هناك قاعدة بيانات ، وينبغي مواكبة الجهد الفكرى في إطار المقاومة ، وهنا لابد أن أشير سريعا لتجربة مركز الفالوجا في هذا الأمر، أي يطرح إشكالية كان لي شرف المحاولة مع أخي أمير اسكندر في تكوين مركز للصراع العربي للصبهيوني – مركز دراسات – وكان يصدر اعدادا دورية من المعرفة القائمة على قاعدة معلومات وفيرة، ولكن لم يتمكن من الاستمرار بعد

إصدار ثلاثة عشر عددا لأسباب متعلقة بالتمويل • في هذا الإطار أقدم اقتراحا واضحا يتبنى الشاء مركز لدراسات الصراع العربي الصهيوني.

نقطة أخيرة متعلقة بدراسة مناطق الخطر في منطقة مثل العريش ، وفي مقدمتها منطقة السويس فهناك مقهى يجلس عليه الشباب الذي لايجد عملا ويسافر لاسرائيل ، هذه المناطق تثير قضية اللامركزية في الحركة مقابل طرح أفق المواجهة بمنطق مركزي فقط ،

أ٠ حسين السويعدى٠

المشروع الصهيونى الغربى ليس جديدا على المنطقة فهو مشروع الأساس يستهدف الاضرار بالمنطقة العربية ، وأصحاب الفكرية الأساسية اليهود فهو مشروع قديم جديد: وكما قال الأخوة فان هناك فى كل بلدان الوطن العربى فعاليات وأشكال للمقاومة ومؤسسات لمقاومة التطبيع، وقد كان وجود العدو من قبل ممثل فى حصار عسكرى وجيوش ١٠ الخ لكن الآن الخطر الحقيقى أصبح فى ديارنا – العدو الآن أصبح فى مشروع اتفاقيات ومشروع سياحى ومشروع عمل مشترك أى أصبح العدو بيننا. هذه الندوة الجيدة من المكن أن نخرج منها جميعا وأن نتفق على شيء ، نتفق على ألية ونتحرك أخذين فى الاعتبار أيضا أن جماهير الأمة العربية إن لم تقم بدورها كاملا لاتستطيع أن تقاوم أى محود .

المثقف العربى يجب أن يكون له دورا ولايكتفى بتقديم خبرته؛ أى أن يطرح الفكرة ولايكتفى بطرحها وقولها ثم يمضى .

أ٠ أحمد شرف

إنطلاقا من الكلمة التى قالها أ، عبد العال الباقورى فإن الندوة ناقشت القضايا الاستراتيجية والقضايا التعبوية المواجهة ولكنى أرى أن القضايا الحالية مثل مؤتمر القاهرة الاقتصادى يشكل خطوة خطيرة جدا لابد أن نفرد لها مجموعة من القرارات بحيث يمكن أن تواصلها لجنة الاحزاب لمقاومة التطبيع .

وأتصبور أن هناك اقتراح أن تخصص صحف المعارضة كلها صفحات دائمة حول المؤتمر تحت عناوين محددة مثل ١- " مؤتمر القاهرة الاقتصادي هو تجسيد لتخلى الحكومة المصرية عن ربط المسار السياسي بالمسار الاقتصادي في عملية التسوية ٢- المؤتمر لايدفع التنمية ٣-

المؤتمر تخلى عن مقومات الأمن الوطني المصري ومقومات الأمن العربي ٠

النقطة الثانية أدعو للاستعداد بمؤتمر شعبى كبير قبيل انعقاد المؤتمر الاقتصادى ولابد أن نحاول أن نخرج للشارع وعمل اعتصام يوم المؤتمر، فمفروض نأخذ مجموعة من الاجراءات لأنه بصراحة شديدة هم يتركونا نتكلم نتكلم.. وفي النهاية يتخذوا هم الاجراءات، نحن نريد أن نتخذ نحن اجراءات ،

أ. حسن علام

اتساءل عن مايطرح من الفكر البديل للمشروع الشرق أوسطى - وأقصد أننا نتكلم فى هذا بأسلوب رد الفعل، أن الشرق أوسطية هى بذاتها فكرة بديلة السوق العربية وقد ذكر د، محمود الامام بأن المشروع البديل قدم على على الأقل فى صورة خطة العمل العربي الاقتصادي المشترك فى مؤتمر عمان فى الثمانينات وأنه رفض من جانب الخليجيين. هذه نقطة أرجو أن نكون صرحاء مع ماذكر فيها تماما لأن الكلام بشكل عام ومطلق ويصل إلى حدود التمنيات. نتكلم عن مشروع لسوق عربية مشتركة لكن ما مجالها ؟ وماطبيعتها ؟ وماموقف الدول الخليجية منها؟ أنا أقول أنه يمكن حاليا وفى مرحلة المواجهة الحالية أن تجتمع الدول الخليجية وحدها بمصالحها. أنها فى هرولتها لن يجدى معها بحث خطة عملية . لكن على الأقل فى المرحلة الحالية ماهى الخطة أو الاجراءات أو المواقف التي يجب أن تكون واضحة وحاسمة لوقف هرولة هذه الدول؟

د • أشرف البيومى

أولا أسال المجتمعين من نحن؟ نبدو ونحن نتكلم كأننا دولة عظمى وسنعطى تعليمات لبعض الدول العربية لعمل تنظيمات. نحن مجموعة شعبية مصرية تعمل فى إطار ديمقراطى محدد جدا. فلابد من برنامج العمل وتحديد خطة للعمل فى وقت مناسب ، النقطة الثانية أحب أن أذكركم — أن قضية المقاطعة المصرية للتطبيع أو مايسمى بالتطبيع ليست جديدة. بدأت بلجنة الدفاع عن الثقافة القومية وبهذه المناسبة أحيى ذكرى د الطيفة الزيات التى لعبت دورا فى هذا العمل. وكانت هناك مقاطعة للمعرض الصناعى الزراعى ومعرض الكتاب والمؤتمرات التى تبدو علمية وفى الواقع هى سياحية ، وهناك كتب صدرت ضد التطبيع، لابد أن تكون هناك

خطة عمل مكتوبة ويكون لها أولويات · ومن هنا أتفق في أولوية مواجهة المؤتمر الاقتصادي بشكل، ما ولكن المقاطعة الشعبية والسريعة والناجحة يمكن أن تتم لبضاعة أو اثنين، نقطة أخيرة الكلام الذي قاله أ · جميل مطر أنا موافق عليه على مواجهة المطبعين الجدد ، ومعهم الذين يسمون أنفسهم باليسار الاسرائيلي

وأيضا يجب الا تستغرقنا قضية المطبعين حتى لايكون في هذا إضاعة اوقتنا · إلا في إطار خطة لمواجهة مايسمي بالتطبيع ·

السفير وفاء حجازى

بلورة بعض النقاط العملية:

أولا: إن الذي دعا إلى هذه الندوة اللجنة المصرية لمقاومة التطبيع ومواجهة الصهيونية، أي أنها بدأت العمل بالفعل. وهناك ، عدد من الاقتراحات ذكرها د · أشرف البيومي وأ · محمد خليل بخصوص هيكل اللجنة وبخصوص برنامج عمل اللجنة ،

ومتابعة لما قيل هناك اقتراح بأن نصدر برنامج عمل فى المدى القريب وفى المدى المتوسط وفى المدى البعيد من خلال الأفكار التى طُرحت · وهذه الأفكار طبعا متعددة · أى منها ماهو عملى وماهو غير عملى ·

إنما هناك نقطة أود أن أشير إليها أن أي عمل سنقوم به سيكون على المستوى الأهلى والشعبى ، وهذا يدفعنا إلى الاقتراح الذي طرحه أن محمد خليل ، وهو كيف نستطيع أن نُفعًل هذه اللجنة المسماة باللجنة المصرية لمقاومة التطبيع والصهيونية ، كيف نُفعًلها بحيث تغرس قدميها أكثر في العمل الشعبي في داخل وخارج مصر ،

وهنا أعود للافتراح الذى قاله أ عبد العال الباقورى وهو لايجب أن يكون النشاط مصريا فقط فى مقاومة التطبيع ، ولكن نحاول أن نلتقى مع القوى العربية الأخرى ، لكى يكون هذا النشاط او فاعلية ونطاقة أوسع .

النقطة الأخري نحن اتفقنا في بداية عقد الندوة - أن جميع، الأعمال جميع المشاركين، وجميع أعمال الندوة ستجمع في سجل يسجل كل الدراسات التي قدمها الأساتذة الذين تقدموا

مشكورين بتقديم أوراق وتقديم دراسات ، وكذا المداخلات والمناقشات التى تمت بحيث يسجل ويكون هذا السجل بمثابة موقف اشريحة من المثقفين المصريين ومن الوطنيين المصريين ومن كافة الأطراف الذين أبدوا الرأى وأبدوا الموقف عن المؤتمر المزمع عقده خلال شهر نوفمبر، وبالاضافة نحن نسجل هذه الندوة بقصد أن يجرى تناقلها بين الهيئات والمؤسسات التى تدعم عملية المقاومة والتى تشارك فى عملية التطبيع بشكل عملى ،

هناك مقترح قُدم لى عن طريق الأخ أمين عز الدين .. وهو أن يصدر بيان عن هذه الندوة يلخص موقف الندوة من قضايا أساسية وحاسمة • ويوجه هذا البيان إلى كافة الاعضاء العرب المشاركين في مؤتمر التعاون الاقتصادي يطالبهم فيه بمقاطعة المؤتمر ونطالبهم فيه بالانسحاب ، ونبين لهم الاخطار والكوارث التي ستنتج نتيجة مواصلتهم للاجتماع في هذا المؤتمر تحت مظلة واضح أنها صهيونية ، واضح أنها أمريكية ، وواضح أنها هيمنة خارجية على المنطقة وعلى دول المنطقة •

ويمناسبة هيكل اللجنة الذي أقترحه الأخ محمد خليل أقترح – وأنا عضو في اللجنة – أن يتم تدارسه داخل اللجنة مع الأخوة المشاركين في الاجتماعات لوضع برنامج العمل ليمكن أن نصل لصيغة لتفعيل اللجنة ، أوجه الشكر لكل السادة الذين ساهموا بتقديم الدراسات والذين شاركوا في المناقشات ،

البيان الصادر عن ندوة المواجهة العربية فخططات التعاون بين اسرائيل والدول العربية

استمرارا لاداء رسالتها الوطنية والقومية في الدفاع عن المصالح الحيوية والأمن القومى لمصر والوطن العربي ، قامت اللجنة المصرية لمقاومة التطبيع ومواجهة الصهيونية بتنظيم ندوة مسوس عمة تناولت بأسلوب علمي دراسة ومناقشة الدوافع والأهداف وراء اصرار الحلف الصهيوني الأمريكي على مواصلة عقد دورات سنوية لما يسمى القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا والذي تنعقد دورته الثالثة في القاهرة خلال نوفمبر ١٩٩٦ .

ولقد شارك فى أعمال هذه الندوة بتقديم الدراسات والبحوث والأوراق وكذا بالتعليق عليها ومناقشة محتوياتها، عدد كبير من المفكرين واسائذة الجامعات والقيادات الحزبية والشخصيات العامة ١٠ مرفق قائمة بأوراق الندوة)

ولقد أسفرت أعمال الندوة التي التزمت بالمنهج العلمي في تعرضها لكافة القضايا التي طرحت للبحث والمناقشة عن اتفاق عام حول النقاط التالية :-

أولاً ملاحظات عامة :

۱- ان انتظام انعقاد ما يسمى بمؤتمر القمة الاقتصادية دون أن تظهر أية بادرة توحى باحتمال الوصول إلى سلام شامل وعادل في المنطقة ، بل ومع تصاعد شراسة وعدوانية الممارسات الاسرائيلية التي بلغت ذروتها في مذبحة قانا بقيادة شيمون بيريز، ومذبحة القدس بقيادة بنيامين نتنياهو؛ يسقط تماما كل المبررات والمزاعم التي ساقها الحلف الصهيوني الأمريكي لاستحداث هذه المؤتمرات المشبوهة ،

۲- القول بأن الاقتصاد هو موضوع هذه المؤتمرات ولا محل للسياسة فيها ، علاوة على أنه يتناقض مع الخطاب السياسى الذى استخدمه ومازال يستخدمه الداعون والمشاركون فى هذه المؤتمرات وبالاضافة إلى أنه يجافى موقف مصر الرسمى الذى اعلنت فيه بوضوح انها ترفض الدخول فى تعاون اقتصادى اقليمى مع اسرائيل ما لم يتحقق تقدم ملموس نحو

السلام العادل ، فانه من قبيل الشذوذ غير المسبوق في العلاقات الدولية أن يتقدم التعاون الاقتصادي على التقاهم السياسي ،

7- ان اسرائيل هي التي وضعت القاعدة الفكرية لهذه المؤتمرات، من خلال الطرح النظري الذي صباغه شيمون بيريز في كتابه (الشرق الأوسط الجديد) وأيده بالدعم السياسي للولايات المتحدة الأمريكية واجتماع العرب مع اسرائيل في إطار مؤتمرات عنوانها التعاون الاقتصادي ، لينهي عمليا المقاطعة العربية ويسقطها دون أي التزام سياسي من قبل اسرائيل حيال الحقوق العربية التي اغتصبتها .

3- اذا كان انصار التطبيع يرددون بأن الصراع الاسرائيلي هو في جوهره صراع حضارات ، فإن ذلك أدعى إلى احياء المشروع الشامل للأمة العربية والذي تبلور عبر قرون من النضال ، في المشروع القومي العربي الوحدوي قبل ظهور الكيان الاسرائيلي بمرحلة طويلة .

٥- ان الخطاب السياسى الاسرائيلى والامريكى الذى يتعامل معه انصار التطبيع العرب فى إطار المشروع الشرق أوسطى، ويلقي لديهم القبول ما هو إلا دعوة فجة إلى أن تتخلى الأمة العربية عن ذاكرتها القومية ٠. فى الوقت الذى ينطوى عليه ذات الخطاب فى مطالباته وممارساته الأمنية والاستراتيجية على احياء وانعاش الذاكرة العنصرية الصهيونية ، ولعل الاحتفال الذى تنظمه اسرائيل على نطاق عالى بمناسبة مرور ٣ ألاف سنة على بناء هيكل سليمان مثل صارخ لهذا التشنج العنصري ،

ثانيا : طبيعة ومضمون وأهداف مؤتمرات القمة الاقتصادية

ولقد اجمعت الاراء التى تضمنتها الدراسات وعبرت عنها المناقشات التى دارت ان مؤتمرات القمة الاقتصادية هى تجسيد للمشروع الشرق أوسطى الذى نظر له بيريز والانتقال به من مرحلة الترويج الفكرى إلى مرحلة التواجد المؤسسى على أرض الواقم .

ولقد توصلت هذه الاراء من خلال الرصد والنشخيص والاستقراء إلى النتائج والحقائق التالية. --

\- ان المشروع الشرق أوسطى صبياغة اسرائيلية بدعم امريكى لخلق نظام اقليمى فى الشرق الأوسط تتمتع فيه اسرائيل بالسيطرة الاقتصادية والعسكرية مع استمرارها حليفا استراتيجيا للولايات المتحدة الامريكية • وهو نظام يجرى تنفيذه فى إطار استراتيجية شاملة

تقوم على الاخضاع والالحاق والتقرقة بين أجزاء الأمة العربية واستخدام العرب ضد العرب لمحراسة المسالح الامريكية والاسرائيلية ويستهدف في منتهاه تأسيس بنية فوقية تجب الجامعة العربية وتتجاوز كل بني ومؤسسات النظام العربي -

٢- ان الاجتماعات التي تجرى في إطار مؤتمرات التعاون الاقتصادي هي في حقيقتها مدخل لتنفيذ مشروع اسرائيلي طويل الأجل على مراحل ، وتسير فيه اسرائيل بتكتيك المستوطنات ، أي خلق واقع اقتصادي جديد كل يوم ، يخترق المنطقة العربية بأكملها -

والمطروح حاليا مثلث اسرائيلي أردني فلسطيني ليكون بمثابة رأس حربة لاختراق المنطقة،

والمرحلة الثانية ستكون التركيز على مشروعات الربط الاقليمى بحيث تصبح اسرائيل هى المتحكمة في كل شيء بدءا من الطرق حتى انابيب النفط والغاز والوصول إلى هدفها النهائي وهو السيطرة على الطاقة والمياه وطرق المواصلات ومسارات التجارة والمال والتكنولوجيا •

وهكذا تصبح اسرائيل بوابة العالم الأول إلى السوق الاقليمية الواسعة وعلى نحو يحقن اقتصادها بعناصر قوة جديدة تمكنها من استيعاب المهاجرين اليهود الجدد والحد من الطالة •

وذلك كله على حساب استنزاف طاقات الأمة العربية وتهميش دور مصر

٣- ومع ذلك فان اسرائيل لاتريد اندماجا حقيقيا مع دول المنطقة يخرجها من نطاق
 التكامل مع الغرب اقتصاديا واستراتيجيا ، ولكن ماتريده هو بناء تجمع اقتصادى لايقوم على
 التكافؤ ، تكون هى مركزه وتستخدمه لمساومة التكتلات الاقتصادية الكبرى .

3- ان الدور العربي المسموح به في إطار مؤتمرات التعاون الاقتصادي هو تعديل بعض
 الهوامش على النص الاسرائيلي •

ه - يرتب مشروع النظام الشرق أوسطى أوضاعا تعرض الأمن القومى لتهديدات جسيمة
 من بينها :-

* الاستعاضة عن الأمن القومى العربي بإقامة نظام إقليمي جديد يحقق لاسرائيل التوسع الاستيطاني على حساب الأمن القومي العربي،

- * ضمان التفوق العسكري الاسرائيلي على الدول العربية مجتمعة ٠
 - * احتفاظ اسرائيل بترسانتها النووية ٠
 - * التواجد العسكرى المكثف لامريكا داخل بعض الاقطار ٠
- * ربط اسرائيل بمعاهدات واتفاقيات عسكرية وأمنية مع دول الجوار الجغرافي ٠

٦- تركيز اسرائيل على التطبيع الثقافي ليس فقط بقصد فرض مفاهيمها التي تتعارض
 مع مصالحنا ولكن الأبعد من ذلك لشطب المفهوم القومي العربي ونفى وجوده

٧- ان الناتج العام المشروع الشرق أوسطى سيصب فى وعاء المكاسب الاسرائيلية على المستوى الاستراتيجى ويحقق لها على هذا المستوى تفوقا وتميزا لا يمكن قياسه بأى معيار مادى أو اقتصادى ، بينما يعرض سيادة الاقطار العربية مجتمعه ومنفرده ، وامنها القومى لاختراقات تكلفهم مصيرهم ومستقبلهم.

تَالثًا: الرؤية العربية للمواجهة •

وقد اجمعت الاراء في هذا المجال على الرفض الكامل للمشروع الشرق أوسطى - الذي ترسى قواعده وتقيم مؤسساته مؤتمرات القمة الاقتصادية ، وكذا اجمعت على رفض كل صور التطبيع مع العدو الصهيوني .

وتعددت الاجتهادات في تحديد أساليب المواجهة واستحضرت الخبرة المتراكمة لمقاومة التطبيع في مصر منذ توقيع معاهدة كامب ديفيد .

وتبلورت الآراء في عدد من التوصيات من بينها :-

 ١- دعم وتأكيد موقف القوى الشعبية والسياسية والمنظمات الجماهيرية والهيئات المهنية الرافض للاشتراك في أية مؤتمرات أو تجمعات أو لقاءات تحضرها اسرائيل أو تدعو إلى التعاون معها واعتبار الخروج على هذا الالتزالم تحديا للمشاعر الوطنية والقومية يستدعى المواجهة والحساب .

٢- ممارسة كل صور الضغط المتاحة على الحكومات والقيادات العربية التى تتعامل وتتعاون مع اسرائيل لكى توقف على الفور كل السياسات والأنشطة المتصلة بالتطبيع مع العدو الصهيوني بما في ذلك امتناعها عن المشاركة في مؤتمر القمة الاقتصادية الذي ينعقد العدو الصهيوني بما في ذلك امتناعها عن المشاركة في مؤتمر القمة الاقتصادية الذي ينعقد العدو المسهيوني بما في ذلك امتناعها عن المشاركة في مؤتمر القمة الاقتصادية الذي ينعقد المسهيوني بما في ذلك امتناعها عن المشاركة في مؤتمر القمة الاقتصادية الذي ينعقد المسهيوني بما في ذلك المتناعها عن المشاركة في مؤتمر القمة الاقتصادية الذي ينعقد العدو المسهيوني بما في ذلك المتناعها عن المشاركة في مؤتمر القمة الاقتصادية الذي ينعقد المسهيوني بما في ذلك المتناعها عن المشاركة في مؤتمر القمة المسلمة المسل

في القاهرة ١٢ نوفمبر الجاري ١٩٩٦٠

٣- التصدى الفعال للقلة من المثقفين الذين أصابهم مس التطبيع مع العدو الصهيوني ،
 والداعين اليه صراحة أو بالالتفاف وكشفهم وحصارهم بالدور النشط وادانتهم في نظر الرأى
 العام ٠

وكذا مقاومة الاختراق التطبيعي باستنفار الروح القومية ، من خلال تعميق الانتماء القومي ادى الجماهير وتوظيف الادوات التاريخية والثقافية والادبية والفنية لدعم هذا التوجه ٠

3- العمل على احياء المشروع القومى العربى الوحدوى الذى يستهدف تحقيق تنمية عربية مستقلة واعتماد جماعى على الذات ، وذلك من خلال استنهاض الروح القومية لدى الجماهير في مصر وعلى صعيد الوطن العربى ، وتعبئها في عمل شعبى مشترك ومنظم ومتواصل، يفرض على الانظمة الحاكمة الانضمام اليها وتوفير مناخ ديمقراطى يتيح لتلك الجماهير اطلاق طاقتها الانتاجية والابداعية وتعزيز التضامن والتعاون العربى والمساهمة الفعالة في اقامة مجتمع متقدم تظله العدالة الاجتماعية .

٥- تعبئة وتوحيد جهود الاحزاب السياسية العربية وكذا المنظمات الجماهيرية والهيئات والاتحادات المهنية والعمالية العربية لحث الحكومات على تفعيل كل المنظمات والمؤسسات العربية القائمة ، وفي مقدمتها الجامعة العربية ووكالاتها واتحاداتها ولجانها المتخصصة حاصة - مجلس الوحدة الاقتصادية للإضطلاع بالمهام الموكولة إليها واحياء مشروعات التعاون والاندماج فيما بينها - وتحديدا مشروعات التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة وصندوق النقد العربي وغيرها من المشروعات التي جرت دراستها وحصلت على موافقة الحكومات العربية وتوقفت عند حد التنفيذ ٠

٦- تكوين جبهة من القوى والفعاليات الحزبية العربية تقوم بوضع استراتيجية قومية تحقق الامانى والاهداف القومية فى ظل المتغيرات والظروف الدولية الجديدة وتحدد الأساليب والوسائل العلمية لبلوغ هذه الغايات .

٧- تأسيس حركة تضامن مع ابناء الاراضى العربية المحتلة فى فلسطين وسوريا ولبنان
 تمدهم بالتأييد المادى والمعنوى فى حالات المواجهة مع العدو الصهيونى ٠

٨ - الاستفادة من دروس فشل العمل العربى الوحدوى في الماضي وذلك بهدف استحداث
 الادوات والوسائل العمنية المناسبة لمقاومة ومواجهة مشروعات الهيمنة والتسلط •

٩- الاستمرار في متابعة ورصد التطبيع في كافة المجالات ، باستخدام الأساليب والأدوات العلمية الحديثة وتشخيص المخاطر وتوظيف هذه المعلومات لخدمة الأهداف السابقة ولخاق حركة مقاومة واعية ورأى عام مدرك فداحة الخسائر الوطنية والقومية التي قد تنجم عن التهاون في مقاومة التطبيع ،

ان احياء المشروع القومى العربى الوحدوى لم يعد خيارا يمكن استبداله أو الاستغناء عنه بل هو ضرورة واجبة يستلزم تحقيقها النضال المتصل القائم على أن العرب أمة واحدة لها حضارتها المتميزة ولغتها المشتركة وثقافتها الغنية ومساهمتها الحضارية على مدى التاريخ الاسساني ومن غير المقبول ولا المعقول التفريط في كل هذه الخصائص ارضاء العنصرية الصهيونية أو انحناء الهيمنة الأمريكية،

جمول أعمال الندوة

يهم الثلاثاء ٣٣ أكتربر

٦-٥١ر٦ الافتتاح

ه ١ ر٦- ٣٠ ر٧ المعور الأول : المشروع الشرق أوسطى : (جنوره والياته)

رئيس الجلسة: أ - حلمي شعراوي

متحدثون : د · أحمد صدقي الدجاني (الجذور التاريخية للشرق أوسطية)

د · فوزى منصور (بنية التحالف الصهيوني الأمريكي والمشروع الشرق أوسطي

اللواء طلعت مسلم (البعد الاستراتيجي للمشروع الشرق أوسطي

د • أحمد يوسف أحمد

۲۰ر۷-۵۱٫۷ راحــــة

تعقيب :

ه٤ر٧-٠٠٠ المنحور الثاني: تقويم الجدوى الاقتصادية لمشروعات التطبيع المحققة والمخططة

رئيس الجلسة د ، ابراهيم العيسوى

متحدثون: د محمود عبد الفضيل (مدى جدوى الترتيبات "الشرق أوسطية" حساب المكاسب والخسائر الاستراتيجية)

د. أحمد حسن ابراهيم (قطاع الأعمال المصرى والتطبيع مع اسرائيل)

أ . عمرو كمال حمودة (التطبيع في مجال البترول والطاقة)

المستشار أمين عز الدين (تقويم الجدوى الاقتصادية لمشروعات التطبيع في مجال القوة العاملة)

د ، سلوى العنترى (التطبيع في مجال البنوك)

المهندس حسام رضا (من التطبيع إلى الهيمنة في المياه والزراعة)

تعقيب: د ٠ جودة عبد الخالق

د ابراهيم الدسوقي أباطة

يوم الأربعاء ٢٣ أكتوبر

• ر٦--٣٠٧ المحور الثالث: مواقف الأطراف في عملية التطبيع ودور المثقفين

رئيس الجلسة : أ عبد العظيم المغربي

متحدثون : أ · عماد جاد (أثر التطبيع على العمل العربي)

د ، سيد البحراوى (دور الثقافة والمثقفين المصريين في المشروع الشرق أوسطى)

تعقيب: د ، حسن نافعة

۳۰,۷-٥٤ر۷ راحـــة

٥٤ر٧-٠٠١ المحور الرابع: الرؤية العربية للمواجهة (مائدة مستديرة

رئيس الجلسة: السفير محمد وفاء حجازى

ورقة العمل: د • ابراهيم سعد الدين

المشاركون: أ جميل مطر

أ٠ حسين عبد الرازق

أ٠ صلاح الدين حافظ

د • محمد محمود الإمام

أب عيد العال الباقوري

رستميس عبد الفضيل